كلية التجارة

أصــول المحاسبة المالية
في شركات الأموال

إعــداد

أ.د/ أحمد عبد المولى الصباغ
أستاذ المحاسبة

أ.د/ هاله عبد الله الخولي
أستاذ المحاسبة

د/ ثناء عطيه
أستاذ المحاسبة المساعد

د/ سميه أمين على
أستاذ المحاسبة المساعد



أصــول المحاسبــة الماليــــة
فـــــى
شركات الأموال

أ.د/ أحمد الصباغ
أستاذ المحاسبة
كلية التجارة – جامعة القاهرة

أ. د/ هالة عبد الله الخولي
أستاذ المحاسبة
كلية التجارة – جامعة القاهرة

دكتور/ ثناء عطيه
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة القاهرة

دكتور/ سمية أمين
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً(١٠٤) أُوْلَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَزْناً (١٠٥)

سورة الكهف

صدق الله العظيم

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الكتاب	٦
الجزء الأول: المحاسبة في شركات المال الخاص	٨
مقدمة الجزء الأول	٩
الفصل الأول: طبيعة شركات المساهمة وإجراءات تأسيسها	١٣
الفصل الثاني: المحاسبة عن رأس المال المملوك (الأسهم)	٢٠
الفصل الثالث: المحاسبة عن رأس المال المملوك (الأسهم)	٩٨
الفصل الرابع: **التقارير المالية المنشورة وقواعد توزيع الأرباح فى ظل التشريع المصرى**	١٦٥
الفصل الخامس: **انقضاء شركة المساهمة**	٢١٦
الجزء الثاني: النظام المحاسبى الموحد فى شركات المال العام	٢٣٦
الفصل الأول: **التعريف بالنظام المحاسبي الموحد وأهدافه والدليل الموحد للحسابات**	٢٣٧
الفصل الثاني: **القوائم المالية وفقاً للنظام المحاسبي الموحد**	٢٦٤

حول هذا الكتاب :

لا شبهه أو أشتباه في أن نظام المعلومات المحاسبي يعد المصدر الرئيسي للمعلومات المالية في كافة المنظمات على اختلاف أنشطتها. ولئن كان النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية يتألف من عدة نظم فرعيه، فإن المحاسبة المالية تحتل مكان الصدارة بين النظم الفرعية. ونظام معلومات المحاسبة المالية تحكمه مجموعة من معايير المحاسبة المتفق عليها دوليا، وهذه المعايير تحكم عمل النظام في توفير المعلومات التي ينتجها، غير أن تطبيق هذه المعايير يتشكل وفقا لاختلاف المشكلات المحاسبية التي يتعامل معها النظام والتي بدورها تختلف باختلاف أشكال وصور منظمات الأعمال التي يطبق فيها نظام معلومات المحاسبة المالية.

ولذلك، في الأمس كان البدء بتعرضنا بالشرح لنظام معلومات المحاسبة المالية حال تطبيقه في المنشأة (المنظمة) الفردية. ثم استطردنا لبيان كيفية تطبيق تلك المعايير المحاسبية عند التعامل مع مختلف المشكلات التي تتعرض لها شركات الأشخاص خلال دورة حياتها.

اليوم نستكمل بهذا المؤلف المتواضع مسيرتنا في شرح تطبيق هذه المعايير في التعامل مع مختلف المشكلات التي تتعرض لها شركات الأموال سواء الخاص منها أو العام.

ولئن كان قد أتي على الاقتصاد المصري حينا من الدهر تضاءل فيه دور القطاع الخاص وتقلص أمام قطاع الأعمال العام (الذي كان يسمي بالقطاع العام آنذاك)، إلا أن الحال لم يدم بل تغير وساير الاقتصاد المصري التيار الذي يجتاح الاقتصاد العالمي اليوم بالاتجاه نحو الخصخصة وإفساح المجال لآليات السوق كي تعمل بحريه. فازدهر القطاع الخاص وعادت بورصة الأوراق المالية لتزاول نشاطها، واستجاب المشرع لذلك التطور فصدرت التشريعات التي تنظم عمل البورصة، كما صدرت وطورت التشريعات التي تحكم تأسيس الشركات وتلك التي تكفل ضمانات مخاطر الاستثمار والأخرى التي تضمن الشفافية في المعلومات التي توفرها القوائم المالية التي تنشرها

شركات الأموال، ومازالت السلطة التشريعية تدرس وتبحث وتناقش مشروعات القوانين المقدمة لتنشيط الاستثمارات ودفع عجلة التنمية في الاقتصاد القومي.

ولا شك في أن نظام معلومات المحاسبة المالية يتأثر بهذه القواعد التي تسنها التشريعات المنظمة للشركات سواء في تأسيسها أو تشغيلها أو انقضائها.

وتأسيساً على ما سبق فقد خصصنا هذا الكتاب لتناول مشكلات المحاسبة في شركات الأموال، ورأينا تقسيمه إلى جزأين رئيسيين، فنتناول في الجزء الأول مشكلات المحاسبة المالية في شركات المال الخاص، ويقصد بها الشركات المملوكة بأكملها ملكيه خاصة وتلك أيضا التي تشارك الحكومة في ملكيتها بنسبة تقل عن ٥١% من رأس مالها، أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فنخصصه لتناول مشكلات المحاسبة المالية في شركات المال العام، ويقصد بها الشركات المملوكة بالكامل للدولة وأيضا تلك التي تساهم الدولة في ملكية رأس مالها بنسبة ٥١% فأكثر.

ولسوف نحاول تبسيط أسلوب معالجة مختلف المشكلات المحاسبية بحسب أن هذا الكتاب يخاطب في الأصل الطلاب الدارسين في السنه الثانية بكليات التجارة، غير أن هذا لن يكون على حساب تغطية المشكلات العملية التي يواجهها المحاسبون العاملون في الميدان.

والله نسأل أن يوفقنا في تقديم هذا الكتاب ليضاف إلى المكتبة العربية بجانب ما سبقته من مؤلفات الزملاء، وليكون نبراسا يسترشد به المحاسبون العاملون في التطبيق العملي.

مقدمة الكتاب

الشكل والمضمون :

المنشأة – في المجال الاقتصادي – هي مفهوم اصطلاحي يرمز للوحدة الاقتصادية القائمة على توفير سلعة أو تقديم خدمة تستهدف إشباع بعض حاجات الناس. ومن ثم نلاحظ أن المقصود بالمنشأة فيما نحن بصدده هو الوجود المادي المتجسد لمشروع ناشط في دوائر الأعمال.

أما الشركة فهي الشكل القانوني الذي تتخذه بعض المنشآت أو هي الرداء الذي يلبسه المشرع على مدخرات جماعة من الناس تهدف إلى توظيف أموالها فيما يعود بالنفع على المجتمع فضلا عن ابتغائها تحقيق مصلحتها الخاصة، وتتخذ هذه المصلحة الخاصة صورة متعارف عليها تسمي الربح، وللشركات أشكال وصور متعددة، وهي في ذلك شبيهة باوعية تصب فيها المدخرات، ومن ثم تتشكل المنشأة بالوعاء الذي احتوى أموالها، ولكل وعاء أو رداء أو شكل معترف به خصائص مميزة وقواعد تحكمه.

نشأة الشركات :

والشركة تفريع عن الملكية الشائعة. وقد كشف القانون الروماني عن التطور التاريخي من بعض حالات الملكية الشائعة إلى عقد الشركة. وعرف الرومان أنواعا من عقود الشركات، يدخل بعضها فيما نسميه الآن "شركة الأموال". ومع ذلك لا يمكن الرجوع بنشأة الشركة إلى تاريخ اسبق من ذلك، حيث نلاحظ أن الفرد – في بداية عهده بما يشبه الحضارة المادية – كان يستقل ببذل الجهد ثم يقايض بما يفيض عن حاجته وكان القوى يتحكم في الضعيف ويسخره، وكان الضعيف يرضخ ويستسلم خوفا من بطش القوى. وهكذا نشأت خصال مرذولة، منها تأليه الأقوياء وعبادة بعضهم، كما نشأت طبقات السادة وقطعان العبيد !!!.

وظلت الطغمة المتألهه من البشر سادرة في غيها حتي اترفت ودب فيها الفساد جيلا بعد جيل ومن ثم تسرب إليها بعض الوهن، وارادت أن تعدل من صورة الرق – في بعض المجالات فكانت نشأة عقد إيجار الأشخاص.

واستشعر الأجير بقدر من الآدمية، وعكف على مقدرته ليزيد من مداها، كما راغ إلى مدخراته يزيدها نماء، على حين أن السادة من أصحاب العبيد ومن أرباب الأعمال ظلوا في غيهم يعمهون، حتي نشأت طبقات مستضعفة من السادة، وطبقات قوية من الإجراء، فكان مولد عقد التعايش، أو ما يسمي بعقد الشركة، وقد تطور بعد ذلك على نحو هذبته الشرائع السماوية، ثم تعرضت القوانين الوضعية لتفصيلات أنظمته وإحكامه.

أنواع الشركات :

وتنقسم الشركات من حيث اختلاف النظر إليها إلى شركات مدنية وأخرى تجارية، وشركات أشخاص وأخرى شركات أموال، وشركات عامة وأخرى خاصة ... الخ.

وحيث اشتد ساعد الرأسمالية بمعناها المستقر في مذهب الغرب وقوى عودها، ظهرت أشكال من الشركات لا تنتمي إلى أقسام مميزة عما عداها، ولكنها تصف حالات خاصة تتفق مع ظرف راهن ، أو تستهدف إحداث أثر اقتصادى معلوم . ومن ثم ظهرت صور فرعية داخل بعض أقسام الشركات وعلى الأخص فى النطاق الجامع لشركات الأموال . ومن هذه الأنواع الخاصة : الشركة القابضة والشركة التابعة ، والشركة الأم والشركة الوليدة ، وشركات المجموعة والشركات الشقيقة وغير ذلك من الأشكال المستحدثة من الشركات .

ومن ناحية أخرى ، فإنه بانتشار المذهب الاشتراكى (بأصوله وفروعه) فى أواخر القرن التاسع عشر وفيما انقضى من القرن العشرين ، طلع علينا ما يسمى بالاقتصاد الموجه ثم الاقتصاد المخطط (المسير) ، وفى هذا الأخير يزداد تدخل الدولة فى نشاط المشروعات وتشتد قبضتها على وحدات الإنتاج خاصة الكبرى منها ، فظهرت منظمات مستحدثة مثل المؤسسة الاقتصادية والتى سميت بعد ذلك بالهيئة الاقتصادية .

ثم أتى من بعد ذلك زمان فيه شهد الناس انحسار التيار الشيوعى والاشتراكى وفيه تقوضت النظم الاقتصادية التى اعتنقت ذلك المذهب ودهستها جحافل الرأسمالية وبدأت الحكومات فى توسيع دائرة الملكية الفردية بالتخلى تدريجياً عن ملكيتها للوحدات ببيعها للقطاع الخاص ، فازدهرت الشركات متعددة الجنسية ... إلخ .

ويعنينا من كل ما تقدم قسم واحد من الشركات فى هذا الكتاب هو الذى اخترناه عنواناً له ، وهذا القسم هو "شركات الأموال" بأنواعها الثلاثة (شركات المساهمة – شركات التوصية بالأسهم – الشركات ذات المسئولية (المحدودة) سواء المملوك منها ملكية خاصة (القطاع الخاص) أو المملوك ملكية عامة (القطاع العام) ، حيث أفردنا لكل منها جزءاً مستقلاً فى هذا الكتاب .

الجزء الأول

المحاسبة في شركات المال الخاص

مقدمة		
الفصل الأول	:	طبيعة شركات المساهمة وإجراءات تأسيسها.
الفصل الثاني	:	المحاسبة عن رأس مال الأسهم.
الفصل الثالث	:	المحاسبة عن قرض السندات.
الفصل الرابع	:	التقارير المالية المنشورة وقواعد توزيع الأرباح.
الفصل الخامس	:	انقضاء الشركة.

مقدمة الجزء الأول:

قلنا في مقدمة هذا الكتاب أن الفرد تدرج في دهور طويلة من النشاط المستقل لحسابه الخاص، إلى توسيع دائرة نشاطه على حساب المستضعفين من العباد، ثم استقر به المطاف آخر الأمر إلى إشراك إنسان مثله في مادة نشاطه وفي اقتسام النتائج فكان ظهور الشركات.

ولكي نميز "شركات الأموال" عن غيرها بوضوح كاف يتعين التنبيه إلى أن نشاط الفرد – صاحب الفكرة – إما أن يبقي في دائرته الضيقة (أي معارفة وأقاربه) ويتأني في اختيار الشريك، ويكون لشخصيته أثر كبير أو أثر حاسم في قيام الشركة، وعندئذ تكون الشركة المنشأة في الدائرة الضيقة من شركات الأشخاص، أو أن تضيق الدائرة الصغرى عن امداد صاحب الفكرة جهود وبأموال كافية لتحقيق غرضه، وهو تنفيذ مشروع تجارى أو صناعي .... الخ، وعندئذ يخرج الفرد إلى دائرة أكثر اتساعا وقد تمتد هذه الدائرة الكبرى وتتسع لتشمل بلدا كاملا أو قطرا، كما يجوز أن تنتظم الدائرة الكبرى أسواق المال شرقا وغربا، وعندئذا لا يبقي مجال للنظر في شخصية الشريك بل تنحصر العلاقة التي تربط بعض الشركاء ببعضهم الآخر في أن كلا منهم يقدم قدرا من مدخراته لكي يتجمع من الأسهم التي تقدم بها الشركاء رأس مال كبير يصلح لتحقيق المشروع الذي ضاقت به الدائرة الصغرى.

إذن لشركات الأموال خاصة هامة تميزها عن غيرها من الشركات، وهي اسقاط الاعتبار شخصي، أو على الأقل تأخيره إن كان ولابد من إدخاله في الحساب، ولعل تقسيم الأشكال قانونية التي تتخذها المنشآت المملوكة لأكثر من فرد واحد، إلى شركات أشخاص وشركات أموال يعتبر من أكثر التقسيمات العلمية انطباقا على المنطق السليم، لما تقدم من أسباب، وكل ذلك من حيث تركيز الاهتمام على الشخصية احيانا وعلى المال احيانا أخرى، وأن كانت التسمية معيبة من ناحية نعرض لها بإيجاز في الفقرة التالية.

فالشركة أصلا عقد رضائي، ينعقد بالايجاب والقبول، ولا يتوقف على تسلم الحصة أو استيفاء إجراءات فرضها القانون، فقد يقصر بعض الشركاء في الوفاء بما التزم به، كما قد يتراخي في اتخاذ الإجراءات، ومع ذلك تقوم بينهم شركة الواقع.

ولكن هل شركات الأموال بجميع أنواعها – من العقود؟ أن أهم أنواع شركات الأموال معروف بشركة المساهمة. وهذه الشركات بالذات تمر بدور الإنشاء حتي يصدر الترخيص بوجودها، وفي هذا الدور بالذات تتوافر أركان العقد فيما بين المؤسسين.

ولكن حين يؤتي التكوين أثره، وتوجد الشخصية الاعتبارية وتصدر الجمعية التأسيسية قرارها بإخلاء طرف المؤسسين عن فترة الإنشاء والتكوين، وتنتهي مقاليد الأمور في المشروع الاقتصادي لأجهزته المسلمة بحكم القانون (وهي مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين) هل تبقي العلاقة التعاقدية فيما بين أعضاء الشركة قائمة؟

المشاهد أن حامل السهم يستطيع أن يعرضه في بورصة الأوراق بقرار فردى صادر عن أرادته المستقلة، وبهذا يخرج من نطاق (العقد) ويدخل غيره وهو مشترى السهم، فهل مع هذا الوضع – يصح اعتبار شركة الأموال المعروفة بشركة المساهمة عقدا رضائيا قائما فيما بين الشركاء، وهم المساهمين؟

وما دامت الشركة أصلا من عقود المعاوضة الملزمة لاطراف التعاقد، فهل يصح القول بأن أسلوب المساهمة عند إنشاء الشركات هو نوع من أنواع الشركة بمعناها المصطلح عليه؟

وللإجابة على هذا التساؤل تجدر الإشارة إلى أن المساهمة من أول حياتها لاتستوفي شرائط عقد الشركة، فضلا عن غياب هذه الشرائط بعد مولد الشخصية الاعتبارية. ذلك أن المؤسسين يتعاقدون فيما بينهم بموجب وثائق نصت عليها جميع القوانين المنظمة للشركات، ولكن العلاقة القائمة بين المؤسسين لا تعتبر مشاركة بالمعني المستقر لهذا المصطلح، بل هي جمعية ذات غرض وارد بالنص في وثائق إنشاء المشروع، وهذا الغرض هو الحصول على الترخيص في صورة مرسوم، أو في صورة أخرى هي إجازة جهات الاختصاص لقيام المشروع وتسجيلة، كما يحدث عند إنشاء (الشركة) بمحرر رسمي.

وقد أوضحنا أن التعاقد بين المساهمين، بعد استيفاء الإجراءات غير قائم على النحو المستفاد من عقود الشركات، ومن ثم تعين القول بأن الرأي القائل بأن المساهمة هي نظام مالي، وأن المشروع الذي يتخذ هذا الشكل يعتبر منظمة لا شركه، هو قول أقرب إلى الصواب، وإنه لخطأ شائع في كل القوانين أن تصف النوع الرئيسي من منظمات الأموال بأنه شركة مساهمة...

وقد سرنا على الدرب وتابعنا المشهور من القول، واخترنا عنوان هذا الكتاب "المحاسبة المالية في شركات الأموال" وسنصف شركة المساهمة بوصفها المشهور، لأن القانون أطلق عليها هذا المصطلح، وإنما نريد بما تقدم من اعتراض (سبقنا إليه اساتذتنا الأجلاء) تأكيد التنبيه على أن المنظمات والمؤسسات والشركات والمنشآت وغيرها من المفاهيم الاصطلاحية التي تصف

أشكال المشروعات، لا يزال بعضها يطغي على بعض ومن المصلحة تصفية اللغة من هذه الشوائب.

مما تقدم يمكن القول بأن منظمات الأعمال – المملوكة ملكية خاصة – في النظام الاقتصادى تتخذ واحدة من صور ثلاث. فهي إما أن تكون منشأة فردية أو شركة أشخاص أو تكون شركة أموال.

فأما المنشأة الفردية، فهي تلك المنشأة التي يملكها فرد واحد، وأما شركة الأشخاص فهي المنشأة التي يشترك في ملكية رأس مالها أكثر من شخص واحد، تربطهم معرفة وثيقة، والثقة بينهم قوية ومتبادلة، أما شركات الأموال فهي منشأة يشترك في ملكيتها أكثر من شخص واحد لا يشترط أن تكون لهم سابق معرفة ببعضهم البعض ولا يشترط أن تربطهم صلة ومن ثم فإن اعتبار الثقة المتبادلة ليس شرطا في تكوين هذه الشركة. كما أن هذا النوع من الشركات تنفصل فيه الملكية عن الإدارة.

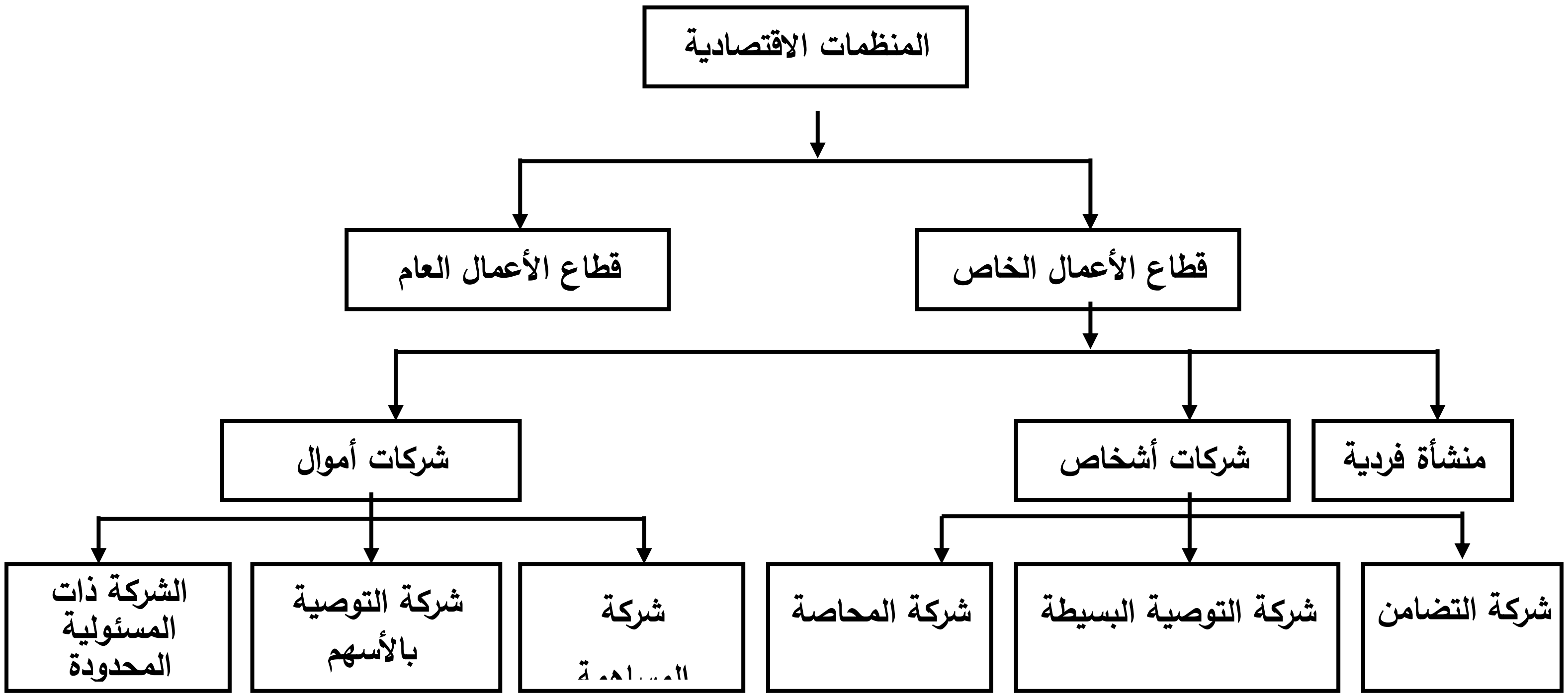
ولئن كان عدد المنشات الفردية وتلك المتخذة شكل شركات أشخاص يفوق بكثير عدد شركات الأموال، إلا أن مقدار الأموال المستثمرة في شركات الأموال يفوق نظيره المستثمر في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص. فلا عجب إذا أن تكون شركات الأموال هي عصب الاقتصاد وهي التي تدفع عجلة التنمية بما تملكه من أصول ضخمة وما تجمعه من مدخرات هائلة من الأفراد توجهها نحو الاستثمار في مختلف مجالات النشاط وما تحققه من إيرادات هائلة وما تنتجه من وظائف وفرص عمل تفوق بكثير ما تحققه الأشكال والصور الأخرى لمنظمات الأعمال.

وداخل مجموعة شركات الأموال يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال قانونية. فقد تتخذ شركة الأموال شكل شركة المساهمة. وقد تكون في شكل شركة توصية بالأسهم. كما قد تكون في شكل شركة ذات مسئولية محدودة.

ويوضح الشكل رقم (١) التالي الأشكال المختلفة للمنظمات الاقتصادية:

ويوضح الشكل رقم (١) التالي الأشكال المختلفة للمنظمات الاقتصادية:

شكل رقم (١)



وتعتبر شركات الأموال عصب الاقتصاد وعموده الفقري، وأن هذه الطائفة من الشركات تضم في داخلها ثلاثة أشكال قانونية رئيسية، وتعتبر شركة المساهمة أهم هذه الأشكال الثلاثة وأخطرها حسبما سيرد شرحه تفصيلا في هذا الجزء.

ولذلك فسوف نولي هذا الشكل (شركة المساهمة) عناية خاصة في هذا الجزء، فبعد أن نتناول بالشرح في الفصل الأول طبيعة شركة المساهمة وخصائصها التي تميزها عن غيرها من الأشكال القانونية الأخرى للشركات وما تمتاز به عنها، نتناول في الفصل الثاني المحاسبة عن رأس المال المملوك ثم نعرض في الفصل الثالث لمشكلات المحاسبة عن رأس المال المقترض (السندات)، كما نتصدى في الفصل الرابع للقوائم المالية المنشورة لشركة المساهمة واحكام القوانين المنظمة لذلك، وأخيرا نخصص الفصل الخامس من هذا الجزء للمعالجة المحاسبية لانقضاء شركة المساهمة بمختلف صور الانقضاء سواء التصفية أو اندماج الشركة مع شركة أخرى أو الانضمام إلى شركة أخرى.

الفصل الأول

طبيعة شركات المساهمة وإجراءات تأسيسها

الأهداف:

بعد دراسة هذا الفصل؛ يجب أن يكون الدارس قادراً على الإلمام بما يلي:

- ماهية شركات المساهمة
- مزايا ارتداء ثوب شركة المساهمة.
- مساوئ ارتداء ثوب شركة المساهمة.
- القوانين المنظمة لشركات المساهمة
- إجراءات تأسيس شركة المساهمة

(١) تعريف شركة المساهمة :

ورد تعريف شركة المساهمة في المادة الثانية من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأنها:

"هي شركة ينقسم راس مالها إلى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون.

وتقتصر مسئولية المساهم على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود ما اكتتب فيه من أسهم.

ويكون للشركة اسم تجاري يشتق من الغرض من إنشائها ولا يجوز للشركة أن تتخذ من أسماء الشركاء أو اسم أحدهم عنوانا لها.

من هذا التعريف نستخلص أن شركة المساهمة شخص اعتباري له كيان ووجود مستقل ومنفصل عن شخصية أصحابها، وهذا الشخص الاعتبارى له كثير من الحقوق والالتزامات التي للشخص الطبيعي وعليه.

وشركة المساهمة – باعتبار أن لها شخصية اعتبارية مستقلة – لها أن تتملك الأصول باسمها، ولذلك فإن أصول الشركة تكون ملكا للشركة ذاتها وليست ملكا للمساهمين (أصحاب تلك الشركة).

وتثبت لشركة المساهمة أهلية التقاضي، فلها أن ترفع كما يمكن أن ترفع عليها الدعاوى القضائية كما لو كانت شخصا طبيعيًا.

وباعتبار ان لها شخصية اعتبارية مستقلة، فإن شركة المساهمة من حقها أن تبرم العقود باسمها وتعتبر مسئولة عن ديونها، كما أنها مسئولة عن سداد الضرائب التي تستحق على أرباحها.

(٢) مزايا ارتداء ثوب شركة المساهمة :

يحقق شكل شركات المساهمة للمنظمة مزايا لا توفرها الأشكال القانونية الآخرى، ومن ذلك:

أ) المسئولية المحدودة للمساهمين:

حيث تقتصر مسئولية المساهم على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها. ولا يسأل المساهم عن ديون والتزامات الشركة إلا في حدود ما اكتتب فيه من أسهم، وبمعني آخر فإن ممتلكات الشركة هي الضامنة لسداد التزاماتها لدائنيها وليس للممتلكات الشخصية للمساهمين دخل في ضمان سداد هذه الديون والالتزامات. وبذلك فإن المخاطر التي يتعرض لها المستثمر في حالة شركة المساهمة أقل منها في حالة الاستثمار في الأنواع الأخرى من الشركات.

ب) سهولة تدبير رأس المال رغم ضخامته:

إن تقسيم رأس مال شركة المساهمة إلى حصص متساوية صغيرة القيمة تسمي أسهم وطرحها للبيع يتيح الفرصة أمام كل من المستثمر الصغير والأخر الكبير للمساهمة في تملك الشركة، وهو ما يجعل من السهل على شركة المساهمة أن تحصل على قدر كبير من مدخرات الأفراد على اختلاف ثرواتهم وتحولها إلى رأس مال يستثمر فيها.

جـ) سهولة انتقال ملكية حصص رأس المال:

تمتاز شركة المساهمة عن غيرها من الأشكال القانونية للشركات بميزة هامة وهي امكانية خروج مساهمين من الشركة ببيع اسهمهم ودخول آخرين محلهم بشرائهم تلك الأسهم دون أن يؤثر ذلك الانسحاب والحلول على قيام شركة المساهمة أو يؤدي إلى تصفيتها، والمساهم إذ يقوم ببيع كل أو بعض اسهمه للغير لايحتاج للحصول على موافقة أي من المساهمين الآخرين بالشركة، ويتم تداول اسهم رأس مال الشركات في أسواق منظمة تسمي بورصة الأوراق المالية ، وبذلك نجد أن الاستثمار في أسهم تلك الشركات تتوافر فيه خاصية السيولة إذ يمكن للمساهم في سهولة ويسر أن يقوم بتحويل اسهمه في أي وقت يشاء إلى سيولة نقدية ببيع تلك الاسهم في البورصة.

د) استمرار الشركة لمدة طويلة:

يترتب على أن شركة المساهمة لها كيان قانوني مستقل عن شخصية أصحابها (المساهمين فيها) أن وجود هذه الشركة واستمرارها لا يتأثر بوجود أو عدم وجود أي من المساهمين، فاستمرار شركة المساهمة بغض النظر عما يحدث كل يوم من تغيرات في اشخاص المساهمين فيها أنما هي فضيلة ترجع إلى قابلية الأسهم للتداول، في حين نجد أن شركات الأشخاص، وخصوصًا شركة التضامن، لا تتمتع بهذا الاستقرار، إذ تنقضي وتحل بوفاة أو انسحاب أي من الشركاء فيها لآنها قامت أساسًا على الاعتبار الشخصي، ولا شك في أن هذا الاستقرار النسبي الذي تتمتع به المنظمة المتخذة شكل شركة المساهمة يجعل هذا الشكل القانوني من أكثر الأشكال ملائمة للمشروعات الضخمة والعملاقة.

هـ) كفاءة الإدارة:

من السمات الأساسية المميزة لشركة المساهمة عن كثير من باقي الأشكال القانونية الأخرى انفصال ملكية الشركة عن إدارتها، فالمساهمون يملكون الشركة ولكنهم لا يديرونها بأنفسهم، إذ يعهدون بالإدارة إلى مجلس إدارة ينتخبون اعضاءه، ويقوم مجلس الإدارة بدوره بتعيين مديريين ينتقيهم ويعهد

اليهم بإدارة شئون الشركة كل في تخصصه، فليس هناك ثمة تلازم بين الملكية والإدارة في شركة المساهمة، وملكية المساهم لحصة من الأسهم في رأسمال الشركة لا تعطيه الحق في تولي أدارتها، إنما يؤهله للقيام بالإدارة كفاءته وإسناد مجلس الإدارة إليه ذلك بإجر منفصل عما يحصل عليه من عائد مقابل ملكيته لبعض الأسهم، ولا شك أن هذه الخاصية تكفل توفير العناصر ذوات الخبرة في إدارة شركة المساهمة.

(٣) مساوئ ارتداء ثوب شركة المساهمة :

وكما أن ارتداء ثوب شركة المساهمة له حسناته ومزاياه التي لا تحققها الأشكال القانونية الأخرى فإن له تبعاته وعيوبه التي لا توجد في سائر الأشكال القانونية الأخرى، ومن ذلك:

أ- زيادة العبء الضريبى :

بمعني أنه في المنشأة الفردية وفي شركات الأشخاص تفرض الضريبة مرة واحدة على حصة كل شريك في الأرباح التي حققتها المنظمة وينتهي الأمر. أما في شركات الأموال (وأهمها شركات المساهمة) فإن الضريبة تفرض أولا على الأرباح التي تحققها الشركة كشخصية معنوية مستقلة، ثم إذا ما وزعت الشركة أرباحا على المساهمين فإن كل مساهم يدفع ضريبة عن حصته في الأرباح الموزعة: وبذلك يخضع الربح المحقق في الشركة المساهمة للضريبة مرتين، مرة أولي للضريبة على أرباح النشاط التجاري والصناعي ومرة ثانية للضريبة على التوزيعات (ضريبة القيم المنقولة)، وهو الأمر الذي يسمي أحيانا بالازدواج الضريبي.

ب- مزيد من الإجراءات والقواعد الحاكمة :

بمعنى أنه نظرا لخطورة الدور الذي تضطلع به شركة المساهمة على وجه الخصوص في الاقتصاد القومي، فإن المشرع كثيرا ما يتدخل بفرض القوانين واللوائح المنظمة لقواعد تأسيسها أو التي تحكم الرقابة على عملها، وهذه الإجراءات والقواعد المفروضة وإن كانت تستهدف في الأصل حماية مصالح المساهمين من العبث والضياع إلا أنها كثيرا ما تمثل قيدا يعوق حرية إدارة تلك الشركات الأمر الذي دفع كثيرا من الدول ومنها مصر إلى التفكير في التخفيف من وطأة هذه القيود بما يشجع على الاستثمار وفي نفس الوقت لا يعرض مصالح المساهمين لمزيد من الأخطار، فكان أن صدر في مصر مؤخرا قانون حوافز وضمانات الاستثمار.

جـ- مخاطر انحراف الإدارة :

على الرغم مما يحققه فصل الملكية في شركات المساهمة عن إدارتها من اتاحة الفرصة ليعهد بالإدارة إلى أهلها من الكفاءات المتخصصة دون اشتراط توافر القدرة لديهم على أن يكونوا شركاء في الملكية، إلا أن هذا الفصل قد يصبح نقمة على المساهمين إذا ما أنحرف المديرون وجنحوا للاستثمار بإدارة الشركة لتحقيق مآربهم الخاصة دون مصالح المساهمين ملاك الشركة الحقيقيون.

(٤) القوانين المنظمة لشركات المساهمة :

حرص المشرع نظرا لخطورة الدور الذي تقوم به شركات المساهمة في الاقتصاد على التدخل بإصدار القوانين التي تحكم شركات الأموال وعلى رأسها شركة المساهمة، وهذه القوانين تحكم الشركة سواء في مرحلة تأسيسها ببيان الإجراءات التي تتبع والشروط الواجب استيفاؤها لتأسيس الشركة لمنع ما قد يحدث من تحايل للنصب على المستثمرين بتأسيس شركات وهمية .. كما تتضمن هذه القوانين القواعد التي تحكم عمل الشركة بما يحقق الرقابة الفعالة على نشاط المديرين في إدارتها، كذلك تتضمن هذه القوانين الإجراءات والقواعد التي تتبع عند انقضاء الشركة لأي سبب من أسباب الانقضاء بما يحفظ للمتعاملين مع الشركة حقوقهم سواء كانوا ملاكا (مساهمين) أو من الغير (دائنين وموردين وعملاء .... الخ).

وفي مصر تتعدد القوانين المنظمة لشركات الأموال (ومنها طبعا شركة المساهمة)، فلدينا القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، وقد حل هذا القانون محل قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته، وهذا القانون المفروض أنه ينظم عمل الشركات المملوكة ملكية خاصة.

كما يوجد أيضا القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بشركات قطاع الأعمال العام وهو ينظم عمل الشركات المملوكة ملكية عامة.

كذلك يوجد القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار وهو القانون الذي حل محل قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والأخير كان قد حل محل قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وهذا القانون يحكم عمل الشركات التي تقام بنظام الاستثمار والمناطق الحرة.

ولا شك في إننا وكذلك المستثمرين عانينا من تعدد القوانين المنظمة لعمل الشركات بمصر وطالبنا بتشريع واحد يضم في جنباته القواعد التي تحكم عمل الشركات .

(٥) إجراءات تأسيس شركة المساهمة :

تختلف إجراءات تأسيس شركة المساهمة باختلاف القانون الذي يحكم هذه الشركة. ولقد قلنا أن هناك ثلاثة قوانين تحكم هذا النوع من الشركات. فإذا كانت شركة المساهمة سوف تعمل في نطاق قطاع الأعمال العام فإن إجراءات تأسيسها ونظام عملها والرقابة عليها منصوص عليها في قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية. وأما إن كانت شركة المساهمة تعمل في قطاع الأعمال الخاصة فإن إجراءات تأسيسها ونظام عملها ومراقبتها نظمتها مواد القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، أما إن كانت شركة المساهمة تقام بنظام الاستثمار والمناطق الحرة فإن إجراءات تأسيسها ونظام عملها ومراقبتها تكفلت بيانها مواد قانون حوافز وضمانات الاستثمار ولائحته التنفيذية التي صدرت في هذا الشهر وهو القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

وعلى الرغم من أهمية دراسة أحكام تأسيس شركة المساهمة (وباقي الشركات الأخرى) لكل محاسب خاصة من يزاول مهنة المحاسبة والمراجعة، بيد أن هذه الدراسة سوف تجذبنا إلى الخوض في تفاصيل كثيرة تخرج عن غرض هذا الكتاب. أما في هذا الكتاب فسوف نتعرض لإجراءات وأحكام تأسيس شركة المساهمة بالقدر اللازم فقط لبيان ما لهذه الإجراءات من جوانب وانعكاسات محاسبية.

أ- تقديم طلب تأسيس شركة المساهمة :

يتم تقديم طلب الموافقة على تأسيس شركة المساهمة إلى الجهة الإدارية المختصة بذلك (وهي إما الإدارة العامة للشركات إذا كانت الشركة تنشا في ظل القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إذا ما كانت الشركة تنشأ في ظل أحكام قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧).

ويجب ان يكون هذا الطلب مشفوعا بالأوراق التي نص عليها كل قانون بحسب الأحوال، ومن أهمها عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وكذلك شهادة من أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري تدل على ايداع

الشركة ربع رأس المال النقدي للشركة على الأقل (وذلك بالنسبة لشركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم أما بالنسبة للشركة ذات المسئولية المحدودة فيجب تقديم شهادة دالة على ايداع كامل لرأس المال بالبنك).

وما يعنينا محاسبيا في هذه الخطوة أن ايداع ربع قيمة رأس المال في البنك انما يتم قبل الترخيص بإنشاء الشركة وقبل قيدها بالسجل التجاري، أي قبل أن تثبت الشخصية الاعتبارية للشركة، لذلك يجب مراعاة ذلك عند قيد هذه العملية المالية في الدفاتر وأثرها على مسميات الحسابات التي تفتح في هذه المرحلة حسبما سوف نوضح تفصيلا في الفصل القادم بإذن الله.

ب- الموافقة على تأسيس الشركة :

بعد الانتهاء من مراجعة عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وثبوت مطابقتها للاشتراطات المطلوبة، يصد بالترخيص بتأسيس الشركة قرار من الجهة الإدارية التي قدمت إليها أوراق التأسيس (ويجب أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص في حالة ما إذا كانت أسهم الشركة تطرح للإكتتاب العام).

ويتم قيد الشركة التي رخص بتأسيسها في السجل التجاري كما يتم نشر قرار الترخيص بتأسيس الشركة مع عقد تأسيسها ونظامها الأساسي في الوقائع المصرية أو النشرة الخاصة التي تصدرها الجهة الإدارية مانحة الترخيص.

وما يهمنا محاسبيا في هذه المرحلة هو أن الجمعية التأسيسية للشركة تعقد اجتماعا لاعتماد مصروفات التأسيس التي أنفقها وكيل المؤسسين خلال المراحل السابقة على تمام تأسيس الشركة ولاخلاء مسئولية المؤسسين عما ابرموه من عقود وتصرفات ونقل هذه العقود بكل ما ترتب عليها من آثار إلى الذمة المالية للشركة التي ثبتت لها شخصيتها القانونية المستقلة عن المؤسسين كما يتم إجراء القيود المحاسبية اللازمة لفتح حساب راس مال هذه الشركة.

وإذا ما كانت أسهم الشركة تطرح للأكتتاب العام فيتم إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ذلك كما يتم عمل تخصيص بين المساهمين في حالة ما إذا زاد الاكتتاب في الأسهم عن العدد المطروح للأكتتاب، وكل هذه موضوعات سوف نعرض لها تفصيلا بإذن الله في الفصل القادم.

الفصل الثاني

المحاسبة عن رأس المال المملوك (الأسهم)

المبحث الأول : مفاهيم وأساسيات لازمة

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لمشكلات الاكتتاب في أسهم رأس المال المصدر

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لمشكلات تعديل راس مال شركة المساهمة

الأهداف :

بعد دراسة هذا الفصل؛ يجب أن يكون الدارس قادراً على الإلمام بما يلي:

١- حق الملكية في شركات المساهمة.

٢- القيم المختلفة للسهم.

٣- أنواع الأسهم.

٤-أنواع رأس مال شركة المساهمة

٥- كيفية إجراء قيود اليومية لإثبات سداد رأس مال شركة المساهمة

٦-كيفية إظهار رأس مال شركة المساهمة بالميزانية

٧-الفرق بين مصروفات التأسيس ورسوم الإصدار.

٨-كيفية التصرف ايزاء المساهمين المتاخرين.

٩-المعالجة المحاسبية لعلاوة الإصدار.

المبحث الأول

مفاهيم وأساسيات لازمة

(١) مفهوم حق الملكية في شركة المساهمة :

تتخذ الأموال المستثمرة في المنظمة صورا شتي. فهناك أموال مستثمرة في اقتناء أصول ثابتة تستخدم في مزاولة النشاط مثل الأراضي المباني الأثاث .... الخ.

كما أن هناك أموالا مستثمرة في أصول متداولة لازمة لمزاولة النشاط مثل المخزون السلعي وأوراق القبض وحسابات المدينين والنقدية في الخزائن والبنوك ... الخ، وفضلا عن هذه وتلك فإن هناك أموالا مستثمرة في أصول معنوية مثل شهرة المحل وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.... الخ.

والمنظمة تستمد الأموال اللازمة لاستثمارها في أوجه الاستخدامات المتعددة السالف ذكرها من مصدرين أساسيين، المصدر الأول هو أصحاب المنظمة (أي الملاك)، وتسمي الأموال المستمدة من هذا المصدر "**حق الملكية**" أما ثاني المصدرين فهو الغير (أي الأطراف الآخرى بخلاف الملاك) وتسمي الأموال المستمدة من هذا المصدر الثاني "**التزامات للغير**" أو يطلق عليها اصطلاح "**الخصوم**".

ولذلك، ومن هنا كانت المعادلة الشهيرة للميزانية التي يعبر عنها:

الأصول = حقوق الملكية + الخصوم

وهناك رأي له وجاهته يري أنه طالما لشركة المساهمة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الملاك، فإن الأموال المستثمرة في هذه الشركة تعد أصولا مملوكة للشخص المعنوى (أي الشركة كشخصية اعتبارية)، كما وأن كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة لتمويل تلك الاستثمارات تعد التزاما عليها سواء ما كان منها التزاما تجاه الملاك أو ما كان منها التزاما عليها تجاه الغير،

فكلاهما التزامات على الشركة. ولذلك يرى أصحاب هذا الرأي أن معادلة الميزانية ينبغي أن تظهر بالصيغة التالية:

الأصول = الخصوم

ونحن في هذا الكتاب سوف نسير على الدرب ونتبع الرأي الأول لأنه هو الشائع في التطبيق عمليا، كما أنه يتفق مع التبويب الوارد بنموذج الميزانية في القوانين المنظمة لعمل شركات الأموال حسبما سياتي الحديث عن ذلك في نهاية الباب الأول من هذا الكتاب بإذن الله.

وطالما اتفقنا على أن حقوق الملكية Owner S Equity يقصد بها الأموال المملوكة لاصحاب الشركة (وهم المساهمين في الشركة المساهمة) فإن هذه الأموال (التي هي حق الملاك) تتألف من صنفين، الأول هو أصل المال الذي ساهم به الملاك في الاشتراك في ملكية الشركة، وهو ما يعرف باصطلاح "رأس المال" والصنف الثاني هو الأموال التي استحقت لهؤلاء الملاك نتيجة الأرباح خلال الفترات المنصرمة واحتجزت في الشركة لإعادة استثمارها في النشاط فلم توزع على المساهمين وعادة ما يتم تحديد الأغراض التي من أجلها احتجزت هذه الأرباح، فتسمي هذه المبالغ بأنها "احتياطيات" فيكون لدينا مبلغ من الأرباح محتجز لمواجهة التوسعات المخططة في النشاط فيسمي احتياطي توسعات. ومبلغ آخر يحتجز لمواجهة الطوارئ غير المنظورة حاليا فيسمي احتياطى طوارئ، وهكذا. كما قد يترك جزء آخر من هذه الأرباح المحتجزة بدون تخصيص لغرض محدد.

(٢) أسهم راس المال Capital Stock:

يتألف رأسمال شركة المساهمة من حصص صغيرة نسبيا متساوية في القيمة تسمي أسهم، ويحدد النظام الأساسي للشركة القيمة الاسمية للسهم، وقد استلزم المشرع المصري (في المادة ٣١ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) ألا تقل القيمة الاسمية للسهم عن خمسة جنيهات وألا تزيد عن ألف جنيه. وعلى ذلك فإن السهم عقد يتملك بموجبه صاحبه حصة في رأس مال

شركة المساهمة وهذا العقد (السهم) يرتب لصاحبه حقوقا قبل الشركة كما يرتب في ذمته التزامات محددة تجاهها.

فهو يعطي المساهم حق المشاركة في إدارة الشركة من خلال حضورة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين واشتراكه في انتخابات اعضاء مجلس الإدارة الذين تعهد اليهم مهمة إدارة الشركة والتصويت على القرارات المصيرية (مثل اندماج الشركة) ومناقشة التقرير الذي يقدمه مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومناقشة مراقب الحسابات في الميزانية والحسابات الختامية التي إعدها مجلس الإدارة واعتمدها المراقب.

كما أن السهم يخول لصاحبه (المساهم) الحق في الاشتراك في الأرباح التي تحققها الشركة والحق في الحصول على نصيب في التوزيعات التي يتقرر توزيعها كعائد على المساهمين.

كذلك يعطي السهم صاحبه الحق في اقتسام أصول الشركة عند تصفيتها والحصول على حصة في فائض التصفية بعد تمام سداد ديونها والتزاماتها للغير.

وفي مقابل ذلك فإن السهم يرتب في ذمة صاحبه التزاما بسداد اقساط قيمته في مواعيد استحقاقها، ولايسأل المساهم عن ديون شركة المساهمة أو الخسائر التي تمني بها إلا في حدود قيمة ما يملكة من أسهم، ولا تتعداها إلى أمواله الخاصة، وتقوم الشركة بطبع شهادات بالأسهم (صكوك) تعطيها للمساهمين تثبت تملك المساهم لحصته في رأس المال. وقد تطبع هذه الشهادات من فئة موحدة. فتعبر الشهادة الواحدة عن ملكية سهم واحد مثلا. كما قد تطبع شهادات الأسهم من فئة أكبر فتعبر الشهادة الواحدة عن ملكية خمسة أسهم مثلا أو عشرة أسهم .... الخ.

القيم المختلفة للسهم : وللسهم عدة قيم مختلفة لكل منها مدلولة الخاص، وينبغي الالمام بكل منها حتي يمكن فهم المعالجة المحاسبية التي سوف نتعرض لها في هذا الفصل .

فهناك **القيمة الاسمية للسهم Par Value** وهي قيمة السهم المكتوبة على وجه شهادة السهم (الصك).

وهناك **قيمة الأصدار Issued Value** وهي القيمة التي يتم اصدار السهم على أساسها ويشترى المكتتب (المساهم) المسهم على أساسها، وطبقا لقانون الشركات المصرى لا يجوز أصدار السهم بأقل من قيمته الاسمية بأية حالة، ولكن يجوز – بقرار من الجمعية العامة للشركة أصدار أسهم بقيمة تزيد عن قيمتها الأسمية، وتسمي الزيادة علاوة إصدار ويحدث هذا في حالة قيام الشركة بطرح أسهم جديدة لزيادة رأس مالها حسبما سيرد شرحه في حينه في هذا الفصل فإذا كانت القيمة الأسمية للسهم في شركة مساهمة ١٠٠ جنيه مثلا وتقرر بيعه بعلاوة إصدار قدرها خمسة جنيهات، فإن هذا يعني أن القيمة الأسمية لهذا السهم ١٠٠ جنيه بينما سعر إصداره (أي قيمة الإصدار) ١٠٥ جنيه.

كما أن هناك ما يعرف **بالقيمة الدفترية للسهم Book Value** ويقصد بها نصيب السهم في صافي أصول الشركة محسوبة على أساس القيم التي تظهر بها في دفاتر الشركة، وتحسب هذه القيمة عن طريقة قسمة صافي الأصول كما تظهر بالميزانية في تاريخ معين على عدد الأسهم المصدرة حتي ذلك التاريخ.

ولما كان صافي الأصول هو إجمالي قيمة الأصول مخصوما منه قيمة الالتزامات المستحقة على الشركة للغير، فإن معني هذا أن صافي الأصول ما هو إلا حق الملكية. ولما كان حق الملكية – حسبما سلف بيانه – يتكون من رأس المال الذي استثمره المساهمون في الشركة مضافا إليه (أو مخصوما منه) ما حققته الشركة من أرباح (أو خسائر). لذلك فإن القيمة الدفترية للسهم تكون أكبر من قيمته الأسمية في حالة ما إذا كانت الشركة قد حققت أرباحا من نشاطها، بينما تقل القيمة الدفترية للسهم عن قيمته الاسمية إذا ما كانت الشركة منيت بخسائر.

وكمثال على ذلك فإنه لو افترضنا أن شركة مساهمة تأسست فى ٢٠١٠/١/١ برأسمال مكون من ١٠.٠٠٠ سمهم والقيمة الأسمية للسهم ١٠٠ جنيه، فيكون راس مالها = ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه.

فإذا حققت هذه الشركة خلال عام ٢٠١٠ أرباحا قدرها ٣٠٠.٠٠٠ جنيه وزعت نصفها على المساهمين واحتجز النصف الثاني بدون توزيع، فإن معني هذا أن حقوق المساهمين في هذه الشركة في ٢٠١٠/١٢/٣١ بلغت (١.٠٠٠.٠٠٠ رأس المال + ١٥٠.٠٠٠ أرباح محتجزة) = ١.١٥٠.٠٠٠ جنيه.

وعلى ذلك فإن القيمة الأسمية للسهم وأن كانت ١٠٠ جنيه إلا أن القيمة الدفترية لهذا السهم في نهاية عام ٢٠١٠م.

= ١.١٥٠.٠٠٠ ÷ ١٠.٠٠٠ = ١١٥ جنيه.

أما إذا كانت هذه الشركة قد حققت خسائر قدرها ٣٠٠.٠٠٠ جنيه فإن معني هذا أن حق الملكية في هذه الشركة – يصير (١.٠٠٠.٠٠٠ – ٣٠٠.٠٠٠) = ٧٠٠.٠٠٠ جنيه، وبذلك تنخفض القيمة الدفترية للسهم عن قيمته الأسمية وتصبح ٧٠٠.٠٠٠ ÷ ١٠.٠٠٠ = ٧٠ جنيه.

وهناك إيضا ما يسمي **بالقيمة الحقيقة للسهم True Value** ويقصد بها نصيب السهم في صافي أصول الشركة بعد اعادة تقدير قيمتها بما يعكس أثر تقلبات الأسعار عليها.

وكذلك هناك ما يعرف **بالقيمة السوقية للسهم Market Value** ويقصد بها القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية (البورصة). وواقع الأمر يقتضي أن تتساوي القيمة السوقية للسهم مع قيمته الحقيقية مادامت الأخيرة تعبر عن القيمة الجارية في السوق لصافي الأصول التي يشترى المساهم حصته فيها، بيد أن هناك عوامل أخرى تؤثر على القيمة السوقية للسهم التي يتم التعامل بها في البورصة من ذلك توقعات المتعاملين في

البورصة لمستقبل الشركة وتوزيعاتها للأرباح مستقبلا والظروف السياسية والمالية والاقتصادية للدولة وفرص الاستثمار البديلة المتاحة، وهي كلها متغيرات تؤثر على تقديرات المتعاملين في البورصة لقيمة السهم شراء وبيعا، فيجرى التعامل واقعا بأسعار تختلف عن القيمة الحقيقة للسهم التي سلف بيانها وهكذا كثيرا ما يختلف الأمر الواقع عن واقع الأمر.

أنواع الأسهم :

توجد عدة أنواع من الأسهم تختلف فيما بينها من عدة جوانب ولكل نوع خصائصه التي تميزه وتناسب ميول وتفضيلات فئة معينة من المستثمرين. ولذلك تفضل الشركة الواحدة تقديم تشكيله متنوعة من الأسهم حتي تناسب رغبات أكبر عدد من المستثمرين فيقبلون على شرائها وتتمكن الشركة بذلك من جمع أكبر عدد من المستثمرين ليكونوا مساهمين في رأس مالها بما يوفر أكبر قدر ممكن من المال اللازم لها.

وعلي أساس هذه الخصائص المميزة يمكن تصنيف الأسهم وتبويبها في مجموعات، أهمها ما يلي:

(أ) أنواع الأسهم وفقا لشكل الملكية :

أسهم اسمية: وهي أسهم يكتب اسم صاحبها على وجه الصك (شهادة السهم). ويسجل في هذه الحالة أسم المساهم في سجل خاص يعد في الشركة يسمي "سجل المساهمين" تقيد فيه أرقام شهادات الأسهم واسم مالكها، ويستلزم نقل ملكية هذه الأسهم من شخص لأخر ضرورة التأثير بذلك في هذا السجل فضلا عن أثبات هذا التنازل على ظهر الصك إيضا مع تصديق أثنان من أعضاء مجلس إدارة الشركة على ذلك التنازل. وكذلك اثبات هذا التنازل في سجل الأسهم بالشركة.

- **اسهم لحاملها:** وهي أسهم لا يسجل عليها اسم صاحبها ويعتبر حائزها هو مالكها أمام الشركة، وتنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها للمالك الجديد دون اشتراط أجراء أية قيود بسجلات الشركة، وأن كان هذا النوع يمتاز بسرعة تداول الأسهم دون عوائق أو إجراءات إلا أنه يعاب عليه عدم معرفة الشركة لمساهميها في أي وقت لعدم أمكان تتبع الأسهم في أية يد انتقلت.

(ب) أنواع الأسهم وفقا لمقابل الوفاء بقيمتها :

- **أسهم نقدية:** وهي التي يتم الوفاء بقيمتها نقدا، سواء تم السداد النقدي دفعة واحدة أو على اقساط، وفي حالة الثانية اشترط المشرع ألا يقل المدفوع عن ربع القيمة الأسمية عند تأسيس الشركة وبشرط إلا يقل المدفوع من راس المال في هذه الحالة عن عشرين ألف جنيه، كما اشترط أن تظل هذه الأسهم اسميه إلى أن يتم الوفاء بكامل قيمتها. وليس ثمة ما يحول دون تداول هذه الأسهم ولكن بشرط أن يظل جميع من تداول السهم بينهم مسئولين بالتضامن عن سداد باقي قيمته الذي لم يسدد.

- **أسهم عينية:** وهي التي تصدرها الشركة مقابل أصول يقدمها المستثمر أو صافي أصول وخصوم منشأة تقدم للشركة، وقد اشترط المشرع في قانون الشركة (١٥٩ لسنة ١٩٨١) ضرورة قيام الهيئة العامة لسوق المال بتشكيل لجنة لمراجعة تقييم هذه الحصص العينية والتحقق من صحة تقويمها وذلك حماية لمصالح باقي المساهمين ومن يتعامل مع الشركة من الغير، كما حظر تداول هذه الأسهم العينية قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة عن سنتين كاملتين من تاريخ تأسيس الشركة.

(جـ) أنواع الأسهم وفقا للحقوق التي تخولها للمساهم:

- **أسهم ممتازة Preferred Stock:** وهي الأسهم التي تعطي لصاحبها امتيازات لا يتمتع بها أصحاب الأسهم الأخرى بذات الشركة وقد يتمثل امتياز في حق المساهم في أرباح الشركة أو أصولها أو إدارتها.

فأما من حيث الأرباح فهناك أسهم ممتازة تعطي صاحبها أسبقية في الحصول على نسبة محددة من أرباح الشركة من قبل أن يأتي الدور على أصحاب الأسهم العادية لتقاضي أي شئ منها. وقد يتعدى الأمر ذلك وينص في صك إصدار هذا النوع من الأسهم على حق صاحبها في مشاركة أصحاب الأسهم العادية في المتبقي من الأرباح إلى جانب ما سبق أن تقاضاه من قبلهم، كما قد ينص صك السهم على تميزه في تجميع الأرباح بمعنى أن

لصاحبها الحق في الحصول على عائد عليها في سنوات الرخاء (الربح) عوضا عن العائد الذي لم يحصل عليه في سنوات القحط (الخسارة).

وأما من حيث الأصول فقد ينص في صك السهم الممتاز على أن لصاحبه أن يتقدم على أصحاب الأسهم العادية ليستوفي القيمة الأسمية لاسهمه الممتازة وما يتبقي بعد ذلك من فائض التصفية يوزع على أصحاب الأسهم العادية.

وأما من حيث الإدارة: فقد ينص في صك السهم على حق صاحبه على أن يحتسب صوته في الجمعية العامة بأكثر من صوت واحد. أو أن ينص فيه على أن لصاحبه حق الاعتراض (الفيتو) بحيث يكون في استطاعته أن يوقف باعتراضه هذا أي قرار مهما كانت الاغلبية المؤيدة له.

ولم يقيد قانون الشركات المصرية حرية كل شركة في أن تصدر ما تشاء من الأسهم الممتازة على اختلاف امتيازاتها ولكن بشرط النص على ذلك في النظام الأساسي للشركة حتي يكون المستثمرون على بينة من ذلك قبل أن يقدموا على المساهمة في رأسمال الشركة، فإن خلا النظام الأساسي، للشركة من هذا النص فلا يكون للشركة أن تصدر أسهما ممتازة بعد تأسيسها إلا أن توافق الجمعية العامة غير العادية على تعديل النظام الأساسي للشركة بإدراج نص يبيح لها ذلك.

أسهم عادية Common Stock :

وهي أسهم تكفل لاصحابها الحقوق العادية للمساهمين دون تميز. فلأصحابها حق استلام حصتهم في الأرباح التي تقرر الجمعية العامة توزيعها، وحق حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها بنسبة ما يملكه كل مساهم من أسهم عادية، وكذلك حق اقتسام فائض التصفية

بعد أن يحصل أصحاب الأسهم الممتازة – إن وجدت على القيمة الأسمية لاسهمهم.

حصص التأسيس :

وهي شهادات (صكوك) تصدرها الشركة وتمنحها إلى بعض الأشخاص مقابل تنازلهم للشركة عن براءة اختراع أو حق من الحقوق المعنوية، وحصة التأسيس تعطي صاحبها الحق في الحصول على حصة في أرباح الشركة، ولكنها لا تعطيه الحق في الحصول على شئ من فائض التصفية ولا الحق في الاشتراك في التصويت على القرارات في الجمعية العامة للمساهمين.

وحصص التأسيس قد تكون اسميه كما قد تكون لحاملها، وليست لها قيمة اسمية ولكن هذا لا يمنع تداولها بعد نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين كاملتين.

وقد اشترط القانون المصري إلا تزيد الحصة المخصصة لهذه الصكوك في أرباح الشركة عن ١٠% من صافي ربح الشركة بعد حجز الاحتياطي القانوني وسداد ٥% على الأقل ربحا على رأس مال الشركة.

وقد أجاز المشرع المصري الغاء هذه الحصص نظير تعويض عادل يدفع لأصحابها وبالشروط الواردة في المادة ١٥٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

أسهم التمتع :

وهي الأسهم التي تصدرها الشركة للمساهم الذي استهلكت اسهمه.

فعلي الرغم من أن القاعدة أن قيمة الأسهم لاترد أصلا للمساهم إلا عند تصفية الشركة، بيد أن هناك حالات استثنائية تقتضي الظروف فيها رد قيمة الأسهم للمساهم قبل أن يحل أجل تصفية الشركة، ويتجلي ذلك في حالة ما إذا كانت الشركة تقوم على استغلال حق امتياز لمرفق معين أو كانت تقوم باستغلال منجم أو محجر للرخام والجرانيت ... الخ، ففي هذه الحالات يتعين أن تضع

الشركة خطة (ينص عليها في نظامها الأساسي) لرد قيمة الأسهم تدريجيا للمساهمين، وتقوم الشركة بإعطاء المساهم التي سددت قيمة اسهمه واستهلكت أسهم تمتع، وبمقتضي أسهم التمتع هذه يكون للمساهم الحق في الحصول على نصيب في أرباح الشركة، وحق الاشتراك في إدارة الشركة بطريق التصويت في الجمعية العامة، وحق الحصول على نصيب في فائض التصفية بعد سداد قيمة الأسهم التي لم تستهلك وذلك كله بالشروط التي ينص عليها في النظام الأساسي للشركة.

أسهم المنحة :

وهي أسهم تمنحها الشركة للمساهمين فيها مجانا عند زيادة رأس مال الشركة وذلك عن طريق تحويل جزء من الأرباح المحتجزة إلى راس المال.

(٣) مصطلحات تتعلق براس المال :

توجد عدة مصطلحات خاصة برأسمال شركة المساهمة ويقتضي الأمر ضرورة فهمها حتي يمكن استيعاب المعالجة المحاسبية لراس المال التي سوف نتعرض لها في هذا الفصل بإذن الله وأهم هذه المصطلحات ما يلي:

(أ) راس المال المرخص به Authorized Capital :

ويقصد به مبلغ راس المال المصرح للشركة بأن تصدر اسهما في حدوده والمنصوص عليه في القرار الصادر بالموافقة على تأسيس الشركة ومدرج في نظامها الأساسي.

(ب) راس المال المصدر والمكتتب فيه Issued Capital :

ويتكون من مجموع القيم الأسمية لمختلف أنواع الأسهم التي أصدرتها الشركة فعلا وتم الاكتتاب فيها.

فالشركة لا تصدر أسهما من راس المال المرخص لها به إلا بالقدر المناسب لاحتياجات الشركة حتي لا يتجمع لدى الشركة أموالا تفيض عن حاجتها وتكون معطلة مما يخفض من معدل العائد على الأسهم.

(جـ) راس المال المدفوع Paid in Capital :

ويقصد به القدر المدفوع من القيمة الأسمية للأسهم المصدرة والمكتتب فيها، فالمشرع لم يتعسف ويشترط سداد كامل القيمة الأسمية للأسهم التي يتم إصدارها والاكتتاب فيها، وإنما أجاز تحصيل قيمة هذه الأسهم على اقساط على حسب احتياجات الشركة المصدرة للمال، ولكنه اشترط ألا يقل المبلغ المدفوع عند الاكتتاب في الأسهم عن ربع قيمتها الأسمية، كما اشترط أن تسدد كامل القيمة الأسمية للسهم خلال مدة اقصاها عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة.

وقد أوضحت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في المادة السادسة منها الشروط المنظمة لذلك وخلاصتها:

- بالنسبة لشركات المساهمة التي تطرح اسهمها للاكتتاب العام:

يجب ألا يقل رأس المال المصدر عن مليون جنيه على أن يكتتب المؤسسون في نصف هذا المبلغ على الأقل أو ما يساوى ١٠% من راس المال المرخص به إيهما أكبر، وأن يطرح للاكتتاب العام ربع الأسهم النقدية على الأقل.

- بالنسبة لشركات المساهمة التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام:

يجب إلا يقل راس المال المصدر عن ربع مليون جنيه وأن يدفع ربع قيمة الأسهم النقدية على الأقل عند التأسيس.

(٤) تنظيم حسابات رأس مال الأسهم :

رأينا أن راس مال شركة المساهمة قد يتكون من عدة أنواع من الأسهم. مثلا أسهم ممتازة واسهم عادية نقدية واسهم عادية عينية .... الخ. وبعض هذه الأنواع قد يتم إصدار كامل الأسهم المرخص للشركة في إصدارها مرة واحدة كما قد يتم إصدار البعض الأخر على فترات زمنية فنكون بصدد إصدار أول وإصدار ثاني وهكذا.

ويري البعض أن يفتح في دفتر الاستاذ العام حساب واحد لراس مال الشركة على أن يتضمن هذا الحساب الواحد خانات تحليلية بحيث تخصص خانة لكل نوع من الأسهم في إصدار معين. فيكون هناك حـ/ راس مال الأسهم العادية (إصدار أول)، حـ/ راس مال الأسهم العادية (إصدار ثان)، حـ/ راس مال الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح، حـ/ راس مال الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح ... وهكذا.

وينبغي أن يفتح حساب مستقل لكل مساهم من المساهمين في راس مال الشركة تسجل فيه الأسهم التي يملكها كل مساهم في الشركة، غير أنه نظرا لضخامة عدد المساهمين في الشركة فإنه يتعذر فتح حساب مستقل خاص بكل منهم في دفتر الأستاذ العام ولذلك يكتفي بإن يفتح في دفتر الأستاذ العام حساب مراقبة مستقل لكل نوع من أسهم راس المال كما قلنا الآن، على أن يمسك دفتر أستاذ مساعد مستقل للمساهمين في كل نوع وكل إصدار من أسهم راس المال، فيكون لدينا دفتر أستاذ مساعد لحملة الأسهم العادية ودفتر استاذ مساعد لحملة الأسهم الممتازة إصدار أول ... وهكذا.

وفي كل دفتر أو سجل من هذه السجلات التحليلية المساعدة تخصص صفحة لكل مساهم يسجل فيها عدد الأسهم التي يملكها المساهم وتاريخ اقتنائه لها وتاريخ بيعها لمساهم آخر والأقساط التي لم تسدد من قيمة هذه الأسهم ... الخ.

المبحث الثاني

المعالجة المحاسبية لمشكلات الإكتتاب

في أسهم راس المال المصدر

ثمة اعتبارات تؤثر على تحديد المعالجة المحاسبة الواجب إتباعها في إثبات الإكتتاب في أسهم رأس المال المصدر.

فلا شك أن طبيعة المقابل الذي يقدم للشركة وفاء بقيمة الأسهم المكتتب فيها يؤثر في طريقة المعالجة المحاسبية، حيث تختلف هذه المعالجة إذا كان الوفاء بقيمة الأسهم يتم نقدًا عنها إذا ما كان مقابل الوفاء عيني أو كانت الأسهم تقدم منحة للمساهمين أو كان جزء من رأس مال الشركة مقدم إليها على سبيل التبرع.

كما تتأثر المعالجة المحاسبية بطريقة سداد القيمة النقدية للأسهم، فهي تختلف في حالة ما إذا كانت قيمة الأسهم سوف تسدد بالكامل عند الاكتتاب فيها عنها في حالة ما إذا كان السداد سوف يتم على أقساط (دفعات) وما قد يصاحب الحالة الثانية من مشكلات تخلف بعض المساهمين عن الوفاء بالتزامه سداد بعض الأقساط .

كذلك تتأثر المعالجة المحاسبية بمدى إقبال الجمهور على تغطية الاكتتاب في الأسهم المصدرة، إذ تختلف المعالجة في حالة إقفال باب الاكتتاب فور تغطية الأسهم المصدرة عنه في حالة تلقي اكتتابات تزيد على عدد الأسهم المصدرة.

ولذلك سوف نتناول في هذا المبحث مشكلات الاكتتاب في أسهم راس المال المصدر بالتقسيم التالي:

١. إصدار أسهم نقدية.

٢. معالجة مصاريف التأسيس ورسوم الإصدار.

٣. إصدار أسهم عينية.

٤. حصص التأسيس.

٢/١: إصدار الأسهم النقدية:

هذا وتضمنت مواد القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ القواعد التي تحكم إصدار الأسهم النقدية، وتضمنت المادة ٣١ من هذا القانون القواعد التالية:

١. يقسم رأس مال الشركة إلي أسهم أسمية ومتساوية القيمة.
٢. يجب إلا تقل القيمة الأسمية للسهم الواحد بالنسبة للشركات التي تنشأ عند صدور القانون عن خمسة جنيهات ولا يزيد عن ألف جنيه.
٣. يكون السهم غير قابل للتجزئه ولا يجوز إصداره بأقل من قيمته الأسمية كما لا يجوز إصداره بقيمة أعلى إلا في الأحوال وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية وتضاف هذه الزيادة إلى الاحتياطي.

كما نصت المادة ٣٢ من هذا القانون أن يكون للشركة راس مال مصدر، ويجوز أن يحدد القانون النظامي للشركة راس مال مرخص به يجاوز راس المال المصدر، كما حددت تلك المادة أيضا ضرورة أن يكون راس المال المصدر. كما حددت تلك المادة أيضا ضرورة أن يكون راس المال المصدر مكتتبًا فيه بالكامل، وأن يسدد كل مكتتب ربع القيمة الأسمية للأسهم النقدية عند الاكتتاب على أن تسدد القيمة الأسمية بالكامل خلال مدة لا تزيد عن ١٠ سنوات من تاريخ تأسيس الشركة.

هذا وتتوقف المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم النقدية على ما إذا كان سيتم طلب القيمة الأسمية للأسهم دفعة واحدة أو سيتم طلب القيمة الاسمية على أقساط، وما إذا كان الاكتتاب تم في عدد مساو للأسهم المطروحة أو عدد أكبر من الأسهم المطروحة، وسنتناول كل حالة من هذه الحالات بشئ من التفصيل فيما يلي:

٢/١/١: إصدار الأسهم النقدية وتحصيل قيمة الأسهم دفعة واحدة:

الحالة الأولي: في حالة اكتتاب المؤسسين في كل الأسهم المطروحة ودفع قيمتها دفعة واحدة. وتأخذ المعالجة المحاسبية في هذه الحالة مرحلتين.

المرحلة الأولى : هي مرحلة الاكتتاب (العرض) وهي تمثل عرضا من جانب شخصي معنوى أو طبيعي لتملك حصة في رأس مال الشركة وتمثل تلك المرحلة الركن الأول في التعاقد بين المساهم والشركة.

المرحلة الثانية: هي مرحلة القبول (الإيجاب) وتتمثل في قبول الشركة عددًا من الأسهم التي تم الاكتتاب فيها ويتم ذلك عندما تخصص الشركة عددًا من الأسهم لهذا الشخص وبذلك يتم التعاقد.

أي أن عملية سداد القيمة الأسمية للسهم تمثل من وجهة نظر الشركة عرضًا من جانب مكتتب لابد أن يصاحبه قبول من جانب الشركة لكي يتم التعاقد ويتكون رأس المال فالاكتتاب هو عرض والتخصيص هو قبول وبذلك يكتمل عقد شراء السهم.

ومن المناسب أن تتمشي المعالجة المحاسبية مع تلك الطبيعة القانونية لشركات المساهمة كما يتضح فيما يلي:

١- عند الاكتتاب يتم تلقي قيمة الاكتتاب من المؤسسين وإيداعها في البنك المرخص له بذلك، وتثبت هذه العملية في دفتر اليومية بجعل حساب البنك مدينا بالقيمة المسددة وحساب المؤسسين دائنا بنفس القيمة حيث يعتبروا دائنين للشركة بقيمة ما قاموا بسداده ويجرى القيد التالي:

×× من حـ/ البنك

×× إلى حـ/ المؤسسين

(الاكتتاب في ... سهم القيمة الأسمية للسهم ... جنيه دفعها المؤسسين بالكامل).

٢- عند إتمام تكوين الشركة وإصدار الأسهم وتخصيصها للمؤسسين ... يجرى قيد يومية يجعل حساب المؤسسين مدينا لإلغاء دائنيتهم التي أظهرها القيد الأول، وحساب راس مال الأسهم دائنا ويجرى القيد التالي:

×× من حـ/ المؤسسين

×× إلى حـ/ راس مال الأسهم

(إصدار ... سهم القيمة الأسمية للسهم ... جنيه دفعها المؤسسين بالكامل).

ويتضح مما سبق أن حساب المؤسسين يعتبر حساب وسيط يحدد نوع العلاقة بين المساهم والشركة. ففي مرحلة الاكتتاب يكون المؤسس دائنا للشركة بقيمة ما سدده نظرا لعدم اتمام التعاقد بعد، وفي مرحلة التخصيص تنتهي هذه الدائنية بتكوين رأس مال الشركة طبقا للعقد المبرم مع الشركة.

مثال (١) :

في ٢٠١٥/١/١ تكونت شركة مساهمة مصرية برأسمال قدره مليون جنيه مقسم إلى اسهم عادية القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ جنيه، وقد اكتتب المؤسسون في الأسهم بالكامل في أحد البنوك المصرية وصدر قرار بتكوين الشركة في ٢٠١٥/٣/١٥ .

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما سبق

٢- تصوير قائمة المركز المالى للشركة المساهمة في تاريخ تكوينها.

الحل:

عدد الأسهم = ١.٠٠٠.٠٠٠ ÷ ١٠٠ = ١٠.٠٠٠ سهم.

(١) قيود اليومية :

منه	له	بيان	تاريخ
١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ المؤسسين (الاكتتاب في ١٠.٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه دفعها المؤسسون بالكامل)	/٣/١٥ ٢٠١٥
١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	من حـ/ المؤسسين إلى حـ/ راس المال الأسهم (إصدار ١٠.٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه)	/٣/١٥ ٢٠١٥

(٢) قائمة المركز المالي للشركة في ٢٠١٥/٣/١٥

١٠٠٠٠٠٠٠	بنك	١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال الاسمي والمصدر والمدفوع ١٠٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ جنيه
١٠٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠٠	

الحالة الثانية : في حالة طرح الأسهم للاكتتاب العام في السوق وتحصيل قيمة الأسهم دفعة واحدة:

عادة ما تطرح شركة المساهمة أسهمها للاكتتاب العام للجمهور وتتم الدعوى للاكتتاب العام عن طريق نشر دعوة للاكتتاب يحدد القانون إشتراطات معينة بخصوصها، ويتم تلقي الاكتتابات عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات أو عن طريق الشركات التي تنشأ لهذا الغرض، أو الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الأسواق المالية.

وفي حالة طرح الأسهم للاكتتاب العام وتحصيل قيمة السهم بالكامل فإن المعالجة المحاسبية تشبه الحالة السابقة لكن مع استخدام حساب المكتتبين في الأسهم بدلاً من حساب المؤسسين:

وتجري القيود التالية:

١- عند الاكتتاب:

×× من حـ/ البنك

×× إلى حـ/المكتتبين في الأسهم

٢- عند التخصيص:

×× من حـ/ المكتتبين في الأسهم

×× إلى حـ/راس مال الأسهم

هذا وقد يكتتب المؤسسون في بعض الأسهم المصدرة وتطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام ويوضح المثال التالي هذه الحالة.

مثال (٢) :

في ٢٠١٥/١/١ تأسست إحدى شركات المساهمة المصرية برأسمال قدره ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مقسم إلى أسهم عادية القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ جنيه، وقد اكتتب المؤسسون في ٤٠٠٠ سهم، وتم طرح باقي الأسهم للإكتتاب، هذا وقد تم الاكتتاب في الأسهم المطروحة بالكامل وسددت القيمة مرة واحدة بالبنك. وقد صدر قرار بتكوين الشركة في ٢٠١٥/٣/١.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية للازمة لإثبات ما سبق:

الحل: قيود اليومية :

منه	له	بيان	تاريخ
٤٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ المؤسسين (الاكتتاب في ٤٠٠٠سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه تم دفعها بالكامل)	٢٠١٥/٣/١
٦٠٠.٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠	من حـ/البنك إلى حـ/ المكتتبين في الأسهم (إصدار ٦٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه تم دفعها بالكامل)	٢٠١٥/٣/١
٤٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	من حـ/ المؤسسين إلى حـ/ رأسمال الأسهم (إصدار ٤٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠جنيه)	٢٠١٥/٣/١
٦٠٠.٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في الأسهم إلى حـ/ رأسمال الأسهم (إصدار ٦٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠جنيه)	٢٠١٥/٣/١

الحالة الثالثة : الاكتتاب في عدد من الأسهم يزيد عن الأسهم المطروحة للاكتتاب:

قد يحدث أن تزيد الأسهم المكتتب فيها عن الأسهم المطروحة للاكتتاب، وهذا يتطلب تخصيص الأسهم بين المكتتبين أى توزيع الأسهم المطروحة على المكتتبين ورد قيمة الاكتتابات الزائدة إلى أصحابها. وقد حددت المادة ٣٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ القواعد التي تتبع عند التخصيص حيث نصت على أنه إذا جاوز الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التي يحددها نظام الشركة على إلا يترتب على ذلك إقصاء المكتتب في الشركة أيا كان عدد الأسهم التي اكتتب فيها، ويراعي جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين.

ويوضح المثال التالي كيفية معالجة الاكتتاب في عدد أكبر من الأسهم المطروحة.

مثال (٣) :

في ٢٠١٥/١/١ تأسست إحدى شركات المساهمة المصرية برأسمال قدره ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ممثل في ٣٠.٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ جنيه، على أن تسدد قيمتها مرة واحدة في البنك عند الاكتتاب. هذا وقد تم الاكتتاب في ٤٠.٠٠٠ سهم وقد تم إجراءا تخصيص نسبي للأسهم بين المكتتبين بتاريخ ٢٠١٥/٣/١ وردت الزيادة لهم في ٢٠١٥/٣/٥.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر الشركة.

الحل: قيود اليومية:

منه	له	بيان	تاريخ
٤٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك	٢٠١٥/١/١
	٤٠٠.٠٠٠	إلى حـ/المكتتبين في الأسهم	
		(الاكتتاب في ٤٠٠٠٠سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه دفعت بالكامل)	
٣.٠٠٠.٠٠٠		من حـ/ المكتتبين في الأسهم	٢٠١٥/٣/١
	٣.٠٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال الأسهم	
		(إصدار ٣٠.٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه)	
١.٠٠٠.٠٠٠		من حـ/المكتتبين في الأسهم	٢٠١٥/٣/٥
	١.٠٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		(رد قيمة الزيادة في الاكتتاب عن ٣٠.٠٠٠ سهم المصدرة لأصحابها)	

٢/١/٢ : فى حالة سداد قيمة الأسهم على دفعات (أقساط) :

الحالة الأولى : بفرض تساوى الأسهم المكتتب فيها مع الأسهم المطروحة للاكتتاب:

وقد يحدث في حالة الشركات التي مازالت في مرحلة الإنشاء والتي لا تكون في حاجة إلى رأس المال بالكامل دفعة واحدة أن تطلب راس المال على دفعات أو أقساط، ولا يمانع القانون من تحصيل قيمة الأسهم على أقساط بشرط إلا يقل المدفوع عند الاكتتاب عن ربع القيمة الاسمية للسهم.

وعادة ما يتم فتح حسابات مستقلة لكل قسط على حدة، وتسمي الدفعة الأولي "بقسط الاكتتاب" وهي تمثل عرضًا من جانب المكتتب لطلب أسهم أما الدفعة الثانية فتتطلب في نهاية المدة المحددة للإكتتاب بعد أن تقوم الشركة بتخصيص الأسهم على المكتتبين وتسمي "قسط التخصيص" وتعتبر بمثابة قبول من جانب الشركة لذلك العرض المقدم من جانب المكتتبين، أما أيه دفعات تطلب بعد ذلك فتسمي حسب ترتيب طلبها قسط أول، قسط ثان ... قسط أخير.

وإذا دفع الباقي على قسط واحد فيسمي "القسط الأول والأخير". هذا ويلاحظ أن قيود إثبات الأقساط تختلف بالنسبة لقسط الإكتتاب عن باقي الأقساط حيث يتم دفع هذا القسط أولاً من جانب المكتتبين تعبيراً عن رغبتهم في المساهمة في رأسمال الشركة. ولذلك يجرى القيد التالي في دفاتر الشركة عند الاكتتاب:

×× من حـ/ البنك

×× إلى حـ/قسط الاكتتاب

وعند الإصدار أو التخصيص يحول قسط الاكتتاب إلى راس مال الأسهم بالقيد التالي :

×× من حـ/ قسط الاكتتاب

×× إلى حـ/راس مال الأسهم

أما باقي الأقساط فإنها تطلب أولاً ولذلك يجعل حساب القسط مدينًا وحساب رأسمال الأسهم دائناً، وعند سداد قيمة القسط يجعل حساب البنك مدينًا وحساب القسط المطلوب دائنًا.

وتجري القيود على النحو التالى :

عند طلب القسط:

×× من حـ/ قسط .... (حسب نوعه)

×× إلى حـ/ رأس مال الأسهم

وعند تحصيل القسط:

×× من حـ/ البنك

×× إلى حـ/قسط .... (حسب نوعه)

ولتوضيح حالة سداد قيمة الأسهم على دفعات نورد المثال التالي.

مثال (٤):

تأسست إحدى شركات المساهمة المصرية برأسمال قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مقسمة إلى أسهم عادية القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ جنيه تدفع على أقساط كالآتي:

٥٠ جنيه قسط اكتتاب

٣٠ جنيه قسط تخصيص

٢٠ جنيه قسط أول وأخير

وقد تم الاكتتاب في كل الأسهم المطروحة وطلبت جميع الأقساط وحصلت في مواعيدها.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

الحل:

قيود اليومية:

منه	له	بيان
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/قسط الاكتتاب
		(الاكتتاب في ١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه وقد تم تحصيل قيمة قسط الاكتتاب وقدره ٥٠ جنيه للسهم)
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط الاكتتاب
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم
		(إصدار ١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه قسط الاكتتاب ٥٠ جنيه)

تابع قيود اليومية:

٣٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط التخصيص
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ راس مال الأسهم
		(طلب قسط التخصيص بواقع ٣٠ جنيه للسهم)
٣٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/قسط التخصيص
		(تحصيل قسط التخصيص بواقع ٣٠ جنيه للسهم)
٢٠٠٠٠٠		من حـ/ القسط الأول والأخير
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال الأسهم
		(طلب القسط الأول والأخير بواقع ٢٠ جنيه للسهم)
٢٠٠٠٠٠		من حـ/البنك
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ القسط الأول والأخير
		(تحصيل القسط الأول والأخير بواقع ٢٠ جنيه للسهم)

الحالة الثانية: بفرض زيادة عدد الأسهم المكتتب فيها على عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب:

في حالة زيادة عدد الأسهم المكتتب فيها عن الأسهم المطروحة للإكتتاب فإنه يتم إجراء تخصيص نسبي للأسهم المكتتب فيها بين المكتتبين بالكيفية التي يحددها نظام الشركة، وإما أن ترد قيمة الزيادة في الاكتتاب إلى المكتتبين أو أن تستخدم الزيادة في قسط الاكتتاب في تغطية الأقساط التالية، ويتضح ذلك من خلال المثال التالي:

مثال (٥) :

في ٢٠١٣/١/١ أصدرت إحدي شركات المساهمة ١٠.٠٠٠ سهم نقدي للاكتتاب العام بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم تدفع على أقساط كما يلي:

٥٠ جنيه قسط اكتتاب

٣٠ جنيه قسط تخصيص

٢٠ جنيه قسط أول وأخير

وقد تم الاكتتاب في ١٢٠٠٠ سهم وقد قامت الشركة بتخصيص الأسهم بين المكتتبين.

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة الإثبات ما تقدم بفرض:

١. قامت الشركة برد قيمة قسط الاكتتاب الزائد إلى المكتتبين وطلبت جميع الأقساط ودفعت في مواعيدها.

٢. قررت الشركة حجز الزيادة المحصلة مع قسط الاكتتاب لتخصم من الأقساط التالية، وقد طلبت جميع الأقساط وحصلت في مواعيدها.

(١) قيود اليومية بفرض أن الشركة قامت برد الزيادة المحصلة إلى أصحابها:

منه	له	بيان
٦٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك
	٦٠٠.٠٠٠	إلى حـ/قسط الاكتتاب
		(الاكتتاب في ١٢٠٠٠سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه وتحصيل قيمة قسط الاكتتاب بواقع ٥٠ جنيه للسهم)
٥٠٠.٠٠٠		من حـ/ قسط الاكتتاب
	٥٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم
		(إصدار ١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه قسط الاكتتاب ٥٠ جنيه)
١٠٠.٠٠٠		من حـ/قسط الاكتتاب
	١٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ البنك
		(رد الزيادة المدفوعة عن ٢٠٠٠ سهم لأصحابها)
٣٠٠.٠٠٠		من حـ/ قسط التخصيص
	٣٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم.
		(طلب قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠سهم بواقع ٣٠ جنيه للسهم)

تابع قيود اليومية:

٣٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك
	٣٠٠.٠٠٠	إلى حـ/قسط التخصيص
		(تحصيل قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ جنيه للسهم)
٢٠٠.٠٠٠		من حـ/ قسط أول وأخير
	٢٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال الأسهم
		(طلب القسط الأول والأخير بواقع ٢٠ جنيه للسهم)
٢٠٠.٠٠٠		من حـ/البنك
	٢٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول وأخير
		(تحصيل القسط الأول والأخير بواقع ٢٠ جنيه للسهم)

(٢) قيود اليومية بفرض أن الشركة حجزت الزيادة المحصلة مع قسط الاكتتاب لتخصم من الأقساط التالية :

منه	له	بيان
٦٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك
	٦٠٠.٠٠٠	إلى حـ/قسط الاكتتاب
		(الاكتتاب في ١٢٠٠٠سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه وتحصيل قيمة قسط الاكتتاب بواقع ٥٠ جنيه للسهم)
٥٠٠.٠٠٠		من حـ/ قسط الاكتتاب
	٥٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم
		(إصدار ١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه قسط الاكتتاب ٥٠ جنيه)
٣٠٠.٠٠٠		من حـ/قسط التخصيص
	٣٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ راسمال الأسهم
		(طلب قسط التخصيص بواقع ٣٠ جنيه للسهم)

تابع قيود اليومية:

		من مذكورين
١٠٠.٠٠٠		حـ/ قسط الاكتتاب
٢٠٠.٠٠٠		حـ/ البنك
	٣٠٠.٠٠٠	إلى حـ/قسط التخصيص
		(تحصيل الباقي من قسط التخصيص بعد خصم المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب عن طلبات لم يخصص لها أسهم وقدرها ٢٠٠٠ سهم × ٥٠جنيه للسهم)
٢٠٠.٠٠٠		من حـ/ القسط الأول والأخير
	٢٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال الأسهم
		(طلب القسط الأول والأخير بواقع ٢٠ جنيه للسهم)
٢٠٠.٠٠٠		من حـ/البنك
	٢٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ القسط الأول والأخير
		(تحصيل القسط الأول والأخير)

الحالة الثالثة : بفرض عدم تغطية الإكتتاب أي الاكتتاب في أقل من الأسهم المصدرة :

نصت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أنه "يشترط أن يكون رأس المال مكتتبًا فيه بالكامل وأن يقوم كل مكتتب بأداء الربع على الأقل من القيمة الأسمية للأسهم النقدية".

وبالتالي فإنه لن تتكون الشركة إلا إذا تم الاكتتاب في أسهم رأس المال المصدر بالكامل، وفي هذه الحالة عدم تغطية الإكتتاب بالكامل يجب على البنك الذي تلقي مبالغ من المكتتبين أن يرد هذه المبالغ كاملة.

الحالة الرابعة: تأخر بعض المساهمين في سداد بعض الأقساط:

قد يحدث أن يتأخر بعض المكتتبين الذين تم تخصيص الأسهم لهم عن تسديد بعض الأقساط التالية لقسط الإكتتاب، وفي هذه الحالة فإن حساب القسط أو الأقسط المتأخرة يظهر رصيدًا مديناً بمقدار قيمة الأقساط المتأخرة تظهر مخصومة من رأس المال المصدر بالميزانية.

مثال (٦) :

أصدرت إحدي الشركات المساهمة المصرية ٦٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٨٠ جنيه للسهم الواحد تسدد كمايلي:

٣٠ جنيه قسط اكتتاب

٢٠ جنيه قسط تخصيص

١٠ جنيه قسط أول

٢٠ جنيه قسط أخير

وقد تم الاكتتاب في الأسهم بالكامل وقد طلبت جميع الأقساط في مواعيدها وسددت فيما عدا القسط الأخير حيث تأخر مساهم كان قد خصص له ٤٠٠٠ سهم عن سداد القسط حتي نهاية السنة المالية.

و المطلوب :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

٢- تصوير حساب القسط الأخير.

٣- بيان كيفية إظهار رأس المال في الميزانية بعد إتمام طلب جميع الأقساط.

الحل: (١) قيود اليومية :

منه	له	بيان
١٨٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	١٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/قسط الاكتتاب
		(الاكتتاب في ٦٠٠٠٠سهم القيمة الاسمية للسهم ٨٠ جنيه وتحصيل قيمة قسط الاكتتاب بواقع ٣٠ جنيه للسهم)

تابع قيود اليومية:

١٨٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط الاكتتاب
	١٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال الأسهم
		(إصدار ٦٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ٨٠ جنيه قسط الاكتتاب ٣٠ جنيه)
١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط التخصيص
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم
		(طلب قسط التخصيص بواقع ٢٠ جنيه للسهم)
١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط التخصيص
		(تحصيل قسط التخصيص بواقع ٢٠ جنيه للسهم)
٦٠٠٠٠٠		من حـ/ القسط الأول
	٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/رأسمال الأسهم
		(طلب القسط الأول بواقع ١٠ جنيه للسهم)
٦٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/ القسط الأول
		(تحصيل القسط الأول بواقع ١٠ جنيه للسهم)
١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ القسط الأخير
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم
		(طلب قسط الأخير بواقع ٣٠ جنيه للسهم)
١١٢٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	١١٢٠٠٠٠	إلى حـ/ القسط الأخير
		(تحصيل القسط الأخير بواقع ٢٠ جنيه للسهم ما عدا المستحق عن ٤٠٠٠ سهم تأخر صاحبهم عن السداد)

(٢) تصوير ح/ القسط الأخير

١٢٠٠٠٠٠	إلى ح/ رأس مال الأسهم	١١٢٠٠٠٠	من ح/ البنك
		٨٠٠٠٠	رصيد ١٢/٣١
١٢٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠٠	

(٣) يظهر رأس المال بالميزانية بعد إتمام طلب جميع الأقساط كما يلي :

قائمة المركز المالي

		٤٨٠٠٠٠٠		رأس المال الاسمي (٦٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ٨٠ جنيه)
			٤٨٠٠٠٠٠	رأس المال المصدر والمكتتب فيه)
				(٦٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ٨٠ جنيه)
			٨٠٠٠٠	– أقساط متأخرة
		٤٧٢٠٠٠٠		رأس المال المدفوع

مثال (٧) :

في ٢٠١٣/١/١ تأسست شركة مساهمة مصرية برأس مال قدره ١٠ مليون جنيه مقسم إلى أسهم عادية القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن:

١. أصدرت الشركة نصف عدد الأسهم فقط.
٢. اكتتب المؤسسون ١٠.٠٠٠ سهم وسددوا قيمتها بالكامل على مرة واحدة.
٣. طرحت باقي الأسهم للإكتتاب العام على أن تسدد القيمة الأسمية للسهم على أقساط كما يلي:

٥٠% قسط اكتتاب

٣٠%   قسط تخصيص

٢٠%   قسط أول وأخير

٤. تم الاكتتاب العام في ٦٠.٠٠٠ سهم وقررت الشركة حجز المبالغ الزائدة لسداد الأقساط التالية.

٥. عند استحقاق قسط التخصيص تأخر مساهم كان قد اكتتب في ١٥٠٠ سهم.

٦. عند استحقاق القسط الأول والأخير تأخر مساهم آخر كان قد خصص له ٢٥٠ سهم.

المطلوب :

١. إجراء قيود اليومية اللازمة.
٢. تصوير حسابات الأقساط والبنك ورأس المال.
٣. تصوير قائمة المركز المالي بعد سداد القسط الأول والأخير.

الحل:

عدد أسهم رأس المال المرخص به = ١٠.٠٠٠.٠٠٠ ÷ ١٠٠ = ١٠٠.٠٠٠ سهم

عدد الأسهم المصدرة   ٥٠.٠٠٠ سهم

١٠.٠٠٠ سهم للمؤسسين سددت على مرة واحدة	٤٠.٠٠٠ سهم طرحت للاكتتاب العام تم الاكتتاب في ٦٠.٠٠٠ سهم

قيود اليومية :

منه	له	بيان
١٠٠٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	١٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المؤسسين
		(اكتتاب المؤسسين في ١٠٠٠٠٠ سهم بسعر السهم ١٠٠ جنيه سددت على مرة واحدة)
٣٠٠٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٣٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط اكتتاب الأسهم العادية
		(الاكتتاب العام في ٦٠٠٠٠٠ سهم سدد من قيمة السهم ٥٠ جنيه)
		من مذكورين
١٠٠٠٠٠٠٠		حـ/ المؤسسين
٢٠٠٠٠٠٠٠		حـ/ قسط اكتتاب الأسهم العادية
	٣٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ راس المال الأسهم العادية
		(إصدار ٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم)
١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط التخصيص
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال
		(طلب قسط التخصيص بواقع ٣٠ جنه عن ٤٠٠٠٠ سهم)
١٠٠٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط الاكتتاب
	١٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ القسط التخصيص
		(تحويل المبالغ المحصلة عن اكتتابات زائدة)
١٩٥٠٠٠		من حـ/ البنك
	١٩٥٠٠٠	إلى حـ/ قسط التخصيص
		(سداد باقى قسط التخصيص بواقع ٥ جنيه عن ٣٩٠٠٠ سهم)
٨٠٠٠٠٠		من حـ/ القسط الأول والأخير
	٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال
		(طلب القسط الأول والأخير بواقع ٢٠ جنيه عن ٤٠٠٠٠ سهم)
٧٧٥٠٠٠		من حـ/ البنك
	٧٧٥٠٠٠	إلى حـ/ القسط الأول والاخير
		(سداد القسط الأول والأخير بواقع ٢٠ جنيه عن ٣٨٧٥٠ سهم)

ملحوظة :

١- حساب المبالغ المحصلة في قسط التخصيص:

المبالغ المحصلة عند الاكتتاب	٣.٠٠٠.٠٠٠
المبالغ المطلوبة	٢.٠٠٠.٠٠٠
المبالغ الزائدة	١.٠٠٠.٠٠٠

نصيب السهم من المبالغ الزائدة = ١٠٠٠٠٠٠ ÷ ٤٠٠٠٠ = ٢٥ جنيه

∴ كل سهم سدد مقدماً ٢٥ جنيه من قسط التخصيص

∴ باقي قسط التخصيص = ٣٠ جنيه – ٢٥ جنيه = ٥ جنيه

عدد الأسهم المخصصة للمساهم المتأخر = ١٥٠٠ × $\frac{٢}{٣}$ = ١٠٠٠ سهم

عدد الأسهم التي سددت قسط التخصيص = ٣٩٠٠٠ سهم

المبالغ المحصلة = ٣٩٠٠٠ × ٥ جنيه = ١٩٥٠٠٠ جنيه.

أو :

باقي قسط التخصيص = ١,٢٠٠,٠٠٠ – ١,٠٠٠,٠٠٠ = ٢٠٠.٠٠٠ جنيه

المبالغ المتأخرة = ١٠٠٠ سهم × ٥ جنيه (باقي قسط التخصيص) = ٥٠٠٠ جنيه

المبلغ المحصل (٣٩٠٠٠ سهم × ٥ جنيه للسهم) = ١٩٥٠٠٠

٢- المبالغ المحصلة كقسط أول وأخير:

المبالغ المطلوبة = ٤٠.٠٠٠ × ٢٠ = ٨٠٠,٠٠٠ جنيه

المبالغ المتأخر = ١٢٥٠ سهم × ٢٠ = ٢٥,٠٠٠ جنيه

المبالغ المحصلة = ٧٧٥,٠٠٠ جنيه

(٢) تصوير الحسابات المطلوبة:

حـ/ قسط الاكتتاب

٢٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال	٣٠٠٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك
١٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط التخصيص		
٣٠٠٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠٠٠	

حـ / قسط التخصيص

١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال	١٠٠٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط الاكتتاب
		١٩٥٠٠٠٠	من حـ/ البنك
		٥٠٠٠	رصيد
١٢٠٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠٠٠	

حـ/ قسط أول وأخير

٨٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال	٧٧٥٠٠٠	من حـ/ البنك
		٢٥٠٠٠	رصيد
٨٠٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠٠٠	

حـ/ البنك

١٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المؤسسين		
٣٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط الاكتتاب		
١٩٥٠٠٠	إلى حـ/ قسط التخصيص	٤٩٧٠٠٠٠	رصيد
٧٧٥٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول وأخير		
٤٩٧٠٠٠٠		٤٩٧٠٠٠٠	

حـ/ رأس المال

		٣٠٠٠٠٠٠	من مذكورين
		١٢٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط التخصيص
		٨٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط أول وأخير
٥٠٠٠٠٠٠	رصيد		
٥٠٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠٠	

قائمة المركز المالي بعد سداد الأقساط

		١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال الاسمي ١٠٠٠٠٠ سهم بقية اسمية ١٠٠ جنيه للسهم
٤٩٧٠٠٠٠	البنك	٥٠٠٠٠٠٠	<u>رأس المال المصدر</u> ٥٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم
			مبالغ متأخرة
			٥٠٠٠ قسط تخصيص
			٢٥٠٠٠ قسط أول وأخير
		٣٠٠٠٠	
		٤٩٧٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
٤٩٧٠٠٠٠		٤٩٧٠٠٠٠	

تصرف الشركة إزاء المساهمين المتأخرين :

نصت المادة ٨٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة بالنسبة للأسهم التي يتأخر أصحابها عن سداد بعض أقساطها خلال الفترة المحددة بأن يحق لمجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال أن يقوم ببيع الأسهم التي يتأخر أصحابها عن سداد المبالغ المطلوبة عنها في المواعيد المحددة لحساب أصحابها وعلى ذمتهم وتمت مسئوليتهم بلا حاجة إلى تنبيه رسمي أو أية إجراءات قانونية أو قضائية ويخصم مجلس إدارة الشركة أو الشركاء المديرين حسب الأحوال من ثمن البيع ما يكون مطلوبًا للشركة من مصاريف ويحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالب بالفرق عند وجود عجز.

كما تناولت المواد ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧ من اللائحة التنفيذية هذا الموضوع بالتفصيل وإن لم تقدم أسلوبًا آخر للتصرف.

ومن ثم فإن الوسيلة الوحيدة التي حددها التشريع للتصرف عند تأخر المساهم عن سداد الأقساط المستحقة هو بيع الأسهم التي تأخر صاحبها عن سداد أقساطها لحسابه وعلى ذمته وتحت مسئوليته.

وتتولي الشركة بيع أسهم المتأخرين عن السداد لمساهمين جدد لحسابهم وتحت مسئوليتهم، وبحيث تحصل من حصيلة البيع على قيمة الأقساط المتأخرة، وأية فوائد تستحق لها قبل المساهمين القدامي نظير تأخيرهم عن السداد، وأية مصروفات تنفقها الشركة في سبيل البيع، وإذا تبقي شئ قيد لحساب المساهمين القدامي ويكون لهم حق الحصول عليه، أما إذا لم تكفي حصيلة البيع لسداد المبالغ السابقة يصبح الفرق دينًا على المساهمين القدامي ويكون للشركة حق اقتضاؤه منهم بمختلف الطرق والوسائل.

وتكون المعالجة المحاسبية لعملية البيع على النحو التالي:

(١) في حالة البيع وتحقيق زيادة في المبالغ المحصلة عن تلك المستحقة على المساهم القديم. وفي هذه الحالة تضاف هذه الزيادة لحساب المساهم المتأخر ويجرى القيد التالي بدفتر اليومية.

××		من حـ/ البنك (قيمة سعر بيع الأسهم المباعة)
		إلى مذكورين
	××	حـ/ الأقساط (حسب نوع القسط المتأخر عنه)
	××	حـ/ فوائد التأخير
	××	حـ/ مصروفات البيع
	××	حـ/ المساهم المتأخر (المتبقي من حصيلة البيع)

ثم يتم سداد المستحق للمساهم المتأخر القيد التالي:

××		من حـ/ المساهم المتأخر
	××	إلى حـ/ البنك

(٢) أما في حالة عدم تغطية حصيلة البيع للأقساط المستحقة والمصاريف والفوائد بجعل حساب المساهم المتأخر مدينا بالفرق، ويجري القيد التالي:

من مذكورين :

×× ح/ البنك (القيمة البيعية للأسهم)

×× ح/ المساهم المتأخر (الفرق ين القيمة البيعية والأقساط المتأخرة والفوائد والمصاريف)

إلى مذكورين

×× ح/ الاقساط .. (حسب نوع الأقساط المتأخرة)

×× ح/ مصاريف البيع

×× ح/ فوائد التأخير

ويوضح المثال التالي المعالجة المحاسبة لعملية بيع الأسهم التي تأخر أصحابها عن سداد بعض الأقساط .

مثال (٨) :

أصدرت إحدى شركات المساهمة المصرية ٢٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسهم الواحد تدفع على أقساط على النحو التالي:

٢٠ جنيه	قسط اكتتاب
١٠ جنيه	قسط تخصيص
١٠ جنيه	قسط أول
١٠ جنيه	قسط أخير

وقد تم الاكتتاب في هذه الأسهم بالكامل وخصصت للمساهمين، ودفعت جميع الأقساط ما عدا مساهم وأحد كان قد خصص له ٥٠٠ سهم تأخر عن سداد القسط الأول والقسط الأخير.

وقد بيعت الأسهم التي تأخر صاحبها عن السداد وتقرر تحميله بفوائد تأخير قدرها ٥٠٠ ج وبلغت مصاريف البيع ٢٠٠ جنيه.

المطلوب : إجراء قيود اليومية بفرض:

(١) بيعت الأسهم المتأخرة بمبلغ ٦٠ جنيه للسهم.

(٢) بيعت الأسهم المتأخرة بمبلغ ٢٠ جنيه للسهم.

(١) قيود اليومية بفرض بيع الأسهم المتأخرة بمبلغ ٦٠ جنيه للسهم :

منه	له	بيان
٤٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/قسط الاكتتاب (الاكتتاب في ٢٠.٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ٥٠ جنيه وتحصيل قيمة قسط الاكتتاب بواقع ٢٠ جنيه للسهم)
٤٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	من حـ/ قسط الاكتتاب إلى حـ/ رأس مال الأسهم (إصدار ٢٠.٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ٥٠ جنيه وقيمة قسط الاكتتاب ٢٠ جنيه)
٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	من حـ/ قسط التخصيص إلى حـ/ راس المال الأسهم (طلب قسط التخصيص بواقع ١٠ جنيه للسهم)
٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ قسط التخصيص (تحصيل قسط التخصيص بواقع ١٠ جنيه للسهم)
٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	من حـ/ القسط الأول إلى حـ/ رأس مال الأسهم (طلب القسط الأول بواقع ١٠ جنيه للسهم)
١٩٥٠٠٠	١٩٥٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ القسط الأول (تحصيل القسط الأول ما عدا المستحق عن ٥٠٠ سهم تأخر صاحبها عن السداد)
٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	من حـ/ القسط الأخير إلى حـ/ رأس مال الاسهم (طلب القسط الأخير بواقع ١٠ جنيه للسهم)
١٩٥٠٠٠	١٩٥٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ القسط الأخير (تحصيل القسط الأخير ما عدا المستحق عن ٥٠٠ سهم تأخير صاحبها عن السداد).

٣٠٠٠٠		من حـ/ البنك
		إلى مذكورين
	٥٠٠٠	حـ/ القسط الأول
	٥٠٠٠	حـ/ القسط الأخير
	٥٠٠	حـ/ فوائد التأخير
	٢٠٠	حـ/ مصروفات البيع
	١٩٣٠٠	حـ/ المساهم المتأخر
		(بيع الأسهم التى تأخر صاحبها بمبلغ ٦٠ جنيه للسهم)

(٢) قيود اليومية بفرض بيع الأسهم التي تأخر صاحبها عن السداد بمبلغ ٢٠ ج للسهم : في هذا الحالة تجري جميع القيود السابقة كما هي ما عدا القيد الأخير يكون كما يلي :

منه	له	بيان
		من مذكورين
١٠٠٠٠		حـ/ البنك
٧٠٠		حـ/ المساهم المتأخر
		إلى مذكورين
	٥٠٠٠	حـ/ القسط الأول
	٥٠٠٠	حـ/ القسط الأخير
	٥٠٠	حـ/ فوائد تأخير
	٢٠٠	حـ/ مصروفات البيع
		(بيع الأسهم المتأخرة لحساب المساهم المتأخر بمبلغ ٢٠ جنيه للسهم)

٣/١/٢: المحاسبة عن مصروفات التأسيس ورسوم الإصدار :

(١) مصروفات التأسيس :

مصروفات التأسيس هي المصروفات التي ينفقها المؤسسون قبل اكتساب الشركة الشخصية المعنوية المستقلة، وهي مثل مصروفات الدراسة الفنية والاقتصادية اللازمة للمشروع، وتكاليف الخدمات الاستشارية القانونية والمحاسبية ومصروفات طبع شهادات الأسهم، والتكاليف المرتبطة بالدعوة إلى الاكتتاب والتسجيل في بورصة الأوراق المالية.

هذا وقد تعددت الآراء فيما يتعلق معالجة مصروفات التأسيس محاسبيًا بعد تكوين الشركة، يميل **الرأي الأول** إلى اعتبار مصروفات التأسيس أصل من الأصول المعنوية الخاصة بالشركة وهو غير قابل للإهلاك، ويظهر ضمن خسائر التصفية عند تصفية الشركة، ولا يتبع هذا الرأي في الحياة العملية لأنه من المفضل أن تستهلك الشركة أصولها غير الملموسة بالكامل خلال فترات قصيرة نسبيا حتي تعبر الميزانية بصدق عن حقيقة المركز المالي. **أما الرأي الثاني** فيعتبر مصروفات التأسيس مصروفات أنفقت فعلا ويكون من الواجب التخلص منها إما باستهلاكها من الإيرادات التي تكون قد تحققت والشركة تحت التأسيس، أو يتم تحميلها لإيرادات السنوات الأولي من عمر الشركة، **ويميل الرأي الثالث** إلى توزيع مصروفات التأسيس على الأصول الموجودة في حوزة الشركة في فترة التأسيس بحيث يضاف إلى كل أصل منها مبلغ، يتناسب مع قيمته، ويستهلك بنفس طريقة إهلاكه، ولكن يعاب على هذا الرأي أنه يضخم قيمة الأصول الموجودة في فترة التأسيس بقيمة مصروفات التأسيس رغم عدم وجود أية علاقة بينهما، كما أن بعض الأصول الموجودة خلال فترة التأسيس مثل النقدية لا يمكن أن يضاف إليها أي مبالغ إضافية. أما الرأي الأرجح والسائد هو اعتبار هذه المصروفات مصروفات إيرادية مؤجلة يتم توزيعها على عدة سنوات تحددها إدارة الشركة طبقًا لظروفها وحجم أرباحها (عادة تتراوح بين٣ إلى ٥ سنوات) ويتم تحميل حساب الأرباح والخسائر بهذه المصروفات خلال تلك السنوات.

هذا ويتم معالجة مصروفات التأسيس في دفاتر الشركة كما يلي:

يدفع المؤسسون عادة مصروفات التأسيس من أموالهم الخاصة، وبعد تاسيس الشركة يطالب المؤسسون بقيمة مصروفات التأسيس التي دفعوها، ويجري القيد التالي عند سداد الشركة لهذه المصروفات للمؤسسين.

××		من حـ/ مصروفات التأسيس
	××	إلى حـ/ البنك

ويتم توزيع هذا المصروفات على فترة تتراوح من ٣- ٥ سنوات، وفي آخر كل سنة مالية من هذه السنوات يحمل حساب الأرباح والخسائر بنصيب السنة من هذه المصروفات ويجري القيد التالي:

×× من حـ/ الأرباح والخسائر
×× إلى حـ/ مصروفات التأسيس

(٢) رسوم الإصدار:

يرتبط بمصروفات التأسيس التي تتحملها الشركة في عملية الإصدار ما يسمي "رسوم الإصدار" حيث تقوم الشركة عادة بتحصيل مبلغ من المكتتبين بالإضافة إلى القيمة الأسمية للسهم للمساهمة في تغطية مصروفات التأسيس، ويتم تحصيل هذا المبلغ عند تحصيل قيمة السهم أو قيمة قسط الإكتتاب إذا كان سداد قيمة الأسهم على أقساط، هذا وتثبت المبالغ المحصلة في حساب مستقل يسمي (حـ/ رسوم الإصدار) يجعل دائنًا وحساب البنك مدينًا. وطالما تم تحصيل رسوم الإصدار لمقابلة مصروفات التأسيس فإنه يتم إقفال تلك الرسوم في حساب مصروفات التأسيس يجعل القيد التالي:

×× من حـ/ رسوم الإصدار
×× إلى حـ/ مصروفات التأسيس

وقد يترتب على هذا القيد أحد الاحتمالات الآتية:

إذا تساوت رسوم الإصدار مع مصروفات التأسيس تقفل حسابات رسوم الإصدار ومصروفات التأسيس.

إذا كانت رسوم الإصدار أقل من مصروفات التاسيس، يقفل حساب رسوم الإصدار ويستهلك الباقي من مصروفات التأسيس على عدة سنوات وتظهر مصروفات التأسيس بالميزانية عند تكوين الشركة كما يلي:

الميزانية

××	مصروفات التأسيس	
××	(-) رسوم الإصدار	
-		
××	يستهلك على فترة من ٣ – ٥ سنوات	

أما إذا كانت رسوم الإصدار أكبر من مصروفات التأسيس يقفل حساب مصروفات التأسيس بالكامل ويبقي رصيد دائن في حساب رسوم الإصدار يظهر بجانب الخصوم بالميزانية كما يلي :

الميزانية

××	مصروفات التأسيس		
××	(-) رسوم الإصدار	××	رسوم الإصدار
--			
صفر			

هذا يوضح المثال التالي المعالجة المحاسبية لمصروفات التأسيس ورسوم الإصدار.

مثال (٩) :

في ٢٠١٣/١/١ تأسست إحدى شركات المساهمة المصرية برأسمال قدره ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مقسم إلى أسهم عادية القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ جنيه يضاف إليها رسوم إصدار قدرها ١٠ جنيه عن كل سهم. وقد تم طرح الأسهم للإكتتاب العام على أن يتم تحصيل قيمة السهم على أقساط كما يلي:

٧٠ جنيه عند الاكتتاب (متضمنة ١٠ جنيه رسوم إصدار)

٤٠ جنيه عند التخصيص

وقد تم الاكتتاب في كل الأسهم المصدرة وسددت جميع الأقساط في مواعيدها، فإذا علمت أن مصروفات التأسيس بلغت ١٦٠.٠٠٠ جنيه سددت للمؤسسين بشيك وقررت الشركة استهلاكها على ٣ سنوات .

المطلوب :

١. إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.
٢. تصوير حـ/ مصروفات التأسيس، حـ/ رسوم الإصدار.
٣. إعداد الميزانية عند تكوين الشركة.
٤. بيان أثر ذلك علي حساب الأرباح والخسائر والميزانية في نهاية السنة الأولي .

الحل:

(١) قيود اليومية :

منه	له	بيان
٧٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك
	٧٠٠.٠٠٠	إلى حـ/قسط الاكتتاب
		(اكتتاب في ١٠.٠٠٠ سهم للقيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه وقيمة قسط الاكتتاب ٦٠ جنيه وتم تحصيل رسوم إصدار ١٠ ج عن كل سهم)
٧٠٠.٠٠٠		من حـ/ قسط الاكتتاب
		إلى مذكورين
	٦٠٠.٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم
	١٠٠.٠٠٠	حـ/ رسوم الإصدار
		(إصدار ١٠.٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه وقيمة قسط الاكتتاب ٦٠ جنيه وتم تحصيل رسوم إصدار ١٠ ج عن كل سهم)

تابع قيود اليومية:

١٦٠.٠٠٠		من حـ/ مصروفات التأسيس
	١٦٠.٠٠٠	إلى حـ/ البنك
		(سداد مصاريف التأسيس للمؤسسين)
١٠٠.٠٠٠		من حـ/ رسوم الإصدار
	١٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ مصروفات التأسيس
		(تغطية جزء من مصروفات التأسيس من حصيلة رسوم الإصدار)
٤٠٠.٠٠٠		من حـ/ قسط التخصيص
	٤٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ رأسمال الأسهم
		(طلب قسط التخصيص بواقع ٤٠ جنيه للسهم)
٤٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك
	٤٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ قسط التخصيص
		(تحصيل القسط التخصيص بواقع ٤٠ جنيه عن كل سهم)

حـ/ مصروفات التأسيس

١٦٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك	١٠٠.٠٠٠	من حـ/رسوم الإصدار
		٦٠.٠٠٠	رصيد
١٦٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠	

حـ/ رسوم الإصدار

١٠٠.٠٠٠	إلى حـ/مصاريف التأسيس	١٠٠.٠٠٠	من حـ/ قسط الاكتتاب
١٠٠.٠٠٠		١٠٠.٠٠٠	

(٣) الميزانية عند تكوين الشركة

٩٤٠٠٠٠		بنك	١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال الاسمي ١٠٠.٠٠٠سهم القيمة الاسهية للسهم ١٠٠ جنيه
	١٦٠٠٠٠	مصروفات التأسيس		
	١٠٠.٠٠٠	رسوم الإصدار	١٠٠٠٠٠٠٠	راس المال المصدر والمدفوع ١٠٠٠٠٠ سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه)
٦٠٠٠٠				
١٠٠٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠٠٠	

وفي نهاية السنة المالية الأولي يحمل حساب الأرباح والخسائر بما يخص السنة من مصروفات التأسيس بالقيد الآتي:

٢٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر

٢٠٠٠٠ إلى حـ/ مصروفات التأسيس

ويظهر حساب مصروفات التأسيس كما يلي:

حـ/ مصروفات التأسيس

٦٠.٠٠٠	رصيد أول العام	٢٠٠٠٠	من حـ/الأرباح والخسائر
		٤٠٠٠٠	رصيد آخر العام
٦٠.٠٠٠		٦٠.٠٠٠	

(٤) الأثر على حساب الأرباح والخسائر والميزانية في نهاية السنة الأولي:

حـ/ أ.خ

٢٠٠٠٠	إلى حـ/ مصروفات التأسيس		

الميزانية

٦٠٠٠٠	مصروفات التأسيس	
٢٠٠٠٠	استهلاك	
٤٠٠٠٠		

مثال عام (١٠) :

في ٢٠١٣/١/١ صدر قرار بتأسيس شركة مساهمة مصرية برأسمال مرخص به ١٠٠٠٠٠٠٠ جنية مقسم إلي ١٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ج. وقد تقرر إصدار ٦٠٠٠٠ سهم فقط، اكتتب المؤسسون في ٣٠٠٠٠ سهم وسددوا قيمتها بالكامل. وتقرر طرح باقي الأسهم للإكتتاب العام علي أن تسدد قيمتها علي النحو التالي:

٥٠ج قسط إكتتاب يضاف إليه ١٠ج كرسوم إصدار.

٣٠ج قسط تخصيص.

٢٠ج قسط أول وأخير.

فـإذا علمـت أنــه تـم الإكتتـاب فـي ٤٠٠٠٠ سـهم تـم تخصيصـها بـين المكتتبين، وردت قيمة قسط الإكتتاب لأصحاب ٢٠٠٠ سهم من الإكتتابات غير المقبولة، وتم الإحتفاظ بالباقي لتسوية قسط التخصيص.

هذا وقد بلغت مصروفات التأسيس الفعلية ٨٠٠٠٠٠ج سددت للمؤسسين بشيك، وقررت الشركة إستهلاكها علي خمس سنوات. وقد طلبت الأقساط وسددت في مواعيدها ما عدا ٤٠٠ سهم تأخر صاحبها عن سداد القسط الأول والأخير، وقد بيعت أسهمه بمبلغ ٨٥ج للسهم الواحد، وتقرر تحميل المساهم بمبلغ ٣٠٠ج مصروفات بيع، ٧٠٠ج فوائد تأخير وسدد المستحق له بشيك.

والمطلوب :

(١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

(٢) تصوير قائمة المركز المالي وبيان كيفية إظهار رأس المال بعد تحصيل قسط التخصيص، وبعد تحصيل القسط الأول والأخير، وبعد بيع الأسهم التى تأخر صاحبها عن السداد.

الحل :

(١) قيود اليومية :

منه	له	بيان
٣٣٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٣٣٠٠٠٠٠	إلي حـ/ المؤسسين
		(إكتتاب المؤسسين في ٣٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ج)
٣٣٠٠٠٠٠		من حـ/ المؤسسين
		إلي مذكورين
	٣٠٠٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم
	٣٠٠٠٠٠	حـ/ رسوم الإصدار
		(إصدار ٣٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ج ورسوم إصدار ١٠ج دفعت بالكامل)
٢٤٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٢٤٠٠٠٠٠	إلي حـ/ قسط الإكتتاب
		(الإكتتاب في ٤٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ج وقيمة قسط الإكتتاب ٥٠ج بالإضافة إلي ١٠ج رسوم إصدار عن كل سهم)

١٨٠٠٠٠٠	 ٣٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط الإكتتاب إلي مذكورين حـ/ رسوم إصدار حـ/ رأسمال الأسهم (إصدار ٣٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ج وقيمة قسط الإكتتاب ٥٠ج تم تحصيلها بالإضافة إلي ١٠ ج رسوم إصدار عن كل سهم)
١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	من حـ/ قسط الإكتتاب إلي حـ/ البنك (رد المحصل عن ٢٠٠٠سهم إلى أصحابها)
٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	من حـ/ مصروفات التأسيس إلي حـ/ البنك (سداد مصروفات التأسيس بشيك)
٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	من حـ/ رسوم الإصدار إلي حـ/ مصروفات التأسيس (إقفال حساب رسوم الإصدار في حساب مصروفات التأسيس)
٩٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	من حـ/ قسط التخصيص إلي حـ/ رأسمال الأسهم (طلب قسط التخصيص بواقع ٣٠ج للسهم)
 ٤٢٠٠٠٠ ٤٨٠٠٠٠	 ٩٠٠٠٠٠	من مذكورين حـ/ البنك حـ/ قسط الإكتتاب إلي حـ/ قسط التخصيص (تحصيل المتبقي من قسط التخصيص)
٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	من حـ/ القسط الأول والأخير إلي حـ/ رأسمال الأسهم (طلب القسط الأول والأخير)
٥٩٢٠٠٠	٥٩٢٠٠٠	من حـ/ البنك إلي حـ/ القسط الأول والأخير (تحصيل القسط الأخير ما عدا المستحق عن ٤٠٠سهم تأخر صاحبها عن السداد)
٣٤٠٠٠	 ٨٠٠٠ ٣٠٠ ٧٠٠ ٢٥٠٠٠	من حـ/ البنك إلي مذكورين حـ/ قسط أول وأخير حـ/ مصروفات البيع حـ/ فوائد تأخير حـ/ المساهم المتأخر (بيع أسهم المساهم المتأخر وتحصيل قيمة القسط الأول والأخير ومصروفات البيع وفوائد التأخير)

٢٥٠٠٠		من حـ/ المساهم المتأخر
	٢٥٠٠٠	إلي حـ/ البنك
		(سداد المستحق للمساهم المتأخر)

(٢) أ– قائمة المركز المالي بعد تحصيل قسط التخصيص

٥٢٠٠٠٠٠		بنك	١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال الاسمي أو المصرح به
			٠	(ويتمثل قي ١٠٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ج)
	٨٠٠٠٠٠	مصروفات التاسيس		
	٦٠٠٠٠٠	– رسوم الإصدار	٦٠٠٠٠٠٠	رأس المال المصدر والمكتتب فيه (ويتمثل في ٦٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ج)
٢٠٠٠٠٠				
			٦٠٠٠٠٠	(–) أقساط لم تطلب
			٥٤٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
٥٤٠٠٠٠٠			٥٤٠٠٠٠٠	

ب– بيان ما يظهر بقائمة المركز المالي بعد تحصيل القسط الأول والأخير

٥٧٩٢٠٠٠		بنك	١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال الاسمي أو المصرح به (ويتمثل في ١٠٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ج)
	٨٠٠٠٠٠	مصروفات التاسيس	٦٠٠٠٠٠٠	رأس المال المصدر والمكتتب فيه (ويتمثل في ٦٠٠٠٠ سهم نقدي القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ج)
	(–) ٦٠٠٠٠٠	رسوم الإصدار		
٢٠٠٠٠٠				
				يخصم منه:
			٨٠٠٠	أقساط متأخرة
			٥٩٩٢٠٠٠	رأس المال المدفوع
٥٩٩٢٠٠٠			٥٩٩٢٠٠٠	

جـ – بيان ما يظهر بقائمة المركز المالي بعد بيع الأسهم المتأخرة وفي نهاية السنة المالية بعد تحميل حساب الأرباح والخسائر بما يخصه من مصاريف التأسيس :

			١٠٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال الأسمي أو المصرح به (ويتمثل في ١٠٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج)
	٢٠٠٠٠٠	مصروفات التأسيس		
			٦٠٠٠٠٠٠	رأس المال المصدر والمكتتب فيه والمدفوع ٦٠.٠٠٠ سهم (القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ج)
١٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	(–) نصيب السنة من المصاريف (٢٠٠٠٠٠÷٥)		

٢/٤/٢ : إصدار أسهم عينية :

يقصد بالأسهم العينية الأسهم التى يتم إصدارها مقابل تقديم أصول غير نقدية للشركة مثل الأراضي أو المباني أوغيرها.

وقد نصت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١ على أنه إذا دخل في تكوين رأسمال شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم أو عند زيادة رأس المال حصص عينية عادية أو معنوية وجب على المؤسسة أو مجلس الإدارة بحسب الأحوال أن يطلبوا من الجهة الإدارية المختصة التحقق مما إذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديراً صحيحاً. كما نصت هذه المادة كذلك على أنه لا يكون تقدير هذه الحصص نهائياً إلا بعد إقراره من جماعة المكتتبين أو الشركاء بأغلبيتهم العددية الحائزة لثلثي الأسهم أو الحصص النقدية فيما عدا ما يكون مملوكاً لمقدمي الحصص العينية. ونصت المادة على أنه إذا اتضح أن تقدير الحصص العينية يقل بأكثر من الخمس عن القيمة التى قدمت من أجلها، وجب على الشركة تخفيض رأسمالها بما يعادل هذا

النقص. ويجوز مع ذلك لمقدم الحصة أن يؤدي الفرق نقداً، كما يجوز أن ينسحب. ولايجوز أن تمثل الحصص العينية غير أسهم أو حصص تم الوفاء بقيمتها بالكامل، ونصت هذه المادة أخيراً على أنه استثناء من حكم هذه المادة إذا كانت الحصة العينية مقدمة من جميع المكتتبين أو الشركاء كان تقديرهم نهائيا. على أنه إذا تبين أن القيمة المقدرة تزيد عن القيمة الحقيقية للحصة العينية كان هؤلاء مسئولين بالتضامن في مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين.

هذا وتصدر الأسهم العينية بقيمة صافي الأصول المقدمة، وقد تكون الأصول مقدمة من شخص ما يحوز أصول معينة ويرغب أن يكون مساهماً في الشركة بقيمتها، كما قد تكون مقدمة من أصحاب شركة أشخاص يرغبون في تصفية شركتهم والدخول كمساهمين في شركة المساهمة.

ومما يعنينا هنا هو بيان المعالجة المحاسبية للأسهم العينية، وهو ما نورده مؤيداً بامثلة توضيحية فيما يلي:

الحالة الأولي: اعتماد لجنة التقييم للقيمة المقترحة للأصول المقدمة ثمناً للحصة العينية :

إذا جاءت نتيجة التقرير الذي تعده لجنة التقييم (بالإدارة العامة للشركات أو الهيئة العامة للإستثمار بحسب تبعية الشركة) متفقة مع القيمة التى اتفق عليها المؤسس أو المساهم بشأن الأصول العينية (أو صافي أصول وخصوم الشركة المراد تقديمها لشركة المساهمة نظير الحصة العينية المراد شراءها). فإن المعالجة المحاسبية تكون كما يلي :

أولاً: يتم إثبات استلام الشركة المساهمة للأصول وذلك بجعل حسابات الأصول مدينة بالقيمة الصحيحة التى أقرتها لجنة التقييم بالقيد الآتي:

		من مذكورين
××		حـ/ اراضي
××		حـ/ سيارات
××		حـ/....
××		حـ/ ....إلخ
	××	إلى حـ/ المؤسسين (او المساهمين)

ثانياً: عند إصدار الأسهم العينية يجري قيد اليومية الآتي:

من حـ/ المؤسسين (أو المساهمين)

إلي حـ/ رأس مال الأسهم العينية

مثال (١١) :

قدم أحد الأشخاص الأصول العينية الآتية لإحدي الشركات المساهمة للحصول على أسهم عينية بالشركة : ٨٠٠٠٠٠ أراضي ومباني، ٣٠٠٠٠٠ج سيارات، ١٠٠٠٠٠ آلات، وقد تمت الموافقة على إصدار أسهم عينية بقيمة تلك الأصول، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر شركة المساهمة علماً بأنه قد تم إخطار لجنة التقييم في إدارة الشركات بهذه القيم واعتمدتها وأقرتها.

قيود اليومية :

منه	له	بيان
		من مذكورين
٨٠٠٠٠٠		حـ/ أراضي ومباني
٣٠٠٠٠٠		حـ/ سيارات
١٠٠٠٠٠		حـ/ آلات
	١٢٠٠٠٠٠	إلي حـ/ المساهمين
		(إثبات تقديم الحصص العينية)
١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ المساهمين
	١٢٠٠٠٠٠	إلي حـ/ رأسمال الأسهم العينية
		(إصدار ١٢٠٠٠ سهم عينى القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج)

وفي حالة تقديم إحدي شركات الأشخاص لاصول عينية وإلتزامات أيضاً لشركة المساهمة، ففي هذه الحالة تصدر الأسهم العينية بمقدار الفرق بين الأصول المقدمة والإلتزامات، وتجري القيود التالية:

- عند تقديم الأصول والخصوم

××		من حـ/ الأصول (حسب نوعها) إلي مذكورين
	××	حـ/ الإلتزامات (حسب نوعها)
	××	حـ/ المساهمين (بالفرق بين الاصول والخصوم المقدمة)

- وعند إصدار الأسهم العينية يجري القيد التالي:

××		من حـ/ المساهمين
	××	إلي حـ/ رأسمال الأسهم العينية

مثال (١٢) :

اتفق أصحاب إحدي شركات التضامن مع إحدي الشركات المساهمة على انتقال الأصول التالية :

٢١٠٠٠٠ج مباني وأراضي- ٢٤٠٠٠٠آلات- ١٥٠٠٠٠بضاعة- ١٢٠٠٠٠مدينين، كما تعهدت شركة المساهمة بسداد أوراق الدفع وقيمتها ٢٠٠٠٠جنية . وقد أصدرت شركة المساهمة أسهم عينية للمساهمين الجدد القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج.

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر شركة المساهمة بعد إعتماد لجنة التقييم الحكومية هذا التقييم وموافقة الجمعية التأسيسية للشركة المساهمة.

قيود اليومية :

منه	له	بيان
		من مذكورين
٢١٠٠٠٠		حـ/ مباني وأراضي
٢٤٠٠٠٠		حـ/ آلات
١٥٠٠٠٠		حـ/ بضاعة
١٢٠٠٠٠		حـ/ مدينين
		إلي مذكورين
	٢٠٠٠٠	حـ/ أوراق الدفع
	٧٠٠٠٠٠	حـ/ المساهمين
		(إثبات استلام الأصول العينية والتعهد بالإلتزامات)

٧٠٠٠٠٠		من حـ/ المساهمين
	٧٠٠٠٠٠	إلي حـ/ رأسمال الأسهم العينية
		(إصدار ٧٠٠٠ سهم عيني القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج)

هذا ويفتح في دفتر الأستاذ حساب مستقل لرأس مال الأسهم العينية، أو قد يكون حساب رأس المال حساب ذو خانات تحليلية تمثل أحدها الأسهم النقدية والأخري تمثل الأسهم العينية .

وفي حالة حصول أصحاب الحصة العينية علي أسهم عينية قيمتها أكبر من قيمة صافي الأصول المقدمة، في هذه الحالة تكون الزيادة المدفوعة مقابل شهرة محل وهي أصل معنوي غير ملموس انتقل إلي شركة المساهمة، ويجوز إثبات هذه الشهرة في الدفاتر. ومن ثم يفتح حساب للشهرة في دفاتر شركة المساهمة يجعل مديناً بالفرق بين قيمة الأسهم المصدرة وصافي الأصول المقدمة، وعلي العكس قد تكون قيمة الأسهم المصدرة أقل من قيمة صافي الأصول المقدمة ويعتبر الفرق بمثابة إحتياطي تضخم الأصول لمقابلة أى نقص في قيمة تلك الأصول في المستقبل. ويفتح حساب لهذا الإحتياطي يجعل دائنا بالفرق بين قيمة الأسهم وصافي الأصول المقدمة .

مثال (١٣) :

أحمد وكريم شريكان في شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي، وإليك قائمة المركز المالي للشركة كما ظهرت في ٢٠١٣/١٢/٣١

قائمة المركز المالي للشركة في ٢٠١٣/١٢/٣١

		أصول ثابتة			**رأس المال:**
	٨٠٠٠٠	عقارات		٥٠٠٠٠٠	أحمد
	٢٠٠٠٠٠	آلات		٤٠٠٠٠٠	كريم
	٢٠٠٠٠	أثاث	٩٠٠٠٠٠		
٣٠٠٠٠٠		**أصول متداولة**	١٦٠٠٠٠		أوراق دفع
			١٤٠٠٠٠		دائنون
	٥٠٠٠٠٠	بضاعة			
	٢٠٠٠٠٠	مدينون			
	١٦٠٠٠٠	أ. ق			
٩٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	بنك			
١٢٠٠٠٠٠			١٢٠٠٠٠٠		

وقد جاء بتقرير اللجنة المكلفة بتقييم هذه المنشأة ما يلي:

١- تقدر قيمة العقار بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج والآلات بمبلغ ١٧٠٠٠٠ ج، والبضاعة بمبلغ ٥٣٠٠٠٠ ج.
٢- أفلس أحد المدينين وعليه دين للشركة بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج.
٣- تنتقل لشركة المساهمة جميع أصول شركة التضامن ما عدا رصيد البنك.
٤- تتعهد شركة المساهمة بسداد ديون شركة التضامن الكامل .

وقد اعتمدت لجنة التقييم الحكومية هذا التقييم ووافقت عليه الجمعية التأسيسية لشركة المساهمة.

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر شركة المساهمة بفرض:

١. يبلغ ثمن الشراء الذي تدفعة شركة المساهمة ١٠٠٠٠٠٠ ج يسدد مقابل إصدار أسهم عينية القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ج
٢. يبلغ ثمن الشراء ٨٠٠٠٠٠ يسدد مقابل إصدار أسهم عينية القيمة الإسمية للسهم ١٠٠ ج

الحل : قيود اليومية

(١) بفرض أن ثمن الشراء ١٠٠٠٠٠٠ يسدد مقابل إصدار أسهم عينية القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ ج .

منه	له	بيان
		من مذكورين
١٠٠٠٠٠		حـ/عقارات
١٧٠٠٠٠		حـ/آلات
٢٠٠٠٠		حـ/آثاث
٥٣٠٠٠٠		حـ/بضاعة
١٨٠٠٠٠		حـ/مدينون
١٦٠٠٠٠		حـ/أ. ق
١٤٠٠٠٠		حـ/شهرة محل
		إلى مذكورين
	١٦٠٠٠٠	حـ/أوراق دفع
	١٤٠٠٠٠	حـ/دائنون
	١٠٠٠٠٠٠	حـ/المساهمين
		(إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة التضامن إلي شركة المساهمة واعتبار الفرق بين صافي الأصول المقدمة وثمن الشراء كشهرة محل)

١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ المساهمين
	١٠٠٠٠٠٠	إلي حـ/رأس مال الأسهم العينية (إصدار ١٠٠٠٠ سهم عيني القيمة الاسمية ١٠٠ج)

ويلاحظ أنه تم إثبات الأصول المنقولة في دفاتر شركة المساهمة بقيمتها المعدلة كما وردت بتقرير اللجنة واعتبر الفرق بين ثمن الشراء الممثل في قيمة الأسهم العينية وقدره ١٠٠٠٠٠٠ وصافي الأصول المنقولة ٨٦٠٠٠٠ ج (١١٦٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠٠) بمثابة شهرة محل .

(٢) بفرض أن ثمن الشراء ٨٠٠٠٠٠ ج ويتمثل في إصدار ٨٠٠٠ سهم عيني القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ج .

منه	له	بيان
		من مذكورين
١٠٠٠٠٠		حـ/ عقارات
١٧٠٠٠٠		حـ/ آلات
٢٠٠٠٠		حـ/ أثاث
٥٣٠٠٠٠		حـ/ بضاعة
١٨٠٠٠٠		حـ/ مدينون
١٦٠٠٠٠		حـ/ أ .ق
		إلي مذكورين
	١٦٠٠٠٠	حـ/أوراق دفع
	١٤٠٠٠٠	حـ/دائنون
	٦٠٠٠٠	حـ/إحتياطى تضخم الأصول
	٨٠٠٠٠٠	حـ/ المساهمين
		(إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة المساهمة واعتبار الفرق بين صافي الأصول المقدمة وثمن الشراء كإحتياطى تضخم الأصول)
٨٠٠٠٠٠		من حـ/ المساهمين
	٨٠٠٠٠٠	إلي حـ/ رأس مال الأسهم العينية
		(إصدار ٨٠٠٠ سهم عيني القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ج)

ويلاحظ أن الفرق بين ثمن الشراء وقدره ٨٠٠٠٠٠ ج وصافي الأصول المقدمة وقدره ٨٦٠٠٠٠ ج اعتبر بمثابة إحتياطي تضخم الأصول .

الحالة الثانية :اعتراض لجنة التقييم وقيامها بتخفيض قيمة الاصول المقدمة ثمنا للحصة العينية:

قد تضع لجنة التقييم الحكومية تقريرا تعترض فيه علي كل أو بعض قيم الاصول المقدمة ثمنا للأسهم العينية المصدرة وتقرر اللجنة في تقريرها هذا قيما أقل مما قدره المستثمر لها

ويعرض هذا التقرير علي الجمعية التاسيسية بشركة المساهمة لاقراره حسبما نصت علي ذلك المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١

وهنا نواجه بواحد من احتمالات ثلاثة :

- **الاحتمال الأول :** أن يقوم صاحب الحصة العينية باستكمال فرق التقييم بأدائة نقدا لشركة المساهمة
- **الاحتمال الثاني :** أن يخفض رأسمال الاسهم العينية المصدرة بمقدار هذا الفرق بشرط ألا يقل راس المال المصدر بعد هذا الخفض عن الحد الادني المنصوص عليه في المادة (٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات
- **الاحتمال الثالث :** أن لا يوافق المستثمر علي هذا التقييم فيقرر الانسحاب من المشاركة

وفيما يلي مثال توضيحي للمعالجة المحاسبية في كل من هذه الاحتمالات الثلاثة .

مثال (١٤) :

عرض أحد المستثمرين الاشتراك في تأسيس شركة مساهمة عن طريق تنازله للشركة عن قطعة ارض يملكها . وقد اتفق مبدئيا مع باقي المؤسسين علي تقدير قيمة هذه الارض بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنية وان تصدر له الشركة بهذه القيمة عدد ٥٠٠٠ سهم عيني قيمة السهم ١٠٠ جنية .

وقد تحرر العقد الابتدائي للشركة ونظامها الاساسي وتوقع عليه من المؤسسين وقدم إلي الهيئة العامة لسوق المال مرفقا به التقييم المبدئي للأرض.

غير أن لجنة التقييم الحكومية اعدت تقريرها الذي رأت فيه أن هناك مغالاة في تقيـيم الارض وقومتهـا بمبلـغ ٣٠٠٠٠٠ جنيـه فقـط ، وقـد أقـرت الجمعيـة التاسيسية للشركة تقدير اللجنة الحكومية .

المطلوب :إجراء قيود اليومية لاثبات ما تقدم بدفتر اليومية لشركة المساهمة بفرض أن :

١. صاحب الحصة العينية وافق علي تقدير لجنة التقييم وقام بأداء فرق التقويم في البنك
٢. صاحب الحصة العينية وافق علي تقدير لجنة التقييم وان يخفض رأس مال الاسهم العينية بمقدار هذا الفرق في التقييم .

الحل :

(١) في حالة الموافقة علي التقدير واداء فرق التقويم نقدا

من مذكورين

٣٠٠.٠٠٠ حـ/الاراضي

٢٠٠.٠٠٠ حـ/البنك

٥٠٠.٠٠٠ إلي حـ/المؤسسين

(تقديم أصول مقابل ٥٠٠٠ سهم عيني بقيمة اسمية ١٠٠ جنية للسهم)

٥٠٠.٠٠٠ من حـ/المؤسسين

٥٠٠.٠٠٠ إلى حـ/راس مال الاسهم العينية

(إصدار ٥٠٠٠ سهم عيني قيمة السهم ١٠٠ جنيه مسددة بالكامل)

(٢) في حالة الموافقة علي تقدير الحصة مع تخفيض راس المال العيني بالفرق:

٣٠٠.٠٠٠ من حـ/الأراضي

٣٠٠.٠٠٠ ألي حـ/المؤسسين

(تقديم أرض مقابل ٣٠٠٠ سهم عيني القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنية)

٣٠٠.٠٠٠ من حـ/ المؤسسين

٣٠٠.٠٠٠ إلي حـ/ رأس مال الاسهم

(إصدار ٣٠٠٠ سهم عيني قيمة السهم ١٠٠ جنية مسددة بالكامل)

٢/٤/٣ :- حصص التأسيس :

تصدر حصص التأسيس أو حصص الأرباح للمؤسسين أو لغير المؤسسين مقابل الخدمات التي قاموا بها في سبيل تأسيس الشركة ، كما تمنح هذه الحصص لبعض الأشخاص الذين قدموا للشركة خدمات أو قيم يصعب تقدير قيمتها كحق إحتكار أو امتياز حكومي أو براءة إختراع . وتختلف حصص التأسيس عن الأسهم فيما يلي :

(١) أن حصص التأسيس ليس لها قيمة اسمية

(٢) أن حصص التأسيس لا تدخل في تكوين رأس مال الشركة

(٣) لا تعطي لصاحبها الحق في أن يشترك في إدارة الشركة

وقد تضمنت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ القواعد المتعلقة بحصص التأسيس حيث نصت هذه المادة علي ما يلي :

لا يجوز إنشاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح إلا مقابل التنازل عن إلتزام منحته الحكومة أو حق من حقوق المعنوية . ويجب أن يتضمن نظام الشركة بيانا بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها ، وللجمعية العامة للشركة الحق في إلغائها مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٥ وذلك بعد مضي ثلث مدة الشركة أوعشرة سنوات مالية علي الأكثر من تاريخ إنشاء تلك الحصص ، ما لم ينص نظام الشركة علي مدة أقصر أو في أي وقت بعد ذلك . ولا يجوز أن يخصص لهذه الحصص ما يزيد علي ١٠% من الارباح الصافية بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفاء ٥% علي الاقل بصفة ربح لرأس المال . وعند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص أي نصيب في فائض التصفية .

كما تناولت المواد ١٥٣ إلي ١٥٨ من اللائحة التنفيذية حالات إنشاء حصص التأسيس وشروط تداولها وحق أصحابها في الأطلاع علي دفاتر الشركة وحقوق أصحاب الحصص وشروط إلغائها وجواز تحويل الحصص إلي أسهم زيادة رأس المال .

ومن الناحية المحاسبية فإن حصص التأسيس لا يتم تقويمها بقيمة نقدية نظرا لعدم وجود قيمة اسمية لها . وبالتالي لا تثبت في الدفاتر بقيد محاسبي . وأنما يكتفي بتسجيلها عي شكل مذكرة بدفتر اليومية كما يلي :

منه	له	بيان
-	-	إصدار عدد .. حصة تأسيس لصالح .. مقابل تقديمه عملا للشركة

هذا ولا تدخل حصص التأسيس ضمن مكونات رأس المال لأنها بدون قيمة ، ولكن يفضل إظهار عددها والنسبة المخصصة لها في الأرباح بصورة إعلامية فقط في الميزانية وفي الجزء المتعلق بحقوق الملكية .

المبحث الثالث
المعالجة المحاسبية لمشكلات
تعديل رأس مال شركة المساهمة

بعد تأسيس شركة المساهمة وأثناء مزاولتها النشاط تتعرض لكثير من الظروف والمتغيرات التي قد تتطلب تعديلا في راس مالها . ومن هذه الظروف ما يستلزم زيادة راس مال شركة المساهمة . كما أن هناك ظروفا أخري إذا مرت بها الشركة فهي تستدعي تخفيض رأس مال شركة المساهمة. وفيما يلي نعرض بإيجاز لهذه الحالات مع التركيزعلي المعالجة المحاسبية في كل منها .

أولا : زيادة رأس مال الأسهم :

قد تواجه شركة المساهمة ظروفا تستدعي زيادة راس مال الاسهم فيها كأن تكون الشركة في حاجة إلي أموال اضافية تزيد بها نشاطها لمواجهة الرواج والاقبال علي منتجاتها وخدماتها ، فتفضل الشركة الحصول علي هذه الاموال عن طريق طرح اسهم جديدة بدلا من اللجوء إلي الاقتراض .وهذه الأسهم الجديدة قد تكون في صورة زيادة راس المال المصدر في حدود راس المال المرخص به عند تأسيس الشركة ، ويكون ذلك بقرار يصدر من مجلس إدارة الشركة . أما إذا كان راس المال المرخص به قد أصدرت اسهمة بالكامل أمام الشركة لاصدار أسهم جديدة سوي أن تزيد راس المال المرخص به قد أصدرت أسهمة بالكامل فلا يكون أمام الشركة لاصدار أسهم جديدة سوي أن تزيد راس المال المرخص به ويكون ذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية ويشترط في جميع الحالات أن تكون القيمة الاسمية للاسهم المصدرة قبل الزيادة مسددة بالكامل فلا يجوز أن يكون للشركة اقساط مستحقة في ذمة المساهمين الحاليين وتلجأ في سبيل الحصول علي أموال إلي طرح اسهم جديدة !!!!

وقد تلجا الشركة إلي زيادة راس مال الاسهم عن طريق تحويل قرض السندات إلي اسهم متي كانت الشروط التي اصدرت بها تلك السندات تسمح بذلك وتلجا الشركة ألي هذا الاسلوب إذا كانت ظروفها لا تسمح بسداد قيمة السندات أو التخلص من الالتزام الثابت المفروض عليها بسداد فوائد ثابتة لحملة السندات كما يمكن الاكتتاب في اسهم الزيادة في رأس المال بطريق

المقاصة بين حقوق احد الدائنين النقدية المستحقة الاداء طرف الشركة ويبن قيمة الاسهم المكتتب فيها كلها أو بعضها ويحصل الدائن في هذه الحالة علي اقرار بهذه الدائنية للشركة يصدر لـه من مجلس إدارة الشركة ويصدق علية مراقب الحسابات ويقوم الدائن بتقديم هذا الاقرار إلي البنك الذي يتلقي الاكتتاب.

ومن ناحية ثالثة قد تلجا الشركة إلي زيادة راس مال الاسهم عن طريق تجميد المال الاحتياطي أوجزء منه بتحويله إلي أسهم توزع مجانا علي المساهمين الحاليين للشركة باعتبارهم أصحاب الحق في المال الاحتياطي .

علاوة اصدار الاسهم الجديدة :

سبق القول عند شرح مفهوم حقوق المساهمين أنها تشمل القيمة الأسمية التى دفعها المساهمون بالأضافة الي الاحتياطيات والارباح المرحلة. وقلنا أن تكون الاحتياطيات والارباح المرحلة تجعل القيمة الحقيقية للسهم تزيد عن قيمتة الأسمية.

ولما كان طرح اسهم جديدة يترتب عليه أن يكون المساهمون الجدد علي قدم المساواة مع المساهمين الحاليين في كافة الحقوق والالتزامات، لذلك يجب أن يدفع المساهم الجديد ثمنا للأسهم الزيادة يساوي القيمة الحقيقية للأسهم القائمة حاليا.

وإذ كان قانون الشركات ينص علي وجوب أن تكون جميع أسهم الشركة بذات القيمة الأسمية، فإن الأمر يقتضي أن تطلب الشركة ثمنا لاسهم زيادة رأس المال يتكون من القيمة الأسمية المحدد سلفا في نظام الشركة فضلا عن مبلغ إضافي يسمي (علاوة اصدار اسهم) .ويلزم بنص القانون أن ترحل هذه العلاوة إلي حساب الاحتياطي القانوني للشركة، فاذا بلغ رصيد هذا الاحتياطي نصف راس المال المصدر فتستخدم الزيادة في مبلغ علاوة الاصدار في تكوين احتياطي خاص.ولما كانت علاوة الاصدار تعد وسيلة لتحقيق العدالة في مشاركة أصحاب الاسهم الجديدة لاصحاب الاسهم الحالية فيما يملكونه من احتياطيات وارباح مرحلة فان هذه العلاوة لا تفرض إلا في حالة طرح أسهم

جديدة للاكتتاب بين الجمهور أو حالة تحويل السندات الي أسهم. أما في حالة زيادة راس المال باصدار اسهم مجانية للمساهمين الحاليين مقابل تجميد الاحتياطيات والارباح المرحلة فلا محل لفرض تلك العلاوة

وفيما يلي امثلة لكل حالة من الحالات الثلاث لزيادة راس المال:

مثال (١٥) طرح اسهم جديدة :

قررت الجمعية العامة غير العادية لاحدي شركات المساهمة زيادة راس مالها المرخص به من ١٠ مليون جنية الي ١٥ مليون جنية وذلك باصدار ٥٠٠٠٠سهم جديد والقيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنية على أن تصدر بسعر ١٢٠ جنية للسهم متضمنا علاوة الاصدار . وقد تم الاكتتاب في جميع اسهم الزيادة.

المطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ذلك.

الحل :

مدين	دائن	بيان	تاريخ
٦٠٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
		الي مذكورين	
	٥٠٠٠٠٠٠	حـ/ المكتتبين في أسهم عادية	
	١٠٠٠٠٠٠	حـ/ علاوة اصدار الاسهم	
		(الاكتتاب في ٥٠٠٠٠ سهم عادي جديد قيمه اسمية ١٠٠ج للسهم علاوة إصدار ٢٠ ج للسهم	
٥٠٠٠٠٠٠		من حـ/ المكتتبين	
	٥٠٠٠٠٠٠	الي حـ/ راس مال الاسهم العادية	
		(اصدار ٥٠٠٠٠سهم عادي بقيمة اسمية ١٠٠ج مسددة بالكامل)	
١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ علاوة اصدار الاسهم	
	١٠٠٠٠٠٠	الي حـ/ الاحتياطي القانوني	
		(اضافة علاوة الاصدار الي الاحتياطي القانوني)	

مثال (١٦) : تحويل قرض السندات الي اسهم :

تعثرت شركة مساهمة في سداد قرض السندات الذي تدين به بمبلغ ٣٦٠٠٠٠٠ جنية مكون من ٣٠ الف سند القيمة الاسمية للسند ١٢٠ جنية

فقررت تحويل هذا القرض الي اسهم عادية يزاد بها راس مالها باصدار ١٥٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ٢٠٠ جنية وعلاوة اصدار ٣٠ جنية عن كل سهم على أن يسدد الفرق نقدا لحملة السندات.

المطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم.

الحل :

مدين	دائن	البيان
٣.٦٠٠.٠٠٠	 ٣.٦٠٠.٠٠٠	من حـ/ قرض السندات الي حـ/ حملة السندات (اثبات قرار تحويل السندات الي اسهم)
٣.٦٠٠.٠٠٠	 ٣.٠٠٠.٠٠٠ ٤٥٠.٠٠٠ ١٥٠.٠٠٠	من حـ/ حملة السندات الي مذكورين حـ/ راس مال الاسهم حـ/ علاوة اصدار الاسهم حـ/ البنك (اصدار ١٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ ج للسهم وبعلاوة اصدار ٣٠ ج للسهم وسداد باقي رصيد القرض لحملة السندات)
٤٥٠.٠٠٠	 ٤٥٠.٠٠٠	من حـ/ علاوة اصدار الاسهم الي حـ/ الاحتياطي القانوني (اضافة علاوة الاصدار الى الاحتياطى القانونى)

مثال (١٧) :تجميد الاحتياطيات والأرباح المرحلة باصدار أسهم منحة بقيمتها:

قررت شركة مساهمة تجميد كل أرباحها المرحلة وتبلغ مليون جنية وكذلك نصف الاحتياطي العام البالغ قدرة مليون جنية وتحويليها إلي راس مال باصدار أسهم توزع منحة على المساهمين الحاليين بقيمة اسمية ١٠٠ جنية للسهم .

المطلوب : إجراء قيود اللازمة لتنفيذ ذلك.

الحـل :

مدين	دائن	البيان
		من مذكورين
١٠٠٠٠٠٠		حـ/ ارباح مرحلة
٥٠٠٠٠٠		حـ/احتياطي عام
	١٥٠٠٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم
		(تحويل الارباح المرحلة ونصف الاحتياطي العام إلى رأس المال بإصدار ١٥٠٠٠ سهم منحة للمساهمين الحاليين)

ثانيا: تخفيض رأس مال الأسهم :

قد يتبدل الحال وتجد الشركة نفسها مضطرة إلي تخفيض راس مالها.كأن تجد الشركة أن راس المال المصدر يفيض عن حاجتها بما يجعل معدل العائد على راس المال يبدو منخفضا، فيكون تخفيض راس المال هنا وسيلة لا ظهار معدل العائد الحقيقي وذلك باستبعاد الأموال العاطلة الزائدة عن حاجة الشركة بردها للمساهمين فيتحسن معدل العائد علي راس المال لان الربح في هذه الحالة سوف ينسب إلي الأموال الموظفة فعلا في النشاط دون الأموال العاطلة.

وقد تصيب الشركة خسائر جسيمة يستغرق تغطيتها (عن طريق أرباح الشركة في السنوات المقبلة) سنوات طويلة. ولما كانت الشركة لا تستطيع أن تدفع للمساهمين أي شيء من أرباح السنوات التالية الابعد تمام تغطية ما لحقها من خسارة وكان هذا الحال سوف يستمر سنوات عديدة مما يؤدي دون شك إلي تدهور قيمة أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية ويؤثر ذلك على سمعة الشركة وقدراتها على الحصول على التسهيلات الائتمانية. مما يدفع الشركة إلي تدارك الوضع بأجراء تخفيض رأسمالها بمقدار هذه الخسائر.

ومن بين الحالات التي يظهر فيها معدل العائد منخفضا فيؤثر أيضا على قيمة أسهمها حالة إذا ما كانت القيمة الدفترية لاصول الشركة تزيد عن قيمتها الحقيقية. ففي هذه الحالة فان ضعف الارباح التي تجنيها الشركة يكون مرجعه إلي وهن الأصول التي تغلها وانخفاض قيمتها الحقيقية.فإذا ما نسبت الارباح الناتجة عن هذه الأصول المحدودة القيمة إلي قيمة دفترية مغالي فيها وتفوق قيمتها الحقيقية،فإن النتيجة الحتمية لذلك هي أن يظهر معدل العائد

منخفضا علي خلاف الحقيقة.فإن أردنا أظهار المعدل بمستواه الحقيقي فلابد من تصحيح تقويم الأصول بما يكشف عن وجهها الحقيقي.ويكون ذلك بإعادة تقديرها وتخفيض راس المال بمقدار خسارة إعادة التقدير.

وقد نظمت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أحكام وشروط تخفيض راس مال الأسهم. فاشترطت المادة (١٠٥) أن يصدر بالتخفيض قرار من الجمعية العامة غير العادية للمساهمين وأن يتم تعديل النظام الأساسي وعقد الشركة بهذا التخفيض. ولا يشترط أن يكون راس المال الذي يتم تخفيضه مدفوعا بالكامل.

ونصت المادة (١٠٧) من اللائحة المذكورة على عدم جواز إجراء التخفيض إذا كان من شأنه أن يقل راس المال المصدر عن مليون جنيه (بالنسبة للشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام أو ربع مليون جنية بالنسبة للشركات التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام) وألا يترتب على التخفيض أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن خمسة جنيهات.

وسائل إجراء التخفيض في راس مال الأسهم :

يحدد القرار الصادر بالتخفيض الكيفية التي يتم بها بتنفيذه. وقد حددت المادة (١٠٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وسائل تنفيذ التخفيض بأنها:

(أ) تخفيض القيمة الاسمية للسهم.

(ب) تخفيض عدد الأسهم.

(جـ) شراء الشركة لبعض الأسهم وإعدامها.

القيود المحاسبية اللازمة لاثبات تخفيض رأس المال :

وعلى ضوء الحالات التي تستدعي إجراء تخفيض راس مال الأسهم، وبالنظر إلى الوسائل المختلفة التي يمكن اتباعها لأجراء هذا التخفيض، يمكن عرض المعالجة المحاسبية لتخفيض راس مال الأسهم بالترتيب التالى :

(أ) التخفيض بطريقة انقاص القيمة الاسمية للسهم:

١. تخفيض القيمة الاسمية للسهم عن طريق رد جزء من القيمة الاسمية المدفوعة للمساهم.
٢. تخفيض القيمة الاسمية للسهم عن طريق إعفاء المساهم من سداد كل أو بعض الأقساط الباقية.
٣. تخفيض القيمة الاسمية للسهم بقيمة الخسائر التي المت بالشركة.
٤. تخفيض القيمة الاسمية للسهم بقيمة المغالاة في القيمة الدفترية للأصول.

(ب) التخفيض بطريقة انقاص عدد الأسهم المصدرة.

(جـ) التخفيض بطريقة شراء الشركة لبعض أسهمها وإعدامها.

ونتناول فيما يلي كل حالة من هذه الحالات مع أعطاء مثال توضيحي لكل منها:

(أ) التخفيض بطريق انقاص القيمة الاسمية للسهم :

(١) تخفيض القيمة الاسمية للسهم عن طريق رد جزء منها للسهم :

ولاتتبع هذه الوسيلة إلا إذا كانت القيمة الاسمية للأسهم النقدية مدفوعة بالكامل. فتتسلم الشركة شهادات الأسهم من المساهمين وتعطيهم بدلا عنها شهادات جديدة بقيمة اسمية مخفضة وتسدد لهم قيمة التخفيض الذي أجرته في القيمة الاسمية الجديدة.

مثال (١٨) :

بلغ رأس مال احدي شركات المساهمة ٢٠ مليون جنية مقسم الي اسهم عادية ٢٠الف سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠٠ جنية مدفوعة بالكامل. ونظرا لزيادة هذه الاموال عن حاجتها قررت الشركة تخفيض راس المال بمقدار الربع وذلك بخفض القيمة الاسمية للسهم الي ٧٥٠ جنية وسداد مقدار التخفيض للمساهمين نقدا.

المطلوب:

(١) تصوير المركز المالي للشركة قبل إجراء تخفيض راس المال.

(٢) إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تنفيذ تخفيض راس المال.

(٣) تصوير المركز المالي للشركة بعد تنفيذ التخفيض.

الحل

(١) المركز المالي لشركة المساهمة قبل إجراء تخفيض راس المال

أصول خصوم

	٢٠٠٠٠٠٠٠		**حقوق المساهمين** راس المال المرخص به (٢٠ألف سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ج للسهم)
	٢٠٠٠٠٠٠٠		راس المال المصدر والمكتتب فيه (٢٠الف سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ج للسهم مسددة بالكامل)

(٢) قيود اليومية اللازمة لاثبات تنفيذ تخفيض راس المال ورد قيمة الخفض:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
٥٠٠٠٠٠٠		من حـ/ رأس مال الأسهم العادية	
	٥٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المساهمين (أسهم عادية)	
		(إثبات تخفيض القيمة الاسمية لأسهم رأس المال)	
٥٠٠٠٠٠٠		من حـ/ المساهمين (أسهم عادية)	
	٥٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		(إثبات رد قيمة الخفض في القيمة الاسمية للأسهم)	

(٣)المركز المالي للشركة بعد خفض رأس المال :

أصول خصوم

	١٥٠٠٠٠٠٠		حقوق المساهمين راس المال المرخص به ٢٠ألف سهم بقيمة اسمية ٧٥٠ للسهم)
	١٥٠٠٠٠٠٠		راس المال المصدر والمكتتب فيه (٢٠ ألف سهم بقيمة اسمية ٧٥٠ج للسهم مسددة بالكامل)

(٢) تخفيض القيمة الاسمية للسهم عن طريق إعفاء المساهم من سداد كل أو بعض الأقساط المتبقية:

وتتبع هذه الوسيلة في حالة ما إذا كانت الأسهم النقدية تطلب قيمتها على أقساط، وقام المساهمون بسداد بعض الأقساط ومازالت هناك أقساط لم تطلب الشركة سداد قيمتها بعد. فهنا يمكن أن يكون تخفيض القيمة الاسمية للسهم عن طريق إعفاء المساهم من سداد كل أو بعض الأقساط التي لم تطلب الشركة سداده بعد. وتتسلم الشركة شهادات الأسهم الحالية من المساهمين وتعطيهم بدلا عنها شهادات جديدة بقيمة اسمية اقل من الأولي. ونظرا لان الشركة لن تقوم برد أموال المساهمين في هذه الحالة فإنه لا تجري قيود محاسبية وانما يكتفي بكتابة مذكرة في دفتر اليومية لاثبات قرار تخفيض القيمة الاسمية لاسهم راس المال.

(٣) تخفيض القيمة الاسمية لاسهم راس المال بقيمة الخسائر التي لحقت بالشركة:

مثال (١٩) :

يتكون رأس مال شركة مساهمة من ٤٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ٥٠٠ جنية مسددة بالكامل. وقد المت بالشركة خسائر جسيمة بلغت ٣ مليون جنية فقررت الجمعية العامة غير العادية تخفيض القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم بمقدار هذه الخسارة.

المطلوب: اجراء قيود اليومية اللازمة لتنفيذ ذلك الخفض وتصوير المركز المالي قبل وبعد تنفيذ ذلك.

الحل:

المركز المالي قبل تخفيض رأس المال

حقوق المساهمين		
رأس المال المرخص به	٢٠٠٠٠٠٠٠	
٤٠ألف سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ج للسهم)		
راس المال المصدر والمكتتب فيه		
(٤٠الف سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ج للسهم مسددة بالكامل)	٢٠٠٠٠٠٠٠	
يخصم منه : الخسائر المرحلة	(٣٠٠٠٠٠٠)	١٧٠٠٠٠٠٠

قيود اليومية لاثبات تنفيذ تخفيض راس المال بمقدار الخسارة :

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٣٠٠٠٠٠٠		من حـ/ راس مال الأسهم	
	٣٠٠٠٠٠٠	الي حـ/ الخسائر المرحلة	
		(اقفال حساب الخسائر المرحلة في راس المال لخفضه)	

المركز المالي للشركة بعد خفض راس المال

أصول			خصوم
			<u>حقوق المساهمين</u>
		١٧٠٠٠٠٠٠	راس المال المرخص به (٤٠ألف سهم بقيمة اسمية ٤٢٥ج للسهم)
		١٧٠٠٠٠٠٠	<u>راس المال المصدر والمكتتب فيه</u> (٤٠ الف سهم بقيمة اسمية ٤٢٥ ج للسهم مسددة بالكامل)

(٤) تخفيض القيمة الاسمية لاسهم راس المال بقيمة المغالاة في القيم الدفترية للاصول :

ويتم في هذه الحالة تصحيح القيم الدفترية للاصول لاظهارها بقيمها الصحيحة وذلك عن طريق فتح حـ/ إعادة التقدير الذى يجعل مدينا بمقدار المغالاة في قيم مختلف الاصول مع جعل حسابات الأصول دائنة بذلك القدر. وفي النهاية يتم اقفال خسائر إعادة التقدير في حساب راس مال الأسهم مما يؤدي إلي خفض القيمة الأسمية للأسهم. وبالطبع تقوم الشركة بسحب شهادات الأسهم الحالية من المساهمين وأعطائهم شهادات جديدة بقيمة إسمية أقل من الاولي.

مثال (٢٠) :

ظهر المركز المالي لاحدي شركات المساهمة في ٢٠١٤/٦/٣٠ على النحو التالي:

المركز المالي في ٢٠١٤/٦/٣٠

(الارقام بالألف جنية)

الأصول | الخصوم

		أصول ثابتة			حقوق المساهمين
	٧.٠٠٠	أراضي		٤٠.٠٠٠	راس المال المصرح به
	٧.٠٠٠	مباني			(٤٠الف سهم قيمة اسمية ١٠٠٠ج للسهم
	٢.٠٠٠	سيارات			راس المال المصدر والمكتتب فيه
	١.٠٠٠	أثاث		٣٠.٠٠٠	(٣٠ الف سهم مدفوع بالكامل)
١٧.٠٠٠				(٧.٠٠٠)	يطرح:خسائر مرحلة
		أصول متداولة	٢٣.٠٠٠		
	٥.٠٠٠	مخزون سلعي	٢.٠٠٠		دائنون
	٢.٨٠٠	مدينون			
	٢٠٠	بنك			
٨.٠٠٠					
٢٥.٠٠٠			٢٥.٠٠٠		

وقد أعد مجلس إدارة الشركة تقريرا صدق عليه مراقب الحسابات بطلب تخفيض القيمة الأسمية لراس المال لتغطية الخسائر المرحلة ولتصحيح القيم الدفترية للاصول التي تبين أن قيمتها الدفترية مغالي فيها بالمبالغ الآتية:

المغالاة في قيمة الارض ٢ مليون جنية وفي قيمة المخزون السلعي ٢ مليون جنية فضلا عن أن هناك دين لا أمل في تحصيلة مقداره مليون جنية.

المطلوب:إجراء قيود اليومية لتنفيذ ما تقدم وتصوير المركز المالي بعد التخفيض.

الحل: قيود اليومية :

مدين	دائن	بيان	تاريخ
٧.٠٠٠.٠٠٠		من حـ/ راس مال الاسهم	
	٧.٠٠٠.٠٠٠	الي حـ/ الخسائر المرحلة	
		(تخفيض رأس المال بقيمة الخسائر المرحلة)	
٥.٠٠٠.٠٠٠		من حـ/ إعادة التقدير	
		الي مذكورين	
	٢.٠٠٠.٠٠٠	حـ/ الاراضي	
	٢.٠٠٠.٠٠٠	حـ/ المخزون السلعي	
	١.٠٠٠.٠٠٠	حـ/ المدينين	
		(تصحيح القيم الدفترية للأصول)	
٥.٠٠٠.٠٠٠		من حـ/ راس مال الأسهم	
	٥.٠٠٠.٠٠٠	الي حـ/ إعادة التقدير	
		(تخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقدير)	

المركز المالي بعد تخفيض رأس المال (الأرقام بالألف جنية)

الأصول الخصوم

		<u>أصول ثابتة</u>			<u>حقوق المساهمين</u>
	٥.٠٠٠	أراضي		٢٤.٠٠٠	راس المال المصرح به
	٧.٠٠٠	مباني			(٤٠الف سهم قيمة اسمية ٦٠٠ج للسهم)
	٢.٠٠٠	سيارات			<u>راس المال المصدر والمكتتب فيه</u>
	١.٠٠٠	أثاث	١٨.٠٠٠		(٣٠ الف سهم مدفوع بالكامل قيمة اسمية للسهم ٦٠٠جنيه)
١٥.٠٠٠	–				
		<u>أصول متداولة</u>			
	٣.٠٠٠	مخزون سلعي	٢.٠٠٠		دائنون
	١.٨٠٠	مدينون			
	٢٠٠	بنك			
٥.٠٠٠					
٢٠.٠٠٠			٢٠.٠٠٠		

<u>ملحوظة:</u>

حسبت القيمة الأسمية المخفضة للسهم عن طريق خارج قسمة رأس المال المصدر بعد تخفيضه على عدد الأسهم المصدرة كما يلي:

القيمة الاسمية للسهم بعد التخفيض = ١٨.٠٠٠.٠٠٠ جنية ÷ ٣٠.٠٠٠ سهم = ٦٠٠ جنية للسهم.

(ب) تخفيض رأس المال بطريق انقاص عدد الاسهم المصدرة :

ويمكن للشركة أن تسلك طريقا آخر لتخفيض رأس المال خلاف طريق إنقاص القيمة الأسمية للاسهم وذلك عن طريق تخفيض عدد الاسهم المصدرة. حيث تقوم الشركة برد القيمة الاسمية لعدد من الأسهم بحيث يؤدي ذلك إلي تخفيض عدد أسهم رأس المال المصدرة مع بقاء القيمة الاسمية للسهم كما هي دون مساس.

وقد نصت المادة (١٠٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات على وجوب تخفيض عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم بذات النسبة التي تقرر بها تخفيض رأس المال. بمعني أن يشمل قرار التخفيض كل المساهمين وليست طائفة دون أخري.

وفي هذه الحالة تسترد الشركة هذه الأسهم الملغاة من المساهمين وتقوم بسداد قيمتها الأسمية إليهم نقدا.

مثال (٢١) :

بلغ رأس المال المرخص به ١٥ مليون جنية بينما رأس المال المصدر لاحدي شركات المساهمة ١٠ مليون جنية مقسم إلي ٢٠ الف سهم القيمة الأسمية للسهم ٥٠٠ جنية. قررت الشركة تخفيض رأس المال المصدر بإنقاص عدد الأسهم الصدر وذلك بإلغاء ٢٠% من عدد الأسهم التى يملكها كل مساهم. وسداد قيمتها للمساهمين نقدا.

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم مع تصوير المركز المالي للشركة قبل وبعد إجراء تخفيض رأس المال.

الحل

المركز المالي قبل تخفيض رأس مال الأسهم

الخصوم — الأصول

الخصوم				الأصول	
حقوق المساهمين رأس المال المرخص به (٣٠ ألف سهم قيمة إسمية ٥٠٠ج)	١٥.٠٠٠.٠٠٠				
رأس المال المصدر والمكتتب فيه (٢٠ ألف سهم قيمة اسمية ٥٠٠ ج مسددة بالكامل	١٠.٠٠٠.٠٠٠				

قيود اليومية :

مدين	دائن	بيان	تاريخ
٢.٠٠٠.٠٠٠		من حـ/ رأس مال الأسهم	
	٢.٠٠٠.٠٠٠	الي حـ/ المساهمين	
		(قرار خفض رأس المال المصدر بإنقاص عدد الأسهم بنسبة ٢٠%)	
٢.٠٠٠.٠٠٠		من حـ/ المساهمين	
	٢.٠٠٠.٠٠٠	الي حـ/ البنك	
		(رد القيمة الأسمية لعدد ٤٠٠٠ سهم ملغاة)	

المركز المالي بعد خفض رأس المال :

الخصوم — الأصول

الخصوم						
حقوق المساهمين رأس المال المرخص به (٣٠ ألف سهم فيمة إسمية ٥٠٠ج)	١٥.٠٠٠.٠٠٠					
رأس المال المصدر والمكتتب فيه (١٦ ألف سهم قيمة اسمية ٥٠٠ج مسددة بالكامل	٨.٠٠٠.٠٠٠					

(جـ) تخفيض رأس المال بطريق شراء الشركة بعض الأسهم وإعدامها :

وقد تحتاج الشركة لتخفيض رأس مالها طريقا ثالثا وهو القيام بشراء بعض الأسهم من المساهمين الذين يرغبون في ذلك وإلغائها. وقد نظمت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في المواد (١٠٩) حتى (١١٣) إجراءات تنفيذ ذلك.

ومايهمنا هنا هو توضيح أن الشركة تحدد في الدعوة الموجهة إلي المساهمين سعر الشراء الذي تعرضة عليهم ومدة سريان هذا العرض. فإذا زادت الطلبات التى تلقيها الشركة من مساهميها لبيع اسهمهم عن القدر الذي تطلب الشركة شراءة وجب تخفيض عدد الأسهم المشتراة من كل مساهم بما يتناسب مع مقدار ما يملكة من أسهم الشركة.

أما إذا قلت طلبات البيع التي تلقتها الشركة عن القدر المطلوب شراؤه من الأسهم فأما أن تعيد الشركة إجراءات الشراء مع رفع سعر الشراء المعروض على المساهمين أو التوجه للشراء مباشرة من السوق حسبما يحقق مصلحة الشركة.

ويجب علي الشركة – خلال شهر من تاريخ حصولها على الأسهم اللازمة لتنفيذ التخفيض– أن تقوم بإلغاء ما حصلت عليه من أسهم وذلك بالتأشيرات على شهادات الأسهم بسجلات الشركة بما يفيد الالغاء وإخطار بورصات الأوراق المالية بذلك.

وتتم المعالجة المحاسبية للأسهم المشتراة من خلال توسيط حـ/ أسهم الخزانة وبالخطوات التالية:

(١) عند صدور قرار تخفيض رأس المال يكون القيد:

××× من حـ/ رأس مال الأسهم

××× الي حـ/ أسهم الخزانة

(٢) عند إتمام شراء الأسهم بقيمتها الأسمية يكون القيد:

××× من حـ/ أسهم الخزانة

××× الي حـ/ البنك

(٣) فإن تم الشراء بقيمة اقل من القيمة الأسمية، ينتج عن ذلك تحقيق ربح ويكون القيد:

××× من حـ/ أسهم الخزانة (بالقيمة الأسمية)

الي مذكورين

××× حـ/ البنك (بقيمة الشراء)

××× حـ/ أرباح شراء أسهم (بمقدار الربح)

(٤) أما إن تم شراء الأسهم بسعر أكبر من القيمة الأسمية، فينتج عن ذلك تحمل الشركة بخسارة، ويكون القيد :

		من مذكورين
×××		حـ/ أسهم الخزانة (بالقيمة الأسمية)
×××		حـ/ خسارة شراء أسهم (بمقدار الخسارة)
	×××	الي حـ/ البنك (بقيمة الشراء)

مثال (٢٢) :

شركة مساهمة رأسمالها مكون من ٢٠ ألف سهم بقيمة أسمية ٨٠٠ جنية للسهم. قررت تخفيض رأسمالها بشراء ألفين سهم بمبلغ ٩٠٠ جنية للسهم. وقد تلقت الشركة عروضها من المساهمين لبيع ثلاثة ألاف سهم فخفضت العروض الي الكمية المطلوبة فقط.

المطلوب :إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم.

الحل

١.٦٠٠.٠٠٠		من حـ/ رأس مال الأسهم
	١.٦٠٠.٠٠٠	الي حـ/ أسهم الخزانة
		(قرار تخفيض رأس المال بمقدار ٢٠٠٠ سهم بالشراء)
		من مذكورين
١.٦٠٠.٠٠٠		حـ/ أسهم الخزانة
٢٠٠.٠٠٠		حـ/ خسائر شراء أسهم
	١.٨٠٠.٠٠٠	الي حـ/ البنك
		(سداد قيمة الأسهم المشتراة)

ملخص الفصل الثاني:

١- شركة المساهمة هى شركة رأس مالها مقسم إلى حصص متساوية كل حصة تسمى سهم، ومسئولية المساهم محدودة بقيمة أسهمه ولا يسأل عن ديون الشركة.

٢- للسهم عدة قيم منها القيمة الاسمية والقيمة السوقية والقيمة الدفترية والقيمة الإقتصادية.

٣- يتمثل رأس المال المصدر فى رأس المال المصرح به مطروحاً منه الأسهم التى لم يتم إصدارها بعد.

٤- رأس المال المدفوع عبارة عن رأس المال المصدر مطروحاً منه الأقساط التى لم تطلب بعد من المساهمين.

٥- يمكن تحصيل قيمة السهم دفعة واحدة أو على أقساط.

٦- لا تقل قيمة أول قسط من قيمة السهم (قسط الاكتتاب) عن ربع القيمة الاسمية للسهم.

٧- يتم اثبات عملية تكوين رأس مال شركة المساهمة على مرحلتين الأولى تسمى مرحلة الاكتتاب فى الأسهم والثانية تسمى مرحلة تخصيص وإصدار الأسهم.

٨- تتعدد أنواع الأسهم فهناك الأسهم الممتازة والأسهم العادية والأسهم النقدية والأسهم العينية.

٩- يجب أن تفصح الميزانية عن رأس المال المدفوع.

١٠- مصروفات التأسيس هى المصروفات التى يتم إنفاقها من قبل المؤسسين قبل تأسيس الشركة مثل مصرفات دراسة الجدوى ومصروفات الحصول على تراخيص الشركة وتسجيل عقد الشركة.

١١- رسوم الإصدار هى مبلغ يتم تحصيله مع قيمة السهم لتغطية مصروفات التأسيس.

١٢- علاوة إصدار الأسهم هى مبلغ يتم تحصيله مع قيمة السهم عند اصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال، وتعادل الفرق بين القيمة العادلة للسهم والقيمة الأسمية للسهم.

١٣- أسهم الخزينة هى جزء من أسهم رأس مال الشركة والذى يتم شراؤه من البورصة عند انخفض سعر السهم، ويجب التصرف فيها خلال سنة سواء بالبيع او اعدامها وتخفيض رأس المال بقيمتها.

١٤- يتم إقفال رسوم الاصدار فى حساب مصروفات التأسيس بينما تقفل علاوة اصدار الأسهم فى حساب الإحتياطى القانونى.

١٥- فى حالة تأخر مساهمين عن سداد بعض الأقساط فإنه يتم بيع أسهمهم فى البورصة ثم خصم قيمة الأقساط المتأخرة ومصروفات البيع وفوائد التأخير والباقى يسدد للمساهم المتأخر.

الفصل الثالث
المحاسبة عن قرض السندات

المبحث الأول : مفاهيم أساسية لازمة .

المبحث الثانى : المعالجة المحاسبية لمشكلات إصدار السندات .

المبحث الثالث : المعالجة المحاسبية لفوائد قرض السندات .

الأهداف:

بعد دراسة هذا الفصل؛ يجب أن يكون الدارس قادراً على الإلمام بما يلي:

١- التفرقة بين الأسهم والسندات.

٢- تسجيل العمليات المتعلقة بالإكتتاب فى السندات واصدارها.

٣- حساب قيمة فائدة السندات وتصوير حساب الفائدة طوال مدة القرض.

٤- كيقية إظهار قرض السندات فى قائمة المركز المالى.

٥- إعداد حساب علاوة إصدار السندات أو خصم إصدار السندات طوال مدة القرض.

٦- إعداد حساب فائدة السندات وفائدة السندات المستحقه طوال مدة القرض.

مقدمة :

قد تحتاج شركة المساهمة إلى زيادة مقدار الأموال المستثمرة لديها ، وفى هذه الحالة قد تلجأ إلى إحدى وسيلتين : الأولى هى زيادة رأسمالها بإصدار أسهم جديدة بمقدار هذه الزيادة (وقد تناولنا هذا الموضوع فى المبحث الثانى من هذا الباب) والثانية هى الاقتراض من الغير وما يعرف بقرض السندات.

وتتشابه السندات مع الأسهم فى اعتبار كل منها وسيلة من وسائل تمويل الشركة . فالأسهم (أو رأس المال المملوك) تمثل تمويل داخلى ، أما السندات (أو ما يسميه البعض برأس المال المقترض) فتمثل تمويلاً خارجياً . ومع ذلك فإن الآثار التى تترتب على إصدار السندات تختلف كثيراً عن تلك المترتبة على إصدار أسهم رأس المال . هذا ويهدف هذا الفصل إلى مناقشة المشكلات المحاسبية المتعلقة بقرض السندات من خلال النقاط الرئيسية التالية:

المبحث الأول : مفاهيم وأساسيات لازمة :

(١) طبيعة السندات .

(٢) ماهية قرض السندات .

(٣) الفرق بين السهم والسند .

(٤) أنواع السندات .

(٥) تحديد سعر إصدار السندات .

المبحث الثانى : المعالجة المحاسبية لمشكلات إصدار السندات :

(١) إصدار السندات بالقيمة الإسمية .

(٢) إصدار السندات بعلاوة إصدار .

(٣) إصدار السندات بخصم إصدار .

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لفوائد قرض السندات:

(١) فائدة السندات فى حالة إصدار السندات بقيمتها الإسمية.

(٢) فائدة السندات فى حالة إصدار السندات بعلاوة إصدار.

(٣) فائدة السندات فى حالة إصدار السنوات بخصم إصدار.

المبحث الأول
مفاهيم وأساسيات لازمة

(١) طبيعة السندات :

نصت المادة ٤٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه يجوز للشركة المساهمة إصدار سندات اسمية، وتكون هذه السندات قابلة للتداول، ولا يجوز إصدار هذه السندات إلا بقرار من الجمعية العامة وبعد أداء رأس المال المصدر بالكامل ، وبشرط ألا تزيد قيمتها على صافى أصول الشركة. ولم يتضمن القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية أية نصوص بخصوص السندات ومن ثم فإنه فى حالة إصدار إحدى شركات قطاع الأعمال لقرض سندات فإنه يخضع لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

(٢) ماهية قرض السندات :

تمثل السندات تعاقداً على الاقتراض والاقراض بين طرفين هما مصدر السند (أى المقترض) ومشترى السند (أى المقرض) ، وبموجب هذا التعاقد يقوم المقترض – يتمثل فى شركة المساهمة فى هذه الحالة– بإعداد عقد القرض، والذى يتضمن شروط التعاقد التى تحكم مصالح الطرفين. ويحصل المساهم بموجب عقد قرض السندات على شهادة سند تتضمن القيمة الأصلية للقرض وتواريخ دفع الفوائد ومعدل الفائدة الاسمى وأية اشتراطات خاصة أخرى.

وهكذا يمكن تعريف السند بأنه صك قابل للتداول تصدره الشركة متعلقاً بقرض طويل الأجل تلتزم فيه بدفع قيمة محددة (القيمة الأسمية للقرض) فى تاريخ محدد فى المستقبل، بالإضافة إلى فائدة دورية على تلك القيمة.

(٣) الفرق بين السهم والسند :

يمكن تحديد نواحى الاختلاف بين الأسهم والسندات فيما يلى:–

★ يمثل السهم حصة فى رأس المال ولذلك يعتبر حامل السهم شريكاً فى الشركة المساهمة، أما السند فهو يمثل حصة فى دين أو قرض طويل الأجل ولذلك يعتبر حامل السند أحد دائنى أو مقرضى الشركة.

- ★ يحصل حامل السهم على نصيبه فى الأرباح إذا حققت الشركة أرباحاً وقررت توزيع جزء منها على المساهمين، أما حامل السند فيحصل على فائدة ثابتة سواء حققت الشركة أرباحاً أو خسائر.
- ★ عائد السهم غير محدد ويتوقف على مقدار الأرباح المحققة، أما عائد السند فهو محدد فى صورة فائدة ثابتة.
- ★ لا ترد قيمة السهم لحامله إلا فى حالة تصفية الشركة أى ليس للسهم تاريخ استحقاق، أما بالنسبة للسند فترد قيمته لحامله فى نهاية مدة القرض، أى أن للسند تاريخ استحقاق محدد.
- ★ علاقة المساهم بالشركة علاقة مستمرة طالما ظلت الشركة قائمة، أما بالنسبة لحامل السند فتنقطع صلته بالشركة بمجرد استيفائه لقيمة سنده.
- ★ لحامل السهم الحق فى التصويت فى الجمعية العمومية للمساهمين، وبالتالى له حق الإشراف على أعمال الشركة. أما حامل السند فليس له حق المشاركة فى الإدارة باعتباره دائناً وليس مالكا ومن ثم فليس له حق التصويت فى الجمعية العمومية للمساهمين.
- ★ لا يجوز طبقاً لتشريعات معظم الدول إصدار اسهم بخصم إصدار (أى إصدار أسهم بأقل من القيمة الأسمية لها) بينما يجوز إصدار السندات بخصم إصدار.
- ★ يحصل حامل السند على حقه فى حالات التصفية قبل حامل السهم أى قبل توزيع أى أموال على المساهمين.

(٤) أنواع السندات :

تنقسم السندات الشائع إصدارها فى أسواق الأوراق المالية إلى أنواع عديدة تبعاً للطريقة المستخدمة فى التمييز بينها كالآتى:-

أولاً : من حيث طريقة تملك السند :

- ★ **سندات أسمية:** وهى التى تكون مسجلة باسم صاحبها (مالك السند) ويتم سداد الفوائد الدورية له وليس لأى شخص آخر، ولا يجوز بيعها أو التنازل عنها إلا بموافقة الشركة وابثات ذلك فى سجلاتها.
- ★ **سندات لحاملها:** وهى التى لا تحمل اسم حاملها، وتنتقل ملكيتها بالتدوال دون حاجة لموافقة الشركة أو اثبات انتقال ملكيتها بسجلاتها. وتدفع قيمتها وفوائدها للشخص الذى يحمل شهادة السند ويثبت ملكيته له. ويرفق مع هذا النوع من السندات كوبونات للفوائد (بعدد مرات دفع الفوائد من تاريخ الإصدار حتى تاريخ الاستحقاق) ويقوم حامل السند بفصل الكوبون وتوقيعه و تحصيل قيمته فى تاريخ الاستحقاق من خزينة الشركة أو البنك الذى تحدده الشركة لذلك القرض.
- ★ **ثانياً : من حيث طريقة ضمان قرض السندات :**
- ★ **سندات مضمونة:** وهى السندات التى تصدر بضمان، وقد يتمثل هذا الضمان فى رهن بعض أصول الشركة أو من هيئة حكومية لسداد الحقوق المستحقة للسند فى حالة عجز الشركة عن ذلك.
- ★ **سندات غير مضمونة:** وهى السندات العادية التى يعامل أصحابها كأحد الدائنين للشركة، ولا يضمن هذا النوع من السندات غير الضمان العام للدائنين ممثلاً فى المركز المالى للشركة المصدر للسندات وقدرتها على تحقيق أرباح.

ثالثاً : من حيث الفائدة المدفوعة لحملة السندات :

- ★ **سندات ذات فائدة دورية ثابتة:** وهى تدفع لحملة السندات بعض النظر عن نتيجة أعمال الشركة، وتحدد على أساس نسبة مئوية من القيمة الأسمية.
- ★ **سندات ذات فائدة متغيرة:** تتوقف مدفوعات الفوائد عن هذا النوع من السندات على مقدار أرباح الشركة المصدرة للسندات. ويتكون دخل هذا النوع من السندات فى جزئين، الأول يمقل فائدة دورية ثابتة، والثانى يتمثل فى دخل صافى يتغير مع تغير أرباح الشركة.

رابعاً : من حيث تاريخ استحقاق قرض السندات :

- **سندات ذات تاريخ استحقاق واحد:** وهى التى يكون تاريخ استحقاقها (سدادها) هو تاريخ واحد لكل الإصدار، أى تسدد كافة السندات المصدرة فى نفس الإصدار الواحد فى تاريخ واحد محدد.
- **سندات ذات تواريخ استحقاق متسلسلة:** وهى التى تستحق أو تسدد على دفعات أو أقساط وتسمى بالسندات المسلسلة، حيث تصدر هذه السندات فى إصدار واحد، ولكن تستحق وتسدد فى تواريخ استحقاق متعاقبة، حتى تتمكن الشركة المصدرة من أن تسدد التزاماتها تجاه حملة السندات على دفعات (أو أقساط).
- **سندات قابلة للتحويل:** ويعطى هذا النوع من السندات للمستثمر الحق فى استبدالها أو تحويلها إلى نوع آخر من الإصدارات غالباً ما يكون أسهم عادية.

خامساً : من حيث تكوين صندوق لسداد السندات :

قد تشترط بعض عقود قروض السندات على الشركة المصدرة للسندات تكوين صندوق خاص لمواجهة الأموال اللازمة لسداد قرض السندات فى تاريخ الاستحقاق، ويسمى عادة باحتياطي رد أو سداد السندات. ويتم ذلك بتجنيب مبلغ نقدى بصفة دورية، وتقوم الشركة باستثماره منفصلاً عن باقى استثمارات الشركة بحيث يتجمع فى هذا الاستثمار ما يكفى لمواجهة السيولة المطلوبة عند حلول استحقاق قرض السندات.

(٥) تحديد سعر السندات :

بإصدار السند يكون من حق حامل السند الحصول على فائدة دورية ثابتة بمعدل معين على القيمة الأسمية للسند حتى تاريخ سداده، بالإضافة إلى الحصول على القيمة الأسمية للسند فى تاريخ الاستحقاق. ويتحدد سعر إصدار السند بالنسبة للمستثمر فى تاريخ الشراء على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التى سيحصل عليها حامل السند مخصومة فى تاريخ الشراء بسعر الفائدة السائدة فى السوق.

أى أن القيمة الحالية للسند تتمثل فى مجموع القيمة الحالية لكل من:-

- ★ القيمة الحالية لأصل القرض وتتمثل فى المبلغ الذى سيحصل عليه صاحب السند كاسترداد لاستثماره فى تاريخ استحقاق السند (القيمة الأسمية).
- ★ القيمة الحالية لمدفوعات الفوائد المستقبلية وتتمثل فى المبالغ التى يحصل عليها صاحب السند كفوائد فى تواريخ استحقاق الفوائد.

هذا ولتحديد سعر إصدار السند يجب أولاً التفرقة بين المفاهيم التالية:

- ★ القيمة الأسمية للسند: وهى القيمة المطبوعة على السند وهى تمثل القيمة الواجبة السداد فى تاريخ الاستحقاق، كما تتخذ أساساً لحساب الفوائد الدورية المستحقة على السند.
- ★ سعر إصدار السند: وهو المبلغ الذى يدفعه المستثمر فى تاريخ إصدار السند وقد يتساوى سعر إصدار السند مع قيمته الأسمية أو يزيد أو يقل عنها، كما سنوضح فيما بعد.
- ★ معدل الفائدة الأسمى لقرض السندات: وهو معدل الفائدة المحدد بعقد الإصدار وعلى شهادة السند، وهو الذى تلتزم الشركة به لدفع الفوائد الدورية فى تواريخ استحقاقها.
- ★ معدل الفائدة الحقيقى: ويمثل معدل الفائدة السائد فى السوق بالنسبة للاستثمارات التى تنطوى على نفس درجة المخاطرة الذى ينطوى عليه الاستثمار فى السند المصدر. هذا ويتغير سعر الفائدة السائد فى السوق من لحظة لأخرى بناء على ظروف السوق المالية، بعكس معدل الفائدة الأسمى لقرض السندات والذى يتحدد مسبقاً بمعدل معين فى عقد القرض.

وتحدد العلاقة بين معدل الفائدة الأسمى لقرض السندات ومعدل الفائدة السائد فى السوق سعر إصدار السند كما يلى:

- ★ إذا تساوى معدل الفائدة الأسمى مع معدل الفائدة السائد فى السوق فى تاريخ الإصدار فإن سعر الإصدار يكون متساوياً مع القيمة الأسمية للسند. ولا يوجد مبرر لاختلافهما لأن ذلك سيحقق للمستثمر معدل الفائدة الحقيقى الذى يتطلبه.
- ★ إذا كان معدل الفائدة الأسمى أكبر من سعر الفائدة السائدة فى السوق، فمن المناسب زيادة سعر إصدار السندات عن قيمتها الاسمية نظراً لأن المستثمر سوف يحصل على فوائد دورية بمعدل يزيد على معدل الفائدة السائد فى السوق، ومن ثم يكون سعر إصدار السندات أكبر من القيمة الاسمية للسند أى تصدر السندات بعلاوة إصدار.
- ★ إذا كان معدل الفائدة الأسمى أقل من سعر الفائدة فى السوق، فمن المناسب تخفيض سعر إصدار السندات عن قيمتها الإسمية، نظراً لأن المستثمر سوف يحصل على فوائد دورية بمعدل يقل عن معدل الفائدة فى السوق. وبالتالى يكون سعر إصدار السند أقل من القيمة الأسمية للسند أو تصدر السندات بخصم إصدار.

المبحث الثانى

المعالجة المحاسبية لمشكلات إصدار السندات

تشبه عملية اصدار السندات من الناحية القانونية عملية إصدار الأسهم حيث تتم:

١. عملية الاكتتاب وهى عبارة عن عرض من جانب المكتتب فى السند.

٢. عملية التخصيص وهى عبارة عن قبول من جانب الشركة.

وباتمام هاتين العمليتين يتم استكمال التعاقد، وبالتالى تتم عمليات التسجيل المحاسبى فى دفاتر شركة المساهمة بنفس الطريقة المتبعة بالنسبة للأسهم.

وتتوقف المعالجة المحاسبية لاصدار السندات عما إذا كانت هذه السندات تصدر بقيمتها الأسمية أو بقيمة أكبر من قيمتها الأسمية (بعلاوة اصدار) أو بقيمة أقل من قيمتها الأسمية (خصم اصدار). وما إذا كانت قيمة هذه السندات سوف تسدد على دفعة واحدة أو على أقساط، أو إذا كانت السندات ستطرح للاكتتاب دفعة واحدة أو على دفعات. وسوف توضح المعالجة المحاسبية لاصدار السندات فى كل حالة من الحالات السابقة فيما يلى:

(١) اصدار السندات بالقيمة الأسمية :

تصدر السندات بالقيمة الأسمية فى حالة تساوى معدل الفائدة الاسمى المحدد على قرض السندات مع معدل الفائدة الحقيقى أو السائد فى السوق. وتتوقف المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة على طريقة سداد قيمة السندات وعلى طريقة طرح السندات المصرح باصدارها. فقد تسدد قيمة السندات دفعة واحدة أو على دفعات (أقساط) كما قد تطرح السندات المصرح باصدارها دفعة واحدة أو على دفعات. وسنتناول فيما يلى كل حالة من هذه الحالات:

الحالة الأولى : تحصيل قيمة السندات دفعة واحدة :

فى حالة طلب الشركة لقيمة السند بالكامل عند الاكتتاب تجرى القيود التالية:

- عند تلقى الاكتتاب

×× من حـ/ البنك

×× إلى حـ/ المكتتبين فى السندات.

- وعند تخصيص السندات على المكتتبين

×× من حـ/ المكتتبين فى السندات

×× إلى حـ/ قرض السندات.

وفى حالة الاكتتاب فى عدد أكبر من السندات المطروحة يتم رد المبالغ الزائدة بالقيد التالى :

×× من حـ/ المكتتبين فى السندات

×× إلى حـ/ البنك.

ويوضح المثال التالى هذه الحالة :

مثال (١) :

أصدرت احدى شركات المساهمة ١٠.٠٠٠ سند ١٥% القيمة الأسمية للسند ١٠٠ج، وقد طرحت السندات للاكتتاب العام، وتم الاكتتاب فى ١٥.٠٠٠ سند حصلت قيمتها بالكامل. وقد قرر مجلس الإدارة إجراء تخصيص نسبى للسندات بين المكتتبين ورد الاكتتابات الزائدة لأصحابها.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات فى دفاتر شركة المساهمة.

الحل

قيود اليومية :

مدين	دائن	بيـان	تاريخ
١.٥٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١.٥٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين فى السندات	
		(الاكتتاب فى ١٥٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج حصلت بالكامل عند الاكتتاب)	
		ـــــ	
١.٠٠٠.٠٠٠			
	١.٠٠٠.٠٠٠	من حـ/ المكتتبين فى السندات	
		إلى حـ/ قرض السندات	
		(اصدار ١٠٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج)	
		ـــــ	
٥٠٠.٠٠٠		من حـ/ المكتتبين فى السندات	
	٥٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		(رد المبالغ الزائدة عن ١٠٠٠٠ سند المصدرة لأصحابها)	

أما إذا تم الاكتتاب فى عدد أقل من السندات المطروحة، أى فى حالة عدم تغطية الاكتتاب، فقد يقرر مجلس الإدارة إما الاكتفاء باصدار الجزء الذى تم تغطيته والغاء باقى الاصدار أو قد يقرر الغاء الاصدار كلية ورد المبالغ المحصلة للمكتتبين. ويوضح المثال التالى هذه الحالة:

مثال (٢) :

بفرض أنه فى المثال السابق تم الاكتتاب فى ٨٠٠٠ سند فقط **فالمطلوب:**

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات عملية الاكتتاب بفرض:

١. قرر مجلس الإدارة الاكتفاء بإصدار الجزء الذى تم تغطيته والغاء باقى الإصدار.
٢. قرر مجلس الإدارة الغاء الاصدار كلية ورد المبالغ المحصلة للمكتتبين.

الحل

قيود اليومية :

١- قرر مجلس الإدارة الاكتفاء بإصدار الجزء الذى تم تغطيته والغاء باقى الإصدار .

مدين	دائن	بيان	تاريخ
٨٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٨٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين فى السندات	
		(الاكتتاب فى ٨٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج تم تحصيلها بالكامل عند الاكتتاب)	
٨٠٠.٠٠٠		من حـ/ المكتتبين فى السندات	
	٨٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات	
		(اصدار ٨٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج)	

٢- قرر مجلس الإدارة الغاء الاصدار كلية ورد المبالغ المحصلة للمكتتبين:

مدين	دائن	بيان	تاريخ
٨٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٨٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين فى السندات	
		(الاكتتاب فى ٨٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج حصلت بالكامل عند الاكتتاب)	
٨٠٠.٠٠٠		من حـ/ المكتتبين فى السندات	
	٨٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		(اثبات رد المبالغ المحصلة عند الاكتتاب)	

أما إذا تم اصدار السندات على دفعات فتجرى نفس القيود السابق إجراؤها عند تحصيل كل دفعة على حدة. ويوضح المثال التالى هذه الحالة :

مثال (٣) :

قررت الجمعية العمومية لاحدى شركات المساهمة اصدار ٥٠٠٠ سند ١٠% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج، وتفويض مجلس إدارة الشركة فى إصدار السندات على دفعات وفقاً لاحتياجات الشركة. وقد قرر مجلس الإدارة إصدار ٢٠٠٠ سند على أن تسدد قيمة السند بالكامل عند الاكتتاب، وقد تم طرح السندات للاكتتاب العام، وتم تغطية الاكتتاب بالكامل.

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم.

قيود اليومية :

مدين	دائن	بيـان	تاريخ
٢٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٢٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين فى السندات (الاكتتاب فى ٢٠٠٠ سند ١٠% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج حصلت بالكامل عند الاكتتاب)	
٢٠٠.٠٠٠		من حـ/ المكتتبين فى السندات	
	٢٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات (اصدار ٢٠٠٠ سند ١٠% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج)	

هذا وعندما يقرر مجلس الإدارة إصدار دفعات أخرى من الاصدار يتم إجراء قيود يومية مشابهة بقيمة السندات المصدرة فى تاريخ اصدارها.

الحالة الثانية : تحصيل قيمة السندات على أقساط :

قد لا تكون الشركة فى حاجة إلى مبلغ القرض بالكامل فى تاريخ الإصدار، ومن ثم تطلب من المكتتبين سداد قيمة السندات على أقساط. وتتحدد المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة إذا كان الاكتتاب تم فى السندات المطءوحة بالكامل أو تم الاكتتاب بالزيادة. ولا تختلف القيود الخاصة بإثبات اصدار السندات عن قيود إصدار الأسهم (السابق شرحها) فيما عدا التمييز بين حسابات أقساط الأسهم وحسابات أقساط السندات.

ويوضح المثال التالى حالة الاكتتاب فى كل السندات المطروحة وتحصيل قيمتها على أقساط.

مثال (٤) :

فى ٢٠١٢/١/١ طرحت احدى الشركات المساهمة ٤٠٠٠ سند ١٥% للاكتتاب العام وتبلغ القيمة الأسمية للسند ١٠٠ج تدفع على النحو التالى:

٤٠ج قسط اكتتاب – ٣٠ج قسط تخصيص – ٣٠ج قسط أول وأخير

وقد تم الاكتتاب فى كل السندات المطروحة وسددت الأقساط المستحقة فى مواعيدها.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات وطلب الأقساط وتحصيلها.

الحل

قيود اليومية :

مدين	دائن	بيـان	تاريخ
١٦٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١٦٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط اكتتاب سندات	
		(الاكتتاب فى ٤٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج حصل قسط الاكتتاب وقدره ٤٠ج للسند)	
١٦٠٠٠٠		من حـ/ قسط اكتتاب سندات	
	١٦٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات	
		(اصدار ٤٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج وقيمة قسط الاكتتاب ٤٠ج)	
١٢٠٠٠٠		من حـ/ قسط تخصيص سندات	
	١٢٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض سندات	
		(طلب قسط التخصيص بواقع ٣٠ج للسند)	
١٢٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١٢٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط تخصيص سندات	
		(تحصيل قسط التخصيص بواقع ٣٠ج للسند)	
١٢٠٠٠٠		من حـ/ قسط أول وأخير سندات	
	١٢٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض سندات	
		(طلب القسط الأول والأخير بواقع ٣٠ج للسند)	
١٢٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١٢٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول وأخير سندات	
		(تحصيل القسط الأول والأخير بواقع ٣٠ج للسند)	

أما إذا تم الاكتتاب فى أكثر من السندات المطروحة للاكتتاب فقد يقرر مجلس الإدارة رد المبالغ المدفوعة بالزيادة إلى أصحابها أو حجز المبالغ المدفوعة بالزيادة وخصمها من الأقساط التالية. ويوضح المثال التالى هذه الحالة:

مثال (٥) :

بفرض أنه فى المثال السابق تم الاكتتاب فى ٦٠٠٠ سند، وقرر مجلس الإدارة إجراء تخصيص نسبى للسندات على المكتتبين. فالمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم بفرض:

أ – قرر مجلس الإدارة رد المبالغ المدفوعة بالزيادة لأصحابها.

ب– قرر مجلس الإدارة حجز المبالغ المدفوعة بالزيادة وخصمها من الأقساط التالية.

قيود اليومية :

أ – بفرض رد المبالغ المدفوعة بالزيادة لأصحابها :

مدين	دائن	بيـان	تاريخ
٢٤٠.٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٢٤٠.٠٠٠	إلى حـ/ قسط اكتتاب سندات	
		(الاكتتاب فى ٦٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج حصل قسط الاكتتاب وقدره ٤٠ج للسند)	
		ـــــ	
١٦٠.٠٠٠		من حـ/ قسط اكتتاب سندات	
	١٦٠.٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات	
		(اصدار ٤٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج وقيمة قسط الاكتتاب ٤٠ج)	
		ـــــ	
٨٠.٠٠٠		من حـ/ قسط اكتتاب سندات	
	٨٠.٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		(رد المبالغ الزائدة لأصحابها)	
		ـــــ	
١٢٠.٠٠٠		من حـ/ قسط تخصيص سندات	
	١٢٠.٠٠٠	إلى حـ/ قرض سندات	
		(طلب قسط التخصيص بواقع ٣٠ج للسند)	

مدين	دائن	بيان	تاريخ
١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط تخصيص سندات	
		(تحميل قسط التخصيص بواقع ٣٠ج للسند)	
		ـــــ	
١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط أول وأخير	
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض سندات	
		(طلب القسط الأول والأخير بواقع ٣٠ج للسند)	
		ـــــ	
١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول وأخير سندات	
		(تحميل القسط الأول والأخير بواقع ٣٠ج للسند)	

ب- قيود اليومية بفرض حجز المبالغ المدفوعة بالزيادة وخصمها من الأقساط التالية :

مدين	دائن	بيـان	تاريخ
٢٤٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	٢٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط اكتتاب سندات	
		(الاكتتاب فى ٦٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج حصل قسط الاكتتاب وقدره ٤٠ج للسند)	
		ـــــ	
١٦٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط اكتتاب سندات	
	١٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات	
		(اصدار ٤٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج وقيمة قسط الاكتتاب ٤٠ج)	
		ـــــ	
١٢٠٠٠٠٠		من حـ/ قسط تخصيص سندات	
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات	
		(طلب قسط التخصيص بواقع ٣٠ج للسند)	

		من مذكورين	
٨٠.٠٠٠		حـ/ قسط اكتتاب سندات	
٤٠.٠٠٠		حـ/ البنك	
	١٢٠.٠٠٠	إلى حـ/ قسط تخصيص سندات	
		(سداد المكتتبين لباقى قسط التخصيص بعد خصم الزيادة المحجوزة)	
١٢٠.٠٠٠		من حـ/ قسط أول وأخير سندات	
	١٢٠.٠٠٠	إلى حـ/ قرض سندات	
		(طلب القسط الأول والأخير بواقع ٣٠ج للسند)	
١٢٠.٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١٢٠.٠٠٠	إلى حـ/ قسط أول وأخير سندات	
		(تحصيل القسط الأول والأخير بواقع ٣٠ج للسند)	

هذا وإذا تم الاكتتاب فى أقل من السندات المطروحة فقد يقرر مجلس الإدارة الاكتفاء باصدار الجزء الذى تم تغطيته والغاء باقى الاصدار، أو قد يقرر الغاء الاصدار كلية ورد المبالغ المحصلة إلى المكتتبين، كما تم ايضاحه فيما سبق.

(٢) اصدار السندات بعلاوة إصدار :

تصدر السندات بعلاوة إصدار (بقيمة أكبر من قيمتها الأسمية) إذا كان معدل الفائدة الأسمى المحدد على قرض السندات يزيد على معدل الفائدة السائد فى السوق. وعند تحصيل قيمة السندات المصدرة بعلاوة إصدار يجعل حساب علاوة الاصدار دائناً، وينشأ رصيد دائن فى الدفاتر باسم علاوة إصدار السندات. وتتم المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة كما يلى:

- عند تحصيل قيمة السندات يجرى القيد التالى:

×× من حـ/ البنك

×× إلى حـ/ المكتتبين فى السندات

- وعند تخصيص السندات يجرى القيد التالى:

×× من حـ/ المكتتبين فى السندات

إلى مذكورين

×× حـ/ قرض السندات

×× حـ/ علاوة إصدار السندات

ويوضح المثال التالى المعالجة المحاسبية لهذه الحالة:

مثال (٦) :

فى ٢٠١٢/١/١ أصدرت احدى الشركات المساهمة ١٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه وبسعر إصدار ١١٠ جنيه تدفع دفعة واحدة، هذا وقد تم الاكتتاب فى السندات المطروحة بالكامل وسددت قيمتها مرة واحدة.

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم.

الحل

قيود اليومية :

مدين	دائن	بيـان	تاريخ
١١٠٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١١٠٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين فى السندات	
		(الاكتتاب فى ١٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج حصل قسط الاكتتاب وقدره ١٠ج للسند)	
١١٠٠٠٠		من حـ/ المكتتبين فى السندات	
		إلى مذكورين	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ قرض السندات	
	١٠٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار السندات	
		(اصدار ١٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج بعلاوة إصدار ١٠ج للسند)	

ومن الجدير بالذكر أنه فى حالة الاكتتاب فى أكثر من السندات المطروحة أو فى حالة تحصيل قيمة السندات على أقساط فإن المعالجة

المحاسبية لن تتغير عما سبق ذكره فى حالة إصدار السندات بقيمتها الأسمية إلا فيما يتعلق بالقيد الخامس بعلاوة الإصدار والذى تم إيضاحه أعلاه.

هذا وقد اختلفت الآراء بشأن المعالجة المحاسبية لعلاوة إصدار السندات من بينها ما يلى:

* **الرأى الأول** : يميل هذا الرأى إلى اعتبار علاوة السندات على أنها إيراد رأسمالى اكتسبته المنشأة وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين ومن ثم يحول هذا الإيراد إلى حساب الاحتياطى الرأسمالى.

* **الرأى الثانى** : يتجه هذا الرأى إلى اعتبار علاوة إصدار السندات إيراد إيرادى يخص المدة التى اصدرت السندات خلالها وبالتالى تحول العلاوة إلى حساب الأرباح والخسائر كإيراد خاص بها.

* **الرأى الثالث** : يعتبر علاوة إصدار السندات إيراد يخص كل سنوات قرض السنداتوبالتالى يجب توزيعها على سنوات القرض بطريقة عادلة بحيث يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر فى كل سنة من سنوات قرض السندات جزء من هذه العلاوة كإيراد للسنة.

* **الرأى الرابع** : يرى أن علاوة إصدار السندات قد حصلت من حملة السندات نظير منحهم معدل فائدة سنوى أعلى من المعدل السائد فى السوق، وبالتالى يجب استخدام هذه العلاوة فى تسوية فروض الفائدة، أى الفرق بين الفائدة المدفوعة فعلاً لحملة السندات والفائدة طبقاً للمعدل السائد فى السوق بحيث يتحمل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية فقط وهى الفائدة حسب المعدل السائد فى السوق. ويعتبر هذا الرأى هو الرأى الأكثر منطقية حيث تعتبر علاوة إصدار السندات بمثابة تخفيض لفوائد السندات التى تدفعها الشركة سنوياً. ويجرى القيد التالى سنوياً بنصيب السنة من علاوة الإصدار.

×× من حـ/ علاوة إصدار السندات

×× إلى حـ/ فائدة السندات

ويترتب على هذا القيد توزيع علاوة إصدار السندات (أى تخفيضها سنوياً بنصيب كل سنة منها)، كما يترتب على هذا القيد أيضاً تخفيض فائدة السندات بنفس القيمة.

ويظهر حساب علاوة إصدار السندات بعد تخفيضه سنوياً بجانب الخصوم مضافاً إلى قرض السندات، حيث أنها تمثل التزاماً على الشركة سيسدد إلى حملة السندات فى صورة فائدة مرتفعة عن الفائدة التى يمكنهم الحصول عليها فى السوق. أما حساب فائدة السندات بعد تخفيضه بنصيب السنة من علاوة الاصدار فإنه يمثل العبء الحقيقى لفائدة السندات الذى يحمل لحساب الأرباح والخسائر.

ويوضح المثال التالى كيفية معالجة علاوة الإصدار.

مثال (٧) :

فى ٢٠١١/١/١ أصدرت احدى الشركات المساهمة ٤٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه وبسعر إصدار ١١٠ج. وقد تم الاكتتاب فى السندات المصدرة بالكامل ودفعت قيمتها مرة واحدة، فإذا علمت أن السندات ترد قيمتها مرة واحدة فى نهاية أربعة سنوات وأن السنة المالية للشركة تنتهى فى ١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات:

أ – اثبات إصدار السندات.

ب- توزيع علاوة الإصدار.

٢- تصوير حساب علاوة إصدار السندات خلال فترة القرض.

٣- بيان أثر العمليات السابقة على المركز فى ٢٠١١/١/١، ٢٠١١/١٢/٣١.

الحل

١- قيود اليومية :

مدين	دائن	بيـان	تاريخ
٤٤٠.٠٠٠		من حـ/ البنك	٢٠١١/١/١
	٤٤٠.٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين فى السندات	
		(الاكتتاب فى ٤٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج بعلاوة إصدار ١٠ج للسند)	
٤٤٠.٠٠٠		من حـ/ المكتتبين فى السندات	٢٠١١/١/١
		إلى مذكورين	
	٤٠٠.٠٠٠	حـ/ قرض السندات	
	٤٠.٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار السندات	
		(اصدار ٤٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج بعلاوة إصدار ١٠ج للسند)	
١٠.٠٠٠		من حـ/ علاوة إصدار السندات	٢٠١١/١٢/٣١
	١٠.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		(اثبات نصيب السنة من علاوة الإصدار)	

٢- تصوير حـ/ علاوة اصدار السندات خلال سنوات القرض :

حـ/ علاوة إصدار السندات

مدين	بيان	دائن	بيان
١٠.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١١/١٢/٣١	٤٠.٠٠٠	من حـ/ المكتتبين فى السندات ٢٠١١/١/١
٣٠.٠٠٠	رصيد ٢٠١١/١٢/٣١		
٤٠.٠٠٠		٤٠.٠٠٠	
١٠.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١	٣٠.٠٠٠	رصيد ٢٠١٢/١/١
٢٠.٠٠٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١		
٣٠.٠٠٠		٣٠.٠٠٠	
١٠.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠.٠٠٠	رصيد ٢٠١٣/١/١
١٠.٠٠٠	رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١		
٢٠.٠٠٠		٢٠.٠٠٠	
١٠.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٤/١٢/٣١	١٠.٠٠٠	رصيد ٢٠١٤/١/١
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠	

٣- الأثر على قائمة المركز المالى :

قائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١/١

قروض طويلة الأجل			
قروض السندات	٤٠٠.٠٠٠		
٤٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج			
علاوة إصدار السندات	٤٠.٠٠٠		
	٤٤٠.٠٠٠		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١٢/١٣

قروض طويلة الأجل			
قروض السندات	٤٠٠.٠٠٠		
٤٠٠٠ سند ١٥% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج			
علاوة إصدار السندات	٣٠.٠٠٠		
	٤٣٠.٠٠٠		

(٣) إصدار السندات بخصم إصدار:

أجاز القانون إصدار السندات بأقل من قيمتها الاسمية أى بخصم إصدار، وذلك بعكس الاسهم التى لا يجوز طبقاً لنص القانون إصدارها بأقل من قيمتها الأسمية. وتصدر السندات بخصم إصدار إذا كان معدل الفائدة الاسمى أقل من معدل الفائدة السائد فى السوق. ويتمثل خصم إصدار السندات فى الفرق بين القيمة الاسمية للسند وسعر اصداره. وبالنسبة للمعالجة المحاسبية لخصم الإصدار فإنه يتم فتح حساب مستقل لخصم الاصدار يجعل مديناً بمقدار هذا الخصم، وتجرى القيود الآتية:

- عند الاكتتاب فى السندات

×× من حـ/ البنك

×× إلى حـ/ المكتتبين فى السندات

- عند تخصيص السندات واثبات خصم الاصدار

من مذكورين

× حـ/ المكتتبين فى السندات

(القيمة المحصلة أى سعر الاصدار × عدد السندات)

× حـ/ خصم اصدار السندات

(عدد السندات × خصم الاصدار)

×× إلى حـ/ قرض السندات

ويظهر حساب قرض السندات بقائمة المركز المالى مطروحاً منه خصم الاصدار.

هذا وكما اختلفت الآراء بالنسبة لمعالجة علاوة إصدار السندات فقد تعددت الآراء أيضاً بالنسبة لمعالجة خصم اصدار السندات، ولكن الرأى السائد والارجح هو اعتبار خصم إصدار السندات تسوية لقيمة فوائد السندات التى تدفعها الشركة. بمعنى أن الشركة ستدفع لحملة السندات سنوياً فائدة أقل من سعر الفائدة السائد فى السوق، وفى مقابل ذلك قد اعطت لهم خصم اصدار عند إصدار السندات، ولذلك يجب توزيع خصم الإصدار على سنوات القرض بنسبة استفادة كل سنة من القرض مع تسوية خصم الإصدار مع فائدة السندات. وعلى ذلك فإنه يجرى القيد التالى فى نهايد كل سنة من سنوات القرض.

×× من حـ/ فوائد قرض السندات

×× إلى حـ/ خصم إصدار السندات

ويترتب على هذا القيد زيادة فائدة السندات وتخفيض خصم اصدار السندات سنوياً حتى يتم استهلاك الخصم بالكامل فى نهاية مدة القرض.

ويوضح المثال التالى كيفية معالجة خصم اصدار السندات.

مثال (٨) :

فى ٢٠١٢/١/١ اصدرت احدى الشركات المساهمة ٥٠٠٠ سند القيمة الأسمية للسند ١٠٠ج بخصم اصدار ٣ج للسند بفائدة ٩% سنوياً. على أن ترد القيمة الاسمية للسندات مرة واحدة فى نهاية ٣ سنوات. فإذا علمت أن تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة هو ١٢/٣١ من كل عام. وأنه تم الاكتتاب فى كل السندات المطروحة وحصلت قيمتها مرة واحدة.

والمطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات:

أ - اصدار السندات.

ب- توزيع خصم الاصدار فى ٢٠١٢/١٢/٣١

٢- تصوير حساب خصم اصدار السندات خلال مدة القرض.

٣- بيان أثر العمليات السابقة على المركز المالى للشركة فى ٢٠١٢/١/١، ٢٠١٢/١٢/٣١.

الحل

١- قيود اليومية :

مدين	دائن	بيـان	تاريخ
٤٨٥.٠٠٠		من حـ/ البنك	٢٠١٢/١/١
	٤٨٥.٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين فى السندات	
		(الاكتتاب فى ٥٠٠٠ سند ٩% القيمة الاسمية	
		للسند ١٠٠ج بخصم اصدار ٣ج للسند)	
		——	
		من مذكورين	
٤٨٥.٠٠٠		حـ/ المكتتبين فى السندات	٢٠١٢/١/١
١٥.٠٠٠		حـ/ خصم اصدار السندات	
	٥٠٠.٠٠٠	إلى حـ/ قرض سندات	
		(اصدار ٥٠٠٠ سند ٩% القيمة الاسمية	
		للسند ١٠٠ج بخصم اصدار ٣ج للسند)	
		——	
٥.٠٠٠		من حـ/ فائدة قرض السندات	
	٥.٠٠٠	إلى حـ/ خصم اصدار السندات	٢٠١٢/١٢/٣١
		(اثبات نصيب السنة من خصم اصدار السندات)	

٢- تصوير حـ/ خصم اصدار السندات خلال مدة القرض :

حـ/ خصم اصدار السندات

١٥.٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات ٢٠١٢/١/١	٥.٠٠٠	من حـ/ فائدة قرض السندات ٢٠١٢/١٢/٣١
		١٠.٠٠٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١
١٥.٠٠٠		١٥.٠٠٠	
١٠.٠٠٠	رصيد ٢٠١٣/١/١	٥.٠٠٠	من حـ/ فائدة قرض السندات ٢٠١٣/١٢/٣١
		٥.٠٠٠	رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠	
٥.٠٠٠	رصيد ٢٠١٤/١/١	٥.٠٠٠	من حـ/ فائدة قرض السندات ٢٠١٤/١٢/٣١
٥.٠٠٠		٥.٠٠٠	

٣- الأثر على قائمة المركز المالى :

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٢/١/١

			قرض السندات
		٥٠٠.٠٠٠	قرض السندات
			(٥٠٠٠ سند ٩% القيمة الاسمية
			للسند ١٠٠ج)
		١٥.٠٠٠	(.) خصم إصدار السندات
		٤٨٥.٠٠٠	

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٢/١٢/٣١

			قروض طويلة الأجل
		٥٠٠.٠٠٠	قرض السندات
			(٥٠٠٠ سند ٩% القيمة الاسمية
			للسند ١٠٠ج)
		١٠.٠٠٠	(-) خصم إصدار السندات
		٤٩٠.٠٠٠	

المبحث الثالث

المعالجة المحاسبية لفوائد قروض السندات

يترتب على إصدار قرض السندات أعباء مترتبة على القرض تتمثل فى الفوائد على قرض السندات، وتحتسب الفائدة على القيمة الاسمية أياً كان سعر الاصدار، وتدفع بصفة دورية مرة واحدة سنوياً أو على فترات دورية خلال العام. وتتمثل المشاكل المحاسبية المتعلقة بفوائد السندات فى :

★ استحقاق الفوائد ودفعها لأصحابها.

★ تحميل الفترة المالية بالفائدة أو العبء الحقيقى للقرض.

وتتحدد المعالجة المحاسبية لفائدة السندات بما إذا كانت السندات قد أصدرت بقيمتها الأسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار. وما إذا كانت السندات سيتم ردها فى نهاية مدة القرض دفعة واحدة أو على دفعات سنوية خلال مدة القرض. وما إذا كان هناك اتفاق بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة مع سنة القرض أو اختلاف بينهما. وسنتعرض لهذه المشاكل من خلال النقاط التالية:.

(١) فائدة السندات فى حالة إصدار السندات بقيمتها الإسمية :

الحالة الأولى : إذا كان القرض سيسدد دفعة واحدة فى نهاية مدة القرض مع اتفاق تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة مع سنة القرض.

فى هذه الحالة تتحمل كل سنة من سنوات القرض بعبء فائدة متساوى حيث تحسب الفائدة على القرض كما يلى:

فائدة القرض = مبلغ القرض × المدة التى استفادت بها الشركة من القرض × معدل الفائدة المحدد للقرض

ونظراً لأن هذه المبالغ لن تختلف خلال سنوات القرض، فإن مبلغ الفائدة لن يختلف من سنة لأخرى. ويوضح المثال التالى هذه الحالة.

مثال (٩) :

فى ٢٠١١/١/١ أصدرت احدى الشركات المساهمة ١٠٠٠ سند، القيمة الأسمية للسند ١٠٠ج بفائدة ١٠% تدفع فى ١٢/٣١ من كل عام ويسدد القرض مرة واحدة فى نهاية ٣ سنوات.

والمطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات :

أ - استحقاق الفائدة الخاصة بالسنة الأولى ودفعها.

ب- تحميل السنة المالية بفائدة السندات.

٢- بيان أثر العمليات السابقة على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالى للشركة فى ٢٠١١/١٢/٣١.

الحل

الفائدة السنوية = القيمة الإسمية للقرض × معدل الفائدة الاسمى × المدة التى استفادت بها الشركة من القرض

= ١٠٠.٠٠٠ (١٠٠٠ سند × ١٠٠ج) × ١٠% × ١٢ ÷ ١٢ (سنة كاملة)

= ١٠٠٠٠ج.

١- قيود اليومية :

أ - قيود استحقاق الفائدة الخاصة بالسنة الأولى ودفعها :

مدين	دائن	بيـان	تاريخ
١٠.٠٠٠		من حـ/ فائدة قرض السندات	٢٠١١/١٢/٣١
	١٠.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات	
		(اثبات استحقاق فائدة السندات)	
١٠.٠٠٠		من حـ/ حملة السندات	٢٠١١/١٢/٣١
		إلى حـ/ البنك جارى	
	١٠.٠٠٠	(اثبات سداد فائدة السندات)	

وتجرى القيود السابقة بفرض أنه يتم سداد الفائدة مباشرة من الحساب الجارى للشركة لدى البنك. ولكن قد تقوم الشركة بفتح حساب خاص فى البنك لسداد الفائدة يخصم من حسابها الجارى يسمى حساب بنك صرف فوائد، وفى هذه الحالة تجرى القيود التالية :

١٠.٠٠٠ من حـ/ بنك صرف فوائد

١٠.٠٠٠ إلى حـ/ بنك جارى

(اثبات فتح حساب خاص لصرف الفوائد)

١٠.٠٠٠ من حـ/ حملة السندات

١٠.٠٠٠ إلى حـ/ بنك صرف فوائد

(اثبات سداد الفائدة لحملة السندات)

هذا وإذا تقدم كل حملة السندات لصرف الفوائد يقفل حساب حملة السندات وحساب بنك صرف فوائد. أما إذا لم يتقدم بعض حملة السندات لصرف الفوائد المستحقة لهم حتى تاريخ إعداد الحسابات الختامية والميزانية للشركة، فإنه يظهر رصيد مدين فى حساب بنك صرف فوائد ورصيد دائن فى حساب حملة السندات، ويظهر الرصيد الأول فى جانب الأصول بالميزانية كما يظهر الرصيد الثانى فى جانب الخصوم بالميزانية كما يلى:

قائمة المركز المالى فى ١٢/٣١

	أصول متداولة		خصوم متداولة
××	بنك صرف فوائد	××	حملة السندات

ب- قيد تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى للفائدة يتم كما يلى :

١٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر

١٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

ثانياً: الأثر على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالى للشركة فى ٢٠١١/١٢/٣١

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١

١٠.٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات	

قائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١٢/٣١

		خصوم طويلة الأجل ١٠٠.٠٠٠ قرض السندات (١٠٠٠ سند ١٠% القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج)

الحالة الثانية: إذا كان القرض سيسدد دفعة واحدة فى نهاية مدة القرض ولكن تختلف السنة المالية للشركة مع سنة القرض.

يمكن توضيح هذه الحالة من خلال المثال التالى :

مثال (١٠) :

بفرض فى المثال السابق أن السندات أصدرت فى ٢٠١١/٧/١ وأن فائدة السندات تستحق وتدفع فى ٧/١ من كل عام، وأن السنة المالية للشركة تنتهى فى ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

١. إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات فوائد السندات خلال عامى ٢٠١١، ٢٠١٢.

٢. تصوير حساب فوائد السندات خلال مدة القرض.

٣. تصوير حساب فوائد سندات مستحقة خلال مدة القرض.

٤. بيان أثر العمليات السابقة على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١٢/٣١

١- قيود اليومية :

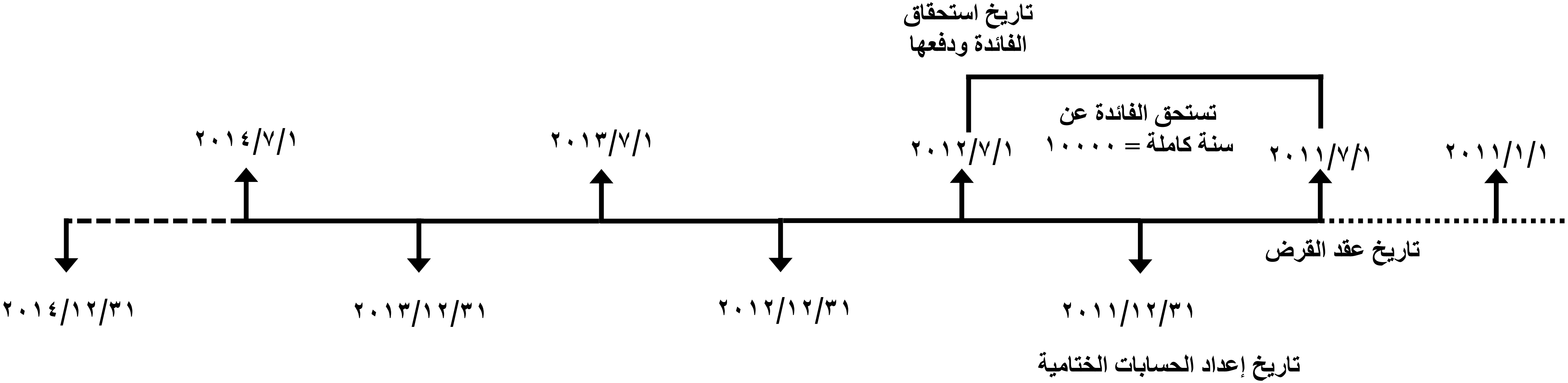
أ- فى نهاية السنة الأولى (٢٠١١/١٢/٣١) تثبت الفوائد المستحقة من تاريخ عقد القرض حتى تاريخ إعداد الحسابات الختامية بالقيود الآتية :

٥٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات

٥٠٠٠ إلى حـ/ فائدة سندات مستحقة

(إثبات استحقاق الفائدة عن الفترة من ٢٠١١/٧/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١)

تمهيد:



فائدة السندات في ٢٠١١/١٢/٣١
= ١٠٠٠٠٠ × (١٠/١٠٠) ×
(٦/١٢) = ٥٠٠٠

٥٠٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر

٥٠٠٠ إلى حـ/ فائدة سندات

(إثبات تحميل حساب الأرباح والخسائر بفائدة القرض عن الفترة من ٢٠١١/٧/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١)

ويظهر رصيد حساب فوائد قرض مستحقة فى جانب الخصوم بالميزانية فى ٢٠١١/١٢/٣١.

ب- عند استحقاق صرف الفوائد فى ٢٠١٢/٧/١ :

تتكون الفوائد المستحق صرفها فى هذا التاريخ من جزئين أولها الفائدة عن الفترة من تاريخ عقد القرض حتى نهاية السنة المالية السابقة والتى سبق تحميلها للسنة المالية السابقة، وثانيها هى الفوائد عن الفترة من بداية السنة المالية حتى تاريخ استحقاق صرف الفوائد. وتجرى القيود التالية:

من مذكورين:

٥٠٠٠ حـ/ فائدة سنوات مستحقة (الفوائد الخاصة بالسنة السابقة)

٥٠٠٠ حـ/ فائدة السندات (الفوائد من بداية السنة حتى تاريخ استحقاق الصرف)

١٠٠٠٠ إلي حـ/ حملة السندات

(إثبات استحقاق الفائدة)

١٠٠٠٠ من حـ/ حملة السندات

١٠٠٠٠ إلى حـ/ بنك جارى

(إثبات المستحق لحملة السندات بشيك)

ملحوظة: تكرر نفس القيود السابقة فى ٢٠١٣/٧/١ ، ٢٠١٤/٧/١.

جـ- فى نهاية السنة الثانية ٢٠١٢/١٢/٣١ :

نجد أن الشركة قد استفادت من قرض السندات لمدة سنة كاملة، وبالتالى يجب أن تتحمل هذه السنة بالفائدة عن سنة كاملة، ولكن نظراً لأنه سبق تحميل حساب فوائد السندات بجزء من الفوائد الخاص بالسنة حتى تاريخ سداد الفوائد، فإنه يجب فى نهاية السنة إثبات باقى الفوائد المستحقة عن السنة، وهى الفوائد

عن الفترة من تاريخ صرف آخر فوائد حتى نهاية السنة المالية وتثبت كفوائد مستحقة على السنة بالقيد الآتى:-

٥٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات

٥٠٠٠ إلى حـ/ فائدة سندات مستحقة

وبهذا القيد يصبح رصيد حساب فوائد السندات مديناً بالفوائد الخاصة بالسنة بالكامل – وإن كان قد سجل على جزئين – ويحمل رصيد حساب الفوائد إلى حساب الأرباح والخسائر بالقيد الآتى:-

١٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر

١٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

ويظهر رصيد حساب فوائد قرض سندات مستحقة فى جانب الخصوم بالميزانية :

ملحوظة: تكرر نفس القيود فى ٢٠١٣/١٢/٣١، أما فى ٢٠١٤/١٢/٣١ فلا توجد فوائد قرض مستحقة فى ذلك التاريخ، لأن القرض تكور انتهت مدته وسدد فى ٢٠١٤/٧/١، وبالتالى يحمل حساب الأرباح والخسائر بالفوائد عن الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/٦/٣٠ فقط .

٢- تصوير حساب فوائد سندات خلال مدة القرض.

حـ/ فوائد السندات

٥.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة سندات مستحقة ٢٠١١/١٢/٣١	٥.٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠١١/١٢/٣١
٥.٠٠٠		٥.٠٠٠	
٥.٠٠٠ ٥.٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١٢/٧/١ إلى حـ/ فائدة سندات مستحقة ٢٠١٢/١٢/٣١	١٠.٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠١٢/١٢/٣١
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠	
٥.٠٠٠ ٥.٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١٣/٧/١ إلى حـ/ فائدة سندات مستحقة ٢٠١٣/١٢/٣١	١٠.٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠١٣/١٢/٣١
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠	
٥.٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١٤/٧/١	٥.٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠١٤/١٢/٣١
٥.٠٠٠		٥.٠٠٠	

٣- تصوير حساب فائدة سندات مستحقة خلال مدة القرض :

حـ/ فوائد السندات المستحقة

٥.٠٠٠	رصيد ٢٠١١/١٢/٣١	٥.٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١١/١٢/٣١
٥.٠٠٠		٥.٠٠٠	
٥.٠٠٠ ٥.٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١٢/٧/١ رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١	٥.٠٠٠ ٥.٠٠٠	رصيد ٢٠١٢/١/١ من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠	
٥.٠٠٠ ٥.٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١٣/٧/١ رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١	٥.٠٠٠ ٥.٠٠٠	رصيد ٢٠١٣/١/١ من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠	
٥.٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١٤/٧/١	٥.٠٠٠	رصيد ٢٠١٤/١/١
٥.٠٠٠		٥.٠٠٠	

٤- بيان أثر العمليات السابقة على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز

المالى فى ٢٠١١/١٢/٣١

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١

٥.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١٢/٣١

		٥.٠٠٠	فائدة قرض سندات مستحقة

الحالـة الثالثـة : إذا كـان القرض سيسدد علـى دفعـات مـع إتفـاق السـنة الماليـة للشركة مع سنة القرض.

يوضح المثال التالى المعالجة المحاسبية لهذه الحالة وكيفية حساب الفائدة وتحميلها لحساب الأرباح والخسائر.

مثال (١١) :

فـى ٢٠١١/١/١ أصـدرت إحـدى الشـركات المسـاهمة ٩٠٠٠ سـند القيمـة الإسمية للسند ١٠٠ج بفائدة ١٠% سنويا تدفع فى ١٢/٣١ من كل عام. فإذا علمت أن مدة القرض ٣ سنوات وسيتم رد السندات على دفعات متساوية فى ١/١ من كل عام، وأن السنة المالية للشركة تنتهى فى ١٢/٣١ من كل عام.

<u>والمطلوب:</u>

١. **إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات:**
   أ- استحقاق الفائدة ودفعها فى ١٢/٣١ من كل عام.
   ب- تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة فى ١٢/٣١ من كل عام.
٢. بيان أثر العمليات السابقة على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالى للشركة فى ٢٠١١/١٢/٣١ ، ١٢/٣١/ ٢٠١٢، ٢٠١٣/١٢/٣١.

الحل

تمهيد

قرض السندات ٩٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠ صفر

٢٠١١/١/١ ٢٠١٢/١/١ ٢٠١٣/١/١ ٢٠١٤/١/١

الفائدة التى تخص الفترة ٢٠١١/١٢/٣١ ٢٠١٢/١٢/٣١ ٢٠١٣/١٢/٣١

٩٠٠٠٠×١٠%=٩٠٠٠ ٦٠٠٠٠×١٠%=٦٠٠٠ ٣٠٠٠٠×١٠%=٣٠٠٠

- **قيود اليومية فى ٢٠١١/١٢/٣١ :**

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٩٠٠٠	٩٠٠٠	من حـ/ فائدة قرض السندات إلى حـ/ حملة السندات (إثبات استحقاق الفائدة)	٢٠١١/١٢/٣١
٩٠٠٠	٩٠٠٠	من حـ/ حملة السندات إلى حـ/ البنك جارى (إثبات سداد الفوائد لحملة السندات)	٢٠١١/١٢/٣١
٩٠٠٠	٩٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ فائدة قرض السندات (تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة التى تخص الفترة)	٢٠١١/١٢/٣١

ملحوظة: فى ٢٠١٢/١٢/٣١ تكرر نفس القيود السابقة مع اختلاف مبلغ الفائدة عن سنة ٢٠١٢ والتى يتم حسابها على أساس مبلغ القرض خلال السنة وهو ٦٠٠٠٠ جنيه بعد سداد ٣٠٠٠٠ جنيه من القرض فى ٢٠١٢/١/١.

إذن الفائدة عن سنة ٢٠٠٥ = ٦٠٠٠٠ × ١٠% = ٦٠٠٠ج

أما فى ٢٠١٣/١٢/٣١ فإن مبلغ الفائدة عن قيمة القرض خلال عام ٢٠١٣.

= ٣٠٠٠٠ × ١٠% = ٣٠٠٠ج.

٢- بيان أثر العمليات السابقة على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالى.

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١

٩.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات			

قائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١٢/٣١

		٩٠.٠٠٠	قرض السندات ٩٠٠٠ سند (١٠%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١

٦.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات			

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٢/١٢/٣١

		٦٠.٠٠٠	قرض السندات ٦٠٠٠ سند (١٠%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١

٣.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات			

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٣/١٢/٣١

		٣٠.٠٠٠	قرض السندات ٣٠٠٠ سند (١٠%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج

(٢) فائدة السندات فى حالة إصدار السندات بعلاوة إصدار:

سبق أن ذكرنا أن السندات تصدر بعلاوة إصدار إذا كان معدل الفائدة الإسمى أعلى من معدل الفائدة السائد فى السوق وقت الإصدار. ومن ثم فإن علاوة الإصدار تعتبر التزام على الشركة يدفع أثناء مدة القرض كجزء من الفائدة الدورية المرتفعة التى تدفع لحملة السندات. ولذلك فإن الرأى الغالب هو توزيع تلك العلاوة على مدة القرض بنسبة ما تستفيده كل فترة وإجراء التسوية اللازمة فى حساب فائدة السندات حتى تتحمل الفترة المالية بالعبء الحقيقى للفائدة. ولتوضيح كيفية معالجة فائدة السندات فى حالة إصدار السندات بعلاوة إصدار نورد الحالات التالية:

الحالـة الأولـى: إذا كـان القرض سيسدد دفعة واحدة فى نهاية مدة القرض مع اتفاق تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة مع سنة القرض.

ويوضح المثال التالى كيفية معالجة فوائد السندات فى هذه الحالة.

مثال (١٢) :

فى ٢٠١٢/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٣٠٠٠ سند ١٠%، القيمـة الإسمية للسند ١٠٠ج وبسعر إصدار ١٠٦ج للسند، وتستحق الفائدة وتدفع فى ١٢/٣١ من كل عام، على أن ترد القيمة الإسمية للسندات مرة واحدة بعد سنتين وهى مدة عقد القرض. فإذا كانت السنة المالية للشركة تنتهى فى ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات:

أ- إصدار السندات فى ٢٠١٢/١/١.

ب- استحقاق الفائدة ودفعها فى ٢٠١٢/١٢/٣١ علماً بأن فوائد السندات معفاه من الضرائب .

جـ- توزيع علاوة الإصدار وتحميل الفترة المالية بالعبء الحقيقى للفائدة فى ٢٠١٢/١٢/٣١

٢- تصوير حساب علاوة إصدار السندات، وحساب فائدة السندات خلال فترة القرض.

٣- بيان أثر العمليات السابقة على قائمة المركز المالى للشركة فى ٢٠١٢/١٢/٣١ ، ٢٠١٣/١٢/٣١.

تمهيد حسابى :

قرض السندات : ٣٠٠٠ سند × ١٠٠ = ٣٠٠.٠٠٠ .

علاوة الإصدار ٣٠٠٠ سند × ٦ = ١٨.٠٠٠ .

٢٠١٢/١/١

٢٠١٢/١٢/٣١ ٢٠١٣/١٢/٣١

	٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
الفائدة التى تخص الفترة		
٣٠٠.٠٠٠ × (١٠÷١٠٠) =	٣٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠
توزع علاوة الإصدار	(٩.٠٠٠)	(٩.٠٠٠)
العبء الحقيقى للفائدة ويحمل لحساب أ.خ.	٢١.٠٠٠	٢١.٠٠٠

١- قيود اليومية :

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٣١٨.٠٠٠		من حـ/ البنك	٢٠١٢/١/١
	٣١٨.٠٠٠	إلى حـ/ المكتتبين فى السندات	
		(الإكتتاب فى ٣٠٠٠ سند ١٠% القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج)	
٣١٨.٠٠٠		من حـ/ المكتتبين فى السندات	٢٠١٢/١/١
		إلى مذكورين	
	٣٠٠.٠٠٠	حـ/ قرض السندات	
	١٨.٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار السندات	
		(إصدار ٣٠٠٠ سند ١٠% القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج بعلاوة إصدار ٥ج للسند)	
٣٠.٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١٢/١٢/٣١
	٣٠.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات	
		(إثبات استحقاق الفائدة)	
٣٠.٠٠٠		من حـ/ حملة السندات	٢٠١٢/١٢/٣١
	٣٠.٠٠٠	إلى حـ/ جارى البنك	
		(إثبات سداد الفائدة لحملة السندات)	
٩.٠٠٠		من حـ/ علاوة إصدار السندات	٢٠١٢/١٢/٣١
	٩.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		(تخفيض الفائدة بنصيب السنة من العلاوة)	
٢١.٠٠٠		من حـ/ الأرباح والخسائر	٢٠١٢/١٢/٣١
	٢١.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		(تحميل حـ/ أ.خ بالعبء الحقيقي للفائدة)	

٢- تصوير حساب علاوة إصدار السندات وحساب فائدة السندات :

حـ/ علاوة إصدار السندات

٩.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١	١٨.٠٠٠	من حـ/ المكتتبين للسندات فى ٢٠١٢/١/١
٩٠٠٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١		
١٨.٠٠٠		١٨.٠٠٠	
٩.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١	٩.٠٠٠	رصيد فى ٢٠١٣/١/١
٩.٠٠٠		٩.٠٠٠	

حـ/ فائدة السندات

٣٠.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١	٩.٠٠٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات ٢٠١٢/١٢/٣١
		٢١.٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠١٢/١٢/٣١
٣٠.٠٠٠		٣٠.٠٠٠	
٣٠.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١	٩.٠٠٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات ٢٠١٣/١٢/٣١
		٢١.٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠١٣/١٢/٣١
٣٠.٠٠٠		٣٠.٠٠٠	

٣- أثـر العمليـات السـابقة علـى قائمـة المركـز المـالى فـى ٢٠١٢/١/١، ٢٠١٣/١٢/٣١

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٢/١/١

قرض السندات	٣٠٠.٠٠٠		
٣٠٠٠سند ١٠% القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج			
(+) علاوة إصدار السندات	١٨.٠٠٠		
	٣١٨.٠٠٠		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٣/١٢/٣١

قرض السندات	٣٠٠.٠٠٠		
٣٠٠٠سند ١٠% القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج			
(+) علاوة إصدار السندات	٩.٠٠٠		
	٣٠٩.٠٠٠		

الحالة الثانية : إذا كان القرض سيسدد دفعة واحدة فى نهاية مدة القرض ولكن تختلف السنة المالية للشركة مع سنة القرض.

ويوضـح المثـال التـالى كيفيـة معالجـة الفائـدة وتحميلهـا لحسـاب الأربـاح والخسائر.

مثال (١٣) :

بفرض فـى المثـال السـابق (١٢) أن السـندات أصـدرت فـى ٢٠١٢/٤/١ وأن الفائدة تستحق وتدفع فى ٤/١ من كل عام.

فالمطلوب :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات:

أ- استحقاق الفائدة ودفعها فى ٢٠١٣/٤/١ (بفرض أن فائدة السندات معفاه من الضرائب).

ب-توزيـــع عـــلاوة الإصـــدار فـــى ٢٠١٢/١٢/٣١، ٢٠١٣/١٢/٣١، ٢٠١٤/١٢/٣١.

ج- تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى للفائدة فى ٢٠١٢/١٢/٣١، ٢٠١٣/١٢/٣١، ٢٠١٤/١٢/٣١.

٢- تصوير حساب علاوة إصدار السندات وفائدة السندات وفائدة السندات المستحقة خلال سنوات القرض.

٣- بيـان أثـر العمليـات السـابقة علـى حـ/ أ.خ. وقائمـة المركـز المـالى فـى ٢٠١٢/١٢/٣١ ، ٢٠١٣/١٢/٣١ ، ٢٠١٤/١٢/١٣ .

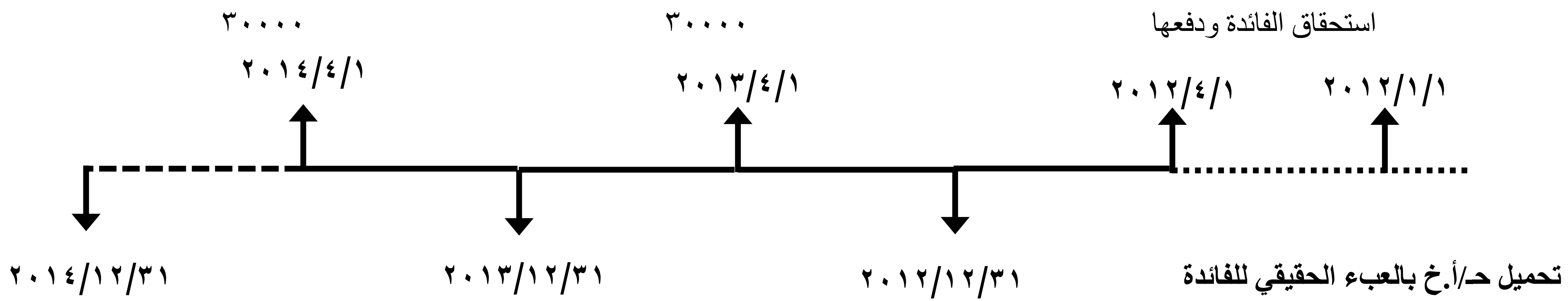
الحـــــل

تمهيد الحل:

نصيب السنة الكاملة من علاوة الاصدار = ١٨٠٠٠ ÷ ٢ = ٩٠٠٠

القيمة الاسمية للقرض ٣٠٠٠٠

علاوة الاصدار ١٨٠٠٠



	٢٠١٢/١٢/٣١		٢٠١٣/١٢/٣١		٢٠١٤/١٢/٣١	
الفائدة التي تخص الفترة	٣٠٠,٠٠٠×١٠% × (٩÷١٢) =	٢٢٥٠٠	٣٠٠,٠٠٠×١٠% =	٣٠٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠×١٠% × (٣÷١٢) =	٧٥٠٠
نصيب السنة من علاوة الاصدار	(-) ٩٠٠٠ × (٩÷١٢) =	٦٧٥٠	(-) ٩٠٠٠ ×(١٢÷١٢) =	٩٠٠٠	(-) ٩٠٠٠ × (٣÷١٢) =	٢٢٥٠
العبء الحقيقي للفائدة		**١٥٧٥٠**		**٢١٠٠٠**		**٥٢٥٠**

- قيود اليومية :

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٢٢.٥٠٠	٢٢.٥٠٠	من حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة (إثبات فائدة السندات المستحقة عن الفترة من ٢٠٠٥/٤/١ حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١)	٢٠١٢/١٢/٣١
٦.٧٥٠	٦.٧٥٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات إلى حـ/ فائدة السندات (تخفيض الفائدة بنصيب الفترة من العلاوة)	٢٠١٢/١٢/٣١
١٥.٧٥٠	١٥.٧٥٠	من حـ/ أ. خ إلى حـ/ فائدة السندات (تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	٢٠١٢/١٢/٣١
 ٢٢.٥٠٠ ٧.٥٠٠	٣٠.٠٠٠	من مذكورين حـ/ فائدة السندات المستحقة حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ حملة السندات (إثبات استحقاق الفائدة لحملة السندات)	٢٠١٣/٤/١
٣٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	من حـ/ حملة السندات إلى حـ/ البنك جارى (إثبات صرف الفائدة لحملة السندات)	٢٠١٣/٤/١
٢٢.٥٠٠	٢٢.٥٠٠	من حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة (إثبات فائدة السندات المستحقة عن الفترة من ٢٠٠٦/٤/١ حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١)	٢٠١٣/١٢/٣١
٩.٠٠٠	٩.٠٠٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات إلى حـ/ فائدة السندات (إثبات نصيب السنة من علاوة الإصدار)	٢٠١٣/١٢/٣١
٢١.٠٠٠	٢١.٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ فائدة السندات (تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	٢٠١٣/١٢/٣١
		تجرى نفس القيود الخاصة بإستحقاق الفائدة ودفعها أى تكرر القيود رقم ٤، ٥	٢٠١٤/٤/١
٢.٢٥٠	٢.٢٥٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات إلى حـ/ فائدة السندات (إثبات نصيب السنة من علاوة الإصدار)	٢٠١٤/١٢/٣١
٥.٢٥٠	٥.٢٥٠	من حـ/ أ. خ إلى حـ/ فائدة السندات (تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	٢٠١٤/١٢/٣١

٢- تصوير حساب علاوة إصدار السندات، حساب فائدة السندات، حساب فائدة السندات المستحقة:

حـ/ علاوة إصدار السندات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٦.٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١	١٨.٠٠٠	من حـ/ المكتتبين فى السندات ٢٠١٢/١/١
١١.٢٥٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١		
١٨.٠٠٠		١٨.٠٠٠	
٩.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١	١١.٢٥٠	رصيد ٢٠١٣/١/١
٢.٢٥٠	رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١		
١١.٢٥٠		١١.٢٥٠	
٢.٢٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٤/١٢/٣١	٢.٢٥٠	رصيد ٢٠١٤/١/١
٢.٢٥٠		٢.٢٥٠	

حـ/ فائدة السندات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٢٢.٥٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات مستحقة ٢٠١٢/١٢/٣١	٦.٧٥٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات ٢٠١٢/١٢/٣١
		١٥.٧٥٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠١٢/١٢/٣١
٢٢.٥٠٠		٢٢.٥٠٠	
٧.٥٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٣/٤/١	٩.٠٠٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات ٢٠١٣/١٢/٣١
٢٢.٥٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات مستحقة ٢٠١٣/١٢/٣١	٢١.٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠١٣/١٢/٣١
٣٠.٠٠٠		٣٠.٠٠٠	
٧.٥٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٤/٤/١	٢.٢٥٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات ٢٠١٤/١٢/٣١
		٥.٢٥٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠١٤/١٢/٣١
٧.٥٠٠		٧.٥٠٠	

حـ/ فائدة السندات المستحقة

٢٢.٥٠٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١	٢٢.٥٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١
٢٢.٥٠٠		٢٢.٥٠٠	
٢٢.٥٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٣/٤/١	٢٢.٥٠٠	رصيد ٢٠١٣/١/١
٢٢.٥٠٠	رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١	٢٢.٥٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١
٤٥.٠٠٠		٤٥.٠٠٠	
٢٢.٥٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٤/٤/١	٢٢.٥٠٠	رصيد ٢٠١٤/١/١
٢٢.٥٠٠		٢٢.٥٠٠	

٣- بيان أثر العمليات على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالى:

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١

١٥.٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٢/١٢/٣١

			خصوم طويلة الأجل
		٣٠٠.٠٠٠	قرض السندات
			٣٠٠٠ سند (١٠%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج
		١١.٢٥٠	(+) علاوة إصدار السندات
		٣١١.٢٥٠	
			أرصدة دائنة أخرى
		٢٢.٥٠٠	فائدة السندات المستحقة

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١

٢١.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٣/١٢/٣١

خصوم طويلة الأجل			
قرض السندات	٣٠٠.٠٠٠		
٣٠٠٠ سند (١٠%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج			
(+) علاوة إصدار السندات	٢.٢٥٠		
	٣٠٢.٢٥٠		
أرصدة دائنة أخرى			
فائدة السندات المستحقة	٢٢.٥٠٠		

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١

٥.٢٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٤/١٢/٣١

لا تظهر أية بنود تتعلق بقرض السندات نظراً لسداد القرض فى ٢٠١٤/٤/١

الحالة الثالثة: إذا كان القرض سيسدد على دفعات مع اتفاق السنة المالية للشركة مع سنة القرض.

يوضح المثال التالى هذه الحالة وكيفية معالجة الفائدة وتحميلها لحساب الأرباح والخسائر.

مثال (١٤) :

فى ٢٠١٢/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٩٠٠ سند القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج بعلاوة إصدار ٥ج للسند. وبفائدة ١٠% سنوياً تستحق وتدفع فى ١٢/٣١ من كل عام. فإذا علمت أن الشركة سوف تسدد القرض على ثلاثة دفعات متساوية فى ١٢/٣١ من كل عام، وأن السنة المالية للشركة تنتهى فى ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ذلك:

أ- استحقاق الفائدة ودفعها فى ١٢/٣١ من كل عام علما بأن فائدة السندات معفاة من الضرائب.

ب- توزيع علاوة الإصدار فى ١٢/٣١ من كل عام.

ج- تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات فى ١٢/٣١ من كل عام.

٢- تصوير حساب فائدة السندات وعلاوة إصدار السندات خلال سنوات القرض.

٣- بيان أثر العمليات السابقة على حـ/ أ.خ وقائمة المركز المالى فى ٢٠١٢/١٢/٣١، ٢٠١٣/١٢/٣١، ٢٠١٤/١٢/٣١.

تمهيد الحل :

توزع علاوة الإصدار (٩٠٠×٥) ٤٥٠٠ على سنوات القرض بنسبة قيمة القرض فى كل سنة.

قيمة القرض فى السنة الأولى ٩٠٠٠٠ج

قيمة القرض فى السنة الثانية ٦٠٠٠٠ج

قيمة القرض فى السنة الثالثة ٣٠٠٠٠ج

أى توزع العلاوة بنسبة ٩ : ٦ : ٣ أى ٣ : ٢ : ١

نصيب السنة الأولى = ٤٥٠٠ × ٦/٣ = ٢٢٥٠ج

نصيب السنة الثانية = ٤٥٠٠ × ٦/٢ = ١٥٠٠ج

نصيب السنة الثالثة = ٤٥٠٠ × ٦/١ = ٧٥٠ ج

	٢٠١٢/١/١	٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
قرض السندات	**٩٠٠٠**	**٦٠٠٠٠**	**٣٠٠٠٠**	**صفر**
علاوة الإصدار	**٤٥٠٠**	**٢٢٥٠**	**٧٥٠**	**صفر**
الفائدة التى تخص الفترة		٩٠٠٠٠×١٠%=٩٠٠٠	٦٠٠٠٠×١٠%= ٦٠٠٠	٣٠٠٠٠×١٠%=٣٠٠٠
(–) نصيب السنة من العلاوة		(٢٢٥٠)	(١٥٠٠)	(٧٥٠)
العبء الحقيقى للفائدة		٦٧٥٠	٤٥٠٠	٢٢٥٠

١- قيود اليومية :

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ حملة السندات (إثبات استحقاق فائدة السندات)	٢٠١٢/١٢/٣١
٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	من حـ/ حملة السندات إلى حـ/ البنك جارى (إثبات صرف الفوائد إلى حملة السندات)	٢٠١٢/١٢/٣١
٢.٢٥٠	٢.٢٥٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات إلى حـ/ فائدة السندات (إثبات نصيب السنة من علاوة الإصدار)	٢٠١٢/١٢/٣١
٦.٧٥٠	٦.٧٥٠	من حـ/ أ. خ إلى حـ/ فائدة السندات (تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	٢٠١٢/١٢/٣١
٦.٠٠٠	٦.٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ حملة السندات (إثبات استحقاق فائدة السندات)	٢٠١٣/١٢/٣١
٦.٠٠٠	٦.٠٠٠	من حـ/ حملة السندات إلى حـ/ البنك جارى (إثبات صرف الفوائد إلى حملة السندات)	٢٠١٣/١٢/٣١
١.٥٠٠	١.٥٠٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات إلى حـ/ فائدة السندات (إثبات نصيب السنة من علاوة الإصدار)	٢٠١٣/١٢/٣١
٤.٥٠٠	٤.٥٠٠	من حـ/ أ. خ إلى حـ/ فائدة السندات (تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	٢٠١٣/١٢/٣١
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ حملة السندات (إثبات استحقاق فائدة السندات)	٢٠١٤/١٢/٣١
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ حملة السندات إلى حـ/ البنك جارى (إثبات صرف الفوائد إلى حملة السندات)	٢٠١٤/١٢/٣١

تابع قيود اليومية

٧٥٠		من حـ/ علاوة إصدار السندات	٢٠١٤/١٢/٣١
	٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		(إثبات نصيب السنة من علاوة الإصدار)	
٢.٢٥٠		من حـ/ أ. خ	٢٠١٤/١٢/٣١
	٢.٢٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		(تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	

٢- تصوير حـ/ علاوة إصدار السندات و حـ/ فائدة السندات :

حـ/ علاوة إصدار السندات

٢.٢٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١	٤.٥٠٠	من حـ/ المكتتبين فى السندات ٢٠١٢/١/١
٢.٢٥٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١		
٤.٥٠٠		٤.٥٠٠	
١.٥٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١	٢.٢٥٠	رصيد ٢٠١٣/١/١
٧٥٠	رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١		
٢.٢٥٠		٢.٢٥٠	
٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠١٤/١٢/٣١	٧٥٠	رصيد ٢٠١٤/١/١
٧٥٠		٧٥٠	

حـ/ فائدة السندات

٩.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١	٢.٢٥٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات ٢٠١٢/١٢/٣١
		٦.٧٥٠	من حـ/ أ.خ ٢٠١٢/١٢/٣١
٩.٠٠٠		٩.٠٠٠	
٦.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١	١.٥٠٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات ٢٠١٣/١٢/٣١
		٤.٥٠٠	من حـ/ أ.خ ٢٠١٣/١٢/٣١
٦.٠٠٠		٦.٠٠٠	
٣.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٤/١٢/٣١	٧٥٠	من حـ/ علاوة إصدار السندات ٢٠١٤/١٢/٣١
		٢.٢٥٠	من حـ/ أ.خ ٢٠١٤/١٢/٣١
٣.٠٠٠		٣.٠٠٠	

٣- بيان أثر العمليات على حـ/ أ.خ وقائمة المركز المالى

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١

٦.٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٢/١٢/٣١

			خصوم طويلة الأجل
		٦٠.٠٠٠	قرض السندات ٦٠٠٠ سند (١٠%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج
		٢.٢٥٠	(+) علاوة إصدار السندات
		٦٢.٢٥٠	

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١

٤.٥٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٣/١٢/٣١

			خصوم طويلة الأجل
		٣٠.٠٠٠	قرض السندات ٣٠٠٠ سند (١٠%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج
		٧٥٠	(+) علاوة إصدار السندات
		٣٠.٧٥٠	

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١

٢.٢٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٤/١٢/٣١

لا تظهر أية بنود تخص قرض السندات حيث تم سداد الدفعة الأخيرة منه فى ٢٠١٤/١٢/٣١

(٣) فائدة السندات فى حالة إصدار السندات بخصم إصدار:

تصدر السندات بخصم إصدار كما سبق أن أوضحنا – إذا كان معدل الفائدة الإسمى أقل من معدل الفائدة السائد فى السوق وقت الإصدار. وقد تعددت الآراء بالنسبة لمعالجة خصم إصدار السندات ولكن الرأى الغالب هو

أن يتم تسوية خصم الإصدار مع فائدة السندات. ويمكن توضيح معالجة فائدة السندات فى حالة إصدار السندات بخصم إصدار من خلال الحالات التالية:

الحالة الأولى: إذا كان القرض سيسدد دفعة واحدة فى نهاية مدة القرض مع إتفاق تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة مع سنة القرض.

يوضح المثال التالى كيفية معالجة الفائدة وتحميلها لحساب الأرباح والخسائر فى هذه الحالة.

مثال (١٥) :

فى ٢٠١١/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ج للسند وبخصم إصدار ٣ج للسند، وتبلغ الفائدة ٩% سنوياً وتستحق وتدفع فى ١٢/٣١ من كل عام على أن ترد القيمة الإسمية للسندات مرة واحدة فى نهاية ٣ سنوات. فإذا علمت أن تاريخ انتهاء السنة المالية هو ١٢/٣١ من كل عام.

فالمطلوب :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات:

أ- استحقاق الفائدة ودفعها فى ٢٠١١/١٢/٣١ بفرض أن فائدة السندات معفاة من الضرائب.

ب- توزيع خصم إصدار السندات فى ٢٠١١/١٢/٣١.

ج- تحميل السنة المالية المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١ بالعبء الحقيقى للفائدة للسندات.

٢- تصوير حساب فائدة السندات وخصم إصدار السندات خلال سنوات القرض.

٣- توضيح أثر العمليات السابقة على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١٢/٣١.

الحل

تمهيد حسابى :

خصم الإصدار = ١٠٠٠ × ٣ = ٣.٠٠٠ج

نصيب السنة من خصم الإصدار = ٣٠٠٠ ÷ ٣ = ١.٠٠٠ج.

الفائدة السنوية = ١٠٠.٠٠٠ × ٩% = ٩.٠٠٠ج.

٢٠١١/١/١

خصم الإصدار ٣.٠٠٠

	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
فائدة السندات التى تخص الفترة	٩.٠٠٠	٩.٠٠٠	٩.٠٠٠
(+) نصيب من خصم الإصدار	١.٠٠٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠
العبء الحقيقى للفائدة	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	

١٠.٠٠٠

١- قيود اليومية :

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٩.٠٠٠	٩.٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ حملة السندات (إثبات استحقاق الفائدة)	٢٠١١/١٢/٣١
٩.٠٠٠	٩.٠٠٠	من حـ/ حملة السندات إلى حـ/ البنك جارى (إثبات سداد الفائدة)	٢٠١١/١٢/٣١
١.٠٠٠	١.٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ خصم إصدار السندات (إثبات نصيب السنة من خصم الإصدار)	٢٠١١/١٢/٣١
١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	من حـ/ أ. خ إلى حـ/ فائدة السندات (تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	٢٠١١/١٢/٣١

٢- تصوير حـ/ خصم إصدار السندات، حـ/ فائدة السندات

حـ/ خصم إصدار السندات

٣.٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات ٢٠١١/١/١	١.٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١١/١٢/٣١
		٢.٠٠٠	رصيد ٢٠١١/١٢/٣١
٣.٠٠٠		٣.٠٠٠	
٢.٠٠٠	رصيد ٢٠١٢/١/١	١.٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١
		١.٠٠٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١
٢.٠٠٠		٢.٠٠٠	
١.٠٠٠	رصيد ٢٠١٣/١/١	١.٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١

حـ/ فائدة السندات

٩.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١١/١٢/٣١	١٠.٠٠٠	من حـ/ أ. خ ٢٠١١/١٢/٣١
١.٠٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠١١/١٢/٣١		
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠	
٩.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١	١٠.٠٠٠	من حـ/ أ. خ. ٢٠١٢/١٢/٣١
١.٠٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠١٢/١٢/٣١		
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠	
٩.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١	١٠.٠٠٠	من حـ/ أ. خ. ٢٠١٣/١٢/٣١
١.٠٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠١٣/١٢/٣١		

٣- أثر العمليات السابقة على حـ/ أ.خ وقائمة المركز المالى :

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١

١٠.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١٢/٣١

		١٠٠٠٠٠	قرض السندات ١٠٠٠ سند (٩%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج
		٢٠٠٠	(–) خصم إصدار السندات
		٩٨٠٠٠	

الحالة الثانية: إذا كان القرض سيسدد دفعة واحدة فى نهاية مدة القرض ولكن تختلف السنة المالية للشركة عن سنة القرض.

مثال (١٦) :

بفرض أنه فى المثال السابق رقم (١٥) أن الشركة أصدرت السندات فى ٢٠١١/٤/١ على أن تدفع الفائدة فى ٤/١ من كل عام.

المطلوب :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات.

أ- استحقاق الفائدة ودفعها فى ٢٠١٢/٤/١ بفرض أنها معفاه من الضرائب.

ب- توزيع خصم إصدار السندات وتحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى للفائدة فى ٢٠١١/١٢/٣١، ٢٠١٢/١٢/٣١.

٢- تصوير حساب فائدة السندات، حـ/ فائدة السندات المستحقة، حـ/ خصم إصدار السندات خلال مدة القرض.

٣- بيان أثر العمليات السابقة على حـ/ أ.خ وقائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١٢/٣١، ٢٠١٢/١٢/٣١.

الحل

تمهيد حسابى:

نصيب السنة الكاملة من خصم الإصدار = ٣٠٠٠ ÷ ٣ = ١٠٠٠ج

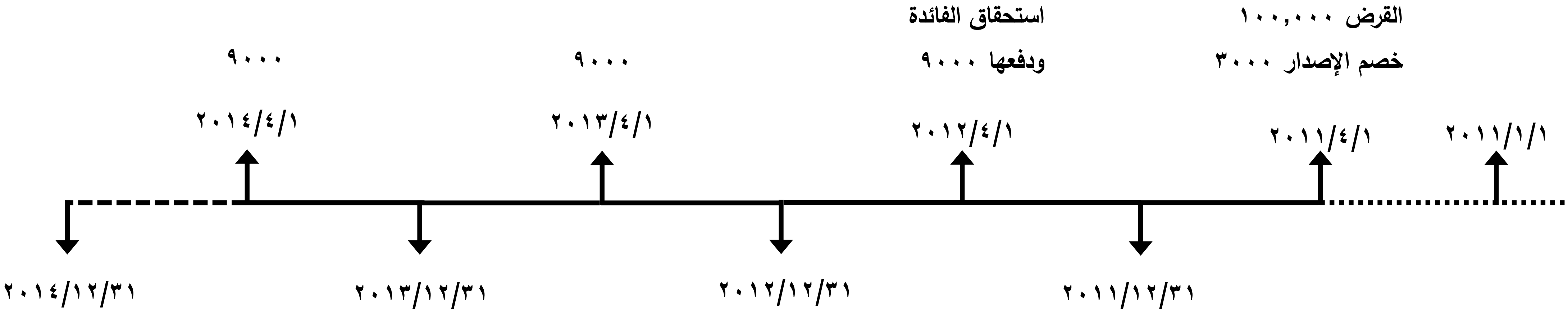
ما يخص السنة المالية المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١ من خصم الإصدار = ١٠٠٠×(٩÷١٢)= ٧٥٠ج.

ما يخص السنة الأخيرة المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ من خصم الإصدار = ١٠٠٠×(٣÷١٢)= ٢٥٠ج.

أما باقى السنوات فقد استفادت من القرض لمدة سنة كاملة.

الحـــــــــل

تمهيد



الفائدة التي تخص الفترة	١٠٠,٠٠٠×٩%× (٩÷١٢) = ٦٧٥٠ (مستحقة)	١٠٠,٠٠٠×٩% = ٩٠٠٠	١٠٠,٠٠٠×٩% = ٩٠٠٠	١٠٠,٠٠٠×٩%× (٣÷١٢) = ٢٢٥٠
نصيب السنة من خصم الاصدار	= ٧٥٠	= ١٠٠٠	= ١٠٠٠	= ٢٥٠
العبء الحقيقي للفائدة	٧٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠

١- قيود اليومية :

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٦.٧٥٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١١/١٢/٣١
	٦.٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة	
		(إثبات فائدة السندات المستحقة عن الفترة من ٢٠٠٤/٤/١ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١)	
٧٥٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١١/١٢/٣١
	٧٥٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات	
		(إثبات نصيب السنة من خصم إصدار السندات)	
٧.٥٠٠		من حـ/ أ.خ	٢٠١١/١٢/٣١
	٧.٥٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		(تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	
		من مذكورين	٢٠١٢/٤/١
٦.٧٥٠		حـ/ فائدة السندات المستحقة	
٢.٢٥٠		حـ/ فائدة السندات	
	٩.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات	
		(إثبات استحقاق فائدة السندات)	
٩.٠٠٠		من حـ/ حملة السندات	٢٠١٢/٤/١
	٩.٠٠٠	إلى حـ/ جارى البنك	
		(إثبات صرف الفائدة لحملة السندات)	
٦.٧٥٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١٢/١٢/٣١
	٦.٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة	
		(إثبات فائدة السندات المستحقة عن الفترة من ٢٠٠٥/٤/١ حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١)	
١.٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١٢/١٢/٣١
	١.٠٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات	
		(إثبات نصيب السنة من خصم إصدار السندات)	
١٠.٠٠٠		من حـ/ أ.خ	٢٠١٢/١٢/٣١
	١٠.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		(تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	

ملحوظــة: تكـرر نفـس قيـود اسـتحقاق الفائـدة ودفعهـا فـى ٢٠١٣/٤/١ ، ٢٠١٤/٤/١، كما تكرر نفس القيود الخاصة بفوائد السندات المستحقة وتوزيع خصم الإصدار وتحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة فى ٢٠١٣/١٢/٣١.

أما فى ٢٠١٤/١٢/٣١ فتجرى القيود التالية :

٢٥٠ من حـ/ فائدة السندات

٢٥٠ إلى حـ/ خصم إصدار السندات

(إثبات نصيب السنة من خصم إصدار السندات)

٢٥٠٠ من حـ/ أ.خ

٢٥٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

(تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى للفائدة)

٢- تصوير حـ/ خصم إصدار السندات، حـ/ فائدة السندات، حـ/ فائدة السندات المستحقة :

حـ/ خصم إصدار السندات

٣.٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات ٢٠١١/٤/١	٧٥٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١١/١٢/٣١
		٢.٢٥٠	رصيد ٢٠١١/١٢/٣١
٣.٠٠٠		٣.٠٠٠	
٢.٢٥٠	رصيد ٢٠١٢/١/١	١.٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١
		١.٢٥٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١
٢.٢٥٠		٢.٢٥٠	
١.٢٥٠	رصيد ٢٠١٣/١/١	١.٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١
		٢٥٠	رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١
١.٢٥٠		١.٢٥٠	
٢٥٠	رصيد ٢٠١٤/١/١	٢٥٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٤/١٢/٣١
٢٥٠		٢٥٠	

حـ/ فائدة السندات

٦.٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ٢٠١١/١٢/٣١	٧.٥٠٠	من حـ/ أ. خ ٢٠١١/١٢/٣١
٧٥٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠١١/١٢/٣١		
٧.٥٠٠		٧.٥٠٠	
٢.٢٥٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٢/٤/١	١٠.٠٠٠	من حـ/ أ. ح ٢٠١٢/١٢/٣١
٦.٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ٢٠١٢/١٢/٣١		
١.٠٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠١٢/١٢/٣١		
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠	
٢.٢٥٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٣/٤/١	١٠.٠٠٠	من حـ/ أ. ح ٢٠١٣/١٢/٣١
٦.٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ٢٠١٣/١٢/٣١		
١.٠٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠١٣/١٢/٣١		
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠	
٢.٢٥٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٤/٤/١	٢.٥٠٠	من حـ/ أ. ح ٢٠١٤/١٢/٣١
٢٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ٢٠١٤/١٢/٣١		
٢.٥٠٠		٢.٥٠٠	

حـ/ فائدة السندات المستحقة

٦.٧٥٠	رصيد ٢٠١١/١٢/٣١	٦.٧٥٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١١/١٢/٣١
٦.٧٥٠		٦.٧٥٠	
٦.٧٥٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٢/٤/١	٦.٧٥٠	رصيد ٢٠١٢/١/١
		٦.٧٥٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١
٦.٧٥٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١		
١٣.٥٠٠		١٣.٥٠٠	
٦.٧٥٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٣/٤/١	٦.٧٥٠	رصيد ٢٠١٣/١/١
		٦.٧٥٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١
٦.٧٥٠	رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١		
١٣.٥٠٠		١٣.٥٠٠	
٦.٧٥٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٤/٤/١	٦.٧٥٠	رصيد ٢٠١٤/١/١
٦.٧٥٠		٦.٧٥٠	

٣- أثر العمليات السابقة على حـ/ أ.خ وقائمة المركز المالى :

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١

٧.٥٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١٢/٣١

		١٠٠.٠٠٠	قرض السندات ١٠٠٠سند (٩%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج
		٢.٢٥٠	(-) خصم إصدار السندات
		٩٧.٧٥٠	
			<u>أرصدة دائنة أخرى</u>
		٦.٧٥٠	فائدة قرض السندات المستحقة

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١

١٠.٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٢/١٢/٣١

قرض السندات ١٠٠٠سند (٩%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج	١٠٠.٠٠٠		
(–) خصم إصدار السندات	١.٢٥٠		
	٩٨.٧٥٠		
أرصدة دائنة أخرى فائدة قرض السندات المستحقة	٦.٧٥٠		

الحالـة الثالثـة : إذا كان القرض سيسدد على دفعات مع إتفاق السنة المالية للشركة مع سنة القرض.

مثال (١٧) :

فى ٢٠١٢/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٩٠٠ سند القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج وخصم إصدار ٥ج للسند، بفائدة ١٠% سنويا تستحق وتدفع فى ١٢/٣١ من كل عام. فإذا علمت أن الشركة ستسدد القرض على ثلاث دفعات سنوية متساوية فى ١٢/٣١ من كل عام وأن السنة المالية للشركة تنتهى فى ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات:

أ- استحقاق الفائدة ودفعها فى ١٢/٣١ من كل عام بفرض أن فائدة السندات معفاه من الضرائب.

ب- توزيع خصم إصدار السندات وتحميل السنة المالية العبء الحقيقى للفائدة فى ١٢/٣١ من كل عام.

٢- تصوير حسابات خصم إصدار السندات، وفائدة السندات خلال سنوات القرض.

٣- بيان أثر العمليات السابقة على حـ/ أ. خ وقائمة المركز المالى فى ٢٠١٢/١٢/٣١ ، ٢٠١٣/١٢/٣١ ، ٢٠١٤/١٢/٣١.

الحل

تمهيد حسابى:

قرض السندات = ٩٠٠ × ١٠٠ = ٩٠.٠٠٠ج

خصم الإصدار = ٩٠٠ × ٥ = ٤.٥٠٠ج

القسط السنوى لرد السندات = ٩٠.٠٠٠ ÷ ٣= ٣٠.٠٠٠ج أى يتم رد ٣٠٠ سند سنويا

قيمة القرض خلال السنة الأولى المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١ = ٩٠.٠٠٠ج

قيمة القرض خلال السنة الثانية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ = ٦٠.٠٠٠ج

قيمة القرض خلال السنة الثالثة المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ = ٣٠.٠٠٠ج

يتم توزيع خصم الإصدار على هذه السنوات بنسبة استفادة كل سنة من القرض، أى بنسبة ٩٠٠٠٠: ٦٠٠٠٠: ٣٠٠٠٠ أى بنسبة ٣: ٢: ١

نصيب السنة الأولى من خصم الإصدار = ٤.٥٠٠ × ٣/٦ = ٢٢٥٠ج

نصيب السنة الثانى من خصم الإصدار = ٤.٥٠٠ × ٢/٦ = ١٥٠٠ج

نصيب السنة الثالثة من خصم الإصدار = ٤.٥٠٠ × ١/٦ = ٧٥٠ج

١- قيود اليومية :

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٩.٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١٢/١٢/٣١
	٩.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات	
		(إثبات استحقاق فائدة السندات)	
٩.٠٠٠		من حـ/ حملة السندات	٢٠١٢/١٢/٣١
	٩.٠٠٠	إلى حـ/ البنك جارى	
		(إثبات صرف فائدة لحمة السندات)	
٢.٢٥٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١٢/١٢/٣١
	٢.٢٥٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات	
		(إثبات نصيب السنة من خصم إصدار السندات)	
١١.٢٥٠		من حـ/ أ. خ	٢٠١٢/١٢/٣١
	١١.٢٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		(تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	
٦.٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١٣/١٢/٣١
	٦.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات	
		(إثبات استحقاق فائدة السندات)	
٦.٠٠٠		من حـ/ حملة السندات	٢٠١٣/١٢/٣١
	٦.٠٠٠	إلى حـ/ البنك جارى	
		(إثبات صرف فائدة لحمة السندات)	
١.٥٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١٣/١٢/٣١
	١.٥٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات	
		(إثبات نصيب السنة من خصم إصدار السندات)	
٧.٥٠٠		من حـ/ أ. خ	٢٠١٣/١٢/٣١
	٧.٥٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		(تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	
٣.٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١٤/١٢/٣١
	٣.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات	
		(إثبات استحقاق فائدة السندات)	
٣.٠٠٠		من حـ/ حملة السندات	٢٠١٤/١٢/٣١
	٣.٠٠٠	إلى حـ/ البنك جارى	
		(إثبات صرف فائدة لحمة السندات)	
٧٥٠		من حـ/ فائدة السندات	٢٠١٤/١٢/٣١
	٧٥٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات	
		(إثبات نصيب السنة من خصم إصدار السندات)	

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٣.٧٥٠		من حـ/ أ. خ	٢٠١٤/١٢/٣١
	٣.٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		(تحميل السنة المالية بالعبء الحقيقى لفائدة السندات)	

٢- تصوير حـ/ خصم إصدار السندات، حـ/ فائدة السندات:

حـ/ خصم إصدار السندات

مدين	بيان	دائن	بيان
٤.٥٠٠	إلى حـ/ قرض السندات ٢٠١٢/١/١	٢.٢٥٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١
		٢.٢٥٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١
٤.٥٠٠		٤.٥٠٠	
٢.٢٥٠	رصيد ٢٠١٣/١/١	١.٥٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١
		٧٥٠	رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١
٢.٢٥٠		٢.٢٥٠	
٧٥٠	رصيد ٢٠١٤/١/١	٧٥٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠١٤/١٢/٣١
٧٥٠		٧٥٠	

حـ/ فائدة السندات

مدين	بيان	دائن	بيان
٩.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٢/١٢/٣١	١١.٢٥٠	من حـ/ أ. خ ٢٠١٢/١٢/٣١
٢.٢٥٠	**إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠١٢/١٢/٣١**		
١١.٢٥٠		١١.٢٥٠	
٦.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٣/١٢/٣١	٧.٥٠٠	من حـ/ أ. خ ٢٠١٣/١٢/٣١
١.٥٠٠	**إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠١٣/١٢/٣١**		
٧.٥٠٠		٧.٥٠٠	
٣.٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠١٤/١٢/٣١	٣.٧٥٠	من حـ/ أ. خ ٢٠١٤/١٢/٣١
٧٥٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠١٤/١٢/٣١		
٣.٧٥٠		٣.٧٥٠	

٣- أثر العمليات السابقة على حـ/ أ.خ وقائمة المركز المالى:

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١

١١.٢٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٢/١٢/٣١

		٩٠.٠٠٠	قرض السندات ٩٠٠ سند (١٠%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج
		٢.٢٥٠	(–) خصم إصدار السندات
		٨٧.٧٥٠	

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١

٧٥٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٣/١٢/٣١

		٦٠.٠٠٠	قرض السندات ٦٠٠ سند (١٠%) القيمة الإسمية للسند ١٠٠ج
		٧٥٠	(–) خصم إصدار السندات
		٥٩.٢٥٠	

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١

٣.٧٥٠	إلى حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ٢٠١٤/١٢/٣١

لا يظهر أية بنود تتعلق بقرض السندات نظراً لسداد القسط الأخير من القرض فى ٢٠١٤/١٢/٣١

ملخص الفصل الثالث

١- تمثل السندات قرض طويل الأجل تحصل عليه الشركة من خلال طرح سندات للإكتتاب العام.

٢- السند هو صك يمثل حصة فى قرض.

٣- حامل السند هو دائن للشركة (مقرض) ويحصل على فائدة دورية بالاضافة إلى قيمة السند فى تاريخ الإستحقاق.

٤- تمثل فائدة السندات مصروف يحمل على حساب الأرباح والخسائر.

٥- يمكن تحصيل قيمة قرض السندات دفعة واحدة أو على أقساط.

٦- يمكن إصدار السندات بالقيمة الأسمية أو بعلاوة اصدار أو بخصم إصدار، وفى جميع الحالات فإنه عند رد قيمة قرض السندات يتم رد القيمة الأسمية للسندات.

٧- يتم استهلاك علاوة الإصدار أو خصم الإصدار على سنوات القرض.

٨- فى حالة إصدار السندات بعلاوة إصدار فإن العبء الحقيقى لفائدة السندات= الفائدة- نصيب السنة من علاوة الإصدار.

٩- فى حالة إصدار السندات بخصم إصدار فإن العبء الحقيقى لفائدة السندات= الفائدة+ نصيب السنة من خصم الإصدار.

الفصل الرابع
التقارير المالية المنشورة
وقواعد توزيع الأرباح
فى ظل التشريع المصرى

(١) التقارير المالية والأغراض التى تخدمها.

(٢) التقارير المالية المنصوص عليها فى قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

(٣) التقارير المالية المنصوص عليها فى قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٣ ولائحته التنفيذية.

الأهداف:

بعد دراسة هذا الفصل؛ يجب أن يكون الدارس قادراً على الإلمام بما يلي:

١- قائمة المركز المالى لشركة المساهمة

٢- إعداد قائمة الدخل لشركة المساهمة

٣- كيفية توزيع أرباح شركة المساهمة

٤- تحديد أنواع التدفقات النقدية لشركة المساهمة

أولا: التقارير المالية والأغراض التى تخدمها:

إن المعلومات التى يوفرها نظام المحاسبة المالية فضلاً عن أنها تخدم إدارة المنظمة فى اتخاذ القرارات فهى فى ذات الوقت تهم العديد من الأطراف الخارجية مثل المستثمرين المرتقبين والمحللين الماليين وأجهزة أمناء الاستثمار والمقرضين والنقابات واتحادات العمال وهيئات ومصالح حكومية عديدة مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية فضلاً عن الجمهور. وكل من هذه الطوائف والأطراف الخارجية بحكم تعاملاتها مع المنظمة يهمها الاطمئنان على سلامة المنشأة مالياً وبالتالى سلامة مصالحها فيها.

ويطلق على عملية توفير معلومات المحاسبة المالية للأطراف الخارجية اصطلاح إعداد التقارير المالية **Financial Reporting**. وتتصدى التشريعات فى معظم الدول لتنظيم نشر معلومات المحاسبة المالية وأتاحتها للأطراف الخارجية للاستخدام بما يضمن مصداقية هذه المعلومات وموضوعيتها وأمانتها، وذلك كله حماية لمن يطلع على هذه المعلومات من الغير ويعتمد عليها فى اتخاذ قراراته الاقتصادية.

وتوجد عدة وسائل لإتاحة معلومات المحاسبة المالية للغير، ومن أهم هذه الوسائل القوائم المالية **financial statements**. وبالإضافة إلى هذه الوسيلة الرئيسية توجد وسائل أخرى مثل التقارير الدورية والنشرات التى تصدرها إدارة المنظمة وتوزعها على المستثمرين وعلى كل من يرغب فى الحصول عليها. وهى تتضمن القوائم المالية للمنظمة لعدة سنوات مقارنة للوقوف على تطور واتجاهات أداء المنظمة والتغيرات فى مركزها المالى. كذلك ومن بين وسائل إتاحة المعلومات للغير عن المنظمة عقد المؤتمرات الصحفية والإدلاء بالتصريحات وأيضاً ملء الاستمارات التى تطلبها الهيئات والجهات الرسمية والحكومية عن نشاط المنظمة.

الفرق بين التقارير والقوائم المالية:

يتضح مما تقدم أن هناك فرق بين التقارير المالية **Financial Reporting** والقوائم المالية **financial statements**. فالأولى تجب الثانية وتشملها فالتقارير المالية تشمل الأوعية المختلفة للمعلومات التى يوفرها نظام معلومات المحاسبة المالية. سواء تمثلت هذه الأوعية فى القوائم المالية أو الجداول والكشوف المرفقة بالقوائم المالية أو التقرير الذى يعده مجلس الإدارة عن نشاط المنظمة.

أما القوائم المالية فهى تقتصر على التقارير التى تعدها إدارة المنظمة لقياس نتيجة النشاط عن فترة مالية محددة وقياس المركز المالى للمنظمة فى نهاية تلك الفترة. وقياس التدفقات النقدية للنشاط.

وعلى ذلك يمكن القول بأن التقارير المالية التى تعدها إدارة المنظمة تشمل ما يلى:-

(١) القوائم المالية وهى وتشمل:

أ- قائمة المركز المالى **financial position statement** أو ما يعرف بالميزانية **balance sheet**. وهى تصور المركز المالى للمنظمة فى تاريخ محدد وذلك بإظهار ما للمنشأة فى ذلك التاريخ من حقوق وموجودات وما عليها من التزامات للغير ومقدار حقوق الملكية.

ب- قائمة الدخل **Income statement** أو ما يعرف بقائمة نتائج الأعمال أو ما يطلق عليه الحسابات الختامية. وهى تقيس نتيجة النشاط الذى زاولته المنشأة خلال فترة مالية انقضت سواء كانت هذه النتيجة ربحاً أو خسارة. وهذه الفترة عادة ما تكون سنة ولكن ليس هناك ما يمنع من أن تكون أصغر من ذلك.

وهذه الحسابات الختامية (أو مكونات هذه القائمة) تختلف بحسب طبيعة النشاط الذى تمارسه المنظمة. فإذا كانت المنظمة تزاول نشاطاً تجارياً فإن هذه الحسابات الختامية تشمل حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن حساب توزيع الأرباح أما إن كانت المنشأة تزاول نشاطاً صناعياً فإن الحسابات السالف ذكرها يضاف إليها حساباً جديداً هو حساب التشغيل أو حساب الإنتاج لقياس تكلفة الإنتاج سواء التام أو المخزون غير التام من الإنتاج. وإن كانت المنشأة تزاول نشاطاً زراعيا فهى تعد بالإضافة إلى الحسابات الختامية المذكورة فى المنشأة التجارية حساباً إضافيا هو حساب الاستغلال أو المزرعة أو
المحاصيل... إلخ.

فإن كانت المنشأة تزاول نشاط المقاولات فإن حساباتها الختامية تشمل حساب المقاولات (العمليات) وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن حساب توزيع الأرباح.

ج- قائمة التدفقات النقدية **statement of cash flows** وهى تعطى ملخصاً للمتحصلات والمدفوعات النقدية التى ترتبت على النشاط الذى زاولته المنشأة خلال الفترة المالية التى أعدت عنها قائمة الدخل (أو الحسابات الختامية).

(٢) التقارير المالية الأخرى وتشمل:

أ- **القوائم المالية الملحقة:** وهى القوائم المالية السالف ذكرها بعد إعادة تصويرها بإتباع أسس وقواعد أخرى خلاف القواعد المحاسبية التى أعدت على أساسها من قبل. ومن أمثلة ذلك إعادة تصوير تلك القوائم باستخدام الأسعار الجارية بدلاً من التكلفة التاريخية التى تحكم قياس الربح المحاسبى وتحكم تصوير الميزانية.

ب- **الجداول والكشوف الملحقة:** وهى الجداول التى تعدها إدارة المنشأة بتحليل المعلومات الواردة فى القوائم المالية.

ج- **تقرير مجلس إدارة المنشأة عن النشاط.**

الأغراض التى تخدمها المعلومات التى توفرها التقارير المالية:

لا شك فى أن التقارير المالية توفر ثروة من المعلومات التى تخدم عدة أغراض. وقد كان الاهتمام قديماً يتركز على تقديم المعلومات فى هذه القوائم على صورة مادة خام تتيح لكل مستخدم أن يأخذ منها ما يريده ويتعامل معها ويشكلها بالطريقة التى تخدم احتياجاته وقراراته. فهى بذلك إذن بمثابة توفير قاعدة بيانات **Data base**. غير أنه فى السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بتقديم هذه المعلومات فى صورة مصنعة أو معالجة **processed** مما يجعلها أقرب للاستعمال مباشرة فى الغرض الذى يريده مستخدم التقارير، وهى بذلك تأخذ بنظام دعم القرارات **Decision support system (DSS)**.

ولا شك فى أن السنوات القليلة القادمة – بفضل التطورات السريعة المتلاحقة التى تحدث فى تكنولوجيا المعلومات سواء فى أجهزة الحاسبات الآلية أو برامج تشغيلها – سوف تشهد تطورات تحملها رياح التغيير والتطوير القادمة بسرعة ونلمس بشائرها حاليا.

ومن بين الأغراض التى تخدمها المعلومات التى توفرها التقارير المالية يمكن أن نميز الأغراض الآتية:

أ- اتخاذ قرارات الاستثمار:

توفر التقارير المالية المنشورة – وخصوصاً القوائم المالية – معلومات مفيدة لكل من يتطلع إلى الاستثمار فى المنشأة صاحبة هذه التقارير مثلما هى مفيدة أيضاً للمستثمرين الحاليين.

فمما لا شك فيه أن المتعاملين مع الأوراق المالية التى تصدرها المنظمة

– سواء كانت أسهم أو سندات أو غيرها من صكوك التمويل والاستثمار – يهمهم تحليل البيانات التى تحويها تلك القوائم للوقوف على معدلات العائد التى حققتها المنظمة والتنبؤ باتجاهات هذه المعدلات مستقبلاً وذلك لاتخاذ قراره بالاستثمار فى هذه الأوراق المالية، سواء بإقدامه على شرائها أو بتقريره التخلص من ملكيتها والتحول للاستثمار فى الأوعية الأخرى المتاحة فى سوق المال.

ب- قرارات التمويل:

فمما لا شك فيه أن المؤسسات المالية تحتاج قبل اتخاذ قرار بتقديم التمويل اللازم للمنشأة إلى دراسة وتحليل البيانات والمعلومات التى تحويها القوائم المالية للمنشأة وذلك للاطمئنان على ما تقدمه من تمويل للمنشأة وقياس المخاطر التى تكتنف منح الائتمان للمنشأة.

ج- قرارات التشغيل:

ويقصد بذلك القرارات التى تتخذها إدارة المنشأة لحسن استغلال الموارد المتاحة سواء المتعلقة باختيار التشكيلة المثلى للمنتجات أو التسعير... إلخ.

د- تقدير التدفقات النقدية:

هناك هدفان هامان يجب على إدارة المنشأة أن تسعى إلى بلوغهما وتحقيق التوازن بينهما، وهما تحقيق أعلى ربحية ممكنة وفى ذات الوقت الحفاظ على اليسر المالى للمنشأة، ويقصد باليسر المالى أن تكون المنشأة قادرة على سداد التزاماتها المالية للغير فى مواعيد استحقاقها دون تأخير.

ويتم قياس مدى نجاح إدارة المنشأة فى تحقيق هدف الربح عن طريق قائمة الدخل كما سبق شرحها.

وبالنسبة لقياس مدى نجاح إدارة المنشأة فى تحقيق هدف اليسر المالى فإن المعلومات التى توفرها قائمة المركز المالى (الميزانية) فى هذا الشأن محدودة. فهذه القائمة الأخيرة تظهر لنا مثلاً مقدار وطبيعة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وهى معلومات لا شك فى أنها تفيد مستخدمى القوائم المالية فى حساب بعض مؤشرات قياس اليسر المالى إلا أنها تظل موقوتة بتاريخ إعداد تلك الميزانية.

ولا ريب أن التعرف على قدرة المنشأة على العيش فى يسر مالى يستلزم معرفة ما هو أكثر من مجرد تقييم السيولة المتاحة للمنشأة فى تاريخ إعداد

الميزانية فالأمر يحتاج إلى معرفة مقدار المقبوضات التى تتلقاها المنشأة خلال العام ومصادرها وكذلك مقدار المدفوعات التى تمت للصرف على أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل. كل هذه الأسئلة وغيرها تتطلب الإجابة عليها ضرورة إعداد قائمة مالية مستقلة تبين مصادر واستخدامات السيولة المالية خلال الفترة المحاسبية.

وتحقيقًا لهذا الغرض فقد كان المحاسبون يعدون ما يسمى بقائمة التغيرات فى المركز المالى **Statement of changes in financial position** وقد ذهب المحاسبون – عند إعدادهم تلك القائمة لقياس السيولة المالية – مذاهب شتى. فمنهم من أعد قائمة تظهر مصادر واستخدامات النقدية. ومنهم من أعدها لإظهار مصادر واستخدامات رأس المال العامل... وهو الأمر الذى ترتب عليه وجود تباين شديد فى محتوى قوائم التغيرات فى المركز المالى التى تعدها المنشآت المختلفة، مما خلق صعوبات أمام المستثمرين عند مقارنتهم هذا النوع من القوائم لعدة منشآت.

وحلا لهذه المشكلة فإن المجامع العلمية والمنظمات المهنية قد أوصت ابتداء من أول سنة ١٩٨٨ بالتوقف عن إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى وأن يعد بدلاً منها قائمة أخرى هى قائمة التدفقات النقدية **statement of cash flows**. وحرصاً على تجنب الاختلافات بين المنشآت فى إعداد هذه القائمة الجديدة فقد تضمنت التوصية الصادرة بإعدادها تحديد شكل هذه القائمة.

المحاسبة والتقارير عن التدفقات النقدية:

(أ) مفهوم المحاسبة والتقارير عن التدفقات النقدية:

تعتبر المحاسبة والتقارير عن التدفقات النقدية أحد التطورات الحديثة فى مجال تحسين وتطوير مدى ملاءمة ومنفعة التقارير المالية الخارجية. وقد كانت المحاسبة عن التدفقات النقدية تمثل الشكل الأساسى للتقارير قبل المحاسبة على أساس الاستحقاق وقبل أن تصبح التوزيعات المحاسبية لعناصر النفقات والإيرادات بين الفترات المختلفة أحد الممارسات المحاسبية المتعارف عليها.

وتهتم المحاسبة عن التدفقات النقدية بوصف الأنشطة المالية للمنشأة وأدائها المالى فى شكل نقدى. وبالتالى فهى نظام للمحاسبة يتجنب التوزيعات المحاسبية التحكمية لعناصر الإيرادات والنفقات على الأنشطة والفترات المختلفة (مثل إهلاك الأصول الثابتة). كما يتجنب هذا النظام العمليات الآجلة. وبالتالى

فإنه طبقا لهذا النظام تتم مقابلة التدفقات النقدية الداخلة بالتدفقات النقدية الخارجة للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. وتتمثل مشكلة القياس الرئيسية لهذا النظام فى تحديد التدفقات النقدية بدقة بما يضمن ربط هذه التدفقات بالوحدات والأنشطة والفترات المتعلقة بها بصورة سليمة.

هذا وقد أصبحت التدفقات النقدية هى القياس المقبول للسيولة بعد أن أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فى أواخر عام ١٩٨٧ قائمة جديدة للتدفقات النقدية لتحل محل القائمة القديمة للتغيرات فى المركز المالى Statement of Changes in Financial Position أو قائمة الاعتمادات Fund Statement. ويعد هذا التحول بلاشك بداية لعصر جديد فى التقارير المالية (FASB (1986, 1987.

وقد أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن القوائم المالية الرئيسية الثلاثة وهى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية تهدف إلى مساعدة مستخدمى القوائم المالية فى تقييم مايلى [FASB (1986), Para.5, p. 2].

١- مدى مقدرة المنشأة على تحقيق صافى تدفقات نقدية موجبة مستقبلا.

٢- مدى مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات الأرباح ، وتقييم احتياجات المنشأة من التمويل الخارجى.

٣- أسباب الاختلافات بين الأرباح والمقبوضات والمدفوعات النقدية المرتبطة بها.

٤- النواحى النقدية وغير النقدية لعمليات المنشأة الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة.

هذا وقد يتم إعداد قائمة رئيسية للتدفقات النقدية توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الإجمالية ، على أن تؤيدها قوائم مساعدة تفصيلية توضح وتحلل البنود الرئيسية فيها. ويمثل الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التغير فى الموارد النقدية للمنشأة خلال الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\Delta \text{ ن} = \text{غ} - \text{ض} - \text{ث} + \text{ق} + \text{ك} - \text{ت}$$

حيث أن:

غ = صافى التدفق النقدى الناتج عن عمليات التشغيل Operating Activities (النقدية المحصلة من العملاء – النقدية المدفوعة للموردين والعاملين (الأجور) والمدفوعات عن عمليات تشغيلية أخرى).

ض = المدفوعات النقدية للضرائب.

ث = صافى التدفق النقدى المترتب على عمليات إحلال وشراء الأصول طويلة الأجل.

ق = صافى التدفق النقدى المترتب على الحصول أو سداد القروض طويلة الأجل.

ك = المقبوضات والمدفوعات النقدية لملاك المنشأة.

ت = التوزيعات النقدية للأرباح.

Δ ن = التغير فى الموارد النقدية للمنشأة خلال الفترة.

وبالإضافة إلى القائمة الرئيسية للتدفقات النقدية ، فإنه يتم تعزيز بنودها الرئيسية بقوائم مساعدة تفصيلية ، وعلى سبيل المثال يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل وفقا للمعادلة التالية:

غ = ع – م – ج – ص – ف

حيث أن:

ع = المتحصلات النقدية من المبيعات والعملاء.

م = المدفوعات النقدية للموردين عن المشتريات.

ج = المدفوعات النقدية للعاملين عن الأجور والمرتبات.

ص = المدفوعات النقدية عن عناصر مصروفات غير مباشرة.

ف = المدفوعات النقدية عن فوائد القروض.

هذا وقد تم تبويب البيانات فى القائمة الجديدة للتدفقات النقدية التى أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى ثلاثة أقسام هى:[١]

---

[١] يخرج التمييز بين الأنشطة التشغيلية وغير التشغيلية عن نطاق هذا الكتاب ولذلك سنأخذ بالتبويب الوارد فى القائمة الجديدة للتدفقات النقدية التى أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية. هذا وقد خلصت العديد من

- التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة وعمليات تشغيلية.
- التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة استثمارية.
- التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة تمويلية.

وتحدد طبيعة العملية تبويبها كأحد النشطة الاستثمارية أو التمويلية أو التشغيلية.

وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية باستخدام الطريقة المباشرة فى عرض بيانات التدفقات النقدية فى قائمة التدفقات النقدية ، بمعنى أن توضح القائمة إجمالى المقبوضات النقدية وإجمالى المدفوعات النقدية بصورة منفصلة فى كل قسم من أقسامها. كما أوصى المجلس أيضا بعمل تسوية بين الربح الناتج عن عمليات التشغيل وصافى التدفق النقدى وإعداد جداول مستقلة لتوفير معلومات تفصيلية عن العمليات غير النقدية التى لا تتضمنها قائمة التدفقات النقدية (على سبيل المثال تحويل قروض طويلة الأجل إلى اسهم ، أو إصدار أسهم مقابل الحصول على أصول ثابتة).

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية البنود التى تنتمى إلى كل تبويب من تبويبات قائمة التدفقات النقدية كمايلى:

١- الأنشطة الاستثمارية:

وتشمل مايلى:

أ - الاقتراض أو سداد القروض طويلة الأجل.

ب - شراء أو بيع استثمارات طويلة الأجل أو أصول ثابتة.

مع ملاحظة الإفصاح عن التدفق النقدى الخارج المترتب على هذه الأنشطة بصورة مستقلة عن التدفق النقدى الداخل ، وعلى سبيل المثال لا يتم خصم مشتريات الآلات والمعدات من قيمة مبيعات الآلات والمعدات التى يتم الاستغناء عنها [FASB (1986) Para. 1oa, p.3].

الدراسات فى هذا الموضوع إلى وجود اختلافات كبيرة فى التطبيق العملى فى مجال تبويب بنود القوائم المالية إلى بنود تشغيلية وغير تشغيلية وبالتالى فإن مفهوم الأنشطة التشغيلية وغير التشغيلية فى القوام المالية مفهوم غير واضح وغير محدد بدقة (Ketz and Largay 1987) و (Nurnberg 1972).

٢- الأنشطة التمويلية :

وتشمل:

أ - المقبوضات والمدفوعات النقدية لملاك المنشأة (وتشمل توزيعات الأرباح).

ب - الاقتراض أو سداد القروض قصيرة الأجل.

ويلاحظ أن التسديدات للموردين عن عمليات تجارية تعد من الأنشطة التشغيلية، كما يلاحظ الإفصاح عن التدفق النقدى الخارج المترتب على هذه الأنشطة بصورة مستقلة عن التدفق النقدى الداخل [FASB (1986) Para. 1ob, p.3].

٣- الأنشطة التشغيلية:

ويشمل هذا التبويب كافة العمليات الأخرى التى لا تعد من الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية ، ويلخص هذا القسم التدفق النقدى الناتج عن أرباح التشغيل. ولا يدخل ضمن هذا التبويب البنود غير العادية وكذلك الأرباح أو الخسائر غير التجارية ، حيث تعد من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية [FASB (1986), Para 1oc, p.3]. أما الفوائد المحصلة أو المدفوعة وكذلك التدفقات النقدية المرتبة على البنود الأخرى من الإيرادات والنفقات فإنها تدخل ضمن التدفقات النقدية من عمليات تشغيلية. وأخيرا فإن العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية يتم إظهارها فى جدول مستقل.

وقد وجهت العديد من الانتقادات إلى تبويب الفوائد المحصلة والمدفوعة وإيرادات الاستثمارات المحصلة ضمن الأنشطة التشغيلية على الرغم من أن العمليات المرتبطة بها والمتعلقة بالقروض طويلة وقصيرة الجل والاستثمارات طويلة الأجل تعد من الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية. لذلك فمن المنطقى تبويب الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة وإيرادات الاستثمارات المحصلة ضمن البنود التمويلية أو الاستثمارية. (يلاحظ أن توزيعات الأرباح على ملاك المنشأة تدخل ضمن الأنشطة التمويلية) Kistler & Hamer (1988).

(ب) استخدامات نظام التقارير عن التدفقات النقدية:

تناول العديد من الكتاب مزايا ومنافع التقارير التى يوفرها نظام المحاسبة عن التدفقات النقدية ، ويتضح من هذه الكتابات (على سبيل المثال Lee (1972), (1978)) أن هذا النظام متعدد الأغراض ويفى بالاحتياجات الخاصة بالعديد من مستخدمى النظام. وبصورة عامة يوفر النظام بيانات عن

التدفقات النقدية تخدم أغراض مساءلة والحكم على أداء الإدارة Managerial Accountability وأغراض اتخاذ العديد من القرارات.

وفى مجال مساءلة والحكم على أداء الإدارة فإن تقارير التدفقات النقدية توضح موقف السيولة فى المنشأة ، وبالتالى تعطى معلومات لمستخدمى التقارير عن الإنجازات الفعلية للإدارة المالية من خلال قائمة التدفقات النقدية الفعلية وعن الإنجازات المتوقعة من خلال قائمة التدفقات النقدية التقديرية. وتساعد هذه القوائم بالإضافة إلى تفسير الانحرافات بين النتائج الفعلية والتقديرية فى الحكم على الأداء المالى للإدارة ، وذلك من خلال تسجيل النتائج القبلية Ex ante والبعدية Ex Post للأداء المالى للمنشأة ، ويمكن أن تفيد هذه المعلومات مستخدمى التقارير المالية – من مستثمرين ومقرضين ودائنين وبنوك ومستهلكين وجهات حكومية بالإضافة إلى العاملين فى المنشأة – الذين يهتمون بكفاءة الإدارة المالية للمنشأة والتى تؤثر على استمرارية المنشأة وبقائها فى الأجل الطويل.

وبالإضافة إلى الحكم على أداء الإدارة فإن تقارير التدفقات النقدية تساعد مستخدميها فى أغراض اتخاذ القرارات. أن نماذج قرارات المستثمرين تعتمد بصورة أساسية على التوزيعات النقدية للأرباح ، وتهتم البنوك والمقرضون بمدى قدرة المنشأة على سداد القروض وفوائدها فى موعد استحقاقها ، كذلك يهتم الدائنون بمدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها تجاههم فى موعد استحقاقها. وفيما يتعلق بالعاملين بالمنشأة فإن مدى توافر النقدية بالمنشأة يعتبر عاملا هاما لرفاهيتهم حيث يؤثر ذلك على مدى مقدرة المنشأة على سداد أجورهم وعلى تقديم الخدمات لهم وعلى توفير فرص وظيفية جديدة. أما الحكومة فإنها تهتم بمدى توافر النقدية الكافية لسداد الضرائب المستحقة فى موعد استحقاقها. وعلى ذلك يمكن القول بأن النقدية تعتبر مورد يحظى باهتمام عام من العديد من مستخدمى التقارير المالية.

(جـ) البيانات اللازمة لحساب التدفقات النقدية:

لم توضح الكتابات التى وافقت على تطبيق نظام تقارير التدفقات النقدية كيفية حساب التدفقات النقدية لأغراض إعداد هذه التقارير. وقد أدى ذلك إلى وجود انطباع بأن بيانات التدفقات النقدية جاهزة ومتاحة. وإذا كان النظام السائد هو نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق ، فإن توفير بيانات تخلو من التوزيعات المحاسبية لعناصر الإيرادات والنفقات ومن العمليات الآجلة قد تعد مهمة صعبة ، حيث لم تصمم النظم المحاسبية فى كثير من المنشآت لغرض

إنتاج معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية. ولذلك قد يتم اللجوء إلى أساليب بديلة لتوفير هذه المعلومات وذلك بإلغاء آثار التوزيعات المحاسبية لعناصر الإيرادات والنفقات (مثل الإهلاك) وكذلك العمليات الآجلة. وعلى سبيل المثال إذا توافرت البيانات التالية عن المبيعات:

المبيعات الآجلة عن فترة معينة كما هى واردة بقائمة الدخل	١٠٠٠٠٠ جنيه
رصيد المدينين أول الفترة	١٠٠٠٠ جنيه
رصيد المدينين آخر الفترة	١٥٠٠٠ جنيه

فإنه يمكن استنتاج النقدية المحصلة من العملاء وفقا للمعادلة التالية:

النقدية المحصلة من العملاء = رصيد المدينين أو الفترة + المبيعات الآجلة
– رصيد المدينين آخر الفترة

= ١٠٠٠٠ + ١٠٠.٠٠٠ – ١٥٠٠٠ = ٩٥٠٠٠ جنيه

ويمكن أيضا تحديد التسديدات النقدية للدائنين بإجراء تسويات مماثلة وذلك فيما يتعلق بأرصدة الدائنين أول وآخر الفترة. كما يتم ذلك أيضا بالنسبة للضرائب وتوزيعات الأرباح.

هذا وقد يصبح الأمر أكثر سهولة إذا تضمنت القوائم المالية للمنشأة قائمة مصادر واستخدامات الأموال Fund Statement (قد يطلق عليها قائمة الاعتمادات أو قائمة التغيرات فى المركز المالى). وعادة ما تتضمن هذه القائمة بيانات عن عمليات نقدية (مثل الضرائب والتوزيعات المدفوعة) أو بيانات عن عمليات يمكن تحويلها بسهولة إلى تدفقات نقدية (تظهر الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد إجراء التسويات الخاصة بالتوزيعات المحاسبية كالاهلاكات والخسائر الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والتغيرات الدورية فى رأس المال العامل).

ولذلك فإن أهم التعديلات اللازمة لتحويل بيانات قائمة الاعتمادات إلى تدفقات نقدية هى:

×× أرباح التشغيل مثل الضرائب

×× + الاهلاكات والتوزيعات المحاسبية الأخرى لعناصر النفقات(١)

×× – الزيادة فى رأس المال العامل(٢)

×× التدفق النقدى المترتب على أرباح التشغيل قبل الضرائب.

وتلغى التعديلات السابقة آثار التوزيعات المحاسبية لعناصر النفقات والإيرادات وكذلك العمليات الآجلة من القوائم المالية التقليدية. وتقوم التعديلات السابقة على افتراض ارتباط الدائنين والمدينين كلية بعمليات التشغيل وعدم ارتباطهم بالإنفاق الاستثمارى على أصول طويلة الأجل. ولذلك فإن التدفقات النقدية الناتجة عن هذه التعديلات تعد بمثابة أرقام تقريبية للتدفقات الفعلية.

وفيما يتعلق بالضرائب المدفوعة فإنها تظهر عادة فى قائمة الاعتمادات أو يمكن استنتاجها من قائمة الدخل بعد إضافة رصيد الضرائب أول الفترة واستبعاد رصيد آخر الفترة.

هذا وبعد تحديد التدفق النقدى المترتب على عمليات التشغيل ، يتم تحديد التدفقات النقدية المترتبة على الإنفاق الاستثمارى على أصول ثابتة جديدة أو على عمليات إحلال هذه الأصول. ونظرا لأن البيانات عن المدينين والدائنين عن عمليات تتعلق بأصول طويلة الأجل قد تكون غير متاحة. لذلك قد يكون من الصعب تعديل البيانات الواردة فى قائمة الاعتمادات (أو الواردة فى قائمة المركز المالى) ، لذلك يمكن أخذ الأرقام الواردة فى هذه القوائم مع فصل تكلفة الأصول الثابتة الجديدة عن الإيرادات المحققة نتيجة التخلص من أصول ثابتة قديمة.

وفيما يتعلق بالأنشطة التمويلية فإنه يمكن الحصول على البيانات المتعلقة بالتغيرات النقدية فى رأس المال والقروض قصيرة الأجل من قائمة الاعتمادات أو قائمة المركز المالى ، كذلك تظهر التوزيعات المدفوعة فى قائمة الاعتمادات أو يمكن استنتاجها من قائمة الدخل بعد إضافة رصيد أول الفترة واستبعاد رصيد آخر الفترة.

(١) تستبعد التوزيعات المحاسبية المتعلقة بالإيرادات أو الأرباح.

(٢) يضاف النقص فى راس المال العامل إلى أرباح التشغيل. ويلاحظ أنه فى حالة عدم وجود قائمة الاعتمادات يمكن الحصول على البيانات الخاصة بهذه التسويات من قائمة الدخل وقائمة المركز المالى كما سيتضح فيما بعد.

ويوضح [1]الجدول رقم (١) قائمة التدفقات النقدية وفقا للأسلوب الذى أوصى به مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB). حيث توضح القائمة إجمالى المقبوضات النقدية وإجمالى المدفوعات النقدية المترتبة على عمليات التشغيل (وفقا للطريقة المباشرة) ويتم تعديل أرباح التشغيل إلى تدفقات نقدية (وفقا للطريقة غير المباشرة) فى جدول مستقل ملحق بقائمة التدفقات النقدية.

ولتوضيح كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية فقد تم ربط كل بند من بنودها بالبنود ذات العلاقة فى قائمة الدخل (جدول رقم ٢) وقائمة الأرباح المحتجزة (جدول رقم ٣) وقائمة المركز المالى (جدول رقم ٤) باستخدام رموز مناسبة.

[1] يمكن حساب إيرادات بيع الأصول الثابتة القديمة بناء على صافى القيمة الدفترية للأصول المباعة (وفقا لقائمة المركز المالى) وأرباح أو خسائر بيع الأصول (وفقا لقائمة الدخل).

جدول رقم (١)

قائمة التدفقات النقدية لشركة .. عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

			رمز البنود ذات العلاقة
		تدفقات نقدية من أنشطة تشغيلية	
	٢٥٠٠	نقدية محصلة من العملاء	أ–١ ، ب–٢[1]
	٨٠	إيرادات استثمارات محصلة	أ–٤
	١٦٠	فوائد دائنة محصلة	أ–٣ ، ب–٣
٢٧٤٠		مجموع النقدية المحصلة عن عمليات التشغيل	
	٢٢٠٠	مجموع النقدية المدفوعة للموردين والعاملين	أ–٦ ، ب–١٤
	١٠٠	فوائد مدفوعة	أ–٩ ، ب–١٤ ، ب–١٧
	١٠٠	ضرائب مدفوعة عن الأرباح	أ–١٠ ، ب–١٥
٢٤٠٠		مجموع النقدية المدفوعة عن عمليات التشغيل	
٣٤٠		صافى التدفق النقدى عن أنشطة تشغيلية (أنظر الجدول الملحق)	د–١

(١) ترتبط النقدية المحصلة من العملاء بالمبيعات (رمزها فى قائمة الدخل أ–١) وبأرصدة العملاء (رمزها فى قائمة المركز المالى ب٢). وتحسب النقدية المحصلة من العملاء كمايلى:

رصيد العملاء أول الفترة + المبيعات خلال الفترة – رصيد العملاء آخر الفترة

= ١٥٠ + ٣٠٠٠ – ٦٥٠ = ٢٥٠٠

ويمكن تفسير باقى بنود قائمة التدفقات النقدية باستخدام الرموز الموضحة أمام كل منها والتى تشير إلى البنود ذات العلاقة فى القوائم المالية.

تابع (جدول رقم ١)

		تدفقات نقدية من أنشطة استثمارية	
	(١٠٠)	شراء آلات ومعدات	ب-٧
	٦٥٠	متحصلات نقدية من بيع أراضى	ب-١١ ، أ-٢
	(٤٠٠)	شراء استثمارات مالية طويلة الأجل	ب-٥
١٥٠		صافى التدفق النقدى من أنشطة استثمارية	د-٢
		تدفقات نقدية من أنشطة تمويلية	
	٤٧٥	متحصلات نقدية من إصدار أسهم جديدة	ب-١٨[١]
	(٢٠٠)	توزيعات نقدية للأرباح	ج-٢
	١٠٠٠	متحصلات نقدية من قروض قصيرة الأجل	ب-١٢
	(١٢٢٥)	مدفوعات نقدية لسداد قروض قصيرة الأجل	ب-١٣
٥٠		صافى التدفق النقدى الناتج عن أنشطة تمويلية	د-٣
٥٤٠		صافى الزيادة فى النقدية	د-١

(١) الزيادة فى رأس المال = ٤٢٧٥ – ٣٤٠٠ = ٨٧٥

منها ٤٠٠ استخدما فى تمويل شراء المبانى ، لذلك فإن المقبوضات النقدية المترتبة على إصدار أسهم جديدة = ٤٧٥.

ملحق جدول رقم (١)

تسوية وتحويل أرباح التشغيل إلى تدفقات نقدية من أنشطة تشغيلية

	٦٨٢	صافى الأربـاح	أ-٤
		نفقات وإيرادات وأرباح وخسائر غير نقدية تضمنتها صافى الأرباح	
	٥٥٠	أهلاكات أصول ثابتة	أ-٨
	٢٦	استهلاك خصم إصدار السندات	ب-١٧
	(٥٠٠)	الزيادة فى حساب العملاء	ب-٢
	١٠	النقص فى الفوائد الدائنة المستحقة	ب-٣
	(١٠٠)	الزيادة فى المخزون	ب-٤
	(٢٠٠)	النقص فى حسابات الدائنين	ب-١٢
	٣٠	الزيادة فى الفوائد المدينة المستحقة	ب-١٤
	١٩٢	الزيادة فى الضرائب المستحقة	ب-١٥
	(٣٥٠)	أرباح بيع أراضى	أ-٢
٣٤٠		صافى التدفق النقدى الناتج عن أنشطة تشغيلية	د-١

جدول العمليات أو الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية

(٤٠٠)	شراء مبانى (أنشطة استثمارية)	ب-٩
٤٠٠	إصدار أسهم (أنشطة تمويلية)	ب-١٨
صفر	صافى الأثر على التدفقات النقدية	

جدول رقم (٢)

قائمة الدخل لشركة .. عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

الرمز			
	الإيـرادات		
أ–١	المبيعـات		٣٠٠٠
أ–٢	أرباح بيع أراضـى		٣٥٠
أ–٣	فوائد دائنـة		١٥٠
أ–٤	إيرادات استثمارات		٨٠
	إجمالى الإيرادات		٣٥٨٠
	تكاليف ومصروفات		
	تكلفة البضاعة المباعة		
أ–٥	مخزون أول الفترة	٣٠٠	
أ–٦	مشتريـات	٢٠٠٠	
	البضاعة المتاحة للبيع	٢٣٠٠	
أ–٧	مخزون آخر الفترة	٤٠٠	
			١٩٠٠
أ–٨	الاهلاكـات		٥٥٠
أ–٩	فوائد مدينة[١]		١٥٦
أ–١٠	ضرائب على الأرباح		٢٩٢
	إجمالى التكاليف والمصروفات		٢٨٩٨
أ–١١	صافى الأرباح		٦٨٢

[١] تشمل الفوائد المدينة ٢٦ جنيه نصيب الفترة من خصم إصدار السندات.

جدول رقم (٣)

قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

١٠٠٠	الأرباح المحتجزة أول الفترة	جـ-١
٦٨٢	صافى الربح	أ-١١
(٢٠٠)	توزيعات أرباح	جـ-٢
١٤٨٢	أرباح محتجزة فى آخر الفترة	جـ-٣

جدول رقم (٤)

قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤

٢٠٠٤	٢٠٠٣	الأصـول	الرمز
		الأصول متداولة	
٩٩٠	٤٥٠	نقديـة	ب-١
٦٥٠	١٥٠	حسابات العملاء (صافى)	ب-٢
٤٠	٥٠	فوائد دائنة مستحقة	ب-٣
٤٠٠	٣٠٠	مخزون سلعى	ب-٤ ، أ-٧
٢٠٨٠	٩٥٠	إجمالى الأصول المتداولة	
		استثمارات طويلة الأجل	
١٠٠٠	٦٠٠	فى أسهم	ب-٥
١٤٠٠	١٤٠٠	فى سندات	ب-٦
٢٤٠٠	٢٠٠٠	إجمالى استثمارات طويلة الأجل	

تابع جدول رقم (٤)

أصول ثابتــة

آلات ومعدات	٢٠٠٠		٢١٠٠		ب-٧
مجمع الاهلاك	٦٠٠		٨٥٠		ب-٨
		١٤٠٠		١٢٥٠	
مبانـى	٣٠٠٠		٣٤٠٠		ب-٩
مجمع الاهلاك	١٠٠٠		١٣٠٠		ب-١٠
		٢٠٠٠		٢١٠٠	
أراضى		١٥٠٠		١٢٠٠	ب-١١
إجمالى الأصول الثابتة		٤٩٠٠		٤٥٥٠	
أجمالى الأصول		٧٨٥٠		٩٠٣٠	
الالتزامات وحقوق الملكية					
التزامات متداولة					
حسابات الدائنين		٤٠٠		٢٠٠	ب-١٢
قروض قصيرة الأجل		١٢٠٠		٩٧٥	ب-١٣
فوائد مدينة مستحقة		-		٣٠	ب-١٤
ضرائب أرباح مستحقة		-		١٩٢	ب-١٥
إجمالى الألتزامات المتداولة		١٦٠٠		١٣٩٧	
قروض سندات	٢٠٠٠		٢٠٠٠		ب-١٦
خصم إصدار السندات	(١٥٠)		(١٢٤)		ب-١٧
		١٨٥٠		١٨٧٦	
حقوق الملكية					
رأس مال الأسهم		٣٤٠٠		٤٢٧٥	ب-١٨
أرباح محتجزة		١٠٠٠		١٤٨٢	جـ -٣
إجمالى حقوق الملكية		٤٤٠٠		٥٧٥٧	
إجمالى الالتزامات وحقوق الملكية		٧٨٥٠		٩٠٣٠	

ويمكن أن نورد الملاحظات التالية على المثال السابق:

١- تعتبر بيانات التدفقات النقدية التى يتم استنتاجها بإجراء بعض التسويات على القوائم المالية التقليدية بيانات تقريبية لأنه قد لا تتوافر كل المعلومات اللازمة لإجراء هذه التسويات ، لذلك يجب تشجيع المنشآت على إعداد قوائم تعكس التدفقات النقدية بصورة مباشرة.

٢- اقتصر المثال على البيانات الخاصة بسنتين فقط ، ولاشك أنه من الأفضل توفير بيانات عن التدفقات النقدية عن فترة من خمس إلى عشر سنوات وفقا لظروف كل منشأة ، وذلك حتى يمكن تجنب المشاكل المترتبة على تفسير التدفقات النقدية عن فترات قصيرة والتى قد تمثل فترات انكماش أو رواج بالنسبة للمنشأة[١].

٣- أن الاعتماد على البيانات المنشورة فى إعداد قوائم التدفقات النقدية يعنى أن هذه القوائم تعكس الأحداث الماضية الفعلية للمنشأة. وبالتالى فإن قضية إعداد قوائم تقديرية للتدفقات النقدية تظل باقية بدون حل.

ويتضح من الملاحظات السابقة أنه على الرغم من إمكانية إعداد قوائم ملخصة وإجمالية للتدفقات النقدية عن فترات ماضية (من خلال الاعتماد على قوائم الاعتمادات أو إجراء تعديلات وتسويات على القوائم المالية التقليدية المنشورة) ، فإنه لا يوجد بديل عن وجود نظام كامل للمحاسبة والتقارير عن التدفقات النقدية.

ثانيا: التقارير المالية المنصوص عليها فى قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية:

اهتم المشرع المصرى بتحقيق حد أدنى من الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية التى تعدها الشركات وتنشرها. فبالنسبة لشركات الأموال فى القطاع الخاص أورد النصوص التى تضمن تحقيق ذلك فى المادتين ٦٤ و٦٥ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. كما بينت تفاصيل ذلك اللائحة

[١] على سبيل المثال تتسم التدفقات النقدية فى منشآت التجزئة بأنها سريعة ، لذلك فإن فترة خمس سنوات قد تكون مناسبة لتحديد اتجاه التدفقات النقدية وتتجنب التشويه الذى قد يترتب على تفسير التدفقات النقدية لكل فترة على حدة. وقد تكون الفترة المناسبة هى عشر سنوات بالنسبة لشركات المقاولات والتى تتولى بناء الطرق والكبارى وغيرها من العقود طويلة الأجل. ولا شك أن إعداد قوائم مجمعه للتدفقات النقدية يسمح لمستخدمى هذه القوائم بالتعرف على اتجاه التدفقات النقدية.

التنفيذية للقانون السالف الذكر فى المواد من ١٨٦ حتى ١٩٠. وأرفق ذلك بالملحق رقم (٤) من اللائحة التنفيذية المذكورة والذى تضمن نماذج للتقارير المالية التى تنشرها شركات أموال القطاع الخاص وهى الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب التوزيع وقائمة الموارد والاستخدامات كما أوضحت اللائحة التنفيذية المذكورة فى الملحق رقم (١) البيانات التى يجب أن يشملها تقرير مجلس إدارة الشركة الذى يقدم للجمعية العامة للمساهمين بالشركة.

وفيما يلى نعرض بإيجاز لنماذج هذه القوائم المالية التى ألزم المشرع شركات الأموال بإعدادها ونشرها وفقاً للنماذج التى أوردها المشرع فى الملحق رقم (٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر.

(١) بالنسبة لنموذج الميزانية:

اختار المشرع الشكل التقليدى فعرض نموذج الميزانية على هيئة كشف ذى جانبين خصص الجانب الأيمن للأصول والآخر الأيسر لحقوق المساهمين والخصوم ولم يساير المشرع فى هذا النموذج الاتجاه الحديث وهو عرض هذه المعلومات فى صورة قائمة من جانب واحد (وإن كان المشرع قد تدارك ذلك فى قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الذى سوف يأتى الحديث عنه بعد قليل فى هذا الفصل).

<u>وقد تم تبويب الأصول فى الميزانية إلى المجموعات الآتية:</u>

الأصول الثابتة: وقد صنفت فى عشر حسابات رتبت حسب درجة صعوبة تحويلها إلى نقدية سائلة. وقد استلزم المشرع فى هذا النموذج الإفصاح عن التكلفة التاريخية لاقتناء كل أصل ثابت ومجمع إهلاكه وصافى تكلفة الأصل الثابت بعد خصم مجمع الإهلاك.

المشروعات تحت التنفيذ: وتشمل حسابين يعبران عن المراحل التى يمر بها الإنفاق على اقتناء الأصول الثابتة. وهما حساب تكوين سلعى وحساب إنفاق استثمارى.

استثمارات طويلة الأجل: وتشمل حسابين الأول خاص بمساهمة الشركة فى ملكية الشركات القابضة والتابعة والشقيقة. على أن يبين كل نوع منها على حدة. أما الحساب الثانى فهو خاص باستثمارات الشركة فى المشروعات المشتركة التى تشترك الشركة فى تأسيسها مع غيرها من الشركات.

الإقراض طويلة الأجل: وهى القروض التى تقرضها الشركة للغير. وقد حرص المشرع على الفصل بين القروض التى تقدمها الشركة إلى شركات قابضة وتابعة وشقيقة (مع ضرورة بيان كل نوع منها على حدة

بالتفصيل) وتلك القروض التى تقدمها الشركة للغير من غير تلك الشركات الأولى.

الأصول المتداولة: وتشمل:-

المخزون: وقد استلزم المشرع ضرورة الإفصاح عن الأساس المتبع فى تقويم هذا المخزون. واستلزم أيضاً بيان قيمة كل نوع من عناصر المخزون السلعى.

اعتمادات مستندية لشراء البضائع: وهى بذلك تظهر مستقلة عن المخزون الذى تسلمته المنشأة بالفعل بمخازنها.

مدينون وأوراق القبض: ويلاحظ هنا أن المشرع قد أدمج حساب المدينين مع حساب أوراق القبض فى بند واحد بالميزانية لكونهما من طبيعة واحدة. وحرص على طرح قيمة المخصص المتعلق بها والإفصاح عن قيمته.

حسابات جارية شركات قابضة وتابعة وشقيقة: ويقصد به الرصيد المدين للمعاملات التى جرت بين الشركة وتلك الشركات الأخرى ويستحق سداده خلال سنة مالية واحدة.

حسابات مدينة متنوعة.

استثمارات فى أوراق مالية: ويشمل هذا الحساب قيمة ما تشتريه المنشأة من أسهم وسندات وغيرها من الأوراق المالية وذلك بعد خصم مخصص هبوط الأسعار الذى تذكر قيمته صراحة بالميزانية.

نقدية بالبنوك والصندوق.

الأصول الأخرى: وهى تشمل:

- مصاريف تأسيس الشركة بعد خصم أقساط الإهلاك التى أجريت عليها حتى تاريخه.
- مصاريف سابقة على بدء الإنتاج أو النشاط بعد خصم أقساط إهلاكها.

<u>أما الخصوم وحقوق المساهمين فقد تم تصنيفها فى المجموعات الآتية:</u>

أ- **<u>حقوق المساهمين:</u>** وقد تم تبويبها على النحو التالى:

- رأس المال المرخص به:

وينبغى أن يذكر قيمة رأس المال المرخص به ولم يتضمن النموذج بيان عدد الأسهم المرخص بإصدارها أو نوع كل منها.

- رأس المال المصدر والمكتتب فيه وقد استلزم المشرع بيان عدد الأسهم

والقيمة الإسمية للسهم وذلك بالنسبة لكل إصدار من إصدارات الأسهم.

- المبالغ غير المسددة. وذلك بالنسبة لكل نوع من الأسهم على حدة. وتتمثل هذه المبالغ بالطبع فى الأرصدة المدينة لحسابات أقساط الأسهم المختلفة.
- رأس المال المدفوع. وهو باقى طرح المبالغ غير المسددة لأقساط الأسهم من القيمة الإسمية لرأس المال المصدر والمكتتب فيه.
- الاحتياطيات: وهى تضم الاحتياطى القانونى والاحتياطى النظامى. والاحتياطى الرأسمالى وأية احتياطيات أخرى ينص عليها نظام الشركة على أن يذكر كل احتياطى منها تفصيلاً.
- الأرباح (أو الخسائر) المرحلة.

ب- **<u>المخصصات</u>**: وتشمل مخصص الضرائب المتنازع عليها ومخصص المنازعات والمطالبات والالتزامات وكذلك أية مخصصات أخرى يجب تكوينها لمواجهة الالتزامات المؤكد تحققها.

ج- **الالتزامات طويلة الأجل:** وتشمل:

- سندات مصدرة. مع بيان كل إصدار على حدة ومعدل الفائدة عليه وما هو قابل منها للتحويل إلى أسهم.
- قرض شركات قابضة وتابعة وشقيقة مع بيان كل نوع منها على حدة.
- قروض أخرى طويلة الأجل.

د- **<u>الخصوم المتداولة:</u>**

وهى تشمل الالتزامات قصيرة الأجل سواء أرصدة الحسابات الجارية المكشوفة وأرصدة الموردين وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة للحسابات الجارية للشركات القابضة والتابعة والشقيقة وتشمل أيضاً رصيد حساب دائنى التوزيعات وباقى الحسابات الدائنة الأخرى.

وفيما يلى نموذج الميزانية كما ورد فى الملحق رقم (٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١:

الميزانية فى ....

أصول

رصيد	مجمع الإهلاك	تكلفة		سنة مقارنة
			أصول ثابتة	
××		××	أراضى	
××	××	××	مبانى وإنشاءات ومرافق أخرى	
××	××	××	آلات ومعدات	
××	××	××	وسائل نقل وانتقال	
××	××	××	عدد وأدوات	
××	××	××	أثاث ومعدات مكاتب	
××	××	××	ثروة حيوانية ومائية	
××	××	××	شهرة المحل وحقوق الامتياز والاختراع والتأليف والعلامات التجارية	
××	××	××	نفقات إيرادية مؤجل (متعلقة بالأصول الثابتة)	
××	××	××		
			مشروعات تحت التنفيذ	
	××		تكوين سلعى	
	××		إنفاق استثمارى	
			إستثمارات طويلة الأجل	
	××		شركات قابضة وتابعة وشقيقة (يبين كل نوع منها على حدة)	
	××		مشروعات مشتركة	
××				

خصوم وحقوق المساهمين

				سنة مقارنة
حقوق المساهمين				
رأس المال المرخص به	××			
رأس المال المصدر والمكتتب فيه (يوضح عدد الأسهم والقيمة الإسمية لكل نوع من أنواع الأسهم المصدرة).	××			
المبالغ غير المسددة (لكل نوع على حدة)	××			
الإحتياطيات		××		
احتياطى قانونى	××			
احتياطى نظامى	××			
احتياطى رأسمالى	××			
احتياطيات أخرى (بالتفصيل)	××			
		××		
الأرباح (أو الخسائر) مرحلة		××		
مجموع حقوق المساهمين			××	
المخصصات				
مخصص ضرائب متنازع عليها		××		
مخصص منازعات ومطالبات والتزامات		××		
مخصصات أخرى		××		
			××	

			الأقراض طويلة الأجل			××		**الالتزامات طويلة الأجل**	
	××		شركات قابضة وتابعة وشقيقة					سندات مصدرة (مع توضيح	
			(يبين كل نوع منها على حدة)					كل إصدار ومعدل الفائدة	
	××		قروض أخرى (يستحق منها					عليه ماهو قابل منها للتحويل	
			خلال السنة المالية التالية					لأسهم على حدة)	
××			مبلغ.......... جنيه)			××		قروض شركات قابضة و	
			الأصول المتداولة					تابعة وشقيقة	
		××	المخزون (يذكر أساس التقويم)					(يبين كل نوع منها على حدة)	
		××	خامات ووقود وقطع غيار			××		قروض أخرى طويلة الأجل	
			وغيرها					(يستحق منها خلال السنة	
		××	إنتاج غير تام وتحت التنفيذ					المالية التالية مبلغ..........	
			إنتاج تام		××			جنيه)	
		××	بضاعة مشتراة بغرض البيع					**الخصوم المتداولة**	
	××					××		بنوك- حسابات دائنة	
	××		اعتمادات مستندية لشراء			××		موردون وأوراق دفع	
			بضائع			××		حسابات جارية لشركات	
	××		مدينون وأوراق قبض (بعد					قابضة وتابعة وشقيقة	
			خصم المخصص البالغ...جنيه)			××		دائنو التوزيعات	
	××		حسابات جارية لشركات قابضة			××		حسابات دائنة أخرى	
			وتابعة وشقيقة		××				
	××		حسابات مدينة متنوعة						
	××		استثمارات فى أوراق مالية						
			(بعد خصم المخصص البالغ						
			.... جنيه).						
	××		نقدية بالبنوك والصندوق						
××									

						أصول أخرى			
						مصاريف تأسيس الشركة		××	
						(بعد خصم الإهلاك)			
						مصاريف سابقة على بدء		××	
						الإنتاج أو النشاط			
						(بعد خصم الإهلاك)			
									××
									××
	حسابات نظامية					حسابات نظامية			
	....		××			....		××	
	....		××			....		××	
			××					××	

(٢) بالنسبة لنموذج حساب الأرباح والخسائر:

أطلق المشرع على هذا النموذج إصطلاح حساب الأرباح والخسائر إلا أن محتوياته تنطق بأنه حساب ختامى يضم فى جنباته حساب المتاجرة وأيضاً حساب الأرباح والخسائر بمفهوميها المتعارف عليهما فى المحاسبة منذ أمد بعيد!!!

بل أننا لو كنا بصدد شركة صناعية فإن المشرع لم يتعرض بالمرة لحساب التشغيل (الإنتاج) ولا ندرى هل هو بذلك يحجبه عن النشر ؟ ولماذا ؟

وإذا ما فحصنا نموذج حساب الأرباح والخسائر كما ورد فى الملحق (٤) باللائحة التنفيذية لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لوجدنا أنه يتألف من ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: تمثل حساب المتاجرة، حيث تقيس هذه المرحلة من الحساب نتيجة نشاط المتاجرة من مجمل ربح أو خسارة. أما المرحلة الثانية من هذا الحساب فهى لقياس أرباح أو خسائر النشاط العادى الذى قامت من أجله المنشأة. وأخيراً فإن المرحلة الثالثة من هذا الحساب تختص بقياس صافى ربح أو خسارة المنشأة.

ويؤخذ أيضاً على هذا النموذج أنه استبعد مخصصات إهلاك الأصول الثابتة من المرحلة الثانية من الحساب وربما يرجع هذا إلى أن المشرع قصد

إدراج كافة إهلاكات الأصول الثابتة ضمن تكاليف المبيعات وتكاليف إيرادات النشاط المدرجة فى المرحلة الأولى من هذا الحساب. إلا أن هذا الاعتقاد إن صح لكان معناه أن المشرع يعتبر أن كافة إهلاكات الأصول الثابتة تعتبر تكاليف إنتاج وهو اعتقاد غير صحيح إذ أن الإهلاك يعتبر عنصر تكلفة على الوظيفة التى استفادت منه. فهناك إهلاك الأصول المستخدمة فى نشاط الإنتاج وهناك إهلاك الأصول المستخدمة فى نشاط التسويق وكذلك هناك إهلاك الأصول المستخدمة فى النشاط الإدارى والتمويلى.

وفيما يلى نورد نموذج حساب الأرباح والخسائر حسبما ورد فى الملحق رقم (٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

السنة الجارية		سنة المقارنة	السنة الجارية		سنة المقارنة
××	تكاليف المبيعات وتكاليف إيرادات النشاط		××	صافى المبيعات وإيرادات النشاط	
××	مصروفات بيع وتوزيع		××	إعانات إنتاج وتصدير	
××	رصيد مرحل (مجمل الربح)		××	رصيد مرحل (مجمل الخسارة)	
××	رصيد منقول (مجمل الخسارة)		××	رصيد منقول (مجمل الربح)	
	مصروفات إدارية وعمومية		××	<u>إيرادات إستثمارات وأوراق مالية</u>	
××	مصروفات تمويلية				
××	مخصصات (بخلاف ضرائب الدخل وأهلاك الأصول الثابتة)			من مساهمات فى شركات قابضة وتابعة وشقيقة ومشروعات مشتركة	
××	تبرعات وإعانات للغير				
××	رواتب مقطوعة وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة		××	من قروض ممنوحة لشركات قابضة وتابعة وشقيقة ومشروعات مشتركة	
			××	من أوراق مالية أخرى	
			××	فوائد دائنة	
××	رصيد مرحل (أرباح النشاط)		××	رصيد مرحل (خسائر النشاط)	
××	رصيد منقول (خسائر النشاط)		××	رصيد منقول (أرباح النشاط)	
			××	إيرادات غير عادية	
××	صافى الربح قبل الضرائب		××	أرباح رأسمالية	
××		××			

(٣) بالنسبة لنموذج حساب توزيع الأرباح:

الأحكام المتعلقة بتحديد الأرباح القابلة للتوزيع والمتعلقة بقواعد توزيع صافى الربح فى شركات الأموال نظمتها المواد من ٤٠ حتى ٤٤ وكذلك المادة ٨٨ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمواد من ١٩١ حتى ١٩٩ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون. وبأعمال هذه القواعد القانونية يكون توزيع صافى الربح فى شركة المساهمة كما يلى:-

أ- الاحتياطى القانونى:-

وفقاً لنص المادة (٤٠) من قانون الشركات المذكور وإعمالاً لنص المادة (١٩٢) من لائحته التنفيذية يتعين على مجلس إدارة الشركة أن يحتجز من الأرباح نسبة تعادل ٥% على الأقل لتكوين احتياطى قانونى. ويجوز للجمعية العامة – وبناء على تقرير من مراقب الحسابات – أن تقرر وقف هذا الاحتجاز متى بلغ هذا الاحتياطى نصف قيمة رأس المال. كما يجوز استخدام هذا الاحتياطى فى تغطية خسائر الشركة وفى زيادة رأس المال.

ب- الاحتياطيات النظامية:-

وهى أى احتياطيات ينص على تكوينها القانون النظامى للشركة أو يتم تكوينها بقرار من مجلس الإدارة بشرط أن توافق عليه الجمعية العامة للشركة. وقد أجازت المادة (٤٠) من قانون الشركات والمادة (١٩٣) من اللائحة التنفيذية تكوين هذه الاحتياطيات بالنسب ولمواجهة الأغراض التى ينص عليها القانون النظامى للشركة أو قرار الجمعية العامة.

ولا يجوز التصرف فى هذه الاحتياطيات فى غير الأبواب المخصصة لها إلا بموافقة الجمعية العامة.

جـ- الأرباح القابلة للتوزيع:-

حددت المادة (٤٠) من قانون الشركات والمادة (١٩٤) من لائحته التنفيذية الأرباح القابلة للتوزيع بأنها الأرباح الصافية مستنزلاً منها ما يكون قد لحق برأسمال الشركة من خسائر فى سنوات سابقة وبعد تجنيب الاحتياطى القانونى والاحتياطيات النظامية المنصوص عليها بالمادتين ١٩٢، ١٩٣ منها.

كما يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع الاحتياطيات التى تملك التصرف فيها بموجب نصوص القانون أو اللائحة أو النظام الأساسى للشركة (مادة ١٩٤ من اللائحة).

ويجوز أيضاً للجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة

توزيع نسبة من صافى الربح الذى تحققه الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول جديدة ويرفق باقتراح مجلس الإدارة بالتوزيع تقرير من مراقب الحسابات بشأن ذلك.

د- توزيعات نقدية من الأرباح على المساهمين والعاملين بالشركة (دفعة أولى):

بعد تجنيب النسب المقررة لتكوين الاحتياطى القانونى والاحتياطات النظامية يوزع عادة جزء من الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين والعاملين بالشركة وذلك حسب النسب ووفقا للترتيب الوارد فى القانون ولائحته التنفيذية وما ينص عليه القانون النظامى للشركة وذلك على النحو التالى:

بالنسبة لحملة الأسهم الممتازة:

يستحق حملة الأسهم الممتازة حصة فى ارباح الشركة بالنسبة المنصوص عليها فى القانون النظامى للشركة. وتحسب هذه الحصة بضرب النسبة المحددة لهذه الأسهم فى المبلغ المدفوع منها فقط وليس فى القيمة الأسمية لها. إذ قد تكون القيمة الأسمية للأسهم الممتازة غير مسددة بالكامل. فإذا لم تكف أرباح احدى السنوات لدفع هذه النسبة المحددة لحملة الأسهم التالية إلا إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعه الأرباح.

بالنسبة لحملة الأسهم العادية:

بعد أن يستوفى حمله الأسهم الممتازة نصيبهم فى الأرباح يأتى دور حملة الأسهم العادية فى الحصول على نصيب فى الأرباح القابلة للتوزيع، وفى العادة ينص القانون النظامى للشركة على توزيع دفعة أولى من الأرباح على حملة الأسهم العادية والعاملين بالشركة بنسبة لا تقل عن ٥% من قيمتها المدفوعة فعلا دون النظر إلى قيمتها الأسمية التى قد لا تكون مدفوعة بالكامل، وقد نصت المادة (٨٨) من قانون الشركات على توزيع هذه النسبة قبل تقدير مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما نصت ايضا المادتين (١٩٦) و (١٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المذكور.

هـ- توزيعات على أصحاب حصص التأسيس:

فى حالة وجود حصص تأسيس أو حصص أرباح فإن الشركة تخصص لهم نصيبا فى الربح القابل للتوزيع بشرط ألا يزيد هذا النصيب عن ١٠% من صافى الربح بعد خصم الاحتياطى القانونى والاحتياطات النظامية وحجز نسبة الـ ٥% على الأقل كدفعة أولى للمساهمين والعاملين.

و- مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة :

يتم تقدير مكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة بحد أقصى ١٠% من صافى الربح بعد حجز الاحتياطى القانونى والاحتياطيات النظامية وبعد حجز نسبة ٥% المقررة للعاملين والمساهمين كدفعة أولى.

ز- تكوين احتياطيات أخرى:

نص المادة (١٩٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة للشركة – بناء على اقتراح مجلس الإدارة - أن تقرر تكوين احتياطيات أخرى بخلاف الاحتياطى القانونى والاحتياطيات النظامية المنصوص عليها فى النظام الأساسى للشركة.

ح- توزيعات نقدية من الأرباح على المساهمين والعاملين كدفعه ثانية:

إذا تبقى ربح بعد إجراء التوزيعات السالف ذكرها فإنه يجوز للجمعية العامة – بناء على اقتراح مجلس الإدارة- إجراء توزيعات نقدية كدفعة ثانية على المساهمين والعاملين فيها.

ط- الفائض المرحل:

ان بقيت أرباحا بعد استيفاء كافة التوزيعات السالف ذكرها فإن مجلس الإدارة قد يقترح ترحيلها إلى السنة القادمة لكى تستخدم هذه الأرباح فى تعويض النقص فى الأرباح الذى قد يحدث فى السنوات العجاف التى قد تأتى مستقبلاً.

قواعد تقسيم الأرباح التى يتقرر توزيعها بين المساهمين والعاملين:

بينت المادة (١٩٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات القواعد التي تتبع عند تحديد ما يخص كل من المساهمين والعاملين فى الأرباح التى يتقرر توزيعها وذلك على النحو التالى:

أولاً: ألا يقل نصيب العاملين بالشركة فى الأرباح الى يتقرر توزيعها نقدا عن ١٠% وبشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة.

ثانياً: إذا كان النظام يحدد للعاملين نصيبا فى الأرباح يزيد على ١٠% ولا يجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة، جنب نصيب العاملين فى الزيادة على ١٠% فى حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين فى السنوات التى لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن إرادة الشركة، أو استخدامة فى إنشاء مشروعات إسكان أو خدمات تعود عليهم بالنفع، وذلك كله وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة ولا خل أحكام البندين (أولا) و (ثانيا) بنظام توزيع الأرباح المطبق فى الشركات القائمة فى أول ابريل سنة ١٩٨٢ إذا كان أفضل مما جاء بهما من أحكام.

قيود اليومية اللازمة لإثبات توزيع أرباح شركة المساهمة:

بعد موافقة الجمعية العامة لشركة المساهمة على مقترحات مجلس إدارة الشركة بشأن توزيع أرباحها جرى القيود التالية لإثبات هذه التوزيعات:

(١) ترحيل الأرباح الصافية إلى حـ/ التوزيع:

××× من حـ/ الإرباح والخسائر

××× إلى حـ/ التوزيع

(٢) إثبات قرار الجمعية العامة بالموافقة على التوزيع المقترح:

××× من حـ/ التوزيع
إلى مذكورين
× حـ/ الاحتياطى القانونى
× حـ/ الاحتياطى النظامى
× حـ/ الاحتياطيات الأخرى
× حـ/ أرباح المساهمين
× حـ/ أرباح العاملين
× حـ/ أرباح حصص التأسيس
× حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
× حـ/ الأرباح المرحلة

(٣) إثبات خصم الضرائب المستحقة على التوزيعات النقدية من المنبع وسدادها:

ألزم المشرع فى قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الشركات بأن تخصم من المنبع ضريبة القيم المنقولة على التوزيعات النقدية المقررة للمساهمين وأصحاب حصص التأسيس ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والجزء من أرباح العاملين المخصص للخدمات. أما التوزيعات النقدية للعاملين فهى تخضع لضريبة المرتبات والأجور وتلتزم الشركة بخصمها أيضاً من المنبع وتوريدها إلى مصلحة الضرائب.

ويتم إثبات حجز الضرائب من المنبع بالقيد الآتى:

من مذكورين
×× حـ/ أرباح المساهمين
×× حـ/ أرباح العاملين
×× حـ/ أرباح حصص التأسيس
×× حـ/ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
×× إلى حـ/ مصلحة الضرائب

<u>ويتم إثبات سداد هذه الضرائب بالقيد الآتى:</u>

×× من حـ/ مصلحة الضرائب

×× إلى حـ/ البنك

(٤) إثبات سداد التوزيعات النقدية لأصحابها:

<u>أ- بالنسبة للمساهمين:-</u>

يفضل تخصيص حساب مستقل فى البنك لصرف التوزيعات النقدية للمساهمين يسمى (حـ/ بنك صرف كوبون) حيث يرحل إلى هذا الحساب قيمة صافى التوزيعات النقدية للمساهمين بعد خصم ضريبة القيم المنقولة منها. وتكون قيود اليومية كما يلى:

- عند فتح حساب خاص بصرف التوزيعات فى البنك:

×× من حـ/ بنك (صرف كوبون)

×× إلى حـ/ بنك (جارى)

- عند صرف التوزيعات للمساهمين من البنك

×× من حـ/ أرباح المساهمين

×× إلى حـ/ بنك (صرف كوبون)

<u>ب- بالنسبة للعاملين:</u>

يفضل أن تصرف للعاملين حصتهم فى الأرباح عن طريق خزينة الشركة ويجرى القيد التالى لإثبات الصرف:

×× من حـ/ أرباح العاملين

×× إلى حـ/ الخزينة

<u>ج- بالنسبة لمكافأت مجلس الإدارة:</u>

×× من حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

×× إلى حـ/ البنك (جارى)

<u>د- بالنسبة لأرباح حصص التأسيس:</u>

×× من حـ/ أرباح حصص التأسيس

×× إلى حـ/ البنك (جارى).

فيما يلى نموذج حساب التوزيع كما ورد فى الملحق رقم (٤) باللائحة التنفيذية لقانون الشركات السالف ذكره:

حـ/ توزيع الأرباح

السنة الجارية		سنة المقارنة	السنة الجارية		سنة المقارنة
××	صافى خسائر العام		××	صافى أرباح العام القابلة للتوزيع	
××	خسائر مرحلة من العام السابق				
××	احتياطى قانونى		××	أرباح مرحلة من العام السابق	
××	احتياطى نظامى				
××	احتياطيات أخرى		××	احتياطيات محولة	
××	نصيب المساهمين (بواقع... جنيه للسهم الواحد)			(تذكر تفصيلاً إن وجدت)	
××	نصيب العاملين				
××	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة				
××	نصيب حصص التأسيس والأرباح				
××	أرباح مرحلة للعام التالى				
××			××		

<u>مثال على توزيعات الأرباح:</u>

البيانات الآتية مستخرجة من دفاتر شركة مساهمة فى ٢٠١٤/٦/٣٠:

١. رأس المال المرخص به عشرة مليون جنيه والقيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيها. وقد أصدرت الشركة نصف مليون سهم لم يسدد عنها القسط الأخير وقدره جنيهان.

٢. صافى الخسارة المرحلة من العام الماضى بلغ ١٠٠.٠٠٠ج وقد حققت الشركة هذا العام ربحا صافياً قدره ٥٠٠.٠٠٠ج.

٣. بلغ رصيد الاحتياطى القانونى ٢.٥ مليون جنيه.

٤. مجموع مرتبات العاملين بالشركة عن العام بلغ ٧٠ ألف جنيه.

٥. وافقت الجمعية العامة على توزيع دفعة ربح أولى على المساهمين والعاملين بالشركة بنسبة ٦% ودفعة ثانية ٢%. وتوزيع أرباح لأصحاب

حصص التأسيس بنسبة ٩% وقدرت مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بنسبة ٦% كما قررت حجز نسبة ٥% كإحتياطى قانونى ونسبة ٦% احتياطى نظامى على أن يرحل الباقى من الأرباح للعام القادم.

والمطلوب: إعداد مشروع التوزيع وتصوير حـ/ التوزيع.

الحـــــــل

ملاحظات وإرشادات للحل:

١. صافى الربح الذى تجرى منه التوزيعات = ٥٠٠.٠٠٠ – ١٠٠.٠٠٠ = ٤٠٠.٠٠٠ج.
٢. يستمر حجز النسبة المقررة للاحتياطى القانونى رغم تجاوز رصيده نصف قيمة رأس المال حيث لم تقرر الجمعية العامة وقف تجنيب هذه النسبة.
٣. تحسب دفعة الأرباح الأولى وكذلك الثانية التى تخصص للتوزيع نقداً على المساهمين والعاملين عن طريق ضرب كل نسبة فى مبلغ رأس المال المدفوع فقط وليس القيمة الإسمية للأسهم وذلك كما يلى:-
رأس المال المصدر المدفوع= ٥٠٠.٠٠٠ × ٨ج للسهم = ٤.٠٠٠.٠٠٠ج.
الدفعة الأولى = ٤.٠٠٠.٠٠٠ × ٦% = ٢٤٠.٠٠٠ ج.
يخص المساهمين منها = ٢٤٠.٠٠٠ × ٩٠% = ٢١٦.٠٠٠ج.
كما يخص العاملين منها = ٢٤٠.٠٠٠ × ١٠% = ٢٤.٠٠٠ ج.
الدفعة الثانية = ٤.٠٠٠.٠٠٠ × ٢% = ٨٠.٠٠٠ ج.
يخص المساهمين منها = ٨٠.٠٠٠ × ٩٠% = ٧٢.٠٠٠ج.
كما يخص العاملين منها = ٨٠.٠٠٠ × ١٠% = ٨.٠٠٠ ج.
٤. يلاحظ أن مجموع المبالغ المقترح توزيعها على العاملين بالشركة هو (٢٤.٠٠٠ + ٨.٠٠٠) = ٣٢.٠٠٠ ج.
لم يتجاوز مجموع الأجور السنوية البالغ ٧٠ ألف جنيها.

مشروع التوزيع:

صافى الربح القابل للتوزيع		٤٠٠.٠٠٠ج
يخصم منه:		
٥% احتياطى قانونى (٤٠٠.٠٠٠ × ٥%)	٢٠.٠٠٠	
٦% احتياطى نظامى	٢٤.٠٠٠	
٦% دفعة أولى للمساهمين والعاملين (٦% × ٤.٠٠٠.٠٠٠)	٢٤٠.٠٠٠	
يحصل المساهمون على ٩٠% منها = ٢١٦.٠٠٠		
ويحصل العاملون على ١٠% منها = ٢٤٠.٠٠٠		
		٢٨٤.٠٠٠
		١١٦.٠٠٠
والباقى		
٦% من الباقى مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة (١١٦.٠٠٠× ٦%) =	٦.٩٦٠	
٩% من الباقى أرباح لأصحاب حصص التأسيس (١١٦.٠٠٠×٩%)=	١٠.٤٤٠	
		١٧.٤٠٠
		٩٨.٦٠٠
٢% دفعة ثانية للمساهمين والعاملين		٨٠.٠٠٠
يحصل المساهمين على ٩٠% منها =	٧٢.٠٠٠	
يحصل العاملين على ١٠% منها =	٨.٠٠٠	
الباقى يرحل للعام التالى		١٨.٦٠٠

حـ/ توزيع الأرباح
عن السنة المنتهية فى ٢٠١٤/٦/٣٠

السنة الجارية		سنة المقارنة	السنة الجارية		سنة المقارنة
١٠٠.٠٠٠	خسائر مرحلة		٥٠٠.٠٠٠	أرباح العام	
٢٠.٠٠٠	احتياطى قانونى				
٢٤.٠٠٠	احتياطى نظامى				
٢٤٠.٠٠٠	دفعة أولى				
	٢١٦٠٠٠ للمساهمين				
	٢٤٠٠٠ للعاملين				
٦.٩٦٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة				
١٠.٤٤٠	أرباح حصص التأسيس				
	دفعة ثانية				
	٧٢٠٠٠ للمساهمين				
	٨٠٠٠ للعاملين				
٨٠.٠٠٠					
١٨.٦٠٠	أرباح مرحلة للعام التالى				
٥٠٠.٠٠٠			٥٠٠.٠٠٠		

(٤) بالنسبة لنموذج قائمة الموارد والاستخدامات:

من الحسنات التى تحسب للمشرع المصرى أنه ساير التطورات التى تأخذ مكانها فى الفكر المحاسبى فنص على إلزام شركات الأموال بإعداد ونشر قائمة الموارد والاستخدامات وأورد نموذجاً لها فى الملحق رقم (٤) باللائحة التنفيذية لقانون الشركات حتى يضمن حد أدنى من الإفصاح فى هذه القائمة. وإن كنا قد أشرنا فى بداية هذا الفصل إلى أن تطور الفكر المحاسبى بشأن قياس السيولة النقدية لم يقف عند حد إعداد تلك القائمة وإنما تطور وصدرت توصيات المجامع العلمية والمنظمات المهنية فى عام ١٩٨٨ بالتوقف عن إعداد هذه القائمة وأن يعد بدلا عنها قائمة أخرى هى قائمة التدفقات النقدية.

وفيما يلى قائمة الموارد والاستخدامات حسبما وردت فى النموذج الذى نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون الشركات فى الملحق الرابع منها:

قائمة
الموارد والاستخدامات

	السنة الحالية	السنة السابقة
أولا – مصادر الأموال:		
(أ) مصادر داخلية:		
- أرباح قبل الضريبة	xx	xx
- احتياطى رأسمالى	xx	xx
- إهلاك الأصول الثابتة	xx	xx
مجموع ناتج من كافة العمليات	xxx	xxx
(ب) مصادر خارجية:		
- إصدار أسهم نقدية	xx	xx
- سندات	xx	xx
- قروض طويلة الأجل	xx	xx
مجموع جزئى	xxx	xxx
إجمالى المصادر	xxx	xxx
ثانيا – استخدامات الأموال:		
- توزيعات مدفوعة	xx	xx
- ضرائب مدفوعة	xx	xx
- الزيادة فى الأصول الثابتة	xx	xx
- سداد من رأس المال	xx	xx
- سداد سندات	xx	xx
- سداد قروض طويلة الأجل	xx	xx
مجموع جزئى	xxx	xxx
إجمالى الاستخدامات	xxx	xxx
الزيادة/ النقص فى رأس المال العامل		
- الزيادة / النقص فى المخزون	xx	xx
- الزيادة / النقص فى المدينين والأرصدة المدينة الأخرى	xx	xx
- الزيادة / النقص فى الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى	xx	xx
(لا يتضمن الضرائب والتوزيعات المقترحة)		
مجموع جزئى	xxx	xxx
الحركة فى الأصول السائلة:		
- الزيادة / النقص فى الأرصدة النقدية	xx	xx
- الزيادة / النقص فى الاستثمارات متوسطة الأجل	xx	xx
مجموع جزئى	xxx	xxx
إجمالى الاستخدامات	xxx	xxx

ملاحظة: الموارد = الاستخدامات.
الزيادة فى حقوق الملكية + النقص فى الأصول = الزيادة فى الأصول + النقص فى حقوق الملكية.

ثالثا: التقارير المالية المنصوص عليها فى قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية:

بعد صدور قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية السالف ذكرها حدثت تطورات عديدة سريعة ومتلاحقة فى الاقتصاد المصرى من أبرزها تنشيط سوق رأس المال، الأمر الذى حث المشرع على التدخل لمسايرة هذه التطورات ومواجهة متطلباتها فكان أن أصدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. وقد حرص المشرع فى هذا القانون على ضمان توفير قدر أكبر من الإفصاح فى القوائم المالية التى تعدها وتنشرها الشركات التى تتداول أسهمها فى البورصة، لذلك تضمن الملحق رقم ٣/أ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ نماذج للقوائم التى تنشرها هذه الشركات وهى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التوزيع وقائمة مصادر الأموال وأوجه استخداماتها (وكنا نأمل أن تكون هذه فرصة يساير فيها المشرع المصرى التطور الفكرى فى المحاسبة فيأخذ بقائمة التدفقات النقدية بدلا من قائمة مصادر الأموال وأوجه استخداماتها).

كما نص المشرع على ضرورة أن ترفق بهذه القوائم عند نشرها الإيضاحات المتممة اللازمة لغرض الإفصاح المحاسبى من الأسس التى بنيت عليها هذه التقارير والقوائم.

وفيما يلى نعرض هذه القوائم طبقاً للنماذج التى أوردها المشرع المصرى فى الملحق ٣/أ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال.

(١) بالنسبة لنموذج قائمة المركز المالى:

ويلاحظ على هذا النموذج ما يلى:-

- استخدم المشرع اصطلاح قائمة المركز المالى بدلا من لفظ (الميزانية) المستخدم فى النموذج الوارد باللائحة التنفيذية لقانون الشركات.
- تم تصوير هذا النموذج على هيئة قائمة من جانب واحد بدلا من كشف ذى جانبين وفى هذا مسايرة للاتجاه الحديث فى عرض التقارير والقوائم المالية.
- اهتم المشرع بإظهار القيم السوقية للاستثمارات بالإضافة إلى تكلفتها التاريخية.
- عنى المشرع بإظهار رأس المال العامل بإيجاد باقى طرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة.

إلا أنه يؤخذ على هذا النموذج عدة مآخذ منها:

- لم يتضمن هذا النموذج الإفصاح عن رأس المال المرخص به.
- بالنسبة لرأس المال المصدر لم يفصح النموذج عن عدد الأسهم المصدرة والقيمة الإسمية للسهم.

وفيما يلى نموذج قائمة المركز المالى كما ورد فى الملحق ٣/أ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال.

قائمة المركز المالى فى / / ٢

رصيد	مجمع الإهلاك	تكلفة		سنة مقارنة
			<u>الأصول طويلة الأجل:</u>	
			<u>الأصول الثابتة:</u>	
××		××	أراضى	
××	××	××	مبانى وإنشاءات ومرافق أخرى	
××	××	××	آلات ومعدات وأجهزة	
××	××	××	وسائل نقل وانتقالات	
××	××	××	عدد وأدوات	
××	××	××	أثاثات وتجهيزات	
××	××	××	....	
××	××	××		
	××		تكوين سلعى	
	××		إنفاق استثمارى	
××			<u>الأصول طويلة الأجل الأخرى</u>	
	××		الاستثمارات طويلة الأجل (القيمة السوقية....) فى شركات تابعة وشقيقة (يبين كل نوع على حدة)	
	××		شهرة المحل	
	××		براءات الاختراع والعلامات التجارية وما فى حكمها	
××			<u>مجموع الأصول طويلة الأجل الأخرى</u>	
			<u>الأصول المتداولة:</u>	
			<u>المخزون:</u>	
		××	خامات	
		××	وقود وقطع غيار	
		××	إنتاج غير تام	
		××	بضاعة مشتراة بغرض البيع	
		××	إنتاج تام	
			<u>المدينون وأوراق القبض :</u>	
		××	عملاء بعد خصم المخصص البالغ قيمته ....)	
		××	أوراق قبض (بعد خصم المخصص البالغ قيمته ....)	
		××	حسابات مدينة لدى الشركات القابضة والتابعة والشقيقة.	

رصيد	مجمع الإهلاك	تكلفة		سنة مقارنة
		××	حسابات مدينة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين.	
		××	حسابات مدينة أخرى.	
			استثمارات متداولة فى أوراق مالية :	
		××	(بعد خصم المخصص البالغ قيمتة ....)	
		××	القيمة السوقية تبلغ ....)	
			النقدية :	
		××	ودائع لأجل بالبنوك	
		××	حسابات جارية بالبنوك	
		××	نقدية بالخزينة	
×××			مجموع الأصول المتداولة	
			الالتزامات المتداولة:	
			المخصصات:	
		××	مخصص ضرائب متنازع عليها	
		××	مخصص مطالبات ومنازعات	
	×××	××	مخصصات أخرى (تذكر تفصيلا)	
	××		البنوك الدائنة:	
			الدائنون وأوراق الدفع:	
		××	موردون وأوراق دفع	
		××	حسابات دائنة مستحقة للشركات القابضة والتابعة والشقيقة	
		××	دائنون وتوزيعات	
		××	حسابات دائنة أخرى	
		××	حسابات دائنة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	
	××			
×××			مجموع الالتزامات المتداولة (الخصوم)	
×××			رأس المال العامل	
...			أجمالى الاستثمار	
			يتم تمويلة على النحو التالى:	
			حقوق المساهمين:	
		××	رأس المال المصدر والمكتتب فيه	
		××	يخصم مبالغ غير مسددة	

رصيد	مجمع الإهلاك	تكلفة		سنة مقارنة
	××		**رأس المال المدفوع**	
	××		**<u>الاحتياطيات (تذكر تفصيلاً)</u>:**	
	××		**أرباح (أو خسائر) مرحلة**	
×××			**إجمالى حقوق المساهمين**	
			<u>الالتزامات طويلة الأجل</u>:	
	××		**قروض من البنوك**	
	××		**صكوك تمويل أو سندات**	
	××		**قروض من شركات قابضة وتابعة وشقيقة**	
	××		**أخرى تذكر**	
×××			**إجمالى تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل**	

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معا.

تقرير مراقب الحسابات مرفق.

عضو مجلس الإدارة   رئيس مجلس الإدارة

(٢) بالنسبة لنموذج قائمة الدخل :

قائمة الدخل عن الفترة المالية

من / / ٢ إلى / / ٢

اسم الشركة:.. نوع العملية: ....

كلى	جزئى	جزئى		سنة مقارنة
	××		**صافى المبيعات (إيرادات النشاط)**	
	××		**<u>يخصم:</u> تكلفة المبيعات**	
××			**مجمل الربح (أو الخسارة)**	
			<u>يخصم:</u>	
	××		**مصروفات عمومية وإدارية**	
	××		**مصروفات تمويلية**	
	××		**مخصصات بخلاف الإهلاك**	
	××		**رواتب مقطوعة وبدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة**	
××			**إجمالى المصروفات**	
			<u>يضـــــاف :</u>	
		××	**إيرادات استثمارات وأوراق مالية من:**	
		××	**شركات قابضة وشقيقة**	
		××	**قروض لوحدات مرتبطة**	
		××	**أوراق مالية أخرى**	
		××	**فوائد محصلة**	
	××		**إيرادات أخرى عادية**	
××				
××			**صافى أرباح (أو خسائر) النشاط**	
		××	**إيرادات غير عادية**	
		××	**أرباح (أو خسائر) رأسمالية**	
		××	**أرباح (أو خسائر) فروق العملة**	
	××		**<u>يخصـــــم :</u>**	
××	××		**مصروفات غير عادية**	
×××			**صافى الربح (أو الخسارة) قبل ضرائب الدخل**	
××			**ضريبة الدخل**	
××			**صافى الربح (أو الخسارة) بعد ضرائب الدخل**	

<u>(٣) بالنسبة للنموذج قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح:</u>

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن الفترة المالية المنتهية فى / / ٢

اسم الشركة:... نوع العملية: ....

كلى	جزئى	جزئى		سنة مقارنة
		××	**صافى الربح (أو الخسارة) بعد ضريبة الدخل**	
		××	**الأرباح أو الخسائر المرحلة من العام الماضى**	
		××	**احتياطيات محولة (إن وجدت وتذكر تفصيلاً)**	
	×××		**صافى الربح القابل للتوزيع**	
			<u>يوزع كالآتى:</u>	
		××	**احتياطى قانونى**	
		××	**احتياطى نظامى (يذكر تفصيلاً)**	
		××	**احتياطى رأسمالى (إن وجد)**	
		××	**نصيب المساهمين بواقع السهم**	
		××	**نصيب العاملين**	
		××	**مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إن وجدت)**	
		××	**احتياطيات أخرى (يذكر تفصيلاً)**	
×××				
×××			**أرباح محتجزة مرحلة للعام التالى**	

(٤) بالنسبة لنموذج قائمة مصادر الأموال وأوجه استخداماتها:

نموذج قائمة مصادر الأموال وأوجه استخداماتها

اسم الشركة:.. نوع العملية: ....

السنة الجارية			سنة المقارنة	
كلى	جزئى		كلي	جزئى
		<u>أولا : مصادر الأموال:</u>		
	××	**أموال أصحاب أسهم رأس المال:**		
	××	**زيادة رأس المال**		
	××	**حصة الشركة فى أرباح العام الجارى**		
	××	**الزيادة فى الاحتياطيات**		
	××	**إهلاك ونفاد العام الجارى**		
×××				
×××		**الزيادة فى الالتزامات طويلة الأجل**		
		ضرائب محتجزة عن أرباح العام الجارى		
		الزيادة فى الالتزامات المتداولة الأخرى		
		الزيادة فى الأرصدة الدائنة الأخرى		
×××				
×××		**مجموع مصادر الأموال**		
		<u>ثانيا : أوجه التصرف فى الأموال :</u>		
	××	**تخفيض رأس المال**		
	××	**حصة الشركة فى خسائر العام الجارى**		
	××	**النقص فى الاحتياطيات**		
×××				
×××		**سداد التزامات طويلة الأجل**		
	××	**ضرائب مدفوعة**		
	××	**توزيعات أرباح مدفوعة لحملة الأسهم والعاملين**		
	××	**النقص فى الالتزامات المتداولة الأخرى**		
	××	**النقص فى الأرصدة الدائنة الأخرى**		
		الزيادة فى الأصول الثابتة		
		الزيادة فى الاستثمارات طويلة الأجل		
		الزيادة فى الاستثمارات قصيرة الأجل فى أوراق مالية أخرى		
		الزيادة فى الأصول المتداولة الأخرى		
		الزيادة فى الأرصدة المدينة الأخرى		
×××				
×××		**مجموع أوجه التصرف فى الأموال**		

(٥) الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

أورد المشرع بيان هذه الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى الملحق رقم (٢) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال وذلك على النحو التالى:

أولاً: الإفصاح العام:

١- أهم السياسات المحاسبية التى اتبعت فى إعداد القوائم المالية وأى تغيير فيها يؤثر على القوائم المالية حالياً أو مستقبلاً على الأخص.

(أ) الاستثمارات:

* سياسة تقييم الاستثمارات طويلة الأجل.
* سياسة تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل
* سياسة معالجة ناتج التصرف فى الاستثمارات بنوعيها.

(ب) المخزون:

سياسة تقييم المخزون بأنواعه المختلفة.

أسس تسعير تكلفة المخزون.

(ج) الأصول الثابتة وسياسة اهلاكاتها.

(د) المصروفات المرسملة. طبيعتها وسياسة استهلاكها.

(هـ) سياسة تحقق وإثبات الإيراد.

(و) سياسة رسملة تكلفة الاقتراض.

(ز) سياسة إثبات وترجمة المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية ومعالجة ناتج إعادة التقييم.

٢- تفاصيل بنود الإيرادات والمصروفات عن الفترات السابقة.

٣- رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع مع تفاصيل نوعية الأسهم والقيمة الأسمية للسهم.

٤- تفاصيل الاحتياطيات وحركتها.

٥- القروض مع الإفصاح عن كل قرض ورصيده فى تاريخ الميزانية ومعدل الفائدة عليه ومدته بالسنوات وعدد الأقساط المتبقية والمبالغ المستحقة خلال

عام ما لم تكن قد فصلت وأثبتت ضمن الالتزامات المتداولة.

٦- صكوك التمويل أو السندات مع توضيح كل إصدار وما هو قابل منها للتحويل إلى أسهم (إن وجدت) ومعدل العائد أو الفائدة.

٧- الارتباطات الرأسمالية المستقبلية.

٨- الالتزامات المحتملة.

٩- الأطراف ذوى العلاقة وحجم معاملاتهم مع الشركة.

١٠- بيان الاستثمارات فى الشركات التابعة مع توضيح أسم الشركة ورأس مالها ونسبة المساهمة فيها.

١١- بيان الاستثمارات فى الشركات الشقيقة مع توضيح اسم ورأس مالها ونسبة المساهمة فيها.

١٢- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية- طبيعتها وأثرها.

١٣- الموقف الضريبى للشركة.

١٤- فى حالة عدم أتباع أيا من الافتراضات الأساسية فى المحاسبة وهى الاستمرارية والثبات والاستحقاق.

١٥- أية معلومات متعلقة بالعام يلزم الإفصاح عنها.

ثانياً: ما يتعلق بالشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية:

وبالإضافة إلى الإيضاحات الواردة فى "أولاً" يراعى الإفصاح عما يلى:

١- قيمة العمليات التى تقوم بها الشركة سنويا بالنسبة لكل نشاط على حدة.

٢- يوضح بيان بالأوراق المالية التى تمتلكها الشركة فى كل من مصر والخارج.

٣- أسلوب معالجة الأرباح الرأسمالية.

ثالثاً: ما يتعلق بصناديق الاستثمار:

وبالإضافة إلى الإيضاحات الواردة فى "أولاً" يراعى الإفصاح عما يلى:

١- عدد أو حدود وثائق الاستثمار وفئاتها والقيمة الاسمية للوثيقة وإيضاح عدد الوثائق لحاملها إن وجدت.

٢- أسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية.

٣- طريقة التقويم الدورى لأصول الصندوق.

ملخص الفصل الرابع:

١- تشمل التقارير المالية القوائم المالية والايضاحات المتممة لها.

٢- تلتزم شركة المساهمة بإعداد أربعة قوائم مالية هى الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية.

٣- توضح قائمة المركز المالى(الميزانية) المركز المالى فى تاريخ معين، وتشمل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

٤- تهدف قائمة الدخل إلى تحديد صافى الربح أو الخسارة.

٥- توضح قائمة التدفقات النقدية المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال الفترة.

٦- يتم تقسيم التدفقات النقدية إلى ثلاث فئات هى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتدفقات النقدية من أنشطة التمويل.

٧- تلتزم شركة المساهمة عند توزيع أرباحها بإحتجاز جزء من الأرباح وتوزيع جزء من الأرباح.

٨- يتم حجز أرباح لتدعيم المركز المالى للشركة تحت مسمى احتياطيات، وهناك احتياطى قانونى(اجبارى) بنص قانون الشركات يعادل ٥% من صافى الربح، واحتياطى نظامى حسب القانون النظامى للشركة، واحتياطيات أخرى باقتراح من مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة للمساهمين.

٩- يتم توزيع أرباح على المساهمين والعمال واعضاء مجلس الإدارة.

الفصل الخامس

انقضاء شركة المساهمة

.

الأهداف:

بعد دراسة هذا الفصل؛ يجب أن يكون الدارس قادراً على الإلمام بما يلي:

١- تحديد مغزى تصفية شركة المساهمة.

٢- تحديد خطوات تصفية شركة المساهمة.

٣- تسجيل عملية التصفية بالدفاتر.

٤- معالجة الخسائر المترتبة على التصفية.

مقدمة :

شركة المساهمة- بإعتبارها شخص معنوى- تمر حياتها بأطوار مختلفة تشبه إلى حد كبير تلك التى يمر بها الشخص الطبيعى منذ ميلاده وحتى وفاته. فتولد الشخصية المعنوية لشركة المساهمة بتمام إجراءات تأسيسها وقيدها فى السجل التجارى. وقد تزدهر الشركة وتنمو فتوسع من نطاق نشاطها وحجمها وتزيد رأسمالها. كما قد تتعرض للأزمات وتحل بهذه نوازل الزمان مما قد يؤدى إلى تقلص نشاطها وربما تخفيض رأسمالها. ومهما ازدهرت شركة المساهمة ونمت فلابد وأن يأتى عليها يوم تنقضى فيه شخصيتها المعنوية. ويحدث هذا الانقضاء لواحد من عدة أسباب. فقد ينقضى الآجل أى المدة المحددة للشركة فى عقد تأسيسها وقانونها النظامى ولا يقرر المساهمون تجديدها؛ وهنا لابد من حل الشركة. وقد ينتهى الغرض الذى أقيمت من أجله الشركة. سواء بتحققه أو باستحالة ذلك. فتنقضى هنا أيضاً الشركة. كما قد يجمع المساهمون على حل الشركة قبل انقضاء الآجل المحدد لها فى عقد تأسيسها وقبل تحقيق غرضها. كذلك قد تلحق بالشركة خسائر جسيمة تهلك رأسمالها كله أو معظمه بحيث يتعذر أو تستحيل معه استمرار الشركة فى نشاطها. وقد يصدر حكم قضائى بإبطال عقدها وتصفيتها.

وفى هذه الأحوال المتقدم ذكرها تنقضى الشركة وتكون تصفيتها، أى تحويل ممتلكاتها إلى نقدية وسداد ما عليها من التزامات للغير ثم سداد ما تبقى من حقوق للمساهمين طرف الشركة.

وثمة صورة أخرى لانقضاء الشركة تحدث لسبب آخر وهو أن يقرر غالبية المساهمين انضمام شركتهم إلى شركة مساهمة أخرى قائمة. فتنقضى بذلك شخصية الشركة المنضمة وتذوب فى شخصية الشركة الأخرى المنضمة إليها.

وهناك أيضاً صورة ثالثة لانقضاء شركة المساهمة تحدث لسبب أخرى وهو أن تقرر غالبية المساهمين فى أكثر من شركة مساهمة إدماج شركاتهم المنفصلة فى شركة واحدة جديدة تؤسس لهذا السبب.

ولسوف نتناول المعالجة المحاسبية لكل صورة من الصور الثلاث لانقضاء شركة المساهمة فى مبحث مستقل فى هذا وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول

المعالجة المحاسبية لمشكلات تصفية شركة المساهمة

يقصد بتصفية الشركة تحويل أصولها إلى نقدية سائلة واستخدامها فى سداد ما عليها من التزامات للغير وتوزيع ما قد يتبقى بعد ذلك من فائض على المساهمين فيها.

القواعد المقررة قانونا لتصفية الشركة:

وردت الأحكام المنظمة لتصفية الشركة فى الباب الرابع من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتتلخص فيما يلى:

١- تحتفظ الشركة خلال فترة التصفية بشخصيتها الاعتبارية ولكن بالقدر اللازم لإتمام أعمال التصفية. كما تحتفظ الشركة خلال هذه الفترة باسمها على أن يضاف إليه عبارة "تحت التصفية".

٢- فى حالة تصفية الشركة باختيار المساهمين يقومون بتعيين مصف أو أكثر ويحددون أتعابهم ويجوز أن يختار المصفى من بين المساهمين أو من غيرهم. أما إذا كانت التصفية بمقتضى حكم قضائى فإن المحكمة هى التى تحدد طريقة التصفية كما تقوم بتعيين المصفى وتحدد أتعابه. والجهة التى تملك تعيين المصفى هى أيضاً التى تملك عزله إذا اقتضى الأمر.

٣- وتتمحض واجبات المصفى فى الأتى:

أ- يقوم المصفى فور تعيينه- وبالاتفاق مع مجلس إدارة الشركة- بجرد ما للشركة من أموال وما عليها من التزامات، وتحرير قائمة مفصلة بذلك وميزانية تصفية يوقعها المصفى وأعضاء مجلس الإدارة.

ب- يمسك المصفى دفترا لقيد الأعمال المتعلقة بالتصفية ويتبع فى مسك هذا الدفتر أحكام قانون الدفاتر التجارية.

جـ- على المصفى أن يقوم بجميع ما يلزم للمحافظة على أموال الشركة وحقوقها، وعليه أن يستوفى ما للشركة من حقوق لدى الغير. ومع ذلك لا يجوز مطالبة المساهمين بسداد الباقى من حصصهم إلا إذا اقتضت ذلك أعمال التصفية وبشرط مراعاة المساواة بينهم.

ويودع المصفى المبالغ التى يقبضها أحد البنوك لحساب الشركة تحت التصفية خلال أربع وعشرون ساعة من وقت قبضها.

د- لا يجوز للمصفى أن يبدأ أعمالا جديدة إلا إذا كانت لازمة لإتمام أعمال سابقة. وإذا قام المصفى بأعمال جديدة لا تقتضيها التصفية كان مسئولاً فى جميع الأحوال عن هذه الأعمال وإذا تعدد المصفون كانوا مسئولين بالتضامن.

ولا يجوز للمصفى أن يبيع موجودات الشركة جملة واحدة إلا بإذن من الجمعية العامة للمساهمين.

هـ- يقوم المصفى بجميع الأعمال التى تقضيها التصفية وعلى وجه الخصوص:

- وفاء ما على الشركة من ديون.
- بيع ما للشركة من منقولات وعقارات.
- تمثيل الشركة أمام القضاء وقبول الصلح والتحكيم.

و- يقدم المصفى كل ستة أشهر إلى الجمعية العامة حساباً مؤقتاً عن أعمال التصفية.

ز- يقوم المصفى بشهر إنتهاء التصفية فى السجل التجارى وفى صحيفة الشركات ولا يحتج على الغير بإنتهاء التصفية إلا من تاريخ شهره فى السجل التجارى.

ح- تحدد أتعاب المصفى فى وثيقة تعيينه و إلا حددتها المحكمة.

ط- تحفظ دفاتر الشركة ووثائقها لمدة عشرة سنوات من تاريخ شطب الشركة من السجل التجارى فى مكتب السجل التجارى الذى يقع فى دائرته المركز الرئيسى للشركة مالم تعين الجمعية العامة للمساهمين مكاناً آخر لحفظها.

ى- يسأل المصفى قبل الشركة إذا أساء تدبير شئونها خلال مدة التصفية كما يسأل المصفى عن تعويض الضرر الذى يلحق المساهمين بسبب أخطائه.

المعالجة المحاسبية لمشكلات التصفية:

يتضح مما تقدم أن تصفية الشركة تتم من خلال ثلاث خطوات رئيسية هى:

أولاً: تحويل أصول الشركة إلى نقدية.

ثانياً: سداد الالتزامات المستحقة على الشركة للغير.

ثالثاً: حصر حقوق المساهمين وسدادها لهم.

وفيما يلى نتعرض لشرح المعالجة المحاسبية لكل خطوة من هذه الخطوات وما قد يثار فى كل منها من مشكلات:

أولاً: تحويل أصول الشركة إلى نقدية:

وفى هذا الصدد فإن المصفى يجد نفسه أمام ثلاث مجموعات من الأصول. **المجموعة الأولى** وهى الأصول النقدية سواء فى الخزائن المملوكة للشركة أو فى البنوك. وهذه الأصول هى بالفعل نقدية سائلة فلا يحتاج الأمر إذن لأى إجراء بشأنها.

أما **المجموعة الثانية** فهى الأصول غير الملموسة والتى لا يمكن تحويلها إلى نقدية. ومن أمثلة ذلك شهرة المحل ورصيد حساب مصرفات التأسيس الذى لم تتمكن الشركة من استهلاكه بعد. وطالما لن يستطيع المصفى بيع هذه الأصول أو استرداد أى شئ من قيمتها لذلك تخفض حقوق المساهمين بقيمتها. كما تخفض حقوق المساهمين أيضاً برصيد الخسائر المرحلة ويكون ذلك بالقيد التالى:

×× من حـ / المساهمين

إلى مذكورين :

×× حـ/ شهرة المحل

×× حـ/ مصرفات التأسيس

×× حـ/ خسائر مرحلة.

وأما المجموعة الثالثة فهى تضم الأصول القابلة للبيع مثل الأرض الفضاء والعقارات والسيارات ومخزون البضاعة، كما تضم أيضاً الأموال المستحقة للشركة طرف الغير ممثلة فى أوراق القبض وأرصدة المدينين وخلافه.

وهذه الأصول القابلة للبيع قد يقوم المصفى ببيعها جملة واحدة لقاء ثمن إجمالى لها كلها، وقد يقوم ببيع كل مفردة منها على حدة استقلالا. وتكون المعالجة المحاسبية لكل حالة كما يلى:

(١) فى حالة بيع الأصول جملة واحدة:

إذا تم بيع كل أو معظم أصول الشركة نظير مبلغ إجمالي فإن المصفى لن يتمكن من تحديد ربح أو خسارة بيع كل بند على حدة. لذلك يفتح حساب وسيط يسمي حـ/ التصفية يجعل مدينا بالقيم الدفترية للأصول المباعة (سواء كانت أصولاً ثابتة أو متداولة) كما يجعل هذا الحساب دائنا بأرصدة حسابات مخصصات إهلاك الأصول الثابتة ومخصصات الأصول المتداولة (مثل مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها ومخصص هبوط الأسعار ..إلخ). ويجعل حـ/ التصفية دائنا أيضاً بالقيمة المحصلة لقاء بيع هذه الأصول.

وبهذا الأسلوب تتأثر نتيجة حـ/ التصفية بما يسفر عنه بيع هذه الأصول من ربح أو خسارة. ويكون تنفيذ ما تقدم بالقيود الآتية:

- إقفال حسابات الأصول المباعة فى حـ/ التصفية:

××× من حـ/ التصفية
إلى مذكورين
× حـ / الأرضى
× حـ / العقارات
× حـ / السيارات
*
*
× حـ / المخزن السلعى
× حـ / أوراق القبض
× حـ / الأوراق المالية

- إقفال حسابات مخصصات الأصول المباعة فى حـ/ التصفية:

من مذكورين
× حـ / مجمع مخصص إهلاك عقارات
× حـ / مجمع مخصص إهلاك سيارات
× حـ / مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها
× حـ / مخصص هبوط أسعار المخزون
× حـ / مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
××× إلى حـ/ التصفية

- إثبات استلام ثمن بيع الأصول:

××× من ح/ البنك

××× إلى ح/ التصفية

وبالنسبة للأموال المستحقة للشركة فى ذمة العملاء والمدينين فقد يضطر المصفى إلى التنازل عن جزء منها نظير تحصيل باقى المستحق للشركة. وهذا الجزء المتنازل عنه من حقوق الشركة يعتبر خسارة تحمل على حساب التصفية ويكون القيد:

- إقفال المخصصات فى ح/ التصفية:

من مذكورين

× حـ / مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها

× حـ / مخصص أجيو

×× إلى حـ / التصفية

- إثبات تحصيل الديون وما صاحبها من خسارة :

من مذكورين

×× حـ/ البنك (بالمبلغ المحصل من الدين)

×× حـ/ التصفية (بالجزء المتنازل عنه من الدين)

إلى مذكورين

×× حـ/ المدينين

×× حـ/ أوراق القبض

مثال (١)

تقرر تصفية شركة مساهمة وكانت ميزانيتها فى تاريخ قرار التصفية كما يلى (المبلغ بالأف جنية):

الميزانية فى ٢٠١٤/٩/٧

أصول

البيان	تكلفة	مجمع إهلاك	الصافى
أصول ثابتة			
عقارات	١٠٠٠	٤٠٠	٦٠٠
سيارات	٥٠٠	٢٠٠	٣٠٠
أثاث	٢٠٠	١٠٠	١٠٠
	١٧٠٠	٧٠٠	١٠٠٠
أصول متداولة			
مخزون سلعى	٦٠٠		
مخصــــص هبــــوط أسعار	(١٠٠)	٥٠٠	
مدينون	٤٠٠		
– مخصص ديون مشكوك فيها	(١٠٠)	٣٠٠	
أوراق قبض	٢٠٠		
– مخصص أجيو	(٥٠)	١٥٠	
أوراق مالية	٢٥٠		
– مخصــص هبــوط أسعار	(٥٠)	٢٠٠	
نقدية بالخزينة		٢٠	
نقدية بالبنك		٣٠	
			١٢٠٠
أصول أخرى			
شهر محل		١٠٠	
مصــروفات التأســيس بعد الإهلاك		٢٠٠ -	
			٣٠٠
			٢٥٠٠

الخصوم ورأس المال

البيان		
رأس المال المرخص به	٥٠٠٠	
رأس المال المصدر	١٠٠٠	
– قسط أخير أم يطلب بعد	٣٠٠	
		٧٠٠
احتياطى قانونى		٢٠٠
احتياطى عام		٥٠
أرباح مرحلة		٥٠
		١٠٠٠
التزامات		
قروض بضمان عقارات	٥٠٠	
دائنون	٤٠٠	
أوراق دفع	١٠٠	
جارى مصلحة الضرائب	٥٠٠	
		١٥٠٠
		٢٥٠٠

وقد قام المصفى ببيع الأصول الثابتة ومخزون البضاعة والأوراق المالية نظير واحد ونصف مليون جنية بشيك كما قام بتحصيل المستحق نقداً على المدينين وكذلك قيمة أوراق القبض بعد التنازل عن ١٠% من قيمة كل منها.

مطلوب إثبات قيود التصرف فى أصول هذه الشركة.

الحل

مدين	دائن	بيان	تاريخ
٣٠٠.٠٠٠		من حـ/ المساهمين	
		إلى مذكورين	
	١٠٠.٠٠٠	حـ/ شهر المحل	
	٢٠٠.٠٠٠	حـ/ مصروفات التأسيس	
		(تخفيض حقوق المساهمين بالأصول غير المستردة القيمة)	
٢.٥٥٠.٠٠٠		من حـ/ التصفية	
		إلى مذكورين	
	١.٠٠٠.٠٠٠	حـ/ عقارات	
	٥٠٠.٠٠٠	حـ/ سيارات	
	٢٠٠.٠٠٠	حـ/ أثاث	
	٦٠٠.٠٠٠	حـ/ مخزون سلعى	
	٢٥٠.٠٠٠	حـ/ أوراق مالية	
		(إقفال حسابات الأصول المباعة فى حـ/ التصفية بتكلفتها)	
		من مذكورين	
٤٠٠.٠٠٠		حـ/ مجمع إهلاك عقارات	
٢٠٠.٠٠٠		حـ/ مجمع إهلاك سيارات	
١٠٠.٠٠٠		حـ/ مجمع إهلاك أثاث	
١٠٠.٠٠٠		حـ/ مخصص هبوط أسعار المخزون	
٥٠.٠٠٠		حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	
		إلى حـ/ التصفية	
	٨٥٠.٠٠٠	(إقفال مخصصات الأصول المباعة)	
١٥٠٠.٠٠٠		من حـ/ البنك	
	١.٥٠٠.٠٠	إلى حـ/ التصفية	
		إثبات المتحصل من بيع الأصول الثابتة والمخزون والأوراق المالية	

١٠٠.٠٠٠ ٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	من مذكورين حـ/ مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها حـ/ مخصص أجيو إلى حـ/ التصفية (إقفال المخصصات فى حـ/ التصفية)	
٣٦٠.٠٠٠ ٤٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	من مذكورين حـ/ الخزينة حـ/ التصفية إلى حـ/ المدينين (تحصيل رصيد المدينين بعد التنازل عن ١٠% منه)	
١٨٠.٠٠٠ ٢٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	من مذكورين حـ/ الخزينة حـ/ التصفية إلى حـ/ أوراق القبض (تحصيل أوراق القبض بعد التنازل عن ١٠% من قيمتها)	

(٢) فى حالة بيع كل أصول من الأصول على حدة:

فى هذه الحالة يمكن تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع كل أصل استقلالا. ولذلك يتم إقفال المخصص الخاص بكل أصل فى حساب الأصل المتعلق به كما يرحل إليه ثمن البيع المتعلق به وبذلك يبين حساب الأصل نتيجة البيع سواء ربح أو خسارة وهى تقفل فى حـ/ التصفية.

ففى المثال السابق رقم (١)، بفرض أن تفاصيل ثمن الأصول الثابتة ومخزون البضاعة والأوراق المالية البالغ مليون ونصف مليون جنية كانت كما يلى:

٧٠٠.٠٠٠ جنيه للعقارات- ٢٠٠.٠٠٠ جنية للسيارات- ٥٠.٠٠٠ الأثاث- ٤٠٠.٠٠٠ جنية للمخزون السعى- ٢٠٠.٠٠٠ جنية للأوراق المالية.

فإن القيود السابق إجراءها تظل كما هى فيما عدا قيود بيع هذه الأصول فتكون كما يلى:

مدين	دائن	بيــان	التاريخ
		من مذكورين	
٤٠٠٠٠٠		حـ/ مجمع إهلاك العقارات	
٧٠٠٠٠٠		حـ/ البنك	
		إلى مذكورين	
	١٠٠٠٠٠٠	حـ/ العقارات	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ التصفية	
		(إثبات بيع العقارات وتحقيق ربح)	
		من مذكورين	
٢٠٠٠٠٠		حـ/ مجمع إهلاك السيارات	
٢٠٠٠٠٠		حـ/ البنك	
١٠٠٠٠٠		حـ/ التصفية	
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ السيارات	
		(إثبات بيع السيارات وخسائر بيعها)	
		من مذكورين	
١٠٠٠٠٠		حـ/ مجمع إهلاك الأثاث	
٥٠٠٠٠		حـ/ البنك	
٥٠٠٠٠		حـ/ التصفية	
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الأثاث	
		(إثبات بيع الأثاث بخسارة)	
		من مذكورين	
١٠٠٠٠٠		حـ/ مخصص هبوط أسعار المخزون	
٤٠٠٠٠٠		حـ/ البنك	
١٠٠٠٠٠		حـ/ التصفية	
	٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المخزون السلعى	
		(إثبات بيع المخزون السلعى بخسارة)	
		من مذكورين	
٥٠٠٠٠		حـ/ مخصص هبوط أسعار أ. مالية	
٢٠٠٠٠٠		حـ/ البنك	
		إلى حـ/ الاوراق المالية	
	٢٥٠٠٠٠	(إثبات بيع الاوراق المالية)	

ثانياً: سداد الالتزامات للغير:

يلتزم المصفى عند سداد ديون الشركة بالترتيب الذى حدده القانون لسداد هذه الالتزامات، وذلك على النحو التالى:

١- يتم أولاً سداد الالتزامات التى تنشأ بعد حل الشركة ويشمل ذلك أجر المصفى ومصروفات التصفية والمصروفات القضائية وأيضاً المصروفات التى يضطر المصفى إلى إنفاقها لإتمام الأعمال التى

كانت إدارة الشركة بدأتها ولم تتم. فهذه كلها ديون ممتازة بصورة مطلقة ويتقدم أصحابها عن باقى الدائنين فى اقتضائها.

٢- وفى المرتبة الثانية تأتى الديون الممتازة بنص القانون مثل الضرائب والرسوم المستحقة للخزانة العامة للدولة والمصروفات القضائية والأجور والمرتبات المستحقة للعاملين بالشركة عن الستة شهور الأخيرة وإيجارات المبانى والأطيان الزراعية بحد أقصى سنتين (وما زاد عن ذلك يعتبر ديناً عادياً). والديون المضمونة برهن.

٣- وفى المرتبة الثالثة تأتى الديون العادية وهى باقى الديون الأخرى بخلاف ما سبق سرده.

ومن البديهى أن المصفى سيقوم بسداد التزامات الشركة من رصيد النقدية المتاح والذى يشمل الرصيد القائم فى تاريخ بداية عمله مضافاً إليه متحصلات بيع الأصول وتحصيل قيمة الديون المستحقة للشركة طرف الغير. وهنا يواجه المصفى بواحدة من ثلاث حالات:

<u>الحالة الأولى: كفاية النقدية المتاحة لسداد جميع التزامات الشركة للغير</u>

وفى هذه الحالة مشكلة لأن المصفى سوف يعطى لكل ذى حق حقه كاملاً. فالالتزامات القائمة وقت تسلم المصفى عمله يتم سداد كل منها، فمثلاً أوراق الدفع تسدد لأصحابها ويكون القيد:

×× من حـ/ أوراق الدفع

×× إلى حـ/ البنك

وهكذا بالنسبة لكل التزام. وقد يحصل المصفى على خصم (تنازل) من الدائنين نظير سداده حقوقهم قبل موعد استحقاقها فيكون القيد:

×× من حـ/ أوراق الدفع

إلى مذكورين

×× حـ/ البنك

×× حـ/ التصفية (بقيمة الخصم)

أما الالتزامات التى لم تكن قائمة فى تاريخ حل الشركة وإنما استجدت بعد بدء المصفى عمله فيتم إثبات سداد الالتزام الجديد ثم يتم تحميل

مصروفات ذلك على حـ/ التصفية. فمثلاً إذا سدد المصفى مبلغ مصروفات قضائية نشأت بسبب التصفية يجرى القيود الآتية:

×× من حـ/ المصروفات القضائية

×× إلى حـ/ البنك

(سداد المصروفات القضائية)

×× من حـ/ التصفية

×× إلى حـ/ المصروفات القضائية

(تحميل حـ/ التصفية بالمصروفات القضائية)

الحالة الثانية: عدم كفاية النقدية المتاحة لسداد الالتزامات مع وجود أقساط مستحقة على المساهمين تكفى لتغطية العجز

إذا كان رصيد النقدية الذى توفر لدى المصفى لا يكفى لسداد التزامات الشركة للغير وكانت هناك بعض أقساط الأسهم لم تطلب بعد فإنه يجب على المصفى أن يطالب المساهمين بسدادها وفى الحدود التى تكفى لسد هذا العجز فى رصيد النقدية.

الحالة الثالثة: عدم كفاية النقدية المتاحة لسداد الالتزامات حتى بعد سداد كامل القيمة الاسمية للأسهم

وفى هذه الحالة يبدأ المصفى بسداد الإلتزامات المستحقة على الشركة للغير وبالترتيب الذى نص عليه القانون لأولويات السداد والذى أوردناه فى صدر هذا المبحث إلى أن يستوفى أصحاب الديون الممتازة حقوقهم. وما يتبقى بعد ذلك من نقدية تقسم بين باقى الدائنين قسمة غرماء حيث يحصل كل دائن على مبلغ بنسبة ما يمثله رصيد النقدية المتبقى إلى مجموع الالتزامات القائمة بدون سداد. ولإيضاح ذلك نفرض النقدية المتبقى لدى المصفى ٧٠ ألف جنية وكان مجموع الالتزامات التى لم تسددها الشركة بعد ١٠٠ ألف جنية فإن كان كل دائن يحصل على مبلغ يعادل ٧٠% من قيمة الدين المستحق له ويضطر إلى التنازل عن ٣٠% من دينه. فالدائن الذى يدين الشركة بدين قدره ٢.٠٠٠ جنية مثلاً لايحصل إلا على مبلغ ١.٤٠٠ جنية فقط ويتنازل عن ٦٠٠ جنيه.

ثالثاً: حصر حقوق المساهمين وسدادها لهم:

يـتم تحديـد حقـوق المسـاهمين عـن طريـق فـتح حسـاب يسـمى "حـ/ المساهيمن". ولا توجد مشكلة فى تحديد هذه الحقوق إذا ما كانت الأسهم كلها من نوع واحد وإذا ما تساوى جميع المساهمين فى مقدار ما سددوه من القيمة الاسمية للأسهم. ففى هذه الحالة يجعل حـ/ المساهمين دائنا بقيمة رأس مال الأسهم كما يجعل دائناً بقيم الإحتياطات والأرباح المرحلة. كذلك يجعل دائناً برصيد حـ/ التصفية إذا كانت نتيجة التصفية ربحاً. ويجعل حـ/ المساهمين مديناً بخسائر التصفية والأصول المعنوية لعدم استرداد قيمتها (كالشهرة مثلا) ورصيد الخسائر المرحلة ورصيد حـ/ المساهمين فى هذه الحالة يجب أن يتساوى مع رصيد النقدية المتاحة ويجرى قيد إثبات سداد حقوق المساهمين المتمثلة فى رصيد حـ/ المساهمين.

ولكن تظهر مشكلات فى تحديد حقوق المساهمين إذا ما كان هناك أكثر من نوع من الأسهم لكل نوع حقوق مختلفة عن الآخر. وتزداد المشكلة إذا ما كان لدينا من كل نوع أكثر من إصدار واحد بعضها مسدد بالكامل والآخر غير مسددة قيمته الأسمية بالكامل.

ففى هذه الحالة الأخيرة يفتح لكل فئة من المساهمين حساب مستقل لتحديد حقوقها. فيفتح حـ/ المساهمين (أسهم عادية إصدار أول)، حـ/ المساهمين (أسهم ممتازة إصدار أول) وهكذا. وتعالج مشكلات تحديد حقوق كل طائفة من المساهمين كما يلى:

(١) رأس المال المدفوع:

يرحل رصيد حساب رأس المال إلى حسابات المساهمين المختلفة حيث يجعل حساب المساهيمن الخاص بكل نوع من الأسهم وكل إصدار دائناً بقيمة رأس المال المدفوع من هؤلاء المساهمين.

(٢) خسائر التصفية:

إذا كان رصيد النقدية المتاح لدى المصفى- بعد بيع الأصول وتحصيل الديون المستحقة للشركة- لا يكفى لسداد التزامات الشركة، فإن معنى هذا أن خسائر التصفية قد التهمت رأس المال وكل حقوق المساهمين.

وذلك لا يكون أمام الدائنين إلا أن يقبلوا التنازل عن جزء من حقوقهم (بمقدار الفرق بين رصيد النقدية بالشركة ومجموع مستحقاتهم طرف الشركة) ويتسلموا المبلغ المتاح لدى المصفى فيجعل حـ/ التصفية دائناً بقيمة الجزء الذى تنازل عنه أصحاب الالتزامات. ويترتب على هذا الإجراء تخفيض رصيد الخسائر فى حـ/ التصفية ليصبح مساوياً لحقوق المساهيمن الظاهرة فى حسابات المساهمين. فيتم اقفالهما معا.

مثال (٢)

يفرض أن ميزانية شركة مساهمة ظهرت كما يلى عقب قيام المصفى ببيع أصولها المادية:

الأصول		الخصوم	
			رأس المال المصدر
١.٠٠٠.٠٠٠	نقدية بالبنك	١.٠٠٠.٠٠٠	الآسهم الممتازة
٣.٥٠٠.٠٠٠	حـ/ التصفية	٢.٠٠٠.٠٠٠	الأسهم العادية
		١.٥٠٠.٠٠٠	دائنون
٤.٥٠٠.٠٠٠		٤.٥٠٠.٠٠٠	

والمطلوب إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات التصفية.

الحل

٣.٠٠٠.٠٠٠	من حـ/ رأس المال
	إلى مذكورين
١.٠٠٠.٠٠٠	حـ/ المساهيمن (أسهم ممتازة)
٢.٠٠٠.٠٠٠	حـ/ المساهيمن (أسهم عادية)

١.٥٠٠.٠٠٠ من حـ/ الدائنين

إلى مذكورين

١.٠٠٠.٠٠٠ حـ/ البنك

٥٠٠.٠٠٠ حـ/ التصفية

(إثبات سداد الدائنين بعد تنازلهم عن نصف مليون جنيه)

من مذكورين

١.٠٠٠.٠٠٠ حـ/ المساهيمن (أسهم ممتازة)

٢.٠٠٠.٠٠٠ حـ/ المساهيمن (أسهم عادية)

٣.٠٠٠.٠٠٠ إلى حـ/ التصفية

(إقفال حـ/ التصفية بتحميل خسائر التصفية للمساهمين)

أما إذا كان رصيد النقدية المتاح لدى المصفى يزيد عن مجموع الالتزامات المطلوب سدادها للغير ولكنه لا يكفى لسداد كافة حقوق المساهمين، فإن هذا يعنى أن خسائر التصفية قد أطاحت بجزء فقط من حقوق المساهمين ويمكن سداد الجزء الباقى لهم.

ويتعين فى هذه الحالة تحميل المساهمين بخسائر التصفية المتمثلة فى رصيد حـ/ التصفية وهنا يجب الرجوع إلى النظام الأساسى للشركة للتعرف على طبيعة وحدود الامتياز المقررة لأصحاب الأسهم الممتازة.

فإن كان الامتياز يتعلق بحق حملة الأسهم الممتازة فى الأرباح، فإن معنى هذا أنهم يشتركون مع حملة الأسهم العادية فى تحمل خسائر التصفية وعلى ذلك يتم تقسيم خسائر التصفية(رصيد حـ/ التصفية) بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لرأس مال كل طائفة منهما.

إما إن كان الامتياز المقرر لحملة الأسهم الممتازة ينصب على ممتلكات الشركة فإن معنى هذا أن خسارة التصفية يتحملها حملة الأسهم العادية وحدهم

أولاً، فإن لم يكف رأسمال الأسهم العادية لتغطية هذه الخسائر فإن الجزء الذى لم يغطى من هذه الخسارة هو فقط الذى يتحمله حملة الأسهم الممتازة.

مثال (٣)

بفرض أن ميزة شركة المساهمة ظهرت كما يلى بعد بيع أصولها علماً بأن الأسهم الممتازة لها امتياز على الممتلكات:

الأصول — رأس المال المخصوم

			رأس المال المصدر
٢.٨٠٠.٠٠٠	نقدية بالبنك	١.٠٠٠.٠٠٠	اسهم ممتازة
١.٧٠٠.٠٠٠	حـ/ التصفية	٢.٠٠٠.٠٠٠	اسهم عادية
		١.٥٠٠.٠٠٠	دائنون
٤.٥٠٠.٠٠٠		٤.٥٠٠.٠٠٠	

فإن قيود اليومية اللازمة لاستكمال التصفية تكون كما يلى:

٣.٠٠٠.٠٠٠ من حـ/ رأس المال

إلى مذكورين

١.٠٠٠.٠٠٠ حـ/ المساهيمن (أسهم ممتازة)

٢.٠٠٠.٠٠٠ حـ/ المساهيمن (أسهم عادية)

١.٥٠٠.٠٠٠ من حـ/ الدائنين

١.٥٠٠.٠٠٠ إلى حـ/ البنك
(سداد الالتزامات)

—

١.٧٠٠.٠٠٠ من حـ/ المساهمين (أسهم عادية)

١.٧٠٠.٠٠٠ إلى حـ/ التصفية

(تحميل الأسهم العادية بخسارة التصفية كلها)

من مذكورين

٣٠٠.٠٠٠ حـ/ المساهيمن (أسهم عادية)

١.٠٠٠.٠٠٠ حـ/ المساهيمن (أسهم ممتازة)

١.٣٠٠.٠٠٠ إلى حـ/ البنك

(سداد حقوق المساهمين)

<u>مثال (٤):</u>

بفرض أن ميزانية شركة المساهمة فى المثال السابق كانت كما يلى:

الأصول رأس المال المخصوص

		١.٠٠٠.٠٠٠	**<u>رأس المال المصدر</u>**
٢.٠٠٠.٠٠٠	نقدية بالبنك	١.٠٠٠.٠٠٠	اسهم ممتازة
٢.٥٠٠.٠٠٠	حـ/ التصفية	٢.٠٠٠.٠٠٠	اسهم عادية
		١.٥٠٠.٠٠٠	دائنون
٤.٥٠٠.٠٠٠		٤.٥٠٠.٠٠٠	

فإن قيود اليومية اللازمة لاستكمال التصفية تكون كما يلى:

٣.٠٠٠.٠٠٠ من حـ/ رأس المال

إلى مذكورين

١.٠٠٠.٠٠٠ حـ/ المساهيمن (أسهم ممتازة)

٢.٠٠٠.٠٠٠ حـ/ المساهيمن (أسهم عادية)

١.٥٠٠.٠٠٠ من حـ/ الدائنين

١.٥٠٠.٠٠٠ حـ/ البنك

(سداد الدائنين)

من مذكورين

٢.٠٠٠.٠٠٠ حـ/ المساهيمن (أسهم عادية)

٥٠٠.٠٠٠ حـ/ المساهيمن (أسهم ممتازة)

٢.٥٠٠.٠٠٠ إلى حـ/ التصفية

(تحميل أصحاب الأسهم العادية أولاً بخسائر التصفية الباقى لأصحاب الأسهم الممتازة)

٥٠٠.٠٠٠ من حـ/ المساهمين (أسهم ممتازة)
٥٠٠.٠٠٠ إلى حـ/ البنك
(سداد حقوق أصحاب الأسهم الممتازة فقط)

(٣) أرباح التصفية:

يتعين الرجوع إلى النظام الأساسى للشركة لمعرفة حقوق الأسهم الممتازة فى أرباح التصفية. لأنه إن كان النظام ينص على عدم اشتراك الأسهم الممتازة فى أرباح التصفية، فإن كل أرباح التصفية ترحل إلى حـ/ المساهمين فى الأسهم العادية وحدهم. ولكن أن خلا النظام من هذا النص الصريح فإن أرباح التصفية توزع بين النوعين من الأسهم بنسبة رأس المال المدفوع من كل طائفة من المساهمين.

(٤) الاحتياطيات:

بالنسبة للإحتياطيات التى يتم حجزها من الأرباح قبل إجراء أية توزيعات على أى من المساهمين (مثال ذلك الإحتياطى القانونى والإحتياطى النظامى)، وكذلك الإحتياطيات الرأسمالية التى ترحل إليها أرباح بيع الأصول الثابتة فهى تعد حقا لجميع طوائف المساهمين وتوزع عليهم بنسبة رأس المال المدفوع من كل طائفة.

أما الإحتياطيات التى يتم حجزها من الأرباح المتبقية بعد إعطاء حملة الأسهم الممتازة حقهم فى الأرباح فهى تعتبر من حق حملة الأسهم العادية فقط ولا يشاركهم فيها حملة الأسهم الممتازة لأنها كانت أرباح قابلة للتوزيع عليهم وحدهم دون مزاحمة من حملة الأسهم الممتازة.

(٥) الأرباح أو الخسائر المرحلة من فترة سابقة:

الأرباح المرحلة من فترة سابقة تعطى لحملة الأسهم العادية فقط لأنها كانت قابلة للتوزيع عليهم وحدهم. وتوزع بين حملة الأسهم العادية من مختلف الإصدارات بنسبة رأس المال المدفوع من كل منهم.

أما الخسائر المرحلة فهى تحمل على كافة المساهمين سواء فى أسهم عادية أو أسهم ممتازة وتوزع بينهم بنسبة القيمة الاسمية لرأس مال كل طائفة.

ملخص الفصل الخامس:

١- هناك أسباب عديدة لانتهاء عمر شركة المساهمة مثل انتهاء أجلها أو انتهاء الغرض منها أو تراكم الخسائر أو بناءاً على رغبة غالبية المساهمين أو بحكم من المحكمة لعدم القدرة على سداد الديون.

٢- انقضاء شركة المساهمة قد يكون من خلال تصفية الشركة أو اندماجها.

٣- تصفية الشركة يقوم بها مصفى يعين من قبل المساهمين أو من قبل المحكمة.

٤- يقوم المصفى ببيع الأصول وتحصيل الديون وسداد الالتزامات وتوزيع صافى حصيلة التصفية بين المساهمين.

الجزء الثانى
النظام المحاسبى الموحد فى
شركات المال العام

الفصل الأول : التعريف بالنظام المحاسبى الموحد وأهدافه والدليل الموحد للحسابات.

الفصل الثاني : القوائم المالية وفقاً للنظام المحاسبي الموحد.

الفصل الأول

التعريف بالنظام المحاسبي الموحد وأهدافه

والدليل الموحد للحسابات

١/١ : مقدمة .

٢/١ : الجوانب التي تناولها النظام المحاسبي بالتوحيد .

٣/١ : أهداف النظام المحاسبي الموحد .

٤/١ : الدليل المحاسبي الموحد .

١/٤/١ : مفهوم الدليل المحاسبي الموحد .

٢/٤/١ : الإطار العام للدليل المحاسبي الموحد .

٥/١ : الملامح الأساسية للتعديلات الجوهرية المستحدثة فى النظام المحاسبي الموحد .

١/١ مقدمة:

أتى على الاقتصاد المصري حيناً من الدهر كانت فيه الغلبة للملكية العامة للدولة. فسيطرت الدولة على ملكية الغالبية العظمى من الوحدات الاقتصادية، وظهر ما يعرف بالقطاع العام (والذي سُمى مؤخراً قطاع الأعمال العام والذي أنشئ بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١).

واعتنقت الحكومة المذهب الاشتراكي فكان ما يعرف بالاقتصاد المخطط أو ما يسميه البعض الاقتصاد الموجه أو المسير. ولما كان القطاع العام يعد ركناً أساسياً في ذلك الاقتصاد المخطط، فقد كان لزاماً على المهتمين بشئون ذلك الاقتصاد أن يعملوا على توفير المعلومات عن أنشطة الوحدات الاقتصادية التي يتألف منها القطاع العام وذلك بالشكل الملائم لخدمة أغراض التخطيط القومي. وهو ما يستلزم ضرورة توحيد المفاهيم والمصطلحات والأسس والقواعد التي تتبع في قياس نتائج النشاط في وحدات القطاع العام.

من أجل ذلك تم إعداد نظام محاسبي واحد تجبر كافة الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام على إتباعه فتتوحد بذلك المفاهيم والمصطلحات التي تستخدمها هذه الوحدات، وتتوحد طرق وأسس القياس المحاسبي لمختلف الأحداث المالية، وتقل أو تنعدم الفروق الناجمة عن اختلاف الآراء والمذاهب الفكرية بين المحاسبين.

وقضى الأمر، وأصدر رئيس الجمهورية قراره الرقيم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ باعتماد النظام المحاسبي الموحد ليتم تنفيذه اعتباراً من ١٩٦٧/٧/١ على جميع الوحدات الاقتصادية للقطاع العام فيما عدا قطاعي البنوك وشركات التأمين لما تتطلبه أنشطة القطاعين الأخيرين من قواعد خاصة مختلفة عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

<u>٢/١: الجوانب التي تناولها النظام المحاسبي بالتوحيد:</u>

استهدف القائمون على وضع النظام المحاسبي الموحد توحيد مقومات النظام المحاسبي في الوحدات الاقتصادية للقطاع العام. فشمل التوحيد الجوانب الآتية:

<u>١- السنة المالية:</u>

حيث كان لكل وحدة اقتصادية سنة مالية خاصة بها قد تختلف في تاريخ بدايتها ونهايتهامن وحدة اقتصادية لأخرى. فعمل النظام المحاسبي على توحيد السنة المالية لجميع وحدات القطاع العام، وأصبحت تبدأ فى أول شهر يوليو وتنتهي بنهاية شهر يونيو من كل عام .

<u>٢- أنواع ومسميات وأرقام الحسابات</u>

حرص القائمون على وضع النظام المحاسبي الموحد على حصر أنواع الحسابات التي تفتح فى دفتر الأستاذ وتوحيد مسمياتها وأرقامها، وضم ذلك في دليل موحد يطبق على كافة الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام وتضمن هذا الدليل أيضاً تحديداً واضحاً لمفهوم كل حساب من حساباته.

غير أنه لما كان من الصعب، بل من المستحيل حصر كافة تفاصيل الحسابات التي تفتح في جميع الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنشطتها، لذلك فقد أعتبر النظام المحاسبي الموحد أن

الحسابات المنصوص عليها في الدليل الموحد للحسابات إنما تمثل الحد الأدنى، وترك لكل منشأة حرية التوسع في تفصيلات هذه الحسابات وفقاً لظروفها واحتياجاتها الخاصة بها.

٣- الأسس والقواعد والمصطلحات:

عنى القائمون على تصميم النظام المحاسبي الموحد بتوحيد الأسس التي تتبع في القياس المحاسبي وذلك لتفادى ما يحدثه اختلاف الآراء والطرق من اختلافات في نتائج القياس بما يشوه النتائج ويجعلها غير قابلة للمقارنة. فنص على الأساس الذي يتبع في تقويم مخزون بضاعة آخر المدة. ونص على الطريقة التي تطبق عند حساب قسط استهلاك الأصول الثابتة ومعدلات الإهلاك التي تطبق بالنسبة لكل نوع من الأصول... الخ.

٤- الحسابات الختامية والقوائم المالية:

كذلك حرص القائمون بتصميم النظام المحاسبي الموحد على توحيد الحسابات الختامية والقوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام. فأورد نموذجاً لكل حساب ختامي ولكل قائمة. ونص على البنود التي ينبغي أن تدرج في كل حساب ختامي وقائمة مالية حتى تكون النتائج المستخرجة من هذه الحسابات والقوائم المالية قابلة للمقارنة وحتى لا تكون الأحكام الصادرة على هذه النتائج مشوبة بالفساد في الاستدلال لاشتقاقها من مقدمات فاسدة.

٥- الموازنات التخطيطية:

واهتم القائمون بتصميم النظام المحاسبي الموحد بالنص على إلزام كل وحدة اقتصادية تابعة للقطاع العام بإعداد الموازنات التخطيطية حتى تكون أداة فعالة للتخطيط والمتابعة والرقابة على أنشطة هذه الوحدات وقد كان إعداد تلك الموازنات اختيارياً من قبل صدور النظام المحاسبي الموحد.

٣/١: أهداف النظام المحاسبي الموحد:

أفصح واضعو النظام المحاسبي الموحد عن الغايات التي استهدفوا بلوغها من وراء تصميم ذلك النظام بأنها:

١- توفير البيانات الأساسية والأدوات التحليلية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على مختلف المستويات:

سبق أن قلنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب أن نظام المعلومات المحاسبي هدفه الأساسي هو إنتاج المعلومات المحاسبية المطلوبة لمستخدمي النظام. وأنه يجب أن يراعى عند تصميم نظام المعلومات المحاسبي أن يأتي تصميمه محققاً لهذه الغاية.

وكما قلنا في صدر هذا الباب أن وضع النظام المحاسبي الموحد جاء وليد حاجة التخطيط الشامل إلى المعلومات اللازمة لتحقيق هذا التخطيط على كافة المستويات بدءاً من أدنى مستوى نشاط صعوداً إلى مستوى القطاع ثم المستوى القومي.

٢- ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية:

في سبيل تحقيق هذا الهدف استحدث واضعو النظام المحاسبي الموحد عدة مفاهيم ومصطلحات اقتصادية وحدد طريقة حسابها. فنص مثلاً على وجوب حساب فرق الإيجار المحسوب وفرق الفائدة المحسوبة.. الخ، كما نص على تصنيف محدد للحسابات لتسهيل قياس الناتج القومي والدخل القومي والقيمة المضافة ... الخ.

٣- تسهيل عمليات جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها:

وقد حقق واضعو النظام المحاسبي الموحد هذا الهدف بحرصهم على النص على مسميات الحسابات ومحتوى كل حساب، وتوحيد طريقة القياس في كل بند وتوحيد ترقيم الحسابات مما حقق سهولة ويسر في جمع البيانات وتصنيفها وتخزينها لاسترجاعها وقت الحاجة إليها في أسرع وقت ممكن وبدقة عالية.

١/٤: الدليل المحاسبي الموحد:

١/٤/١: مفهوم الدليل المحاسبي الموحد:

يعتبر الدليل المحاسبي الموحد بمثابة حجر الزاوية في النظام المحاسبي الموحد. فهو يحدد التوجيه المحاسبي للعمليات المالية. وهو يبوب المعاملات المالية التي تجريها الوحدة الاقتصادية في مجموعات متجانسة تخدم أغراض المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية وفى نفس الوقت تخدم أغراض إعداد الحسابات القومية.

وعند إعداد الدليل الموحد للحسابات حرص القائمون بإعداده على أن يشتمل على جميع الحسابات التي يمكن أن تحتاج الوحدة الاقتصادية لفتحها في الدفاتر عند مزاولتها النشاط. وتم تصنيف هذه الحسابات في مجموعات متجانسة، كما تم ترقيم هذه الحسابات بنظام هرمي لتيسير عمليات التوجيه المحاسبي للعمليات المالية إلى حساباتها المختصة. ولا شك أن أهمية نظام ترقيم الحسابات التي شملها ذلك الدليل تبدو بوضوح تام في حالة الاستعانة بالحاسبات الإلكترونية في قيد وترحيل العمليات المالية واستخلاص النتائج منها.

وحتى يتجنب الأخطاء التي قد تحدث فى توجيه العمليات المالية إلى حساباتها الصحيحة، فقد حرص القائمون على تصميم الدليل الموحد للحسابات على أن يتضمن شرحاً وافياً للمعنى المقصود بكل حساب وبيان ما يجب أن يتضمنه كل حساب من مفردات وما لا يدخل فيه. وهو أمر لاشك في أنه أفاد كثيراً في تجنب حدوث أخطاء في التوجيه المحاسبي، كما عمل على ضمان توحيد مفهوم الحسابات لدى جميع الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام بما يجعل نتائج هذه الحسابات قابلة للمقارنة على مختلف المستويات إلى أن يصل تجميع حسابات مختلف الوحدات والقطاعات على المستويات القومي.

خطة النظام في تبويب وترقيم الحسابات:

أ- الإجماليات المحاسبية:

تم تقسيم الحسابات إلى أربع مجموعات رئيسية متجانسة أطلق عليها "الإجماليات المحاسبية". وكل مجموعة من هذه المجموعات تضم في داخلها مجموعة الحسابات التي تشترك مع بعضها في سمة أو خاصية معينة.

فالمجموعة الأولى: تضم حسابات الأصول. وهى تجمعها سمة أساسية مشتركة هي أنها تعبر عن ممتلكات الوحدة الاقتصادية، أو بمعنى آخر تمثل أوجه استخدامات الأموال.

والمجموعة الثانية: تضم حسابات الخصوم. وهى حسابات تشترك في سمة أساسية هي أنها تعبر عن التزامات الوحدة الاقتصادية تجاه أصحاب الأموال المستثمرة فيها. أو معنى آخر فإن هذه الحسابات تعبر عن مصادر الحصول على الأموال المستثمرة في الوحدة الاقتصادية.

والمجموعة الثالثة: تضم حسابات التكاليف والمصروفات، وهى حسابات تجمعها سمة . أساسية هي أنها تعبر عن التضحيات والأعباء التي تحملتها الوحدة الاقتصادية في سبيل مزاولة نشاطها خلال الفترة المحاسبية.

والمجموعة الرابعة: تحوى حسابات الإيرادات وهى حسابات تشترك في خاصية محددة وهى أنها تعبر عن الدخل الذي تحصل عليه الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية. وقد خصص لكل مجموعة من هذه المجموعات الإجمالية رقماً واحداً لتمييز حسابات كل مجموعة عن حسابات ما عداها من مجموعات إجمالية أخرى. فخصص الرقم (١) للمجموعة الإجمالية الأولى، وخصص الرقم (٢) للمجموعة الإجمالية الثانية، وهكذا..

الحسابات العامة:

ثم تناول النظام المحاسبي التبويب الداخلي للحسابات التي تضمها مجموعة إجمالية. فالمجموعة الإجمالية الأولى مثلاً وإن كانت الحسابات التي تضمها تشترك معاً في خاصية أساسية هي أنها تعبر عن ممتلكات الوحدة الاقتصادية أو تعبر عن أوجه استخدامات الأموال، إلا أن هذه الحسابات المشتركة مع بعضها في هذه السمة تختلف فيما بينها في جوانب أخرى فهي مثلاً تختلف عن بعضها من حيث طول الفترة التي تظل خلالها الأموال مستغرقة ومحبوسة في هذه الأصول، فنجد أن بعضها يمثل استخداماً للأموال طويلة الأمد، وهى الأصول الثابتة. بينما البعض الآخر يمثل استخداماً قصير الأمد، متمثلاً في الأصول المتداولة. وكذلك تختلف هذه الأموال من حيث وجه الاستخدام أو الاستثمار. فالأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بعضها مستثمر في أراضى والبعض الأخر مستثمر في مبانى وإنشاءات والبعض الثالث مستثمر في سيارات وهكذا...

ولذلك، فإن الحسابات داخل كل مجموعة إجمالية تم تصنيفها إلى مجموعات متجانسة تسمى "حسابات عامة". وتم التعبير عن هذه الحسابات العامة التي تفرعت عن كل مجموعة إجمالية برقم ثان وضع على يمين الرقم الأول الدال على المجموعة الإجمالية التي تفرعت عنها هذه الحسابات العامة.

فمثلاً بالنسبة لحسابات المجموعة الإجمالية الثالثة "التكاليف والمصروفات" والتي تأخذ الرقم (٣) تم تصنيفها داخلياً في مجموعات عامة، وأعطى لكل حساب عام منها رقماً مميزاً على النحو التالي:

٣- التكاليف والمصروفات:

٣١- خامات ومواد ووقود وقطع غيار ٣٥- أعباء وخسائر

٣٢- أجور. ٣٦- تكاليف الإنتاج.

٣٣- مصروفات. ٣٧- التكاليف التسويقية.

٣٤- مشتريات بضائع بغرض البيع. ٣٨- المصروفات الإدارية والتمويلية.

جـ - الحسابات المساعدة:

ولم يقف الدليل المحاسبي في تحليل الحسابات عند مستوين (مستوى الإجماليات ثم مستوى الحسابات العامة) وإنما استرسل وعمل على تبويب الحسابات داخل كل مجموعة عامة إلى حسابات مساعدة. وميز كل حساب مساعد متفرع عن الحساب العام برقم ثالث يضاف إلى يمين الرقم الثاني المعبر عن الحساب العام الذي ينتمي له.

فمثلاً حساب الأجور (وهو حساب عام كما رأينا ويأخذ رقم ٣٢) تم تصنيف الحسابات التي يشملها إلى ثلاثة حسابات مساعدة، هي حـ/ أجور نقدية، حـ/ مزايا عينية، حـ/ مساهمة الوحدة في التأمين والمعاشات والتأمين الصحي. وتظهر كما يلي في الدليل:

٣- التكاليف والمصروفات:

٣٢- أجور:

٣٢١- أجور نقدية.

٣٢٢- مزايا عينية.

٣٢٣- تأمينات اجتماعية.

د- الحسابات الفرعية:

واستأنف الدليل مسيرة التحليل فتوغل في الحسابات المساعدة وعمل على تبويب مشتملات كل حساب مساعد إلى حسابات فرعية. وميز كل حساب فرعى بوضع رقم رابع إلى يمين الرقم الثالث المعبر عن الحساب المساعد الذي تفرع عنه الحساب الفرعي.

هـ_ الحسابات الجزئية:

ثم تعمق الدليل في التحليل فعمد إلى مفردات الحساب الفرعي وصنفها فى أجزاء أكثر تجانساً أطلق عليها اصطلاح "الحسابات الجزئية" وميز كل حساب جزئى منها بإضافة رقم خامس على يمين الرقم الرابع المعبر عن الحساب الفرعى الخاص به.

وسوف تعرض فى الجزء التالى الإطار العام للدليل المحاسبى الموحد.

١/٤/٢: الإطار العام للدليل المحاسبى الموحد:

يعتبر الدليل المحاسبى أحد الركائز الأساسية للنظام المحاسبى الموحد، وقد تم تقسيم الحسابات بالدليل إلى قسمين، هما:

(أ) حسابات المركز المالى:

والتى تهدف إلى تصوير المركز المالى للمنشأة فى نهاية الفترة المالية، وهى تنقسم بدورها إلى الأصول، وحقوق الملكية، والالتزامات.

(ب) حسابات النتيجة:

والتى تهدف إلى تصوير نتيجة نشاط المنشأة عن الفترة المالية من ربح أو خسارة وهى تنقسم بدورها إلى مجموعتين رئيسيتين هما المصروفات، والإيرادات.

منهج تبويب الحسابات بالدليل:

روعى فى تبويب حسابات الأصول فى الدليل المحاسبى الفصل بين الأصول طويلة الأجل والأصول المتداولة، وبالنسبة للالتزامات فقد تم تقسيمها إلى التزامات طويلة الأجل والتزامات متداولة، وبالنسبة للمصروفات فقد تم تبويبها على أساس نوعى وكذلك على أساس وظيفى، أما بالنسبة للإيرادات فقد تم تبويبها بحيث يمكن التعرف على مصدرها أى التعرف على كل من الإيرادات المتولدة من النشاط الرئيسى للمنشأة والإيرادات الناتجة من الأنشطة الفرعية التى تعتبر امتداداً لمزاولتها للنشاط الرئيسى، وكذا الإيرادات والأرباح غير العادية.

ترميز الحسابات بالدليل:

تم ترميز الحسابات بالدليل المحاسبى وفقاً لطريقة المجموعات المترابطة، واتخذت الأرقام من (١) إلى (٤) للتعبير عن الإجماليات المحاسبية بحيث يرمز رقم (١) إلى الأصول ورقم (٢) إلى حقوق الملكية والالتزامات، ورقم (٣) للتكاليف والمصروفات، ورقم (٤) للإيرادات، ويتم تقسيم هذه الإجماليات بإضافة أرقام أخرى على يمين هذا الرقم، ويعبر مستوى رقمين عن (الحساب العام)، وثلاثة أرقام عن (الحساب المساعد)، وأربعة أرقام عن (الحساب الفرعى)، وخمسة أرقام عن الحساب الجزئى).

ويعتبر هذا الدليل حداً أدنى بمعنى أنه يمكن لأى منشأة التوسع فى تفصيله.

الإطار العام للدليل المحاسبى

<table>
<tr><th colspan="2">حسابات المركز المالى</th><th colspan="2">حسابات النتيجة</th></tr>
<tr><th>١- الأصول</th><th>٢- حقوق الملكية والالتزامات</th><th>٣- التكاليف والمصروفات</th><th>٤- الإيرادات</th></tr>
<tr>
<td>الأصول طويلة الأجل
١١- أصول ثابتة.
١٢- مشروعات تحت التنفيذ.
١٣- استثمارات طويلة الأجل.
١٤- قروض وأرصدة مدينة طويلة الأجل.
١٥- أصول أخرى.
الأصول المتداولة
١٦- مخزون.
١٧- عملاء وأوراق قبض وحسابات مدينة.
١٨- استثمارات مالية متداولة.
١٩- نقدية بالبنوك والصندوق.</td>
<td>حقوق الملكية
٢١- رأس المال المدفوع.
٢٢- احتياطيات.
٢٣- أرباح (خسائر) مرحلة.
٢٤- (أسهم الخزينة).
٢٥- التزامات طويلة الأجل
الالتزمات المتداولة
٢٦- مخصصات.
٢٧- بنوك دائنة.
٢٨- موردون وأوراق دفع وحسابات دائنة.</td>
<td>٣١- خامات ومواد ووقود وقطع غيار.
٣٢- أجور.
٣٣- مصروفات.
٣٤- مشتريات بضائع بغرض البيع.
٣٥- أعباء وخسائر.
٣٦- تكاليف الإنتاج.
٣٧- التكاليف التسويقية.
٣٨- المصروفات الإدارية والتمويلية.</td>
<td>٤١- إيرادات النشاط.
٤٢- منح وإعانات.
٤٣- إيرادات استثمارات وفوائد.
٤٤- إيرادات وأرباح أخرى.</td>
</tr>
</table>

الدليل المحاسبى

١- الأصول:

١١- أصول ثابتة:

١١١- أراضى.

١١٢- مبانى وإنشاءات ومرافق وطرق.

١١٣- آلات ومعدات.

١١٤- وسائل نقل وانتقال.

١١٥- عدد وأدوات.

١١٦- أثاث وتجهيزات مكتبية.

١١٧- ثروة حيوانية ومائية.

١١٨- ....

١٢- مشروعات تحت التنفيذ:

١٢١- تكوين استثمارى:

١٢١١- أراضى.

١٢١٢- مبانى وإنشاءات ومرافق وطرق.

١٢١٣- آلات ومعدات.

١٢١٤- وسائل نقل وانتقال.

١٢١٥- عدد وأدوات.

١٢١٦- أثاث وتجهيزات مكتبية.

١٢١٧- ثروة حيوانية ومائية.

١٢١٨- ....

١٢٢- إنفاق استثمارى:

١٢٢١- دفعات مقدمة.

١٢٢٢- اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة.

١٣- استثمارات طويلة الأجل:

١٣١- استثمارات عقارية.

١٣٢- استثمارات فى أسهم فى شركات تابعة.

١٣٣- استثمارات فى أسهم فى شركات شقيقة.

١٣٤- استثمارات فى أسهم فى شركات أخرى.

١٣٥- استثمارات فى سندات.

١٣٦- استثمارات فى وثائق استثمار.

١٣٧- ....

١٤- قروض وأرصدة مدينة طويلة الأجل:
١٤١- قروض لشركات قابضة / تابعة / شقيقة.
١٤٢- قروض لجهات أخرى.
١٤٣- ....
١٥- أصول أخرى:
١٥١- أصول غير ملموسة:
١٥١١- شهرة.
١٥١٢- براءات اختراع / علامات تجارية / حقوق امتياز وتأليف.
١٥١٣- تكاليف التطوير.
١٥١٤- ....
١٥٢- أصول غير ملموسة:
١٥٢١- نفقات تحديث فروع ومعارض النشاط التجارى.
١٥٢٢- مساهمة المنشأة فى إنشاء أصول غير مملوكة لها وتخدم أغراضها.
١٥٢٣- مقابل حق الانتفاع بمقار عن طريق الشراء بالجدك.
١٥٣- نفقات مؤجلة(*):
١٥٣١- نفقات تأسيس .
١٥٣٢- فقات ما قبل بدء الإنتاج / التشغيل .
١٥٣٣- حملة إعلانية .
١٦- مخزون:
١٦١- مخزون خامات ومواد ووقود وقطع غيار:
١٦١١- مخزون الخامات.
١٦١٢- مخزون الوقود والزيوت.
١٦١٣- مخزون قطع الغيار والمهمات.
١٦١٤- مخزون مواد التعبئة والتغليف.
١٦١٥- مخزون المخلفات والخردة.
١٦١٦- مخزون مواد وقطع غيار تحت التكوين.
١٦٢- مخزون إنتاج غير تام.
١٦٣- مخزون إنتاج تام.

(*) حساب مؤقت يلغى اعتباراً من ٢٠٠٤/٧/١.

١٦٤- مخزون بضائع مشتراه بغرض البيع.
١٦٥- مخزون لدى الغير.
١٦٦- اعتمادات مستندية لشراء سلع وخدمات.

١٧- عملاء وأوراق قبض وحسابات مدينة:

١٧١- عملاء.
١٧٢- أوراق قبض.
١٧٣- حسابات مدينة لدى الشركات القابضة / التابعة / الشقيقة .
١٧٤١- مصلحة الجمارك (أمانات).
١٧٤٢- مصلحة الضرائب على المبيعات (ضريبة على المدخلات تحت التسوية).
١٧٤٣- مصلحة الضرائب العامة (مبالغ مخصومة من الشركة بمعرفة الغير).
١٧٥- إيرادات مستحقة التحصيل.
١٧٦- مصروفات مدفوعة مقدماً.
١٧٧- حسابات مدينة أخرى.

١٨- استثمارات وأوراق مالية متداولة:

١٨١- أسهم.
١٨٢- سندات.
١٨٣- وثائق استثمار.
١٨٤- أذون خزانة.
١٨٥- ....

١٩- نقدية بالبنوك والصندوق:

١٩١- ودائع بالبنوك لأجل أو بإخطار سابق.
١٩٢- غطاء خطابات ضمان.
١٩٣- حسابات جارية بالبنوك.
١٩٤- نقدية بالصندوق.

٢- حقوق الملكية والالتزامات:

٢١- رأس المال المدفوع:

٢١١- رأس المال المصدر.
٢١٢- أقساط لم يطلب سدادها.
٢١٣- أقساط متأخر سدادها.

٢٢- احتياطيات:

٢٢١- احتياطى قانونى.
٢٢٢- احتياطى نظامى.

٢٢٣- احتياطى رأسمالى.
٢٢٤- احتياطى أخرى.
٢٣- أرباح (خسائر) مرحلة.
٢٤- (أسهم الخزينة).
٢٥- التزامات طويلة الأجل:
٢٥١- قروض طويلة الأجل من شركات قابضة / تابعة / شقيقة.
٢٥٢- قروض طويلة الأجل من البنوك.
٢٥٣- قروض طويلة الأجل من جهات أخرى.
٢٥٤- سندات.
٢٥٥- ....
٢٦- مخصصات:
٢٦١- مخصص إهلاك أصول ثابتة:
٢٦١١- مزروعات معمرة قابلة للإهلاك.
٢٦١٢- مبانى وإنشاءات ومرافق وطرق.
٢٦١٣- آلات ومعدات.
٢٦١٤- وسائل نقل وانتقال.
٢٦١٥- عدد وأدوات.
٢٦١٦- أثاث وتجهيزات مكتبية.
٢٦١٧- ثروة حيوانية ومائية.
٢٦١٨- ....
٢٦٢- مخصص هبوط أسعار مخزون الإنتاج غير التام.
٢٦٣- مخصص هبوط أسعار مخزون الإنتاج التام.
٢٦٤- مخصص هبوط أسعار مخزون البضائع المشتراة.
٢٦٥- مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.
٢٦٦- مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها.
٢٦٧- مخصص الضرائب المتنازع عليها.
٢٦٨- مخصص المطالبات والمنازعات.
٢٦٩- مخصصات أخرى.
٢٧- بنوك دائنة:
٢٧١- سحب على المكشوف.
٢٧٢- تمويل اعتمادات مستندية.
٢٧٣- قروض قصيرة الأجل.

٢٨- موردون وأوراق دفع وحسابات دائنة:

٢٨١- سحب على المكشوف.

٢٨٢- أوراق دفع.

٢٨٣- حسابات دائنة للشركات القابضة / التابعة / الشقيقة.

٢٨٤- حسابات دائنة للمصالح والهيئات:

٢٨٤١- مصلحة الجمارك.

٢٨٤٢- مصلحة الضرائب على المبيعات.

٢٨٤٣- مصلحة الضرائب العامة.

٢٨٤٤- مصلحة الضرائب العقارية.

٢٨٤٥- الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى.

٢٨٤٦- هيئات تأمينية أخرى.

٢٨٥- دائنو التوزيعات.

٢٨٦- مصروفات مستحقة السداد.

٢٨٧- إيرادات محصلة مقدماً.

٢٨٨- أرباح مبيعات تقسيط مؤجلة (تخص أعوام لاحقة).

٢٨٩- حسابات دائنة أخرى.

٢٩- حسابات قائمة الدخل وتوزيعات الأرباح:

٢٩١- حسابات قائمة الدخل:

٢٢٩١- حساب تكلفة إنتاج أو شراء الوحدات المباعة.

٢٢٩٢- حساب المتاجرة.

٢٢٩٣- حساب الأرباح والخسائر.

٢٩٢- حساب توزيع الأرباح.

٣- التكاليف والمصروفات:

٣١- خامات ومواد ووقود وقطع غيار:

٣١١- خامات ومدخلات إنتاج.

٣١٢- وقود وزيوت.

٣١٣- قطع غيار ومهمات.

٣١٤- مواد تعبئة وتغليف.

٣١٥- كهرباء ومياه.

٣١٦- أدوات كتابية.

٣٢- أجـور:

٣٢١- أجور نقدية.

٣٢٢- مزايا عينية.
٣٢٣- تأمينات اجتماعية.
٣٣- مصروفات:
٣٣١- خدمات مشتراة.
٣٣١١- مصروفات صيانة.
٣٣١٢- مصروفات تشغيل لدى الغير ومقاولى الباطن.
٣٣١٣- مصروفات أبحاث وتجارب.
٣٣١٤- مصروفات دعاية وإعلان ونشر وطبع وعلاقات عامة واستقبال.
٣٣١٥- مصروفات نقل وانتقالات واتصالات .
٣٣١٦- إيجار أصول ثابتة (بخلاف العقارات) .
٣٣١٧- خدمات الجهات الحكومية والمؤسسات .
٢٣١٨- مصروفات خدمية أخرى .
٣٣٢- الإهلاك والاستهلاك
٣٣٢١- إهلاك الأصول الثابتة.
٣٣٢٢- استهلاك الأصول غير الملوسة والنفقات المرسلة.
٣٣٣- فوائد.
٣٣٤- إيجار عقارات (أراضى ومبانى).
٣٣٥- ضرائب عقارية.
٣٣٦- ضرائب غير مباشرة على النشاط.
٣٣٧- ....
٣٤- مشتريات بضائع بغرض البيع:
٣٥- أعباء وخسائر:
٣٥١- مخصصات (بخلاف الاهلاك).
٣٥٢- ديون معدومة.
٣٥٣- خسائر بيع أوراق مالية.
٣٥٤- أعباء وخسائر متنوعة:
٣٥٤١- خسائر بيع مخلفات.
٣٥٤٢- خسائر بيع خامات ومواد وقطع غيار.
٣٥٤٣- تعويضات وغرامات.
٣٥٤٤- تبرعات وإعانات.
٣٥٤٥- ....
٣٥٥- خسائر فروق العملة.

٣٥٦- مصروفات سنوات سابقة.
٣٥٧- خسائر رأسمالية.
٣٥٨- خسائر غير عادية.
٣٥٩- ضرائب الدخل.
٣٦- تكاليف الإنتاج(*):
٣٦١- خامات ومواد ووقود وقطع غيار.
٣٦١١- خامات ومدخلات إنتاج.
٣٦١٢- وقود وزيوت.
٣٦١٣- قطع غيار ومهمات.
٣٦١٤- مواد تعبئة وتغليف.
٣٦١٥- كهرباء ومياه.
٣٦١٦- أدوات كتابية.
٣٦٢- أجور.
٣٦٢١- أجور نقدية.
٣٦٢٢- مزايا عينية.
٣٦٢٣- تأمينات اجتماعية.
٣٦٣- تكاليف أخرى:
٣٦٣١- **خدمات مشتراه:**
٣٦٣١١- تكاليف صيانة.
٣٦٣١٢- تكاليف تشغيل لدى الغير ومقاولى الباطن.
٣٦٣١٣- تكاليف أبحاث وتجارب.
٣٦٣١٤- تكاليف نشر وطبع.
٣٦٣١٥- تكاليف نقل وانتقالات واتصالات.
٣٦٣١٦- إيجار أصول ثابتة (بخلاف العقارات).
٣٦٣١٧- ....
٣٦٣١٨- تكاليف خدمية أخرى.
٣٦٣٢- الإهلاك والاستهلاك .
٣٦٣٣- فوائد .
٣٦٣٤- إيجار عقارات (أراضى ومبانى) .
٣٦٣٥- ضرائب عقارية .

(*) فى حالة اتباع أسلوب الجرد الدفترى الدورى للمخزون.

٣٦٣٦- ضرائب غير مباشرة على النشاط .

٣٧- التكاليف التسويقية:

٣٧١- خامات ومواد ووقود وقطع غيار.

٣٧١١- ....

٣٧١٢- وقود وزيوت.

٣٧١٣- قطع غيار ومهمات.

٣٧١٤- مواد تعبئة وتغليف.

٣٧١٥- كهرباء ومياه.

٣٧١٦- أدوات كتابية.

٣٧٢- أجور.

٣٧٢١- أجور نقدية.

٣٧٢٢- مزايا عينية.

٣٧٢٣- تأمينات اجتماعية.

٣٧٣- تكاليف أخرى:

٣٧٣١- **خدمات مشتراه:**

٣٧٣١١- تكاليف صيانة.

٣٧٣١٢- ....

٣٧٣١٣- تكاليف أبحاث.

٣٧٣١٤- تكاليف دعاية وإعلان ونشر وطبع وعلاقات عامة واستقبال.

٣٧٣١٥- تكاليف نقل وانتقالات واتصالات.

٣٧٣١٦- إيجار أصول ثابتة (بخلاف العقارات).

٣٧٣١٧- ....

٣٧٣١٨- تكاليف خدمية أخرى.

٣٧٣٢- الإهلاك والاستهلاك.

٣٧٣٣- ....

٣٧٣٤- إيجار عقارات (أراضى ومبانى).

٣٧٣٥- ضرائب عقارية .

٣٧٣٦- ضرائب غير مباشرة على النشاط .

٣٧٣٧- هدايا وعينات .

٣٧٣٨- تالف إنتاج تام / بضائع مشتراه (فى مرحلة البيع).

٣٨- المصروفات الإدارية والتمويلية:

٣٨١- مواد ووقود وقطع غيار.

٣٨١١- ....

٣٨١٢- وقود وزيوت.
٣٨١٣- قطع غيار ومهمات.
٣٨١٤- ....
٣٨١٥- كهرباء ومياه.
٣٨١٦- أدوات كتابية.
٣٨٢- أجور.
٣٨٢١- أجور نقدية.
٣٨٢٢- مزايا عينية.
٣٨٢٣- تأمينات اجتماعية.
٣٨٣- مصروفات أخرى:
٣٨٣١- **خدمات مشتراه:**
٣٨٣١١- مصروفات صيانة.
٣٨٣١٢- ....
٣٨٣١٣- ....
٣٨٣١٤- مصروفات دعاية وإعلان ونشر وطبع وعلاقات عامة واستقبال.
٣٨٣١٥- مصروفات نقل وانتقالات واتصالات.
٣٧٣١٦- إيجار أصول ثابتة (بخلاف العقارات).
٣٧٣١٧- خدمات الجهات الحكومية والمؤسسات .
٣٧٣١٨- مصروفات خدمية أخرى.
٣٨٣٢- الإهلاك والاستهلاك.
٣٨٣٣- فوائد .
٣٨٣٤- إيجار عقارات (أراضى ومبانى).
٣٨٣٥- ضرائب عقارية .
٣٨٣٦- ضرائب غير مباشرة على النشاط .

٤ - الإيرادات:

٤١ - إيرادات النشاط:

٤١١- إجمالى مبيعات إنتاج تام:
٤١١١- مردوات داخلة من مبيعات سنوات سابقة ..... (مدين).
٤١١٢- مرتجعات مبيعات .... (مدين).
٤١١٣- خصم مسموح به .... (مدين).
٤١١٤- مسموحات مبيعات .... (مدين).
٤١٢- إجمالى مبيعات بضائع مشتراه:
٤١٢١- مردوات داخلة من مبيعات سنوات سابقة ..... (مدين).

٤١٢٢- مرتجعات مبيعات .... (مدين).
٤١٢٣- خصم مسموح به .... (مدين).
٤١٢٤- مسموحات مبيعات .... (مدين).
٤١٣- <u>أرباح مبيعات تقسيط تخص العام</u>:
٤١٣١- أرباح مبيعات إنتاج تام بالتقسيط.
٤١٣٢- أرباح مبيعات بضائع (مشتراه) بالتقسيط.
٤١٤- خدمات مباعة.
٤١٥- إيرادات تشغيل للغير.
٤١٦- عائد عقود تأجير تمويلى.
٤١٧- إيرادات النشاط الأخرى.

٤٢- منح وإعانات:

٤٣- إيرادات استثمارات وفوائد:

٤٣١- إيرادات استثمارات مالية من شركات قابضة.
٤٣٢- إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة.
٤٣٣- إيرادات استثمارات مالية أخرى.
٤٣٤- فوائد قروض لشركات قابضة / تابعة / شقيقة.
٤٣٥- فوائد دائنة أخرى.

٤٤- إيرادات وأرباح أخرى:

٤٤١- مخصصات انتفى الغرض منها.
٤٤٢- ديون سبق إعدامها.
٤٤٣- أرباح بيع أوراق مالية.
٤٤٤- <u>إيرادات وأرباح متنوعة</u>:
٤٤٤١- أرباح بيع مخلفات.
٤٤٤٢- أرباح بيع خامات ومواد وقطع غيار.
٤٤٤٣- تعويضات وغرامات.
٤٤٤٤- عمولات.
٤٤٤٥- إيجارات دائنة.
٤٤٤٦- ....
٤٤٥- أرباح فروق العملة.
٤٤٦- إيرادات سنوات سابقة.
٤٤٧- أرباح رأسمالية.
٤٤٨- إيرادات وأرباح غير عادية.

١/٥: الملامح الأساسية للتعديلات الجوهرية المستحدثة فى النظام المحاسبى الموحد:

صدر عن الجهاز المركزى للمحاسبات العديد من التعديلات التى تهدف إلى تلافى بعض أوجه القصور فى النظام المحاسبى الموحد، ولاستيعاب متغيرات مرحلة التحول إلى نظام اقتصاد السوق، ومن أهم هذه التعديلات قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠١ والذى تضمن تعديلات جذرية فى النظام المحاسبى الموحد. وقد تضمن القرار التعديلات التالية:

١- الدليل المحاسبى وشرحه.
٢- القوائم المالية.

وفيما يلى أهم هذه التعديلات:

(أ) الدليل المحاسبى وشرحه:

يعتبر الدليل المحاسبى أحد الركائز الأساسية للنظام المحاسبى الموحد، وباستقراء التعديلات التى أجريت على هذا الدليل يمكن إبداء الملاحظات التالية:

حسابات المركز المالى:

١- تم التمييز بين الأصول طويلة الأجل والأصول المتداولة عند تبويب الأصول، كما تم تقسيم الإلتزامات إلى إلتزامات طويلة الأجل والتزامات متداولة، وذلك على خلاف الدليل القديم الذى لم يفرق بين الأصول والإلتزامات طويلة وقصيرة الأجل.
٢- تأثير الدليل القديم بمفاهيم المحاسبة القومية فاعتبر الأراضى دائماً أصلاً ثابتاً. وقد تم تدارك ذلك فى التعديل الأخير باعتبار الأراضى أصلاً (ضمن مخزون خامات ومدخلات الإنتاج)، وعنصراً من عناصر التكاليف (خامات ومدخلات إنتاج) إذا كانت تستخدم فى تنفيذ مشروعات التعمير والإسكان والتى تقرر بيعها مع الوحدات السكنية أو الإدارية المقامة عليها، وكذلك الأراضى المخصصة لمشروعات الاستصلاح والاستزراع والتى يتم تنفيذها بغرض البيع للغير.
٣- لم يتضمن الدليل القديم تبويباً مستقلاً للأصول غير الملموسة حيث كان تعريف الأصول الثابتة يتسع ليشمل هذه الأصول، وقد عالج الدليل الجديد ذلك بأن أفرد للأصول غير الملموسة تبويباً فرعياً مستحدثاً تحت بند أصول أخرى طويلة الأجل، ويجعل هذا الحساب مديناً بتكلفة شراء شهرة المحل وكذا تكلفة شراء وتسجيل براءات الاختراع والعلامات

التجارية وحقوق الامتياز والتأليف وتكاليف التطوير وغيرها من الأصول غير الملموسة الأخرى، ويجعل دائناً بنصيب الفترة المالية من استهلاك هذه الأصول. وفيما يتعلق بتكاليف التطوير لم يتضمن شرح الدليل المحاسبى الجديد الحالات التى تعالج فيها كأصول غير ملموسة والحالات التى تعالج فيها كمصروفات تحمل على الفترة، وكان من المناسب الإشارة إلى ضرورة تطبيق المعيار المحاسبى الخاص بتكاليف البحوث والتطوير.

٤- أفرد تبويباً مستقلاً للنفقات المؤجلة تحت بند أصول طويلة الأجل أخرى وتشمل نفقات التأسيس ونفقات ما قبل بدء الإنتاج أو التشغيل، والحملة الإعلانية. وكانت هذه النفقات تدخل كتبويب فرعى للأصول الثابتة فى الدليل القديم. وسيتم إلغاء هذا الحساب اعتباراً من ٢٠٠٤/٧/١ ومعالجة هذه النفقات كمصروفات إيرادية تخصم مباشرة من حسابات النتيجة فى نفس الفترة المالية التى أنفقت خلالها وذلك طبقاً للمعيار المحاسبى الخاص بالأصول غير الملموسة (الوقائع المصرية، العدد ٥٨، تابع (أ) فى ١٤ مارس ٢٠٠١: ٢٩).

هذا وتخالف هذه المعالجة مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات حيث لا يتحقق العائد من هذه المصروفات غالباً فى نفس سنة الإنفاق خاصة النفقات التى تتحملها المنشأة قبل بدء النشاط أو التشغيل.

٥- تم التمييز بين الإستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات المتداولة حيث تظهر الأولى ضمن الأصول طويلة الأجل والثانية ضمن الأصول المتداولة. وأفرد حسابات مستقلة ضمن الاستثمارات طويلة الأجل للإستثمارات العقارية والاستثمارات فى أسهم شركات تابعة واستثمارات فى شركات شقيقة واستثمارات فى شركات أخرى، واستثمارات فى سندات واستثمارات فى وثائق استثمار. كما أفرد حسابات مستقلة ضمن الاستثمارات المتداولة للإستثمارات فى أسهم، سندات، وثائق استثمار، أذون خزانة وغيرها، وكانت هذه الاستثمارات تندرج تحت بند استثمارات فى الدليل القديم، هذا بالإضافة إلى أن الدليل القديم لم يميز بين الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة والاستثمارات فى شركات أخرى. ويساير الدليل المحاسبى الجديد المعايير المحاسبية فى هذا الشأن، كما أنه يعطى مزيداً من الإفصاح لمستخدمى القوائم المالية.

٦- أفرد تبويباً مستقلاً ضمن الأصول طويلة الأجل للقروض والأرصدة المدينة طويلة الأجل، كما ميز ضمن هذا التبويب الفرعى بين القروض لشركات قابضة وشركات تابعة وشركات شقيقة، وقروض لجهات أخرى.

٧- تم إلغاء حسابات مساهمة الحكومة (تسدد)، وحساب إحتياطى سداد مساهمة الحكومة. وظهرت حقوق الملكية وفقاً لما هو متعارف عليه فى شركات الأموال حيث يشمل هذا التبويب العناصر الفرعية التالية: رأس المال المدفوع ويشمل: رأس المال المصدر، أقساط لم يطلب سدادها، أقساط متأخر سدادها، والإحتياطيات وتشمل: إحتياطى قانونى، إحتياطى نظامى، إحتياطى رأسمالى، إحتياطيات أخرى، أرباح (أو خسائر) مرحلة، أسهم الخزانة (أطلق عليها الدليل المحاسبى أسهم الخزينة) ويعنى ظهور أسهم الخزانة ضمن حقوق الملكية الاعتراف بتداول أسهم شركات قطاع الأعمال العام فى سوق المال.

ويلاحظ أنه قد ألغى حساب احتياطى شراء السندات الحكومية بعد إعفاء شركات قطاع الأعمال العام من النسب الإجبارية التى كانت تستقطع من أرباحها لمواجهة أغراض اجتماعية ورياضية ومن بينها حصة السندات الحكومية.

٨- أفرد تبويباً مستقلاً للإلتزامات طويلة الأجل، كما ميز بين القروض طويلة الأجل من شركات قابضة، وتابعة، وشقيقة، وقروض طويلة الأجل من بنوك، وقروض طويلة الأجل من جهات أخرى وسندات. ويساير هذا التبويب المعايير المحاسبية المصرية والدولية، ويعطى مزيداً من الإفصاح فى القوائم المالية. هذا وتظهر السندات فى الدليل الجديد لأول مرة وذلك يعنى السماح لشركات قطاع الأعمال العام بإصدار السندات. وقد تضمن شرح الدليل المحاسبى المعالجة المحاسبية لخصم (أو علاوة) إصدار السندات وتسوية نصيب الفترة المالية من الخصم أو العلاوة على حساب فوائد السندات.

٩- أفرد تبويباً فرعياً مستقلاً ضمن بند المخصصات لمخصصات هبوط أسعار مخزون الإنتاج غير التام ومخزون الإنتاج التام ومخزون البضائع المشتراه، وتجعل هذه الحسابات دائنة بما يحمل على صافى الربح فى نهاية الفترة المالية لمقابلة نقص صافى القيمة البيعية لكل نوع منها عن تكلفته الفعلية فى نهاية الفترة المالية مضافاً إليها التكلفة التقديرية لإتمام مخزون الإنتاج غير التام. وهذا يعنى بقاء المخزون من هذه الأنواع بالتكلفة الفعلية لها، وتكوين مخصص هبوط أسعار فى حالة نقص القيمة البيعية للمخزون عن تكلفة الفعلية فى نهاية السنة المالية.

١٠- استخدام الدليل المصطلحات المحاسبية التى تعبر عن نتيجة أعمال المنشأة من صافى ربح أو خسارة بدلاً من المصطلحات التى كانت تستخدم فى الدليل المحاسبى القديم وهى الفائض أو العجز، كما يتم تسوية صافى الربح أو صافى الخسارة مع حقوق الملكية فى قائمة المركز المالى بعد أن كان يظهر العجز المرحل فى جانب الأصول وهو لا يمثل أصل من الأصول بل يجب طرحه من حقوق المساهمين.

حسابات النتيجة:

١- يتم تبويب حسابات النتيجة فى الدليل الجديد إلى تكاليف ومصروفات، وإيرادات بدلاً من التبويب السابق وهو الاستخدامات والموارد، وقد تم تقسيم التكاليف والمصروفات حسب نوعها إلى خامات ومواد، وأجور، ومصروفات، ومشتريات بغرض البيع وأعباء وخسائر وتم تبويبها وظيفياً إلى تكاليف إنتاج، وتكاليف تسويقية، ومصروفات إدارية وتمويلية.

٢- أما بالنسبة للإيرادات فقد تم تبويبها إلى إيرادات النشاط، ومنح وإعانات، وإيرادات إستثمارات وفوائد، وإيرادات وأرباح متنوعة. بينما كانت الموارد مبوبة فى الدليل القديم إلى إيرادات النشاط الجارى، وإعانات وإيرادات أوراق مالية، وإيرادات تحويلية، هذا ويتمشى التبويب الجديد مع التبويب المتعارف عليه لحسابات النتيجة إلا أنه خلط بين التكاليف والمصروفات، واستخدمهما كمترادفين وكان الأجدر استخدام مصطلح مصروفات فقط حيث تحمل حسابات النتيجة بالمصروفات التى تخص الفترة. ويمكن

القول أن التبويب الجديد قد فك الارتباط المباشر بين جوانب النظام والموازنة العامة للدولة.

٣- أفرد تبويباً مستقلاً ضمن إيرادات النشاط لأرباح البيع بالتقسيط سواء لمبيعات إنتاج تام أو مبيعات بضائع (مشتراه)، كما أفرد حساباً مستقلاً فى جانب الخصوم لأرباح مبيعات تقسيط مؤجلة (تخص أعواماً لاحقة). وهذا يعنى تأجيل الاعتراف بنصيب الأقساط التى لم تستحق بعد من أرباح البيع بالتقسيط وإظهاره كأرباح مبيعات تقسيط مؤجلة.

٤- ألغى حساب مشغولات داخلية بالتكلفة والتى كانت تمثل أحد إيرادات النشاط الجارى فى الدليل المحاسبى القديم حيث لا تعد هذه المشغولات الداخلية من قبيل الإيرادات المتعارف عليها فى المحاسبة. وبالتالى فقد رجع النظام المحاسبى الموحد إلى المعالجة المحاسبية التقليدية لهذه المشغولات الداخلية بإدراج التكلفة المتعلقة بأصول ثابتة تحت التكوين ضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ (تكوين إستثمارى) على أن تقفل فى حسابات الأصول الثابتة المناظرة عند إتمامها، كما استحدث حساباً جديداً هو حساب مخزون مواد وقطع غيار تحت التكوين تدرج به تكلفة قطع الغيار والمهمات ومواد التعبئة والتغليف تحت التكوين ويقفل هذا الحساب فى حساب مخزون قطع الغيار ومهمات أو مواد التعبئة والتغليف حسب الأحوال عند إتمام هذه المواد وقطع الغيار.

٥- ألغى حساب مخلفات إنتاج كأحد بنود إيرادات النشاط الجارى واستبدله بحساب أرباح بيع مخلفات ضمن إيرادات وأرباح متنوعة وتتمثل فى الأرباح الناتجة عن بيع المخلفات بأكبر من قيمتها التقديرية التى تسجل محاسبياً كقيمة دفترية.

٦- استحدث حساب عائد عقود تأجير تمويلى ضمن بند إيرادات النشاط ويجعل دائناً بما يتحقق خلال العام من عائد مؤجل خاص بعقود التأجير التمويلى مقابل تخفيض حساب عائد عقود تأجير تمويلى يخص أعوام لاحقة (المدرج ضمن حسابات دائنة أخرى) بنفس القيمة. ولا شك أن هذه الحسابات المستحدثة تساير التوسع فى عقود التأجير التمويلى والتى صاحبت التحولات الاقتصادية فى مصر.

٧- فك التعديل الجديد الارتباط المباشر بين حسابات الوحدة الاقتصادية والحسابات القومية، وذلك بإلغاء حساب العمليات الجارية والحسابات المتقابلة فى النظام المحاسبى الموحد والتى بموجبها كان يتم ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية وهى:

- فرق تقويم التغير فى مخزون الإنتاج التام.
- فرق تقويم التغير فى مخزون بضائع البيع.
- فرق الإيجار المحسوب.
- فرق الفوائد المحسوبة.

١. ميز الدليل الجديد بين إهلاك الأصول الثابتة واستهلاك الأصول غير الملموسة والنفقات المرسملة.
٢. يتضمن شرح الدليل المحاسبى أنه يراعى تطبيق المعايير المحاسبية فيما لم يرد به نص خاص فى شرح النظام، وكان من الضرورى الإشارة إلى الإلتزام بالمعايير المحاسبية المصرية والدولية دون التقيد بما ورد من نصوص خاصة فى النظام.
٣. تضمنت مقدمة الدليل المحاسبى أنه يعتبر حداً أدنى ويمكن للمنشأة التوسع فى تفصيله.

(ب) القوائم المالية:

تضمنت مقدمة التعديلات الجديدة فى القوائم المالية التى يلزم أن تعدها الوحدات الاقتصادية التابعة لقطاع الأعمال ما يلى:

"تلتزم المنشأة فى نهاية الفترة المالية بإعداد القوائم المالية التالية، وذلك بعد مراعاة تطبيق ما تقضى به أحكام النظام المحاسبى والمعايير المحاسبية وما استقر عليه العرف المحاسبى. كما تلتزم المنشأة بأن ترفق مع القوائم المالية الإيضاحات المتممة لها متضمنة كافة البيانات التى أوجبت المعايير المحاسبية الإفصاح عنها، وتعتبر هذه الإيضاحات جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها".

وتتمثل تلك القوائم المالية فيما يلى:

١- القوائم المالية الأساسية:

قائمة المركز المالى، قائمة الدخل، قائمة توزيعات الأرباح المقترحة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير فى حقوق الملكية، الإيضاحات والمعلومات

المتممة للقوائم المالية، قائمة الإنتاج والقيمة المضافة، هذا وتشمل القوائم المالية المنشورة القوائم الأساسية السابقة ماعدا قائمة الإنتاج والقيمة المضافة.

٢- الحسابات التحليلية:

حساب تكلفة إنتاج أو شراء الوحدات المباعة، حساب المتاجرة، حساب الأرباح والخسائر.

كما تلتزم الشركات القابضة بالإضافة إلى إعداد القوائم السابقة بتصوير القوائم المالية المجمعة لشركات المجموعة.

هذا ويمكن إبداء الملاحظات التالية على التعديلات المستحدثة فى القوائم المالية للنظام المحاسبى الموحد:

١- لتحقيق الاتساق بين الحسابات الختامية لشركات قطاع الأعمال العام ونظيراتها بشركات القطاع الخاص ولتفادى الازدواجية والتكرار، ألغى التعديل الأخير فى النظام المحاسبى الموحد حساب العمليات الجارية، وبهذا تم فك الارتباط بين حسابات الوحدة الاقتصادية والحسابات القومية، هذا بالإضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه من إلغاء الحسابات المتقابلة التى كان يستخدمها النظام المحاسبى الموحد.

٢- تأخذ القوائم المالية المنشورة الشكل الرأسى بدلاً من الحسابات الختامية. ونؤيد هذا الاتجاه نظراً لأن القوائم المالية يسهل فهمها واستخدامها من جانب مستخدمى القوائم المالية، كما يتمشى هذا الأسلوب فى العرض إلى حد كبير مع النموذج المحاسبى المعاصر.

٣- إن نموذج قائمة المركز المالى يشبه النموذج الوارد فى ملحق المعايير المحاسبية المصرية، والتى تأخذ شكل نموذج رأسى متداخل يبدأ بالأصول طويلة الأجل يضاف إليها رأس المال العامل (الأصولل المتداولة بدءاً بالمخزون – الإلتزامات المتداولة) للوصول إلى إجمالى الاستثمار، ثم بيان طرق تمويل أوجه الاستثمار بدءاً بحقوق الملكية ثم الإلتزامات طويلة الأجل.

٤- تأخذ قائمة الدخل وفقاً للتعديلات الأخيرة شكل قائمة رأسية باستخدام الإضافة والطرح لتسهيل توصيل النتائج والمعلومات المحاسبية للمستخدمين العامين بمختلف مستويات ثقافتهم. ويمكن إبداء الملاحظات التالية على قائمة الدخل وفقاً للتعديلات الأخيرة فى النظام المحاسبى الموحد:

أ- يتم الفصل بين صافى أرباح أو خسائر النشاط قبل مصروفات التمويل والفوائد الدائنة، وصافى أرباح أو خسائر النشاط، وصافى

الربح أو الخسارة قبل ضرائب الدخل، ثم صافى الربح أو الخسارة. وهذا يساير الاتجاهات المعاصرة فى عرض قوائم الدخل، بحيث يراعى الفصل بين الدخل الناتج عن الأنشطة العادية والدخل من الأنشطة الفراعية المستمرة وغير المستمرة والبنود الاستثنائية وغير العادية.

ب- تتشابه قائمة الدخل بصفة عامة مع قائمة الدخل وفقاً للملحق المرافق لمعايير المحاسبة المصرية وذلك فيما عدا أن قائمة الدخل وفقاً للنظام المحاسبى الموحد بناء على التعديل الجديد أظهرت المصروفات التمويلية والفوائد الدائنة فى مرحلة مستقلة، وبالتالى تم حساب صافى أرباح أو خسائر النشاط قبل المصروفات التمويلية والفوائد الدائنة ثم بعد حسابها. وتتميز هذه المعالجة بأنه يمكن استخدام المعلومات عن صافى أرباح أو خسائر النشاط قبل أو بعد المصروفات التمويلية والفوائد الدائنة فى حساب مجموعة من المؤشرات المالية، وعلى سبيل المثال القيمة الاقتصادية المضافة EVA، والدخل المتبقى RI وغيرها من المؤشرات المالية.

ج- يعاب على قائمة الدخل وفقاً للنظام المحاسبى الموحد أنها أدخلت المنح والإعانات ضمن إيرادات النشاط، حيث كان من الواجب استبعادها من هذه المرحلة، وإضافتها إلى المرحلة الأخيرة فى قياس الربح (صافى الربح أو الخسارة قبل المنح والإعانات والضرائب + المنح والإعانات = صافى الربح أو الخسارة قبل الضرائب – الضرائب = صافى الربح أو الخسارة) وذلك حتى يمكن تحديد صافى أرباح أو خسارة النشاط العادى كمقياس لأداء النشاط الرئيسى قبل المنح والإعانات الحكومية (استبعاد أثر الدعم الحكومى).

هذا ويجب إعادة النظر فى جدوى استخدام حسابات الدعم الحكومى المتمثلة فى حساب منح وإعانات ومدى مسايرتها للسياسة الاقتصادية الراهنة وإجراء التعديلات اللازمة فى الدليل المحاسبى والقوائم المالية.

٥- تتضمن القوائم المالية المنشورة قائمة جديدة هى قائمة التغير فى حقوق الملكية وتوضح التغيرات فى عناصر حقوق الملكية من رأس المال والإحتياطيات والأرباح أو الخسائر المرحلة وأسهم الخزانة ويتمشى ذلك مع ما تقضى به المعايير المحاسبية والدولية.

(جـ) الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

إضيفت هذه الإيضاحات بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٤، وعُدلت بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠١ نتيجة للتعديلات فى الدليل المحاسبى. وبموجب هذه القرارات تلتزم الشركة بأن ترفق مع القوائم المالية الإيضاحات المتممة لها متضمنة كافة البيانات التى أوصت المعايير المحاسبية الإفصاح عنها، وتعتبر هذه الإيضاحات جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها. ويمكن القول أن هذه الخطوة جعلت النظام المحاسبى الموحد مسايراً للمعايير المحاسبية المصرية والدولية وخاصة ما يتعلق منها بالإفصاح المحاسبى، ويوفر معلومات تفيد مستخدمى القوائم المالية وخاصة المتعاملين منهم فى سوق الأوراق المالية.

هذا ويلاحظ أن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والملحقة بالقرار ٢٠٤ لسنة ٢٠٠١ لم تتضمن بعض الإيضاحات الهامة والتى وردت باللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمعيار المصرى رقم (١) والخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وهى:

١. أسس تحقق الإيراد.
٢. الإرتباطات والإلتزامات العرضية.
٣. الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
٤. سياسة إعداد القوائم المجمعة (لشركات المجموعة الواحدة).
٥. الإيجارات طويلة الأجل والشراء التأجيرى .
٦. الموقف الضريبى .
٧. تكلفة نظم المعاشات والتقاعد.
٨. تعويضات ومكافآت نهاية الخدمة.
٩. الأرباح والخسائر الناتجة عن التصرف فى الأصول الثابتة.
١٠. فى حالة عدم اتباع أى من الإفتراضات المحاسبية الأساسية فى المحاسبة وهى الاستمرارية والثبات والاستحقاق.

الفصل الثاني

القوائم المالية وفقاً للنظام المحاسبي الموحد

القوائم المالية

تلتزم المنشأة فى نهاية الفترة المالية بإعداد القوائم المالية التالية، وذلك بعد مراعاة تطبيق ما تقضى به أحكام النظام المحاسبى الموحد والمعايير المحاسبية وما استقر عليه العرف المحاسبى، كما تلتزم المنشأة بأن ترفق مع القوائم المالية الإيضاحات المتممة لها متضمنة كافة البيانات التى أوجبت المعايير المحاسبية الإفصاح عنها، وتعتبر هذه الإيضاحات جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

وتتمثل تلك القوائم المالية فيما يلى:-

- **القوائم المالية الأساسية:-**

١- قائمة المركز المالى.

٢- قائمة الدخل.

٣- قائمة توزيعات الأرباح المقترحة.

٤- قائمة التدفقات النقدية.

٥- قائمة التغير فى حقوق الملكية.

٦- الإيضاحات والمعلومات المتممة للقوائم المالية.

٧- قائمة الإنتاج والقيمة المضافة.

وفيما يلى نماذج القوائم المالية المنشورة :

نماذج القوائم المالية التفصيلية

قائمة المركز المالى فى / /

كلي	جزئي	رقم الإيضاح	بيـــــــــان	سنة المقارنة
			الأصول طويلة الأجل	
	--		اصول ثابتة مختلفة	
	(-)		(−) مجمع اهلاك أ. ثابته	
--				
			مشروعات تحت التنفيذ	
	--		تكوين استثمارى	
	--		إنفاق استثمارى	
--				
			استثمارات طويلة الأجل	
	--		استثمارات عقارية	
	--		استثمارات فى أسهم فى شركات تابعة/ شقيقة	
	--		استثمارات فى أسهم فى شركات أخرى	
	--		استثمارات فى سندات	
	--		استثمارات فى وثائق استثمار	
--				
			قروض وأرصدة مدينة طويلة الأجل	
	--		قروض لشركات قابضة/ تابعة/ شقيقة	
	--		قروض لجهات أخرى	
--				
			أصول غير ملموسة	
	--		شهرة محل	
	--		براءات اختراع وعلامات تجارية	
	--		تكاليف تطوير	
	--		نفقات مؤجلة (بالصافي)	
--				

تابع قائمة المركز المالى فى / /

كلي	جزئي	رقم الإيضاح		سنة المقارنة
×××			**مجموع الأصول طويلة الأجل (١)**	
			الأصـــول المتداولة	
	--		مخزون بضاعة (بعد خصم مخصص هبوط اسعار بضاعة)	
	--		عملاء واوراق قبض (بعد خصم مخصص د.م. فيها)	
	--		حسابات مدينة مختلفة (بالصافي بعد خصم المخصص)	
	--		استثمارات مالية متداولة (بعد خصم مخصص هبوط اسعار أ. مالية)	
	--		نقدية بالبنك والصندوق	
	--			
			الالتزامات المتداولة	
	--		مخصص ضرائب	
	--		دائنون	
	--		بنوك دائنة	
	--		حسابات دائنة	
	--		عائد عقود تأجير تمويلي يخص أعوام لاحقة	
	--		أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة	
	(-)			
-			**رأس المال العامل (الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة (٢)**	
××			**إجمالى الاستثمار (١+٢) ويتم تمويله على النحو التالى:**	
			حقوق الملكية	
	--		رأس المال المصدر	
	--		أقساط لم يطلب سدادها	
	--		أقساط متأخر سدادها	
--			**رأس المال المدفوع**	

تابع قائمة المركز المالى فى / /

كلي	جزئي	رقم الإيضاح		سنة المقارنة
			احتياطيات	
	--		احتياطى قانونى	
	--		احتياطى نظامى	
	--		احتياطى رأسمالى	
	--		احتياطات أخرى (تذكر بالتفصيل)	
--				
--			أرباح (خسائر) مرحلة	
--			صافى ربح (خسارة) العام	
(-)			(أسهم الخزينة)	
--			**مجموع حقوق الملكية (٣)**	
			الالتزامات طويلة الأجل	
	--		قروض طويلة الأجل من شركات قابضة/ تابعة/ شقيقة	
	--		قروض طويلة الأجل من البنوك	
	--		قروض طويلة الأجل من جهات أخرى	
	--		سندات	
	--		+ (-) علاوة إصدار السندات (خصم إصدار السندات)	
--			**مجموع الإلتزامات طويلة الأجل (٤)**	
××			**إجمالى تمويل الإستثمار (٣+٤)**	

مثال:

استخرجت الأصدة التالية من ميزان المراجعة لإحدى الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام في ٢٠٠١/٦/٣٠ (المبالغ بالألف جنيه):

أصول ثابتة مختلفة ١٠٠٠٠- مجمع إهلاك أصول ثابتة ٤٠٠٠ – مخزون سلعي ٥٠٠٠ – عملاء وأوراق قبض ٣٠٠٠ – إستثمارات في شركات تابعة ١٠٠٠ – إستثمارات في شركات شقيقة ٥٠٠- إستثمارات مالية أخرى طويلة الأجل ٧٠٠ – أستثمارات مالية متداولة ٢٠٠٠ – نقدية بالبنك والصندوق ٣٠٠٠ – مشروعات تحت التنفيذ ٢٠٠٠ – شهرة محل ٢٠٠٠ – نفقات مؤجلة (صافي) ٨٠٠ – براءات إختراع وعلامات تجارية ١٠٠٠ – تكاليف التطوير ٥٠٠ – حسابات مدينة مختلفة (بالصافي) ٥٠٠ – مخصص هبوط أسعار بضاعة ٥٠٠ – مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ١٥٠ – مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ٣٥٠ – مخصص ضرائب ١٠٠٠ – بنوك دائنة ١٥٠٠- موردون وأوراق دفع ٢٠٠٠ – حسابات دائنة مختلفة ٢٠٠٠ – رأس المال المدفوع ٤٠٠٠- إحتياطي قانوني ٦٠٠ – إحتياطي نظامي ٤٠٠ – إحتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة ٥٠٠- إحتياطي رأسمالي ٥٠٠ – أرباح العام ٢٠٠٠- أسهم الخزانة ٣٠٠- قروض طويلة الأجل من شركات شقيقة ٤٥٠٠ – قروض طويلة الأجل أخرى ٢٠٠٠ – سندات (١٠٪) ٦٠٠٠ – علاوة إصدار السندات ٣٠٠ .

المطلوب :

إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠٠١/٦/٣٠ إذا علمت أن القيمة السوقية للإستثمارات في شركات تابعة ١.٥ مليون جنيه، وفي شركات شقيقة ٧٠٠ ألف جنيه، وأن مخصص الديون المشكوك فيها للحسابات المدينة المختلفة ١٠٠ ألف جنيه.

الحل

قائمة المركز المالي في ٢٠٠١/٦/٣٠ (بالألف جنية)

الاصول طويلة الاجل		
اصول ثابتة مختلفة	١٠٠٠٠	
(-) مجمع اهلاك أ. ثابته	(٤٠٠٠)	
		٦٠٠٠
مشروعات تحت التنفيذ		٢٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل :		
استثمارات مالية في شركات تابعة (القيمة السوقية ١.٥ مليون جنية)	١٠٠٠	
استثمارات مالية في شركات شقيقة (القيمة السوقية ٧٠٠ ألف جنية)	٥٠٠	
استثمارات مالية أخرى طويلة الاجل	٧٠٠	
		٢٢٠٠
أصول غير ملموسة:		
شهرة محل	٢٠٠٠	
براءات اختراع وعلامات تجارية	١٠٠٠	
تكاليف تطوير	٥٠٠	
نفقات مؤجلة (بالصافي)	٨٠٠	
		٤٣٠٠
مجموع الاصول طويلة الاجل		١٤٥٠٠
اصول متداولة :		
مخزون بضاعة في ٦/٣٠ (بعد خصم مخصص هبوط اسعار بضاعة ٥٠٠ ألف ج)	٤٥٠٠	
عملاء واوراق قبض (بعد خصم مخصص د.م. فيها ١٥٠ ألف ج)	٢٨٥٠	
حسابات مدينة مختلفة(بالصافي بعد خصم المخصص البالغ ١٠٠ ألف)	٥٠٠	
استثمارات مالية متداولة (بعد خصم مخصص هبوط اسعار أ. مالية٣٥٠ ألف ج)	١٦٥٠	
نقدية بالبنك والصندوق	٣٠٠٠	
مجموع الاصول المتداولة	١٢٥٠٠	
الالتزامات المتداولة		

مخصص الضرائب		١٠٠٠	
بنوك دائنة		١٥٠٠	
موردون وأوراق دفع		٢٠٠٠	
حسابات دائنة مختلفة		٢٠٠٠	
مجموع الالتزامات المتداولة		(٦٥٠٠)	
رأس المال العامل			٦٠٠٠
اجمالي الاستثمار: يتم تمويله على النحو التالي :			٢٠٥٠٠
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع		٤٠٠٠	
الاحتياطيات :			
إحتياطي قانوني		٦٠٠	
إحتياطي نظامي		٤٠٠	
إحتياطي إرتفاع أسعار أصول ثابتة		٥٠٠	
إحتياطي رأسمالي		٥٠٠	
صافي أرباح العام	[من قائمة الدخل]	٢٠٠٠	
(-) أسهم الخزانة		(٣٠٠)	
مجموع حقوق الملكية	**[١]**		٧٧٠٠
<u>الالتزامات طويلة الاجل</u>			
قروض طويلة الاجل من شركات شقيقة			٤٥٠٠
قروض طويلة الأجل أخرى			٢٠٠٠
سندات ١٠٪		٦٠٠٠	
+ علاوة إصدار السندات		٣٠٠	
			٦٣٠٠
مجموع الإلتزامات طويلة الأجل	**[٢]**		١٢٨٠٠
اجمالى تمويل الاستثمار	**[١ + ٢]**		٢٠٥٠٠

قائمة الدخل

عن / / إلى / /

كلي	جزئي	رقم الإيضاح		سنة المقارنة
			إيرادات النشاط	
	--		صافى مبيعات إنتاج تام	
	--		صافى مبيعات بضائع مشتراه	
	--		أرباح مبيعات تقسيط تخص العام	
	--		خدمات مباعة	
	--		إيرادات تشغيل للغير	
	--		عائد عقود تأجير تمويلى	
--	--		إيرادات النشاط الأخرى	
			يخصم منها:	
	--		تكلفة إنتاج أو شراء الوحدات المباعة	
	--		التكاليف التسويقية (البيع والتوزيع)	
			تكلفة إيرادات النشاط	
(-)				
			يضاف إليها:	
--			منح وإعانات	
--			مجمل الربح (الخسارة)	
			يضاف إليها:	
			إيرادات الاستثمارات	
	--		إيرادات استثمارات مالية من شركات قابضة/ شقيقة	
	--		إيرادات استثمارات مالية أخرى	
--				
			إيرادات وأرباح أخرى	
	--		مخصصات انتفى الغرض منها (بخلاف مخصصات هبوط أسعار المخزون)	

تابع قائمة الدخل عن / / إلى / /

		رقم الإيضاح		سنة المقارنة
	--		ديون سبق إعدامها	
	--		أرباح بيع أوراق مالية	
--				
			يخصم منه:	
			المصروفات الإدارية	
	--		رواتب مقطوعة وبدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	
	--		مصروفات إدارية أخرى	
(--)				
			أعباء وخسائر	
	--		مخصصات (بخلاف الإهلاك ومخصصات هبوط أسعار المخزون)	
	--		ديون معدومة	
	--		خسائر بيع أوراق مالية	
	--		أعباء وخسائر متنوعة	
(-)				
--			**صافى أرباح (خسائر) النشاط قبل مصروفات التمويل والفوائد الدائنة)**	
(-)			مصروفات تمويلية	
--			فوائد دائنة	
--			**صافى أرباح (خسائر) النشاط**	
			يضاف إليه (يخصم منه):	
	--		أرباح (خسائر) فروق عملة	
	--		إيرادات (مصروفات) سنوات سابقة	
	--		أرباح (خسائر) رأسمالية	
	--		إيرادات وأرباح (خسائر) غير عادية	

تابع قائمة الدخل عن / / إلى / /

		رقم الإيضاح		سنة المقارنة
--				
--			**صافى الربح (الخسارة) قبل ضرائب الدخل**	
(--)			ضرائب الدخل	
--			**صافى الربح (الخسارة)**	

ملاحظات على قائمة الدخل:-

١- صافى مبيعات إنتاج تام :

المبيعات - مردودات المبيعات (الداخلة) - مرتجعات المبيعات - مسموحات المبيعات - خصم مسموح به.

٢- صافى مبيعات بضائع مشتراه:

= إجمالي مبيعات بضائع مشتراه - مردودات مبيعات بضائع مشتراه - مرتجعات مبيعات بضائع مشتراه - مسموحات مبيعات بضائع مشتراه - خصم مسموح به.

٣- أرباح مبيعات تقسيط تخص العام:

عند بيع بضاعة بالتقسيط يتحقق ربح إجمالي من عملية البيع وهو عبارة عن الفرق بين سعر البيع النقدي وسعر البيع بالتقسيط وعند قسمة هذا الربح الإجمالي على عدد سنوات التقسيط يسمى الناتج بأرباح مبيعات تقسيط تخص العام. والفرق بين الربح الإجمالي والربح الذى يخص العام يسمى بأرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة. ويرحل إلى قائمة المركز المالي ضمن جانب الالتزامات كإيراد محصل مقدماً.

ويجرى القيد التالي:-

×× من حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة

×× إلى حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص العام

٤- عائد عقود تأجير تمويلي:-

يرحل الربح الإجمالي للعقد إلى قائمة المركز المالي جانب الالتزامات كإيراد محصل مقدماً وعند تحصيل جزء من العائد من قبل المؤجر فإنه يتم خصم هذا المبلغ المسدد من العائد الإجمالي والموجود في جانب الالتزامات ويسمى هذا الجزء المسدد بعائد عقود تأجير تمويلي تخص العام. **ويجرى القيد التالى:-**

×× من حـ/ عائد عقود تأجير تمويلي يخص أعوام لاحقة

×× إلى حـ/ عائد عقود تأجير تمويلي يخص العام

٥- تكلفة شراء البضاعة المباعة:-

مخزون البضاعة أول الفترة	××
+ المشتريات	××
(-) مخزون بضاعة آخر الفترة	(××)
+ أو (-) مخصص هبوط اسعار بضاعة	××
	××

هذا ويتم حساب مخصص هبوط اسعار البضاعة من خلال الخطوتين التاليتين:

الخطوة الاولى: نقارن بين سعر التكلفة وسعر السوق لمخزون آخر المدة، وهنا يوجد احتمالين:

الاحتمال الأول: إذا كان سعر التكلفة اكبر من سعر السوق

في هذه الحالة يجب تكوين مخصص بمقدار الفرق بين سعر التكلفة وسعر السوق، ويظهر هذا المخصص (المراد تكوينه بالكامل) في الميزانية مخصوماً من مخزون أخر المدة.

الاحتمال الثاني: إذا كان سعر التكلفة أقل من سعر السوق

في هذه الحالة لا داعى لتكوين مخصص هبوط أسعار البضاعة حيث أن سعر التكلفة أقل من سعر السوق.

الخطوة الثانية: حساب الفرق بين المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص القديم، وهنا يوجد احتمالين:

الاحتمال الأول: إذا كان المخصص المراد تكوينه أكبر من رصيد المخصص القديم

في هذه الحالة يتم إضافة الفرق بين المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص على تكلفة شراء البضاعة المباعة.

الاحتمال الثاني: إذا كان المخصص المراد تكوينه أقل من رصيد المخصص القديم

في هذه الحالة يتم خصم الفرق بين المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص على تكلفة شراء البضاعة المباعة.

٦- مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

يتم حساب مخصص هبوط اسعار أوراق مالية من خلال الخطوتين التاليتين:

الخطوة الاولى: نقارن بين القيمة الاسمية للأوراق المالية وقيمتها السوقية، وهنا يوجد احتمالين:

الاحتمال الأول: إذا كانت القيمة الاسمية للأوراق المالية اكبر من قيمتها السوقية

في هذه الحالة يجب تكوين مخصص بمقدار الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية للأوراق المالية، ويظهر هذا المخصص (المراد تكوينه بالكامل) في الميزانية مخصوماً من الاستثمارات المالية المتداولة.

الاحتمال الثاني: إذا كانت القيمة الاسمية للأوراق المالية أقل من قيمتها السوقية

في هذه الحالة لا داعى لتكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية حيث أن القيمة الاسمية أقل من القيمة السوقية.

الخطوة الثانية: حساب الفرق بين المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص القديم، وهنا يوجد احتمالين:

الاحتمال الأول: إذا كان المخصص المراد تكوينه أكبر من رصيد المخصص القديم

في هذه الحالة يعتبر الفرق بين المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص خسارة ترحل إلى قائمة الدخل ضمن الأعباء والخسائر، ويكون قيد التسوية في هذه الحالة كالتالي:

من حـ / أعباء وخسائر
(مخصص هبوط أسعار استثمارات مالية)
إلى حـ / مخصص هبوط أسعار استثمارات مالية

الاحتمال الثاني: إذا كان المخصص المراد تكوينه أقل من رصيد المخصص القديم

في هذه الحالة يتم يعتبر الفرق بين المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص ربح يرحل إلى قائمة الدخل ضمن إيرادات وأرباح أخرى، ويكون قيد التسوية في هذه الحالة كالتالي:

من حـ / مخصص هبوط أسعار استثمارات مالية
إلى حـ / إيرادات متنوعة
(مخصص هبوط أسعار استثمارات مالية)

٧- الديون المعدومة عند الجرد

هناك ثلاث احتمالات لمعالجة الديون المعدومة عند الجرد وهما:

الاحتمال الأول: عدم وجود رصيد لمخصص الديون المشكوك فيها

في هذه الحالة يتم ترحيل الديون المعدومة عند الجرد إلى قائمة الدخل ضمن الأعباء والخسائر، وخصمها من العملاء، ويكون قيد التسوية في هذه الحالة كالتالي:

من حـ / أعباء وخسائر
(ديون معدومة)
إلى حـ / العملاء (المدينين)

الاحتمال الثاني: وجود رصيد لمخصص الديون المشكوك فيها يكفى لتغطية الديون المعدومة

في هذه الحالة يتم خصم الديون المعدومة عند الجرد من رصيد مخصص الديون المشكوك فيها، وخصمها من العملاء، ويكون قيد التسوية في هذه الحالة كالتالي:

من حـ / مخصص الديون المشكوك فيها
إلى حـ / العملاء (المدينين)

الاحتمال الثالث: وجود رصيد لمخصص الديون المشكوك فيها ولكن لا يكفى لتغطية الديون المعدومة

في هذه الحالة يتم خصم الديون المعدومة عند الجرد من رصيد مخصص الديون المشكوك فيها، وترحيل الجزء المتبقي منها إلى قائمة الدخل ضمن الأعباء والخسائر، ويكون قيد التسوية في هذه الحالة كالتالي:

من مذكورين
حـ / مخصص الديون المشكوك فيها
حـ / أعباء وخسائر
(ديون معدومة)
إلى حـ / العملاء (المدينين)

٨- مخصص الديون المشكوك فيها:-

يتم حساب مخصص الديون المشكوك فيها من خلال ثلاث خطوات:

الخطوة الاولى: حساب رصيد مخصص الديون المشكوك فيها المعدل كالتالي:

رصيد مخصص د.م. فيها	××
يخصم منه:	
ديون معدومة خلال السنة	(××)
ديون معدومة عند الجرد	(××)
رصيد م.د.م. فيها المعدل	××

الخطوة الثانية: حساب رصيد مخصص الديون المشكوك فيها المراد تكوينه كالتالي:

(رصيد العملاء – الديون المعدومة عند الجرد) × النسبة = ××

(يرحل إلى المركز المالى مطروح من عملاء

الخطوة الثالث: حساب الفرق بين المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص القديم، وهنا يوجد احتمالين:

الاحتمال الأول: إذا كان المخصص المراد تكوينه أكبر من رصيد المخصص القديم

في هذه الحالة يعتبر الفرق بين المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص خسارة ترحل إلى قائمة الدخل ضمن الأعباء والخسائر، ويكون قيد التسوية في هذه الحالة كالتالي:

من حـ / أعباء وخسائر
(مخصص الديون المشكوك فيها)
إلى حـ / مخصص الديون المشكوك فيها

الاحتمال الثاني: إذا كان المخصص المراد تكوينه أقل من رصيد المخصص القديم

في هذه الحالة يتم يعتبر الفرق بين المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص ربح يرحل إلى قائمة الدخل ضمن إيرادات وأرباح أخرى، ويكون قيد التسوية في هذه الحالة كالتالي:

من حـ / مخصص الديون المشكوك فيها
إلى حـ / إيرادات متنوعة
(مخصص الديون المشكوك فيها)

مثال

فيما يلي الأرصدة المستخرجة من ميزان المراجعة لإحدى شركات قطاع الاعمال العام في ٢٠٠١/٦/٣٠ (المبالغ بالألف جنيه):

أصول ثابتة مختلفة ٢٠٠٠٠ – مجمع اهلاك أصول ثابتة ٨٠٠٠ – مخزون بضاعة (في ٢٠٠٠/٧/١) ٤٠٠٠ – عملاء وأوراق قبض ٦٢٥٠ – ديون معدومة ٥٠٠ – مشروعات تحت التنفيذ ٤٠٠٠ – شهرة محل ٤٠٠٠ – حسابات مدينة مختلفة ١٢٠٠ – نقدية بالبنك والصندوق ٥٧٥٠ – استثمارات مالية متداولة ٤٠٠٠ – استثمارات مالية في شركات تابعة ٢٠٠٠ – استثمارات مالية في شركات شقيقة ١٠٠٠ – استثمارات مالية أخرى طويلة الأجل ١٤٠٠ – نفقات مؤجلة ١٦٠٠ (بالصافي) – براءات اختراع وعلامات تجارية ٢٠٠٠ – تكاليف تطوير ١٠٠٠ – اجمالي المبيعات ٢٠٠٠٠ – المشتريات ١٠٠٠٠ – مردودات المبيعات ٥٠٠ – مرتجعات المبيعات ٤٠٠ – مسموحات المبيعات ٦٠٠ – خصم مسموح به ٥٠٠ – تكاليف تسويقية ٢٠٠٠ – مصروفات إدارية ٤٠٠٠ – مصروفات تمويلية ١٢٠٠ – فوائد دائنة ٤٠٠ – أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة ٤٠٠٠ – إيرادات استثمارات مالية من شركات تابعة ٥٠٠ – إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة ٣٠٠ – إيرادات استثمارات مالية من شركات أخرى ٢٠٠ – عائد عقود تأجير تمويلي تخص أعوام لاحقة ٢٠٠٠ – أرباح بيع أوراق مالية ٢٠٠ – خسائر فروق عملة ٦٠٠ – مصروفات تخص سنوات سابقة ١٠٠٠ – أرباح بيع أصول ثابتة ٤٠٠٠– مخصص هبوط أسعار بضاعة ١٠٠٠ – مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (رصيد ٢٠٠٠/٧/١) ١٠٥٠ – مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ٧٠٠ – مخصص ضرائب ٢٠٠٠ – بنوك دائنة ٣٠٠٠ – موردون وأوراق دفع ٤٠٠٠ – حسابات دائنة مختلفة ٤٠٠٠ – رأس المال المدفوع ٨٠٠٠ – احتياطي قانوني ١٢٠٠ – احتياطي نظامي ١٨٠٠ – احتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة ١٠٠٠ – أسهم الخزانة ٢٠٠٠ – قروض طويلة الأجل من شركات شقيقة ٢٠٠٠ – قروض طويلة الأجل أخرى ٩٥٠ – سندات (١٠٪) ١٠٠٠٠ – علاوة اصدار السندات ١٠٠٠ – مخصص ديون مشكوك فيها للحسابات المدينة المختلفة ٢٠٠.

المطلوب :

إعداد قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠١/٦/٣٠ وقائمة المركز المالي في نفس التاريخ إذا علمت ما يلي :

١- في ٢٠٠١/٦/٣٠ بلغت تكلفة المخزون ٦ مليون جنية وبلغ سعره السوقي ٥ مليون جنية .

٢- اعدم عند الجرد ديون بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنية ويراد تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٥٪ من رصيد العملاء وأوراق القبض.

٣- القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة ٣,٣ مليون جنية.

٤- القيمة السوقية للاستثمارات في شركات تابعة ٢,٥ مليون جنية وللاستثمارات في شركات شقيقة ١,٥ مليون جنية .

٥- أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي مليون جنية وعائد عقود تأجير تمويلي تخص العام الحالي ٥٠٠,٠٠٠ جنية.

تمهيد الحل: (الأرقام بالألف جنيه)

١- <u>صافي مبيعات بضاعة مشتراه</u>

إجمالى المبيعات		٢٠٠٠٠
يطرح		
مردودات مبيعات	٥٠٠	
مرتجعات مبيعات	٤٠٠	
مسموحات مبيعات	٦٠٠	
خصم مسموح به	٥٠٠	
		(٢٠٠٠)
صافي مبيعات بضاعة مشتراه		١٨٠٠٠

٢- <u>حساب تكلفة شراء الوحدات المباعة</u>

مخزون أول الفترة	٤٠٠٠
+ مشتريات	١٠٠٠٠
	١٤٠٠٠
- مخزون أخر الفترة	(٦٠٠٠)
± مخصص هبوط أسعار بضاعة	-
تكلفة شراء الوحدات المباعة	٨٠٠٠

٣- **مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:**

رصيد المخصص في ٢٠١٢/٧/١		١٠٥٠
يطرح		
ديون معدومة خلال العام	٥٠٠	
ديون معدومة عند الجرد	٢٥٠	
		٧٥٠
رصيد المخصص في ٢٠٠١/٦/٣٠		٣٠٠

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المراد تكوينة = (٦٢٥٠ - ٢٥٠) × ٥٪ = ٣٠٠

∴ المخصص المراد تكوينه ٣٠٠ في حدود رصيد المخصص المتبقي وهو ٣٠٠

∴ لا يظهر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في قائمة الدخل.

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠١/٦/٣٠

إيرادات النشاط		
صافي مبيعات بضاعة مشتراه	١٨٠٠٠	
أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي	١٠٠٠	
عائد عقود تأجير تمويلي يخص العام الحالي	٥٠٠	
		١٩٥٠٠
يخصم منها: تكاليف النشاط		
تكلفة شراء الوحدات المباعة	٨٠٠٠	
التكاليف التسويقية	٢٠٠٠	
		(١٠٠٠٠)
مجمل الربح		٩٥٠٠
يضاف اليه :		
ايرادات استثمارات مالية من شركات تابعة	٥٠٠	
ايرادات إستثمارات مالية من شركات شقيقة	٣٠٠	

إيرادات إستثمارات مالية من شركات أخرى	٢٠٠	
		١٠٠٠
<u>إيرادات وأرباح أخرى</u>		
ارباح بيع أوراق مالية		٢٠٠
<u>يخصم :</u>		
مصروفات ادارية		(٤٠٠٠)
صافي ارباح النشاط قبل مصروفات التمويل والفوائد		٦٧٠٠
مصروفات تمويلية	(١٢٠٠)	
فوائد دائنة	٤٠٠	
		(٨٠٠)
صافي ارباح النشاط		٥٩٠٠
<u>يخصم منها</u>		
خسائر فروق عمله	٦٠٠	
مصرروفات سنوات سابقة	١٠٠٠	
		(١٦٠٠)
		٤٣٠٠
<u>يضاف اليها</u>		
ارباح بيع أصول ثابتة		٤٠٠٠
صافي الربح		٨٣٠٠

قائمة المركز المالي في ٢٠٠١/٦/٣٠ (بالألف جنية)

اصول طويلة الاجل		
اصول ثابتة مختلفة	٢٠٠٠٠	
(-) مجمع اهلاك أ. ثابته	(٨٠٠٠)	
		١٢٠٠٠
مشروعات تحت التنفيذ		٤٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل :		
استثمارات مالية في شركات تابعة (القيمة السوقية ٢,٥ مليون جنية)	٢٠٠٠	
استثمارات مالية في شركات شقيقة (القيمة السوقية ١,٥ مليون جنية)	١٠٠٠	
استثمارات مالية أخرى طويلة الاجل	١٤٠٠	
		٤٤٠٠
أصول غير ملموسة:		
شهرة محل	٤٠٠٠	
براءات اختراع وعلامات تجارية	٢٠٠٠	
تكاليف تطوير	١٠٠٠	
نفقات مؤجلة (بالصافي)	١٦٠٠	
		٨٦٠٠
مجموع الاصول طويلة الاجل		٢٩٠٠٠
اصول متداولة :		
مخزون بضاعة في ٦/٣٠ (بعد خصم مخصص هبوط اسعار بضاعة مليون جنية)	٥٠٠٠	
عملاء واوراق قبض (بعد خصم مخصص د.م. فيها ٣٠٠ الف جنية)	٥٧٠٠	
حسابات مدينة مختلفة (بالصافي بعد خصم المخصص البالغ ٢٠٠ الف جنية)	١٠٠٠	
استثمارات مالية متداولة (بعد خصم مخصص هبوط اسعار أ. مالية٧٠٠ الف جنية)	٣٣٠٠	
نقدية بالبنك والصندوق	٥٧٥٠	
مجموع الاصول المتداولة	٢٠٥٧٠	

الالتزامات المتداولة		
مخصص الضرائب	٢٠٠٠	
بنوك دائنة	٣٠٠٠	
موردون وأوراق دفع	٤٠٠٠	
أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة	٣٠٠٠	
عائد عقود تأجير تمويلي يخص أعوام لاحقة	١٥٠٠	
حسابات دائنة مختلفة	٤٠٠٠	
مجموع الالتزامات المتداولة	(١٧٥٠٠)	
رأس المال العامل		٣٢٥٠
اجمالي الاستثمار: يتم تمويله على النحو التالي :		٣٢٢٥٠
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	٨٠٠٠	
الاحتياطيات		
إحتياطي قانوني	١٢٠٠	
إحتياطي نظامي	١٨٠٠	
إحتياطي إرتفاع أسعار أصول ثابتة	١٠٠٠	
صافي أرباح العام [من قائمة الدخل]	٨٣٠٠	
(–) أسهم الخزانة	(٢٠٠٠)	
مجموع حقوق الملكية [١]		١٨٣٠٠
الالتزامات طويلة الاجل		
قروض طويلة الاجل من شركات شقيقة		٢٠٠٠
قروض طويلة الأجل أخرى		٩٥٠
سندات ١٠٪	١٠٠٠٠	
+ علاوة الإصدار السندات	١٠٠٠	
		١١٠٠٠
مجموع الإلتزامات طويلة الأجل [٢]		١٣٩٥٠
اجمالى تمويل الاستثمار [١ + ٢]		٣٢٢٥٠

قائمة توزيعات الأرباح (المقترحة)
عن الفترة المالية المنتهية فى / /

		رقم الإيضاح		سنة المقارنة
	--		صافى الربح (الخسارة)	
	--		الأرباح (الخسائر) المرحلة من العام السابق	
	--		احتياطات محولة (تذكر تفصيلاً)	
--			**الأرباح القابلة للتوزيع**	
			ويتم توزيعها على النحو التالى:	
			احتياطيات:	
	--		احتياطى قانونى	
	--		احتياطى نظامى (يذكر تفصيلاً)	
	--		احتياطى رأسمالى (إن وجد)	
	--		احتياطيات أخرى (تذكر تفصيلاً)	
(-)				
			أرباح موزعة:	
	--		توزيعات للمساهمين (بواقع.... للسهم)	
	--		توزيعات للعاملين	
	--		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	
	--		توزيعات أخرى (تذكر تفصيلاً)	
(-)				
--			**أرباح مرحلة للعام التالى**	

قائمة التدفقات النقدية
عن الفترة المالية المنتهية فى / /

	رقم الإيضاح			سنة المقارنة
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل*				
صافى الربح (الخسارة)			--	
تسوية البنود غير العادية		--		
الإهلاك والإستهلاك		--		
المخصصات		(--)		
مخصصات انتفى الغرض منها		--		
خسائر (أرباح) تقييم العملات الأجنبية				
تسوية البنود التى تؤثر على صافى الربح (الخسارة)				
لا تدخل ضمن التدفقات من أنشطة التشغيل:				
خسائر (أرباح) بيع الأصول الثابتة		--		
خسائر (أرباح) بيع الاستثمارات المالية		--		
تسوية التغيرات فى أرصدة المخزون والحسابات				
المدينة والدائنة:				
النقص (الزيادة) فى المخزون		--		
النقص (الزيادة) فى العملات وأوراق القبض ومدينى التشغيل		--		
الزيادة (النقص) فى الموردين وأوراق الدفع ودائنى التشغيل		--		
إجمالى التسويات			--	
صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (١)			--	
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار				
مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ)		(--)		
متحصلات من بيع أصول ثابتة		--		
مدفوعات لشراء استثمارات مالية		(--)		
متحصلات من بيع استثمارات مالية		--		
مدفوعات قروض طويلة الأجل		(--)		
متحصلات من قروض طويلة الأجل		--		
مدفوعات لاقتناء أصول أخرى طويلة الأجل		(--)		

(*) يجوز اتباع الطريقة المباشرة فى عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وفقاً لما يقضى به المعيار المحاسبى الخاص بقائمة التدفقات النقدية.

(تابع) قائمة التدفقات النقدية
عن الفترة المالية المنتهية فى / /

	رقم الإيضاح			سنة المقارنة
متحصلات من بيع أصول أخرى طويلة الأجل		--		
صافى التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (٢)			--	
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل				
متحصلات من إصدار أسهم رأس المال (أسهم نقدية)		--		
متحصلات من قروض طويلة الأجل		--		
مدفوعات لسداد قروض طويلة الأجل		(-)		
متحصلات من إصدار سندات		--		
مدفوعات لسداد سندات		(-)		
مدفوعات لسداد التزامات عقود التأجير التمويلى		(-)		
متحصلات من قروض قصيرة الأجل		--		
مدفوعات لسداد قروض قصيرة الأجل		(-)		
متحصلات من سحب على المكشوف		--		
مدفوعات لسداد السحب على المكشوف		(-)		
مدفوعات لشراء الشركة جانباً من أسهمها (أسهم الخزينة)		(-)		
متحصلات من إعادة بيع الشركة لأسهمها المشتراة		--		
توزيعات أرباح مدفوعة		(-)		
صافى التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (٣)			--	
التغير فى حركة النقدية خلال الفترة المالية (١+٢+٣)			--	
رصيد النقدية وما فى حكمها أول الفترة المالية			--	
رصيد النقدية وما فى حكمها آخر الفترة المالية			--	

قائمة التغير فى حقوق الملكية

عن الفترة المالية المنتهية فى / /

	رقم الإيضاح	رصيد أول المدة	زيادة	نقص	رصيد آخر المدة
رأس المال المصدر		-	-	(-)	-
أقساط لم يطلب سدادها		(-)	(-)	(-)	(-)
أقساط متأخر سدادها		(-)	(-)	(-)	(-)
رأس المال المدفوع		-	-	(-)	-
الإحتياطيات					
احتياطى قانونى		-	-	(-)	-
احتياطى نظامى		-	-	(-)	-
احتياطى رأسمالى		-	-	(-)	-
احتياطيات أخرى (تذكر تفصيلا)		-	-	(-)	-
		-	-	(-)	-
أرباح (خسائر) مرحلة		-	-	-	-
صافى ربح (خسارة) العام					--
أسهم الخزينة		(-)	(-)	(-)	(-)
		(×)	(×)	(×)	(×)

تمرين شامل

فيما يلى بعض الأرصدة المستخرجة من ميزان المراجعة لإحدى شركات قطاع الأعمال العام في ٢٠٠٤/٦/٣٠ (المبالغ بالألف جنيه).

الأرصدة المدينة: (١٤٣٠٠٠)

أصول ثابتة مختلفة (بعد الإهلاك) ٢٩٠٠٠ – مخزون بضاعة (في ٢٠٠٣/٧/١) ٨٠٠٠ – عملاء وأوراق قبض ١٢٥٠٠ – مشروعات تحت التنفيذ ١٢٠٠٠ – أصول غير ملموسة ١٢٠٠٠ – نقدية بالبنك والصندوق ١٤٠٠٠ – استثمارات مالية متداولة ٨٠٠٠ – استثمارات مالية في شركات تابعة ٤٠٠٠ – استثمارات مالية في شركات شقيقة ٢٠٠٠ – مشتريات ٢٠٠٠٠ – مردودات مبيعات ١٠٠٠ – مرتجعات مبيعات ٨٠٠ – مسموحات مبيعات ١٢٠٠ – خصم مسموح به ١٠٠٠ – تكاليف تسويقية ٤٠٠٠ – مصروفات إدارية ٨٠٠٠ – مصروفات تمويلية ٢٥٠٠ – خسائر فروق عملة ١٠٠٠ – مصروفات سنوات سابقة ٢٠٠٠.

الأرصدة الدائنة: (١٤٣٠٠٠)

مبيعات ٤٠٠٠٠ – فوائد دائنة ٨٠٠ – أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة ٨٠٠٠ – إيرادات استثمارات مالية في شركات تابعة ١٠٠٠ – إيرادات استثمارات مالية في شركات شقيقة ٥٠٠ – عائد تأجير تمويلي تخص أعوام لاحقة ٤٠٠٠ – أرباح بيع أوراق مالية ٢٠٠ – أرباح بيع أصول ثابتة ٨٠٠٠ – مخصص هبوط أسعار بضاعة ٣٠٠٠ – مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ٦٠٠ – مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ١٤٠٠ – موردون وأوراق دفع وحسابات دائنة ٢٤٠٠٠ – رأس المال المدفوع ٢٤٠٠٠ – احتياطيات ٧٥٠٠ – قروض طويلة الأجل ٤٠٠٠ – سندات ١٦٠٠٠.

فإذا علمت أن:

١- تكلفة المخزون من البضاعة ١٢ مليون جنيه في ٢٠٠٤/٦/٣٠، بينما سعر السوق ١٠ مليون.

٢- أعدم عند الجرد ديون بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه ويراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥% من رصيد العملاء وأوراق القبض.

٣- القيمة السوقية للاستثمارات المالية المتداولة ٧ مليون جنيه

٤- القيمة السوقية للاستثمارات في شركات تابعة ٣ مليون، والقيمة السوقية للاستثمارات المالية في شركات شقيقة ٢.٥ مليون جنيه.

٥- أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي ٢ مليون جنيه، وعائد عقود التأجير التمويلي تخص العام الحالي مليون جنيه.

المطلوب:

١- إجراء قيود التسويات الجردية الخاصة بالبندين ٢، ٣.

٢- إعداد قائمة الدخل للشركة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٤/٦/٣٠.

٣- إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠٠٤/٦/٣٠.

الحـــــــــــــــــــــــــــل

تمهيد الحل : (المبالغ بالألف جنيه)

١- حساب صافى المبيعات :

إجمالي المبيعات		**٤٠٠٠٠**
يطرح:		
مردودات المبيعات	**١٠٠٠**	
مرتجعات المبيعات	**٨٠٠**	
مسموحات المبيعات	**١٢٠٠**	
خصم مسموح به	**١٠٠٠**	
		(٤٠٠٠)
		٣٦٠٠٠

٢- - حساب تكلفة شراء الوحدات المباعة:

تكلفة شراء الوحدات المباعة = مخزون أول الفترة في(٢٠٠٣/٧/١)	٨٠٠٠
+ مشتريات	٢٠٠٠٠
	٢٨٠٠٠
- مخزون أخر الفترة	(١٢٠٠٠)
	١٦٠٠٠

٣-مخصص هبوط أسعار بضاعة: نظرا لأن سعر السوق لبضاعة أخر المدة أقل من التكلفة يتم تكوين مخصص هبوط أسعار بضاعة كما يلي:

∴ مخصص هبوط أسعار بضاعة المراد تكوينه = سعر السوق - التكلفة

= ١٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠ = ٢٠٠٠

المخصص المراد تكوينه ٢٠٠٠- رصيد مخصص هبوط أ. بضاعة ٣٠٠٠ = ١٠٠٠ يتم خصمه من تكلفة شراء الوحدات المباعة.

∴ **تكلفة شراء الوحدات المباعة = ١٦٠٠٠ – ١٠٠٠ = ١٥٠٠٠**

٤- <u>حساب مخصص الديون المشكوك فيها:</u>

أ- رصيد المخصص في ٢٠٠٣/٧/١ ٦٠٠

(–) ديون معدومة عند الجرد <u>(٥٠٠)</u>

١٠٠

ب- مخصص الديون المشكوك فيها المراد تكوينه = ١٢٠٠٠ رصيد العملاء× ٥% = ٦٠٠

(١٢٥٠٠ العملاء – ٥٠٠ ديون معدومة عند الجرد) = ١٢٠٠٠

ج- مخصص الديون المشكوك فيها الذي يظهر في قائمة الدخل= ٦٠٠ – ١٠٠ = ٥٠٠ أعباء وخسائر

٥- <u>مخصص هبوط أسعار أوراق مالية:</u>

نظرا لأن سعر السوق أقل من التكلفة يتم تكوين مخصص هبوط أسعار أ. مالية كما يلي:

أ) المخصص المرغوب في تكوينه	سعر السوق	- التكلفة
	٧٠٠٠	٨٠٠٠ = ١٠٠٠

ب) **المخصص الحالي ١٤٠٠**

∴ يحمل لقائمة الدخل ١٠٠٠ – ١٤٠٠ = ٤٠٠ إيرادات أخرى

١-قيود للتسويات ٢، ٣

التسوية (٢)

٥٠٠٠٠٠		من حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ العملاء
		(تخفيض المخصص بالديون المعدومة عند الجرد)
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ أعباء وخسائر
		مخصص ديون مشكوك فيها
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها
		(زيادة مخصص الديون المشكوك فيها العام الحالي)

التسوية (٣)

٤٠٠٠٠٠		من حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ إيرادات متنوعة
		مخصص هبوط أسعار أوراق مالية (مخصصات انتفى الغرض منها)

٢-قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٠٤/٦/٣٠ (الأرقام بالألف جنيه)

إيرادات النشاط:		
صافى مبيعات بضاعة مشتراه	٣٦٠٠٠	
أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي	٢٠٠٠	
عائد عقود تأجير تمويلي يخص العام	١٠٠٠	
		٣٩٠٠٠
يخصم منها :		
تكلفة شراء بضاعة مباعة	(١٥٠٠٠)	
تكاليف تسويقية	(٤٠٠٠)	
		(١٩٠٠٠)
مجمل الربح		**٢٠٠٠٠**
يضاف إليه:		
إيرادات استثمارات مالية من شركات تابعة	١٠٠٠	
إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة	٥٠٠	
		١٥٠٠
يخصم منها:		
مصروفات إدارية	(٨٠٠٠)	
مخصص ديون مشكوك فيها	(٥٠٠)	
		(٨٥٠٠)
يضاف		
أرباح بيع أوراق مالية	٢٠٠	
مخصص هبوط أسعار أ.مالية	٤٠٠	
		٦٠٠
صافي أرباح النشاط قبل مصروفات التمويل والفوائد الدائنة		**١٣٦٠٠**
مصروفات تمويلية	(٢٥٠٠)	
فوائد دائنة	٨٠٠	
		(١٧٠٠)
صافى أرباح النشاط بعد مصروفات التمويل والفوائد الدائنة		**١١٩٠٠**
يخصم منه:		

خسائر فروق عملة	١٠٠٠	
مصروفات سنوات سابقة	٢٠٠٠	
		(٣٠٠٠)
(+) أرباح بيع أصول ثابتة		٨٠٠٠
صافى الربح		١٦٩٠٠

(٣) قائمة المركز المالي في السنة المنتهية في ٢٠٠٤/٦/٣٠ (الأرقام بالألف جنيه)

الأًصول طويلة الأجل		
أصول ثابتة بعد الإهلاك		٢٩٠٠٠
مشروعات تحت التنفيذ		١٢٠٠٠
أصول غير ملموسة		١٢٠٠٠
استثمارات طويلة الأجل		
استثمارات في شركات تابعة (القيمة السوقية لها ٣ مليون جنيه)	٤٠٠٠	
استثمارات أخرى في شركات شقيقة (القيمة السوقية لها ٢.٥ مليون جنيه)	٢٠٠٠	
		٦٠٠٠
مجموع الأصول طويلة الأجل		٥٩٠٠٠
الأًصول المتداولة		
مخزون (بعد خصم مخصص هبوط أسعار بضاعة البالغ مليون جنيه)	١٠٠٠٠	
عملاء و أ.ق (بعد خصم م.د.م. فيها) ١٢٠٠٠– ٦٠٠	١١٤٠٠	
استثمارات مالية متداولة (بعد مخصص هبوط أسعار أ.مالية) ٨٠٠٠ – ١٠٠٠	٧٠٠٠	
نقدية بالنبك والصندوق	١٤٠٠٠	
مجموع الأصول المتداولة (١)		٤٢٤٠٠
الالتزامات المتداولة		
موردين و أ. دفع وحسابات دائنة مختلفة	٢٤٠٠٠	
أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة (٨٠٠٠ – ٢٠٠٠ أرباح تخص العام الحالي)	٦٠٠٠	
عائد عقود تأجير تمويلي تخص أعوام لاحقة (٤٠٠٠ – ١٠٠٠ أرباح تخص العام الحالي)	٣٠٠٠	

مجموع الالتزامات المتداولة (١)		**(٣٣٠٠٠)**
رأس المال العامل = (١) – (٢)		**٩٤٠٠**
إجمالي الاستثمار (أصول طويلة الأجل + رأس المال العامل)		**٦٨٤٠٠**
يتم تمويله كما يلي:		
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	٢٤٠٠٠	
احتياطيات	٧٥٠٠	
صافي أرباح العام (أخر رقم من قائمة الدخل)	١٦٩٠٠	
		٤٨٤٠٠
الالتزامات طويلة الأجل		
قروض طويلة الأجل	٤٠٠٠	
سندات	١٦٠٠٠	
		٢٠٠٠٠
إجمالي تمويل الاستثمارات		**٦٨٤٠٠**

التطبيقات العملية في أصـول المحاسبــة الماليـــة في شركات الأموال

المحاسبة عن رأس مال الأسهم

التمرين الأول:

في ٢٠٠١/١/١ تأسست شركة مساهمة مصرية برأسمال قدرة ١٠ مليون جنية مقسم إلي أسهم عادية القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنية،

فإذا علمت ما يلي :

١- أصدرت الشركة نصف عدد الأسهم فقط .

٢- أكتتب المؤسسون في ١٠٠٠٠ سهم وسدد قيمتها مرة واحدة.

٣- طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام علي أن تسدد قيمة السهم علي أقساط علي النحو التالي :

٥٥ قسط اكتتاب (يتضمن ٥ جنية رسوم إصدار عن كل سهم)

٣٠ جنية قسط تخصيص

٢٠ جنية قسط أول أخير (لم يطلب بعد).

٤- تم الاكتتاب في ٦٠٠٠٠ سهم وقررت الشركة إجراء تخصيص نسبي بين المكتتبين وحجز المبالغ التي دفعت عن طلبات لم يخصص لها أسهم لتخصم من الإقساط التالية.

٥- عند استحقاق قسط التخصيص تأخر مساهم كان قد اكتتب في ١٥٠٠ سهم.

٦- بلغت مصاريف التأسيس التي أنفقت خلال فترة التأسيس ٤٠٠٠٠٠ج سددت للمؤسسين بشيك. ***المطلوب*:**

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة .

٢- بيان اثر العمليات السابقة علي المركز المالي للشركة كما يظهر بعد سداد قسط التخصيص.

تمهيد الحل:

رأس المال = ١٠٠٠٠٠٠٠ ج القيمة الاسمية للسهم = ١٠٠ ج

∴ عدد الأسهم = رأس المال / القيمة الاسمية للسهم = ١٠٠٠٠٠٠٠ ج / ١٠٠ ج ١٠٠٠٠٠ سهم

أصدرت الشركة نصف عدد الأسهم فقط ، أي ٥٠٠٠٠ سهم

المؤسسون

١٠٠٠٠ سهم دفعة واحدة

الباقي

٤٠٠٠٠ عدد الأسهم المصدرة

٦٠٠٠٠ عدد الأسهم المكتتب فيها

٢٠٠٠٠ سهم زيادة تحجز

١-قيود اليومية:

منه	له	بيان
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك (١٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ج) إلي حـ/ المؤسسين **(اكتتاب المؤسسون في ١٠٠٠٠ سهم وسداد قيمتها مرة واحدة)**
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المؤسسين إلي حـ/ رأس مال الأسهم **(إصدار ١٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠٠ جنية)**
٣٣٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠	من حـ / البنك (٦٠٠٠٠ سهم × ٥٥ج) إلى حـ/ قسط الاكتتاب **(الاكتتاب في ٦٠٠٠٠ سهم وسداد قسط الاكتتاب ورسوم الإصدار)**

٢٢٠٠٠٠٠		من حـ / قسط الاكتتاب
		إلي مذكورين
	٢٠٠٠٠٠٠	حـ / رأس مال الأسهم (٥٠ ج× ٤٠٠٠٠ سهم)
	٢٠٠٠٠٠	حـ / رسوم الإصدار (٥ ج× ٤٠٠٠٠ سهم)
		(إصدار ٤٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج وقيمة قسط الاكتتاب ٥٠ج ورسوم الإصدار ١٠ج)
١٢٠٠٠٠٠		من حـ / قسط التخصيص (٤٠٠٠٠ سهم × ٣٠ج)
	١٢٠٠٠٠٠	إلي حـ / رأس مال الأسهم
		(طلب قسط التخصيص)
		من مذكورين
٩٧٥٠٠		حـ / البنك (انظر الملاحظات)
١١٠٠٠٠٠		حـ / قسط الاكتتاب (بالمبلغ المحجوز ٢٠٠٠٠ سهم × ٥٥ج)
	١١٩٧٥٠٠	إلي حـ / قسط التخصيص
		(تحصيل قسط التخصيص ماعدا المستحق عن ١٠٠٠ سهم)
		لا تجرى قيود القسط الأول والأخير لأنه لم يطلب بعد
٤٠٠٠٠٠		من حـ/ مصاريف التأسيس
	٤٠٠٠٠٠	إلي حـ / البنك
		(سداد مصاريف التأسيس)
٢٠٠٠٠٠		من حـ / رسوم الإصدار
	٢٠٠٠٠٠	إلي حـ / مصاريف التأسيس
		(إقفال رسوم الإصدار في مصاريف التأسيس)
٤٠٠٠٠		من حـ/ أ .خ
	٤٠٠٠٠	الي حـ/ مصاريف التأسيس (انظر الملاحظات)
		(تحميل السنة بنصيبها من مصاريف التأسيس)

٢-الأثر علي الميزانية : بعد سداد قسط التخصيص

الميزانية

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
		١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال المصرح به (١٠٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج)
٢٠٠٠٠٠	مصاريف تأسيس	٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال المصدر (٥٠٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠٠ج)
(٤٠٠٠٠)	(-)إهلاك السنة الأولي	٨٠٠٠٠٠	(-) أقساط لم تطلب بعد (القسط الأخير = ٤٠٠٠٠ سهم × ٢٠ج)
١٦٠٠٠٠			
		٢٥٠٠	(-) أقساط متأخرة
		٤١٩٧٥٠٠	

ملاحظات علي الحل :

١- تحديد عدد الأسهم التي تأخر عنها المساهم :

تأخر مساهم كان قد أكتتب في ١٥٠٠ سهم من قسط التخصيص

∴ما خصص لهذا المساهم = ١٥٠٠سهم × نسبة التخصيص

$$= ١٥٠٠ \times \frac{\text{عدد الأسهم المصدرة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب فيها}}$$

$$= ١٥٠٠ \times \frac{\text{٤٠٠٠٠ سهم}}{\text{٦٠٠٠٠ سهم}}$$

∴هذا الشخص تأخر فعلا عن ١٠٠٠ سهم

<u>٢- تحديد المبلغ الواجب سداده عن كل سهم في قسط التخصيص ويتم حسابه كما يلي:</u>

١٢٠٠٠٠٠	قسط التخصيص
١١٠٠٠٠٠	(-) المبلغ المحجوز
١٠٠٠٠٠	المبلغ الواجب سداده
÷٤٠٠٠٠ سهم	عدد الأسهم المصدرة
٢.٥ ج	

<u>طريقة أخرى:</u> المبلغ المحجوز زائد عن الاكتتاب ١١٠٠٠٠٠ج محصلة عن ٤٠٠٠٠ سهم المصدرة ∴ المحصل مقدماً عن كل سهم ١١٠٠٠٠٠ ÷ ٤٠٠٠٠= ٢٧.٥ جنيه وبالتالي فإن المبلغ المطلوب سداده عن كل سهم مع قسط التخصيص ٢.٥ جنيه (٣٠ج قسط التخصيص - ٢٧.٥ج المحصلة مقدماً).

∴عدد الأسهم المصدرة ٤٠٠٠٠ سهم

تأخر ١٠٠٠ سهم	الباقي ٣٩٠٠٠ سهم
× ٢.٥	× ٢.٥
٢٥٠٠	**٩٧٥٠٠ البنك**

٣-باقي م. التأسيس = ٤٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ تستهلك علي فترة ٥ سنوات

∴نصيب السنة = $\frac{٢٠٠٠٠٠}{٥}$ = ٤٠٠٠٠

<u>التمرين الثاني</u>

فيما يلى المركز المالى لإحدى شركات المساهمة المصرية – قطاع خاص فى ٢٠٠١/٦/٣٠

٢٥٠٠٠٠٠	أصول ثابتة مختلفة	٥٠٠٠٠٠٠	**رأس المال المصرح**
٢٠٠٠٠٠٠	أصول متداولة مختلفة		٥٠٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ج للسهم
٥٠٠٠٠٠	نقدية بالبنك		**رأس المال المصدر والمدفوع**
		٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ج للسهم
			احتياطي قانوني
		٥٠٠٠٠٠	احتياطي عام
		١٠٠٠٠٠٠	قرض السندات
		١١٠٠٠٠٠	دائنون
		٤٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠٠	

وقد رأت الشركة إعادة تنظيمها ماليا على النحو التالى :

١– طرح ١٠٠٠٠ سهم للاكتتاب العام بقيمة اسمية ١٠٠ جنية وعلاوة إصدار ١٠ جنية عن كل سهم تسدد على أقساط كما يلي:

٥٠ جنية قسط اكتتاب (بما فى ذلك علاوة الإصدار)

٣٠ جنية قسط تخصيص

٣٠ جنية قسط أول وأخير (لم يطلب بعد)

وقد تم الاكتتاب فى ١٣٠٠٠ سهم ورفضت طلبات اكتتاب فى ١٠٠٠ سهم وردت المبالغ التى دفعت عنها لأصحابها وأجرت الشركة تخصيص نسبى بين

باقى المكتتبين وحجزت المبالغ الزائدة لسداد الأقساط التالية ، وعند سداد قسط التخصيص تأخر مساهم كان قد اكتتب فى ١٢٠٠ سهم.

٢- زيادة رأس المال باستخدام الاحتياطي العام بإصدار أسهم مجانية للمساهمين القدامى

٣- الاتفاق مع حملة السندات على تحويل قرض السندات إلى أسهم بإصدار ١٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنية علاوة إصدار ١٠ جنية للسهم.

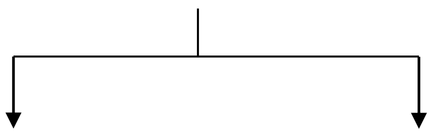
المطلوب:

١-إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة

٢-تصوير المركز المالي للشركة بعد زيادة رأس المال

تمهيد الحل

١- عدد الأسهم المصدرة	= ١٠٠٠٠ سهم
عدد الأسهم المكتتب فيها	= ١٣٠٠٠ سهم
زيادة	٣٠٠٠ سهم



أسهم مرفوضة (ردت المبالغ المدفوعة عنها)	الباقى (حجزت)
١٠٠٠ سهم	٢٠٠٠ سهم

١–قيود اليومية:

منه	له	بيان
٦٥٠٠٠٠		من حـ / البنك (١٣٠٠٠ سهم × ٥٠ ج)
	٦٥٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط الاكتتاب
		(الاكتتاب في ١٣٠٠٠ سهم وسداد قسط الاكتتاب ٤٠ج وعلاوة الإصدار ١٠ج)
٥٠٠٠٠٠		من حـ / قسط الاكتتاب
		إلي مذكورين
	٤٠٠٠٠٠	حـ / رأس مال الأسهم (٤٠ ج× ١٠٠٠٠ سهم)
	١٠٠٠٠٠	حـ / علاوة الإصدار (١٠ ج× ١٠٠٠٠ سهم)
		(إصدار ١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج وقيمة قسط الاكتتاب ٤٠ ج وعلاوة الإصدار ١٠ج)
٥٠٠٠٠		من حـ / قسط الاكتتاب (١٠٠٠سهم × ٥٠ج)
	٥٠٠٠٠	إلى حـ / البنك
		(رد المبالغ المدفوعة عن ١٠٠٠٠ سهم لأصحابها)
٣٠٠٠٠٠		من حـ / قسط التخصيص (١٠٠٠٠ سهم × ٣٠ج)
	٣٠٠٠٠٠	إلي حـ / رأس مال الأسهم
		(طلب قسط التخصيص)
		من مذكورين
١٨٠٠٠٠		حـ / البنك (انظر الملاحظات)
١٠٠٠٠٠		حـ / قسط الاكتتاب (بالمبلغ المحجوز ١٠٠٠٠ سهم × ٥٠ج)
	٢٨٠٠٠٠	إلي حـ / قسط التخصيص
		(تحصيل قسط التخصيص ماعدا المستحق عن ١٠٠٠ سهم)
		لا تجرى قيود القسط الأول والأخير لأنه لم يطلب بعد

١٠٠٠٠٠		من حـ / علاوة الإصدار
	١٠٠٠٠٠	إلي حـ / الاحتياطي القانوني
		(إقفال علاوة الإصدار في الاحتياطي القانوني)
١٠٠٠٠٠٠		من حـ / الاحتياطي العام (عدد الأسهم المجانية = ١٠٠٠٠٠٠÷١٠٠= ١٠٠٠٠ سهم)
	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ / رأس مال الأسهم
		(زيادة رأس المال باستخدام الاحتياطي العام)
١١٠٠٠٠٠		من حـ / قرض السندات
	١١٠٠٠٠٠	إلى حـ / حملة السندات
		(إثبات استحقاق قرض السندات لحملة السندات)
١١٠٠٠٠٠		من حـ / حملة السندات
		إلى مذكورين
	١٠٠٠٠٠٠	حـ / رأس مال الأسهم (١٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ج)
	١٠٠٠٠٠	حـ / علاوة إصدار الأسهم (١٠٠٠٠ سهم × ١٠ج)
		(تحويل القرض إلى رأسمال)
١٠٠٠٠٠		من حـ / علاوة إصدار الأسهم
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ / الاحتياطي القانوني
		(إقفال علاوة الإصدار في الاحتياطي القانوني)

<u>٢– تصوير المركز المالى بعد زيادة رأس المال :</u>

٢٥٠٠٠٠٠	أصول ثابتة مختلفة	٥٠٠٠٠٠٠	**رأس المال المصرح**
٢٠٠٠٠٠٠	أصول متداولة مختلفة		(٥٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ج)
١٢٨٠٠٠٠	نقدية بالبنك		**رأس المال المصدر**
	(٥٠٠٠٠٠+زيادة	٥٠٠٠٠٠٠	(٥٠٠٠٠سهم القيمة الاسمية للسهم
	بالبنك ٧٨٠٠٠٠)		١٠٠ج)
		(٣٠٠٠٠٠)	(–) أقساط لم تطلب (القسط الأخير =
			١٠٠٠٠ سهم × ٣٠ج)
		(٢٠٠٠٠)	(–) أقساط متأخرة
		٤٦٨٠٠٠٠	**رأس المال المدفوع**
		٧٠٠٠٠٠	احتياطى قانونى (٥٠٠٠٠٠رصيد +
			١٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠)
		٤٠٠٠٠٠	دائنون
٥٧٨٠٠٠٠		٥٧٨٠٠٠٠	

ملاحظات على الحل:

<u>١- تحديد عدد الأسهم التي تأخر عنها المساهم :</u>

١٢٠٠ = × (١٠٠٠٠ سهم) / (١٢٠٠٠ سهم (١٣٠٠٠ سهم – ١٠٠٠ سهم مرفوضة)) = ١٠٠٠ سهم

<u>٢- تحديد المبلغ الواجب سداده عن كل سهم في قسط التخصيص ويتم حسابه كما يلي:</u>

٣٠٠٠٠٠	قسط التخصيص
١٠٠٠٠٠	(–) المبلغ المحجوز
٢٠٠٠٠٠	المبلغ الواجب سداده
÷ ١٠٠٠٠ سهم	عدد الأسهم المصدرة
٢٠ ج	

<u>طريقة أخرى:</u> المبلغ المحجوز زائد عن الاكتتاب ١٠٠٠٠٠ج محصلة عن ١٠٠٠٠ سهم المصدرة ∴ المحصل مقدماً عن كل سهم ١٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠ = ١٠ج وبالتالي فإن المبلغ المطلوب سداده عن كل سهم مع قسط التخصيص ٢٠ جنيه (٣٠ج قسط التخصيص – ١٠ج المحصلة مقدماً).

∴عدد الأسهم المصدرة ١٠٠٠٠ سهم

تأخر ١٠٠٠ سهم	الباقي ٩٠٠٠ سهم
× ٢٠	× ٢٠
٢٠٠٠٠	**١٨٠٠٠٠ البنك**

التمرين الثالث: المطلوب تظليل الإجابة الصحيحة من بين الاختيارات التالية:

في ٢٠١٥/١/١ تأسست شركة مساهمة مصرية برأسمال قدرة ١٠ مليون جنية مقسم إلي أسهم عادية القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنية،

فإذا علمت ما يلي :

- أصدرت الشركة نصف عدد الأسهم فقط .
- أكتتب المؤسسون في ١٠٠٠٠ سهم وسدد قيمتها مرة واحدة.
- طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام علي أن تسدد قيمة السهم علي أقساط علي النحو التالي :

٥٥ قسط اكتتاب (يتضمن ٥ جنية رسوم إصدار عن كل سهم)

٣٠ جنية قسط تخصيص

٢٠ جنية قسط أول أخير (لم يطلب بعد).

- تم الاكتتاب في ٦٠٠٠٠ سهم وقررت الشركة إجراء تخصيص نسبي بين المكتتبين وحجز المبالغ التي دفعت عن طلبات لم يخصص لها أسهم لتخصم من الإقساط التالية.
- عند استحقاق قسط التخصيص تأخر مساهم كان قد اكتتب في ١٥٠٠ سهم.
- بلغت مصاريف التأسيس التي أنفقت خلال فترة التأسيس ٤٠٠٠٠٠ج سددت للمؤسسين بشيك.

في ضوء ما سبق أجب عن الاسئلة التالية:

١- قيد اثبات اكتتاب المؤسسين في الأسهم يكون

A	١٠٥٠٠٠٠من حـ/ البنك ١٠٥٠٠٠٠إلي حـ/ المؤسسين	B	١٠٥٠٠٠٠من حـ/ المؤسسين ١٠٥٠٠٠٠إلي حـ/ رأس مال الأسهم	C	٥٥٠٠٠٠من حـ/ البنك ٥٥٠٠٠٠إلي حـ/ المؤسسين	D	لا شئ مما سبق

٢- قيد اثبات الاكتتاب في الأسهم المطروحة للاكتتاب العام يكون

A	٣٣٠٠٠٠٠من حـ / البنك إلي مذكورين ٣٠٠٠٠٠٠حـ / رأس مال الأسهم ٣٠٠٠٠٠حـ/رسوم الإصدار	B	٣٣٠٠٠٠٠من حـ/ قسط الاكتتاب إلي مذكورين ٣٠٠٠٠٠٠حـ / رأس مال الأسهم ٣٠٠٠٠٠ حـ / رسوم الإصدار	C	٣٣٠٠٠٠٠من حـ/ البنك ٣٣٠٠٠٠٠إلي حـ/ قسط الاكتتاب	D	لا شئ مما سبق

٣- قيد اثبات اصدار الاسهم المطروحة للاكتتاب العام يكون

A	٣٣٠٠٠٠٠من حـ / البنك إلي مذكورين ٣٠٠٠٠٠٠حـ / رأس مال الأسهم ٣٠٠٠٠٠حـ/رسوم الإصدار	B	٢٢٠٠٠٠٠من حـ / قسط الاكتتاب إلي مذكورين ٢٠٠٠٠٠٠حـ / رأس مال الأسهم ٢٠٠٠٠٠ حـ / رسوم الإصدار	C	٣٣٠٠٠٠٠من حـ/ قسط الاكتتاب ٣٣٠٠٠٠٠إلي حـ/ رأس المال	D	لا شئ مما سبق

٤- المبلغ المحصل عن طريق البنك عند تحصيل قسط التخصيص

A	٩٣١٠٠٠	B	١١٩٧٥٠٠	C	١١٧٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٥- قيد اثبات تحصيل قسط التخصيص يكون

A	من مذكورين ٩٧٥٠٠حـ / البنك ١١٠٠٠٠٠حـ / قسط الاكتتاب ١١٩٧٥٠٠ إلي حـ / قسط التخصيص	B	من مذكورين ٩٣١٠٠٠حـ / البنك ٥٥٠٠٠٠حـ / قسط الاكتتاب ١٤٨١٠٠٠ إلي حـ / رأس المال	C	من مذكورين ٥٥٠٠٠حـ / البنك ١١٠٠٠٠٠حـ / قسط الاكتتاب ١١٥٥٠٠٠ إلي حـ / قسط التخصيص	D	لا شئ مما سبق

٦- المبالغ المتأخرة عند تحصيل قسط التخصيص

A	١٩٠٠٠	B	٢٥٠٠	C	٣٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٧- قيد اقفال رسوم الاصدار:

A	٣٠٠٠٠٠من حـ/ مصاريف التأسيس ٣٠٠٠٠٠ إلي حـ / رسوم الاصدار	B	٣٠٠٠٠٠من حـ / رسوم الإصدار ٣٠٠٠٠٠ إلي حـ / مصاريف التأسيس	C	٢٠٠٠٠٠ من حـ/ رسوم الاصدار ٢٠٠٠٠٠ الي حـ/ البنك	D	لا شئ مما سبق

٨- رأس المال المدفوع والذي يظهر في قائمة المركز المالي مباشرة بعد تحصيل قسط التخصيص

A	٤١٧٠٠٠٠	B	٤٩٩٧٥٠٠	C	٤١٩٧٥٠٠	D	لا شئ مما سبق

٩- بفرض انه تم بيع الاسهم المتأخرة بمبلغ ٣٠ ج للسهم، وأن مصاريف عملية البيع ١٠٠٠ وفوائد تأخير ٥٠٠

A		B		C		D	
A	٣٠٠٠٠من حـ/ البنك إلي مذكورين ١٠٠٠حـ/ مصاريف البيع ٥٠٠حـ / فوائد التأخير ٢٥٠٠حـ/قسط التخصيص ٢٦٠٠٠حـ/ المساهم المتأخر	B	من مذكورين ٣٠٠٠٠حـ/ البنك ١٥٠٠ حـ/ المساهم المتأخر إلي مذكورين ١٠٠٠حـ/ مصاريف البيع ٥٠٠حـ / فوائد التأخير ٣٠٠٠٠حـ/قسط التخصيص	C	٣٠٠٠٠من حـ/ البنك إلي مذكورين ١٠٠٠حـ/ مصاريف البيع ٥٠٠حـ / فوائد التأخير ١٩٠٠٠حـ/قسط التخصيص ٨٥٠٠حـ/ المساهم المتأخر	D	لا شئ مما سبق

١٠- بفرض انه تم طلب القسط الاول والاخير يكون القيد كالتالي:

A	٧٨٠٠٠٠من حـ/ البنك ٧٨٠٠٠٠إلي حـ/ قسط اول واخير	B	٧٨٠٠٠٠من حـ/ رأس المال ٧٨٠٠٠٠إلي حـ/ قسط اول واخير	C	٨٠٠٠٠٠من حـ/ قسط اول واخير ٨٠٠٠٠٠إلي حـ/ رأس المال	D	لا شئ مما سبق

التمرين الرابع: المطلوب تظليل الإجابة الصحيحة من بين الاختيارات التالية:

فيما يلي المركز المالي لإحدى شركات المساهمة المصرية قطاع خاص في ٢٠١٥/٦/٣٠

١٥٠٠,٠٠٠	أصول ثابتة مختلفة	٣٥٠٠,٠٠٠	**رأس المال المصرح به** ٣٥٠٠٠سهم بقيمة اسمية ١٠٠ج للسهم
٢٠٠٠,٠٠٠	أصول متداولة مختلفة	١٥٠٠,٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع ١٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ج للسهم
٥٠٠,٠٠٠	نقدية بالبنك	٥٠٠,٠٠٠	احتياطي قانوني
		٥٠٠,٠٠٠	احتياطي عام
		١١٠٠,٠٠٠	قرض السندات
		٤٠٠,٠٠٠	دائنون
٤٠٠٠,٠٠٠		٤٠٠٠,٠٠٠	

وقد رأت الشركة إعادة تنظيمها مالياً كما يلي:-

١- الاتفاق مع حملة السندات على تحويل قرض السندات الى أسهم في رأس المال بإصدار أسهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه، وعلاوة إصدار ١٠ج للسهم.

٢- طرح باقي أسهم رأس المال المصرح به للاكتتاب العام بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه وعلاوة إصدار ١٠ جنيه عن كل سهم تسدد على أقساط كما يلي:-

٥٠ جنيه قسط اكتتاب (بما في ذلك علاوة الإصدار)

٣٠جنيه قسط التخصيص

٣٠ جنيه قسط أول وأخير **(لم يطلب بعد).**

وقد تم الاكتتاب في ١٥٠٠٠ سهم ورفضت طلبات اكتتاب في ١٠٠٠ سهم وردت المبالغ التي دفعت عنها لأصحابها وأجرت الشركة تخصيص نسبي بين باقي المكتتبين وحجزت المبالغ الزائدة لسداد الأقساط التالية، وعند سداد قسط التخصيص تأخر مساهم كان قد اكتتب في ١٤٠٠ سهم.

في ضوء ما سبق اجب عن الاسئلة الاتية:

١- قيد اثبات إصدار الأسهم لحملة السندات يكون كالتالي:

A	١١٠٠٠٠٠من ح/ قرض السندات إلي مذكورين ١٠٠٠٠٠٠ح/حملة السندات ١٠٠٠٠٠ح/علاوة الإصدار	B	١١٠٠٠٠٠من ح/ رأس المال إلي مذكورين ١٠٠٠٠٠٠ح/ حملة الاسهم ١٠٠٠٠٠ح/علاوة الإصدار	C	١١٠٠٠٠٠من ح/ قرض السندات إلي مذكورين ١٠٠٠٠٠٠ح/ رأس المال ١٠٠٠٠٠ح/علاوة الإصدار	D	لا شئ مما سبق

٢- قيد اثبات اصدار الاسهم المطروحة للاكتتاب العام يكون كالتالي:

A	٥٠٠٠٠٠من حـ / قسط الاكتتاب إلي مذكورين ٤٠٠٠٠٠حـ / رأس مال الأسهم ١٠٠٠٠٠حـ/علاوة الإصدار	B	٧٥٠٠٠٠من حـ / البنك إلي مذكورين ٦٠٠٠٠٠حـ / رأس مال الأسهم ١٥٠٠٠٠حـ / علاوة الإصدار	C	٤٥٠٠٠٠من حـ / قسط الاكتتاب إلي مذكورين ٣٦٠٠٠٠حـ / رأس مال الأسهم ٩٠٠٠٠حـ/علاوة الإصدار	D	لا شئ مما سبق

٣- قيد اثبات تحصيل قسط التخصيص يكون كالتالي:

A	من مذكورين ٤٠٠٠٠ / البنك ١١٠٠٠٠٠حـ / قسط الاكتتاب ١١٩٧٥٠٠ إلي حـ / قسط التخصيص	B	من مذكورين ٩٠٠٠٠حـ / البنك ٢٠٠٠٠٠حـ / قسط الاكتتاب ٢٩٠٠٠٠٠ إلي حـ / رأس المال	C	من مذكورين ٥٥٠٠٠حـ / البنك ١١٠٠٠٠٠حـ / قسط الاكتتاب ١١٥٥٠٠٠ إلي حـ / قسط التخصيص	D	لا شئ مما سبق

٤- المبالغ المتأخرة عند تحصيل قسط التخصيص

A	١٤٠٠٠	B	٧٠٠٠	C	١٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٥- رأس المال المدفوع والذي يظهر في قائمة المركز المالي مباشرة بعد تحصيل قسط التخصيص

A	٣١٩٠٠٠٠	B	٢١٩٠٠٠٠	C	٣٤٩٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٦- يظهر الاحتياطي القانوني بقائمة المركز المالي بعد زيادة رأس المال بمبلغ:

A	٥٠٠٠٠٠	B	٢٠٠٠٠٠	C	٦٠٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٧- يظهر رأس المال المصرح به في قائمة المركز المالي بعد الزيادة بمبلغ:

A	B	C	D
٥٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	لا شئ مما سبق

٨- عند اجراء قيد اقفال علاوة الاصدار .. يجعل حـ / علاوة الاصدار:

A	B	C	D
دائن بمبلغ ٢٠٠٠٠٠	مدين بمبلغ ١٠٠٠٠٠	مدين بمبلغ ٢٠٠٠٠٠	لا شئ مما سبق

التمرين الخامس: المطلوب تظليل الإجابة الصحيحة من بين الاختيارات التالية:

فى ٢٠١٤/٧/١ تأسست شركة مساهمة مصرية برأس مال قدره ١٠ مليون جنيه القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه فإذا علمت أن:

١- يمتلك أحد مؤسسى الشركة منشأة فردية وقد اتفق على أن يحصل على أسهم عينية مسددة القيمة مقابل ما يقدمه من صافى أصول.
وفيما يلى المركز المالى لهذه المنشأة "القيمة بالألف جنيه".

الأصــــول: ١٥٠ أراضـــى، ٢٠٠ مبـــانى (بعـــد الاهـــلاك)، ١٠٠ سيارات،٧٠٠بضاعة ، ٨٠٠ مدينون، ، ٥٠ نقدية.

الخصـوم:٢٠٠ دائنـون، ١٥٠ أ.دفـع،١٥٠ أجـور مسـتحقة، ١٥٠٠ رأس المال.

وقد قرر الخبير المنتدب لفحص عناصر المركز المالى تقدير الأصول على النحو التالى "القيمة بالألف جنيه":٥٠٠ أراضى، ٣٠٠مبانى، ٥٠ سيارات، ٦٠٠ بضاعة، ٥٠مخصص الديون المشكوك فيها.

وقد وافقت شركة المساهمة على أن ينقل إليها جميع عناصر الأصول عدا السيارات والنقدية وأن تتعهد بأوراق الدفع فقط، وقد أصدرت الشركة أسهم عينية مسددة القيمة بالكامل مقابل صافي الأصول المنقولة إليها.

٢- طرحت الشركة باقى الأسهم للاكتتاب العام القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج ورسوم إصدار ١ج لكل سهم . على أن تسدد قيمة السهم على قسطين كما يلى:٥٢ج قسط اكتتاب متضمنًا رسوم الإصدار، ٥٠ج قسط تخصيص.

وقد تم الاكتتاب فى ١٠٥٠٠٠ سهم ورفضت طلبات اكتتاب فى ٥٠٠٠سهم، وقد ردت المبالغ المدفوعة عنها عند الاكتتاب. كما قامت الشركة بإجراء تخصيص نسبى بين باقى المكتتبين وحجزت المبالغ الزائدة لسداد قسط التخصيص. وعند سداد قسط التخصيص تأخر مساهم كان قد اكتتب فى ٢٥٠٠ سهم وقد بلغت م.التأسيس التى انفقت خلال فترة التأسيس ٥٠٠.٠٠٠ جنيه سددت بشيك.

٣- انذرت الشركة المساهم المتأخر عن سداد قسط التخصيص ثم قامت ببيع هذه الأسهم بسعر ٨٠ج للسهم وبلغت مصاريف وعمولة البيع ٤٠٠ج كما بلغت فوائد التأخير التى حملت عليه ٦٠٠ج.

في ضوء ما سبق اجب عن الاسئلة الآتية:

١- القيد الخاص بإثبات انتقال الأصول والخصوم للشركة المساهمة يكون كالتالي:

A	من مذكورين ٥٠٠حـ/ أراضى ٣٠٠حـ/ مبانى ٥٠ حـ/ سيارات ٦٠٠حـ/ بضاعة ٨٠٠حـ/ مدينون الى مذكورين ١٥٠ حـ/ أ.د ٢١٠٠ حـ/ المساهمين	B	من مذكورين ٥٠٠حـ/ أراضى ٣٠٠حـ/ مبانى ٦٠٠حـ/ بضاعة ٨٠٠حـ/ مدينون الى مذكورين ٢٠٠ حـ/ دائنون ١٥٠حـ/ أجور مستحقة ١٨٥٠ حـ/ المساهمين	C	من مذكورين ٥٠٠ حـ/ أراضى ٣٠٠ حـ/ مبانى ٦٠٠ حـ/ بضاعة ٨٠٠ حـ/ مدينون الى مذكورين ١٥٠ حـ/ أ.د ٢٠٥٠ حـ/ المساهمين	D	لا شئ مما سبق

٢- قيد اثبات الاكتتاب في الاسهم المطروحة للاكتتاب العام

A	٥٤٦٠٠٠٠ من ح/ البنك ٥٤٦٠٠٠٠ الى ح/ قسط الاكتتاب		٤١٦٠٠٠٠ من ح/ البنك ٤١٦٠٠٠٠ الى ح/ قسط الاكتتاب	C	٤١٦٠٠٠٠ من ح/ قسط الاكتتاب ٤١٦٠٠٠٠ الى ح/ رأس المال	D	لا شئ مما سبق

٣- قيد اصدار الاسهم المطروحة للاكتتاب العام

A	٥٢٠٠٠٠٠من ح/ قسط الاكتتاب الى مذكورين ٥٠٠٠٠٠٠ح/ رأس مال ٢٠٠٠٠٠ح/ رسوم الإصدار		٥٢٠٠٠٠٠من ح/ البنك الي مذكورين ٥٠٠٠٠٠٠ح/ رأس مال ٢٠٠٠٠٠ح/ رسوم الإصدار	C	٤١٦٠٠٠٠من ح/ قسط الاكتتاب الي مذكورين ٤٠٠٠٠٠٠ح/ رأس مال ١٦٠٠٠٠ح/ رسوم الإصدار	D	لا شئ مما سبق

٤- قيد طلب قسط التخصيص يكون كالتالي:

A	٤٠٠٠٠٠٠ من ح/ البنك ٤٠٠٠٠٠٠ الى ح/ قسط التخصيص	B	٤٩٠٠٠٠٠ من ح/ قسط التخصيص ٤٩٠٠٠٠٠ الى ح/ رأس المال	C	٥٠٠٠٠٠٠ من ح/ قسط التخصيص ٥٠٠٠٠٠٠ الى ح/ رأس المال	D	لا شئ مما سبق

٥- قيد تحصيل قسط التخصيص يكون:

A	من مذكورين ٢٨٨٦٠٠٠ / البنك ١٠٤٠٠٠٠ح/قسط الاكتتاب ٣٩٢٦٠٠٠ إلي ح / قسط التخصيص	B	٤٩٠٠٠٠٠من ح / البنك ٤٩٠٠٠٠٠ إلي ح / قسط التخصيص	C	من مذكورين ٢٨٦٠٠٠٠ح / البنك ١٠٤٠٠٠٠حـ / قسط الاكتتاب ٣٩٠٠٠٠٠ إلي حـ / قسط التخصيص	D	لا شئ مما سبق

٦- المبالغ المتأخرة عند تحصيل قسط التخصيص:

A	١٠٠٠٠٠	B	٧٤٠٠٠	C	١٠٢٥٠٠	D	لا شئ مما سبق

٧- المساهم المتـأخر بعد عملية بيع الاسهم المتأخرة يكون:

A	مدين بمبلغ ٥٩٠٠٠	B	دائن بمبلغ ٥٩٠٠٠	C	دائن بمبلغ ٨٥٠٠٠	D	لا شـئ ممـا سبق

٨- يظهر رأس المال المدفوع في قائمة المركز المالى بعد سداد قسط التخصيص بمبلغ

A	٩٩٢٦٠٠٠	B	٩٩٠٠٠٠٠	C	٧٩٢٦٠٠٠	D	لا شـئ ممـا سبق

٩- يظهر رأس المال المدفوع في قائمة المركز المالى بعد بيع الاسهم المتأخرة بمبلغ

A	٩٩٢٦٠٠٠	B	١٠٠٠٠٠٠٠	C	٨٠٠٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

١٠- رصيد البنك الذي يظهر في قائمة المركز المالي بعد بيع الاسهم المتاجرة

A	٧٥٨٦٠٠٠	B	٧٧٤٦٠٠٠	C	٧٦٦١٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

التمرين السادس: المطلوب تظليل الإجابة الصحيحة من بين الاختيارات التالية:

في ٢٠١٤/٩/١٥ تأسست شركة مساهمة مصرية برأس مال قدرة ١٠ مليون جنية بقيمة اسمية للسهم ١٠٠ جنية ، ورسوم اصدار ٤ جنية للسهم وقد اكتتب المؤسسون في ٢٠% من الاسهم وسددوا قيمتها بالكامل علي مرة واحدة ، وقد طرحت باقي الاسهم للاكتتاب العام .

فاذا علمت ما يلي:

١- تسدد القيمة الاسمية للأسهم على أقساط كما يلي:

٤٤ جنيه قسط اكتتاب (بما في ذلك رسوم الاصدار) .

٤٠ جنيه قسط تخصيص.

٢٠ جنية قسط أول وأخير.

٢- تم الاكتتاب في ١٠٠٠٠٠ سهم وقد تم إجراء تخصيص نسبي بين المكتتبين وحجزت المبالغ الزائدة لسداد الإقساط التالية عند استحقاقها.

٣- عند استحقاق قسط التخصيص تأخر مساهم كان قد اكتتب في ١٢٥٠ سهم، وعند سداد القسط الأول والأخير تأخر مساهم آخر كان قد خصص له ٥٠٠ سهم.

٤- أنذرت الشركة المساهمين المتأخرين عن سداد الإقساط المستحقة عليهم في المواعيد المقررة، وباعت الأسهم بسعر ٦٠ جنية للسهم الواحد، وقد بلغت مصاريف وعمولة البيع ١٠٠٠ جنية، كما بلغت فوائد التأخير ٥٠٠ جنية.

٥– بلغت مصاريف التأسيس التي أنفقت خلال فترة التأسيس ٥٠٠.٠٠٠٠ج تقسط علي ٣ سنوات.

١- قيد اثبات اصدار الاسهم للمؤسسين يكون

A		B		C		D	
A	٢٠٨٠٠٠٠من ح/ المؤسسين ٢٠٨٠٠٠٠إلي ح/ رأس مال الأسهم	B	٢٠٠٠٠٠٠من ح/ المؤسسين ٢٠٠٠٠٠٠إلي ح/ رأس مال الأسهم	C	٢٠٨٠٠٠٠من ح/ البنك ٢٠٨٠٠٠٠إلي ح/ المؤسسين	D	لا شئ مما سبق

٢- قيد اثبات الاكتتاب في الأسهم المطروحة للاكتتاب العام يكون

A	٤٤٠٠٠٠٠من ح / البنك إلي مذكورين ٤٠٠٠٠٠٠ح / رأس مال الأسهم ٤٠٠٠٠٠ح/رسوم الإصدار	B	٤٤٠٠٠٠٠من ح/ البنك ٤٤٠٠٠٠٠إلي ح/ قسط الاكتتاب	C	٣٥٢٠٠٠٠من ح / البنك إلي مذكورين ٣٢٠٠٠٠٠ح / رأس مال الأسهم ٣٢٠٠٠٠ح/رسوم الإصدار	D	لا شئ مما سبق

٣- قيد اثبات اصدار الاسهم المطروحة للاكتتاب العام يكون

A	٣٥٢٠٠٠٠من ح / البنك إلي مذكورين ٣٢٠٠٠٠٠ح / رأس مال الأسهم ٣٢٠٠٠٠ح/رسوم الإصدار	B	٤٤٠٠٠٠٠من ح / البنك إلي مذكورين ٤٠٠٠٠٠٠ح / رأس مال الأسهم ٤٠٠٠٠٠ح/رسوم الإصدار	C	٣٥٢٠٠٠٠من ح/ البنك ٣٥٢٠٠٠٠إلي ح/ قسط الاكتتاب	D	لا شئ مما سبق

٤- قيد اثبات تحصيل قسط التخصيص يكون

A	من مذكورين ٢٢٩١٠٠٠ح / البنك ٨٨٠٠٠٠ح / قسط الاكتتاب ٣١٧١٠٠٠ إلي ح / رأس المال	B	٣١٦٠٠٠٠ من ح / البنك ٣١٦٠٠٠٠ إلي ح / قسط التخصيص	C	من مذكورين ٣٠٨٠٠٠٠ح / البنك ٨٠٠٠٠٠ح / قسط الاكتتاب ٣١٦٠٠٠٠ إلي ح / قسط التخصيص	D	لا شئ مما سبق

٥- المبالغ المتأخرة عند تحصيل قسط التخصيص

A	٤٠٠٠٠	B	٢٠٠٠٠	C	٤٨٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٦- قيد اقفال رسوم الاصدار:

A	٤٠٠٠٠٠من ح/ مصاريف التأسيس ٤٠٠٠٠٠ إلي ح / رسوم الاصدار	B	٤٠٠٠٠٠من ح / رسوم الإصدار ٤٠٠٠٠٠ إلي ح / مصاريف التأسيس	C	٣٢٠٠٠٠ من ح/ رسوم الاصدار ٣٢٠٠٠٠ الي ح/ البنك	D	لا شئ مما سبق

٧- رأس المال المدفوع والذي يظهر في قائمة المركز المالي مباشرة بعد تحصيل قسط التخصيص

A	٤١٧٠٠٠٠	B	٤٩٩٧٥٠٠	C	٤١٩٧٥٠٠	D	لا شئ مما سبق

٨- قيد اثبات بيع الاسهم المتأخرة:

لا شئ مما سبق	D	٩٠٠٠٠من حـ/ البنك إلي مذكورين ١٠٠٠حـ/ مصاريف البيع ٥٠٠حـ / فوائد التأخير ٤٠٠٠٠حـ/قسط التخصيص ١٠٠٠٠حـ/ قسط اول وأخير ٣٨٥٠٠حـ/ المساهم المتأخر	C	من مذكورين ٩٠٠٠٠حـ/ البنك ٣٦٥٠٠حـ/ المساهم المتأخر إلي مذكورين ١٠٠٠حـ/ مصاريف البيع ٥٠٠حـ / فوائد التأخير ٥٠٠٠٠حـ/قسط التخصيص ٧٥٠٠٠ حـ/ قسط أول وأخير	B	٩٠٠٠٠من حـ/ البنك إلي مذكورين ١٠٠٠ حـ/ مصاريف البيع ٥٠٠ حـ / فوائد التأخير ٢٩٠٠٠حـ/ قسط التخصيص ٣٠٠٠٠حـ/ قسط أول وأخير ٢٩٥٠٠حـ/ المساهم المتأخر	A

٩- عند طلب القسط الاول والاخير يكون القيد كالتالي:

لا شئ مما سبق	D	١٥٧٠٠٠٠من حـ/ قسط اول واخير ١٥٧٠٠٠٠إلي حـ/ رأس المال	C	١٦٠٠٠٠٠ من حـ/ قسط اول واخير ١٦٠٠٠٠٠إلي حـ/ رأس المال	B	١٥٧٠٠٠٠من حـ/ البنك ١٥٧٠٠٠٠إلي حـ/ قسط اول واخير	A

١٠-عدد الاسهم المتأخرة عن سداد قسط أول وأخير:

لا شئ مما سبق	D	١٧٥٠ سهم	C	٥٠٠سهم	B	١٥٠٠ سهم	**A**

١١-عند اجراء قيد اقفال رسوم الاصدار .. يجعل حـ / رسوم الاصدار:

لا شئ مما سبق	D	مدين بمبلغ ٣٢٠٠٠٠	C	مدين بمبلغ ٤٠٠٠٠٠	B	دائن بمبلغ ٤٠٠٠٠٠	**A**

١٢-يظهر رأس المال المدفوع في قائمة المركز المالي بعد سداد قسط التخصيص مباشرة بمبلغ:

لا شئ مما سبق	D	٨٣٦٠٠٠٠	C	٨٣٧١٠٠٠	B	٩٩٤١٠٠٠	**A**

التمرين السابع: المطلوب تظليل الإجابة الصحيحة من بين الاختيارات التالية:

1. **قدم أحد الأشخاص الأصول العينية الآتية لإحدي الشركات المساهمة للحصول على أسهم عينية بالشركة : ١٦٠٠٠٠٠ ألعقارات، ٦٠٠٠٠٠ سيارات، ٢٠٠٠٠٠ آلات، وقد تمت الموافقة على إصدار أسهم عينية بقيمة تلك الأصول، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج، وعلى ذلك يكون قيد إصدار الأسهم العينية كالتالي:**

A		B		C		D	
A	من مذكورين ١٦٠٠٠٠٠حـ/ العقارات ٦٠٠٠٠٠حـ/ سيارات ٢٠٠٠٠٠حـ/ آلات ٢٤٠٠٠٠٠ إلي حـ/ المساهمين	B	٢٤٠٠٠٠٠من حـ/ المساهمين ٢٤٠٠٠٠٠إلي حـ/ رأسمال الأسهم العينية	C	٢٤٠٠٠٠٠من حـ/ رأسمال الاسهم العينية ٢٤٠٠٠٠٠إلي حـ/ المساهمين	D	لا شئ مما سبق

2. **أحمد وكريم شريكان في شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي، وقد جاء بتقرير اللجنة المكلفة بتقييم هذه المنشأة ما يلي:**

- تقدر قيمة العقار بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج والآلات بمبلغ ١٧٠٠٠٠ ج، ٢٠٠٠٠ أثاث والبضاعة بمبلغ ٥٣٠٠٠٠ ج، ٢٠٠٠٠٠ج المدينين (أفلس منهم مدين بمبلغ ٢٠٠٠٠ج)، ١٦٠٠٠٠ أ.ق، ٤٠٠٠٠ بنك
- الالتزامات : ١٦٠٠٠٠ج أوراق الدفع، ١٤٠٠٠٠ الدائنون
- تنتقل لشركة المساهمة جميع أصول شركة التضامن ما عدا رصيد البنك.
- تتعهد شركة المساهمة بسداد ديون شركة التضامن الكامل .

وقد اعتمدت لجنة التقييم هذا التقييم ، وبفرض يبلغ ثمن الشراء الذي تدفعه شركة المساهمة ١٠٠٠٠٠٠ ج يسدد مقابل إصدار أسهم عينية القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ج، وبالتالي يكون قيد إثبات انتقال أصول وخصوم شركة التضامن إلي شركة المساهمة كالتالي:

A	من مذكورين ١٠٠٠٠٠ حـ/ العقارات ١٧٠٠٠٠حـ/ الآلات ٢٠٠٠٠ حـ/ أثاث ٥٣٠٠٠٠ حـ/ البضاعة ١٨٠٠٠٠ حـ/ المدينين ١٦٠٠٠٠ حـ/ أ.ق الى مذكورين ١٦٠٠٠٠ حـ/ أ.دفع ١٤٠٠٠٠ حـ/ دائنون ٨٦٠٠٠٠ إلي حـ/ المساهمين	B	من مذكورين ١٠٠٠٠٠ حـ/ العقارات ١٧٠٠٠٠حـ/ الآلات ٢٠٠٠٠ حـ/ أثاث ٥٣٠٠٠٠ حـ/ البضاعة ١٨٠٠٠٠ حـ/ المدينين ١٦٠٠٠٠ حـ/ أ.ق ٤٠٠٠٠ حـ/ البنك الى مذكورين ١٦٠٠٠٠ حـ/ أ.دفع ٩٦٠٠٠٠ إلي حـ/ المساهمين	C	من مذكورين ١٠٠٠٠٠ حـ/ العقارات ١٧٠٠٠٠حـ/ الآلات ٢٠٠٠٠ حـ/ أثاث ٥٣٠٠٠٠ حـ/ البضاعة ١٨٠٠٠٠ حـ/ المدينين ١٦٠٠٠٠ حـ/ أ.ق ١٤٠٠٠٠ حـ/ شهرة المحل الى مذكورين ١٦٠٠٠٠ حـ/ أ.دفع ١٤٠٠٠٠ حـ/ دائنون ١٠٠٠٠٠٠ إلي حـ/ المساهمين	D	لا شئ مما سبق

٣. أحمد وكريم شريكان في شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي،وقد جاء بتقرير اللجنة المكلفة بتقييم هذه المنشأة ما يلي:

- تقدر قيمة العقار بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج والآلات بمبلغ ١٩٠٠٠٠ ج، والبضاعة بمبلغ ٥٣٠٠٠٠ ج، ٢٠٠٠٠٠ج المدينين (أفلس منهم مدين بمبلغ ٢٠٠٠٠ج)، ١٦٠٠٠٠ أ.ق، ٤٠٠٠٠ بنك
- الالتزامات : ١٦٠٠٠٠ج أوراق الدفع، ١٤٠٠٠٠ الدائنون
- تنتقل لشركة المساهمة جميع أصول شركة التضامن ما عدا رصيد البنك.
- تتعهد شركة المساهمة بسداد ديون شركة التضامن الكامل .

وقد اعتمدت لجنة التقييم الحكومية هذا التقييم ، وبفرض يبلغ ثمن الشراء الذي تدفعه شركة المساهمة ٨٠٠٠٠٠ ج يسدد مقابل إصدار أسهم عينية القيمة

الاسمية للسهم ١٠٠ ج، وبالتالي يكون **قيد إثبات تقديم الشريكان أحمد وكريم لحصتهما في رأس مال الشركة المساهمة كالتالي:**

A	من مذكورين ١٠٠٠٠٠ حـ/ العقارات ١٩٠٠٠٠ حـ/ الآلات ٥٣٠٠٠٠ حـ/ البضاعة ١٨٠٠٠٠ حـ/ المدينين ١٦٠٠٠٠ حـ/ أ.ق الى مذكورين ١٦٠٠٠٠ حـ/ أ.دفع ١٤٠٠٠٠ حـ/ دائنون ٨٦٠٠٠٠ حـ/ المساهمين	B	٨٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين ٨٠٠٠٠٠ إلي حـ/ رأسمال الأسهم العينية	C	من مذكورين ١٠٠٠٠٠ حـ/ العقارات ١٩٠٠٠٠ حـ/ الآلات ٥٣٠٠٠٠ حـ/ البضاعة ١٨٠٠٠٠ حـ/ المدينين ١٦٠٠٠٠ حـ/ أ.ق الى مذكورين ١٦٠٠٠٠ حـ/ أ.دفع ١٤٠٠٠٠ حـ/ دائنون ٦٠٠٠٠ حـ/ احتياطي تضخم ٨٠٠٠٠٠ حـ/ المساهمين	D	لا شئ مما سبق

٤. عرض أحد المستثمرين الاشتراك في تأسيس شركة مساهمة عن طريق تنازله للشركة عن قطعة ارض يملكها . قيمتها٢٥٠٠٠٠ج جنية مقابل ان تصدر له الشركة بهذه القيمة عدد ٢٥٠٠ سهم عيني قيمة السهم ١٠٠ جنيه، غير أن لجنة التقييم رأت أن هناك مغالاة في تقييم الارض وقومتها بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه فقط ، وقد وافق صاحب الحصة العينية على تسوية الفرق، وبالتالي يكون قيد إثبات انتقال الأرض إلي شركة المساهمة كالتالي:

A	من مذكورين ١٥٠٠٠٠ حـ/الأراضي ١٠٠٠٠٠ حـ/ البنك ٢٥٠٠٠٠ الى حـ/ المساهمين	B	٢٥٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين ٢٥٠٠٠٠ إلي حـ/ رأسمال الأسهم العينية	C	٢٥٠٠٠٠ من حـ/ الآراضي ٢٥٠٠٠٠ إلي حـ/ المساهمين	D	لا شئ مما سبق

٥. بلغ رأس مال احدي شركات المساهمة ٣٠ مليون جنية مقسم الي اسهم عادية ١٠ الف سهم القيمة الاسمية للسهم ٣٠٠ جنية مدفوعة بالكامل. ونظرا لزيادة هذه الاموال عن حاجتها قررت الشركة تخفيض راس المال بمقدار الثلث وذلك بخفض القيمة الاسمية للسهم بـ ١٠٠ جنية وسداد مقدار التخفيض للمساهمين نقدا، يترتب على ذلك أن قيد تخفيض القيمة الاسمية لأسهم رأس المال يكون كالتالي:

A	٢٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس مال الأسهم العادية ٢٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين (أسهم عادية)	B	١٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس مال الأسهم العادية ١٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين (أسهم عادية)	C	١٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين (أسهم عادية) ١٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس مال الأسهم العادية	D	لا شئ مما سبق

٦. بلغ رأس مال احدي شركات المساهمة ٣٠ مليون جنية مقسم الي اسهم عادية ٣٠ الف سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠٠ جنية مدفوعة بالكامل. وقد تقرر تخفيض رأس المال بقيمة الخسائر المرحلة ٧ مليون جنيه، وبقيمة المبالغة في الأصول ٥ مليون جنيه، يترتب على ذلك أن يكون عدد الأسهم:

A	١٨٠٠٠٠ سهم ١٠٠٠ج القيمة الاسمية للسهم	B	٣٠٠٠٠ سهم ٦٠٠ج القيمة الاسمية للسهم	C	٢٠٠٠٠ سهم ٩٠٠ج القيمة الاسمية للسهم	D	لا شئ مما سبق

٧. بلغ رأس المال المرخص به ١٥ مليون جنية بينما رأس المال المصدر لاحدي شركات المساهمة ٥ مليون جنية مقسم إلي ١٠ الف سهم القيمة الأسمية للسهم ٥٠٠ جنية. قررت الشركة تخفيض رأس المال المصدر بإنقاص عدد الأسهم المصدرة وذلك بإلغاء ٢٠% من عدد الأسهم التى يملكها كل مساهم. وسداد قيمتها للمساهمين نقدا، يكون قيد الرد كالتالي

A	١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين (أسهم عادية) ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ البنك	B	١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس مال الأسهم العادية ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين (أسهم عادية)	C	١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين (أسهم عادية) ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس مال الأسهم العادية	D	لا شئ مما سبق

٨. شركة مساهمة رأسمالها مكون من ٢٠ ألف سهم بقيمة أسمية ١٠٠٠ جنية للسهم. قررت تخفيض رأسمالها بشراء ألفين سهم بمبلغ ٩٠٠ جنية للسهم. وقد تلقت الشركة عروضها من المساهمين لبيع ثلاثة آلاف سهم فخفضت العروض الي الكمية المطلوبة فقط، يترتب على ذلك:

١- أن يكون قيد التخفيض كالتالي:

A	٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ راس مال الأسهم ٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ أسهم الخزانة	B	٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس مال الأسهم ٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ أسهم الخزانة	C	١٨٠٠٠٠٠ من حـ/ راس مال الأسهم ١٨٠٠٠٠٠ إلى حـ/ أسهم الخزانة	D	لا شئ مما سبق

٢- أن يكون قيد سداد قيمة الأسهم المشتراة كالتالي:

A	٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ أسهم الخزانة ٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ البنك	B	٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ أسهم الخزانة الى مذكورين ١٨٠٠٠٠٠ حـ/ البنك ٢٠٠٠٠٠ حـ/ أرباح شراء أسهم	C	من مذكورين ١٨٠٠٠٠٠حـ/ أسهم الخزانة ٢٠٠٠٠٠حـ/ خسائر شراء أسهم ٢٠٠٠٠٠٠ الى حـ/ البنك	D	لا شئ مما سبق

٩. شركة مساهمة رأسمالها مكون من ٢٠ ألف سهم بقيمة أسمية ١٠٠٠ جنية للسهم. قررت تخفيض رأسمالها بشراء ألفين سهم بمبلغ ١١٠٠ جنية للسهم. وقد تلقت الشركة عروضها من المساهمين لبيع ثلاثة آلاف سهم فخفضت العروض الي الكمية المطلوبة فقط، يترتب على ذلك:

- **أن يكون قيد التخفيض كالتالي:**

A	٢١٠٠٠٠٠ من حـ/ راس مال الأسهم ٢١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ أسهم الخزانة	B	٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس مال الأسهم ٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ أسهم الخزانة	C	٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ راس مال الأسهم ٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ أسهم الخزانة	D	لا شئ مما سبق

- **أن يكون قيد سداد قيمة الأسهم المشتراة كالتالي:**

A	٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ أسهم الخزانة ٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ البنك	B	٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ أسهم الخزانة الى مذكورين ١٨٠٠٠٠٠ حـ/ البنك ٢٠٠٠٠٠ حـ/ أرباح شراء أسهم	C	من مذكورين ٢٠٠٠٠٠٠ حـ/ أسهم الخزانة ١٠٠٠٠٠ حـ/ خسائر شراء أسهم ٢١٠٠٠٠٠ الى حـ/ البنك	D	لا شئ مما سبق

١٠. رأس مال احدي الشركات المساهمة ١٠٠٠٠ سهم، قيمة اسمية للسهم ١٠٠ج تحصل علي اقساط كما يلي: ٥٠ قسط اكتتاب، ٣٠ قسط تخصيص، ٢٠ قسط أول واخير (لم يطلب بعد). وقد تم الاكتتاب في ١٧٠٠٠ وقررت الشركة حجز الزيادة لسداد الاقساط التالية وعند سداد قسط التخصيص تأخر مساهم كان قد اكتتب في ٣٤٠٠ سهم.
في ضوء ما سبق اجب عما يلي:

- **عدد الأسهم التي تأخر صاحبها عن سداد قسط التخصيص**

A	٣٤٠٠ –سهم	B	٢٠٠٠ سهم	C	١٥٠٠سهم	D	لا شئ مما سبق

- **المبالغ المتاخرة عند سداد قسط التخصيص**

A	٦٠٠٠٠	B	٥٥٠٠٠	C	١٠٢٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

- **قيد تحصيل قسط التخصيص:**

A	٣٠٠٠٠٠من حـ/ البنك ٣٠٠٠٠٠الى حـ/ قسط التخصيص	B	من مذكورين ٥٠٠٠٠ حـ/ البنك ٣٥٠٠٠٠ حـ/ قسط الاكتتاب ٤٠٠٠٠٠الي حـ/ قسط التخصيص	C	٣٥٠٠٠٠من حـ/ قسط الاكتتاب ٣٥٠٠٠٠ الي حـ/ قسط التخصيص	D	لا شئ مما سبق

١١. قررت إحدى الشركات المساهمة زيادة رأس مالها من ٢٠٠٠٠٠٠جنيه الى ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه ، حيث تبلغ القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج، وذلك عن طريق تحويل الاحتياطي العام الى أسهم منحة والذي يقدر قيمته بمبلغ ٥٠٠٠٠٠جنيه، وإصدار باقي الأسهم للاكتتاب العام بسعر إصدار ١١٠ على تحصل أقساط كما يلي: ٦٠ قسط اكتتاب (شامل علاوة الاصدار)، ٣٠ قسط تخصيص، ٢٠قسط أول واخير (لم يطلب بعد). وقد تم الاكتتاب في ١٤٠٠٠ سهم، رفض منها ٢٠٠٠سهم، وتم رد قيمتها وقررت الشركة حجز باقي الزيادة لسداد الاقساط التالية وعند سداد قسط التخصيص تأخر مساهم كان قد اكتتب في ١٢٠٠ سهم.
في ضوء ما سبق اجب عما يلي:

- **قيد اثبات تحويل الاحتياطي العام الي اسهم مجانية تمنح للمساهمين يكون كالتالي:**

A	١٠٠٠٠٠٠من حـ/ الاحتياطى العام ١٠٠٠٠٠٠ الى حـ/ المساهمين	B	١٠٠٠٠٠٠من حـ/ رأس المال ١٠٠٠٠٠٠ الي حـ/ الاحتياطي العام	C	١١٠٠٠٠٠من حـ/ الاحتياطي العام الي مذكورين ١٠٠٠٠٠٠ حـ/ المساهمين ١٠٠٠٠٠ حـ/ الاحتياطي العام	D	لا شئ مما سبق

- **الزيادة المحجوزة لسداد الاقساط التالية:**

A	١٢٠٠٠٠	B	٢٤٠٠٠٠	C	١٤٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

- **قيد اثبات اصدار الاسهم المطروحة للاكتتاب العام يكون كالتالي:**

A	٨٤٠٠٠٠من حـ/ قسط الاكتتاب الى مذكورين ٦٠٠٠٠٠ حـ/ رأس المال ٢٤٠٠٠٠ حـ/ علاوة الاصدار	B	٦٠٠٠٠٠ من حـ/ البنك ٦٠٠٠٠٠ الي حـ/ قسط الاكتتاب	C	٦٠٠٠٠٠من حـ/ قسط الاكتتاب الي مذكورين ٥٠٠٠٠٠ حـ/ رأس المال ١٠٠٠٠٠ حـ/ رسوم الاصدار	D	لا شئ مما سبق

- **المبلغ المحصل في البنك عند سداد قسط التخصيص:**

A	٢٧٠٠٠٠	B	١٦٢٠٠٠	C	٢٨٢٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

- **بفرض كان رصيد البنك قبل الزيادة ٨٠٠٠٠٠ج، وبالتالي بعد تحصيل قسط الاكتتاب ورد قيمة الاسهم المرفوضة سيكون:**

A	١٦٨٢٠٠٠	B	١٥٢٠٠٠٠	C	١٢٨٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

- **بفرض أن رصيد الاحتياطي القانوني كان ٤٥٠٠٠ج، بعد زيادة راس المال سيكون:**

A	٩٠٠٠٠	B	١٩٥٠٠٠	C	١٤٥٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

- **عند اجراء قيد اقفال علاوة الاصدار .. يجعل حـ / علاوة الاصدار:**

A	دائن بمبلغ ١٥٠٠٠٠	B	مدين بمبلغ ١٠٠٠٠٠	C	مدين بمبلغ ١٥٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

١٢. رأس المـال المصـرح بـه ٥٠٠٠٠٠٠، والمصـدر ٢٠٠٠٠٠٠. وقررت الشركة زيادة رأس مالها عن طريق الاحتياطي العام وقيمته ٨٠٠٠٠٠ج وذلك بإصدار اسهم مجانية للمساهمين وطرح الباقي للاكتتاب العام علما بأن القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج وعلاوة اصدار ١٠ج للسهم ، رصيد الاحتياطي القانوني لدي الشركة ٥٠٠٠٠ في ضوء ما سبق فإن:

- **عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب العام:**

A	٢٠٠٠٠ سهم	B	٥٠٠٠٠ سهم	C	١٢٠٠٠ سهم	D	لا شئ مما سبق

- **رصيد الاحتياطي القانوني بعد زيادة رأس المال:**

A	١٠٠٠٠٠ج	B	٢٧٠٠٠٠ ج	C	٢٥٠٠٠٠ج	D	لا شئ مما سبق

المحاسبة عن قرض السندات

التمرين الأول:

في ١٩٩٩/٧/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المصرية ١٠٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنية للسند وعلاوة اصدار ١٠ جنية للسند وبفائدة ١٠% سنويا تدفع ٧/١ من كل عام على ان يسدد قرض السندات على مرة واحدة في نهاية سنتين فإذا كانت السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

<u>المطلوب</u>: ١- اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات:

أ- الاكتتاب في السندات وإصدارها في ١٩٩٩/٧/١

ب- توزيع علاوة الاصدار في ١٩٩٩/٢/٣١

ج- تحميل حساب الأرباح والخسائر بالعبء الحقيقي لفائدة السندات في ١٩٩٩/١٢/٣١

د- استحقاق الفائدة ودفعها في ٢٠٠٠/٧/١ بفرض أن السندات معفاة من الضرائب

٢- تصوير حـ / علاوة الاصدار و حـ / فائدة السندات المستحقة خلال سنوات القرض

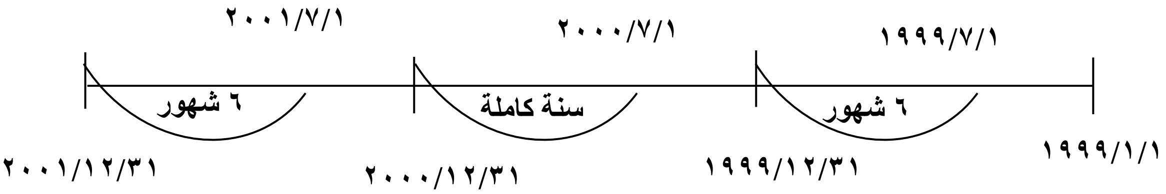
٣- بيان اثر العمليات السابقة على المركز المالي للشركة في ١٩٩٩/١٢/٣١

<u>تمهيد الحل:</u>

القرض = ١٠٠٠٠ سند ×١٠٠

= ١٠٠٠٠٠٠ جنية

العلاوة = ١٠٠٠٠ سند ×١٠ = ١٠٠٠٠٠ جنية



فائدة القرض التي تخص الفترة =٢٠٠٠٠٠٠×١٠%×١٢/٦	**١٠٠٠٠٠ (نصف سنة)**	**٢٠٠٠٠٠ (سنة كاملة)**	**١٠٠٠٠٠ (نصف سنة)**
نصيب السنة من علاوة الإصدار (نصيب السنة الكاملة ٢٠٠٠٠٠÷٢= ١٠٠٠٠٠)	**٥٠٠٠٠**	**١٠٠٠٠٠**	**٥٠٠٠٠**
العبء الحقيقي للفائدة	**٥٠٠٠٠**	**١٠٠٠٠٠**	**٥٠٠٠٠**

لاحظ أن: القرض = عدد السندات × القيمة الاسمية للسند.

= ١٠٠٠٠ سند × ١٠٠ ج للسند = ١٠٠٠٠٠٠ جنية

علاوة الاصدار = عدد السندات × علاوة إصدار السند = ١٠٠٠٠ للسند × ١٠ ج للسند = ١٠٠٠٠٠ج وتوزع على مدة القرض سنتين

نصيب السنة الكاملة = ١٠٠٠٠٠ ÷ ٢ = ٥٠٠٠٠ جنية

نصيب الستة شهور = ٥٠٠٠٠ جنية × (٦÷١٢) = ٢٥٠٠٠ جنية

١-قيود اليومية:-

أ- الاكتتاب في السندات وإصدارها في ١٩٩٩/٧/١:

منه	له	بيان
١١٠٠٠٠٠		من حـ / البنك
	١١٠٠٠٠٠	إلى حـ / المكتتبين في السندات
		(الاكتتاب في ١٠٠٠٠ سند بقيمة ١١٠ ج)
١١٠٠٠٠٠		من حـ / المكتتبين في السندات
		إلى مذكورين
	١٠٠٠٠٠	حـ / علاوة الاصدار
	١٠٠٠٠٠٠	حـ / قرض السندات
		(اصدار ١٠٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ج علاوة اصدار ١٠ج)

ب- اثبات الفائدة المستحقة في ١٩٩٩/١٢/٣١:

منه	له	بيان
٥٠٠٠٠		من حـ / فائدة السندات
	٥٠٠٠٠	إلى حـ / فائدة السندات المستحقة

ج- توزيع علاوة الاصدار في ١٩٩٩/١٢/٣١:

منه	له	بيان
٢٥٠٠٠		من حـ / علاوة الاصدار
	٢٥٠٠٠	إلى حـ / فائدة السندات

د- تحميل حساب الارباح والخسائر بالعبء الحقيقي لفائدة السندات في ١٩٩٩/١٢/٣١

منه	له	بيان
٢٥٠٠٠		**من حـ / أ . خ**
	٢٥٠٠٠	**إلى حـ / فائدة السندات**

هـ- استحقاق ودفع الفائدة في ٢٠٠٠/٧/١ بفرض أن السندات معفاة من الضرائب:

منه	له	بيان
		من مذكورين
٥٠٠٠٠		حـ / فائدة سندات مستحقة (عن الفترة من ٩٩/٧/١ – ٩٩/١٢/٣١)
٥٠٠٠٠		حـ / فائدة السندات (عن الفترة من ٢٠٠٠/١/١ – ٢٠٠٠/٧/١)
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ / حملة السندات
١٠٠٠٠٠		من حـ / حملة السندات
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ / البنك

٢-تصوير حـ / علاوة الإصدار و حـ / فائدة السندات المستحقة خلال سنوات القرض:

حـ / علاوة الإصدار

٢٥٠٠٠ ٧٥٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٩٩/١٢/٣١ رصيد ١٩٩٩/١٢/٣١	١٠٠٠٠٠	من حـ / المكتتبين في السندات ١٩٩٩/٧/١
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠	الى حـ / فائدة السندات ٢٠٠٠/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٠/١/١
٧٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٠/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	
٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠١/١/١
٢٥٠٠٠	الى حـ / فائدة السندات ٢٠٠١/١٢/٣١	٢٥٠٠٠	

حـ / فائدة السندات المستحقة

٥٠٠٠٠	رصيد ٩٩/١٢/٣١	٥٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٩٩/١٢/٣١
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠	الى حـ / حملة السندات ٢٠٠٠/٧/١	٥٠٠٠٠	رصيد ٢٠٠٠/١/١
٥٠٠٠٠	رصيد ٢٠٠٠/١٢/٣١	٥٠٠٠٠	من حـ / فائدة السندات ٢٠٠٠/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠	إلى حـ / حملة السندات ٢٠٠١/٧/١	٥٠٠٠٠	رصيد ٢٠٠١/١/١
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠	

<u>٣- الاثر علي الميزانية في ١٩٩٩/١٢/٣١</u>

أصول **الميزانية** **خصوم ورأس المال**

			التزامات طويلة الاجل
		١٠٠٠٠٠٠	**قرض السندات ١٠٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ج**
		٧٥٠٠٠	**+ علاوة الاصدار (١٠٠٠٠٠ – ٢٥٠٠٠)**
		١٠٧٥٠٠٠	
		٥٠٠٠٠	**فائدة سندات مستحقة**

التمرين الثاني:

في ٢٠٠١/١/١ أصدرت احدى شركات المساهمة ٢٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ١٠٠ جنية ويخصم اصدار ١٠ج للسند فإذا علمت أن السندات ترد قيمتها مرة واحدة في نهاية سنتين وان السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب: ١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات:

أ- الاكتتاب في السندات وإصدارها في ٢٠٠١/١/١

ب- استحقاق الفائدة ودفعها في ٢٠٠١/١٢/٣١ بفرض أن السندات معفاة من الضرائب

ج- تسوية خصم إصدار السندات في ٢٠٠١/١٢/٣١

د- تحميل حساب الأرباح والخسائر بفائدة السندات في ٢٠٠١/١٢/٣١

٢-تصوير حسابي خصم الإصدار وفائدة السندات خلال سنوات القرض.

١- بيان اثر العمليات السابقة على المركز المالي خلال سنوات القرض.

تمهيد الحل:

١- حساب فائدة السندات ونصيب السنة من الخصم وكذلك العبء الحقيقي للفائدة

أ- فائدة قرض السندات في كل سنة = قرض السندات × المعدل × المدة

= (٢٠٠٠ سند × ١٠٠) × ١٠% × ١ = ٢٠٠٠٠

ب- نصيب السنة من الخصم = إجمالي خصم الاصدار ÷ مدة القرض

= (٢٠٠٠ سند × ١٠) ÷ ٢ سنة = ١٠٠٠٠

ج- العبء الحقيقي للفائدة = الفائدة + نصيب السنة من الخصم

= ٢٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠

١- قيود اليومية:

أ- الاكتتاب في السندات واصدارها في ٢٠٠١/١/١

منه	له	بيان
١٨٠٠٠٠		من حـ / البنك
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ / المكتتبين في السندات
		(الاكتتاب في ٢٠٠٠ سند بواقع ٩٠ج للسند)
		من مذكورين
١٨٠٠٠٠		حـ/ المكتتبين في السندات
٢٠٠٠٠		حـ/ خصم الاصدار (٢٠٠٠ سند × ١٠ج)
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات
		(اصدار ٢٠٠٠ سند بواقع ١٠٠ج قيمة اسمية و١٠ج خصم اصدار)

ب- استحقاق الفائدة ودفعها في ٣١/١٢/٢٠٠١ بفرض أن السندات معفاه من الضرائب

منه	له	بيان
٢٠٠٠٠		من حـ / فائدة السندات
	٢٠٠٠٠	إلى حـ / حملة السندات
٢٠٠٠٠		من حـ / حملة السندات
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك

ج- تسوية خصم اصدار السندات في ٣١/١٢/٢٠٠١

منه	له	بيان
١٠٠٠٠		من حـ / فائدة السندات
	١٠٠٠٠	إلى حـ / خصم الاصدار

د- تحميل حساب الارباح والخسائر بفائدة السندات في ٣١/١٢/٢٠٠١

منه	له	بيان
٣٠٠٠٠		من حـ / أ . خ
	٣٠٠٠٠	إلى حـ / فائدة السندات

٢- تصوير حسابي خصم الاصدار وحـ / فائدة السندات خلال سنوات القرض:

حـ/ خصم الاصدار

٢٠٠٠٠	إلى حـ / قرض السندات ٢٠٠١/١/١	١٠٠٠٠	من حـ / فائدة السندات ٢٠٠١/١٢/٣١
		١٠٠٠٠	رصيد في ٢٠٠١/١٢/٣١
٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	
١٠٠٠٠	رصيد ٢٠٠٢/١/١	١٠٠٠٠	من حـ / فائدة السندات ٢٠٠٢/١٢/٣١
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

حـ / فائدة السندات

٢٠٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠٠١/١٢/٣١	٣٠٠٠٠	من حـ/ أ . خ ٢٠٠١/١٢/٣١
١٠٠٠٠	إلى حـ/ خصم الاصدار ٢٠٠١/١٢/٢١		
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠٠٢/١٢/٣١	٣٠٠٠٠	من حـ / أ . خ ٢٠٠٢/١٢/٣١
١٠٠٠٠	إلى حـ/ خصم الاصدار ٢٠٠٢/١٢/٣١		
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	

<u>٣-بيان اثر العمليات السابقة على المركز المالى للشركة فى ٢٠٠١/١٢/٣١</u>

أصول **الميزانية** **خصوم ورأس المال**

			التزامات طويلة الاجل
		٢٠٠٠٠٠	قرض السندات (٢٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ج)
		(١٠٠٠٠)	– خصم الاصدار (رصيد ٢٠٠١/١٢/٣١)
		١٩٠٠٠٠	

التمرين الثالث:

في ٢٠٠٤/١/١ اصدرت احدى الشركات المساهمة المصرية ١٥٠٠ سند القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه بعلاوة اصدار ٦ ج للسند، بفائدة ١٠% سنوياً تستحق وتدفع في ١٢/٣١ من كل عام، وهو نفس تاريخ انتهاء السنة المالية، فإذا علمت أن الشركة سوف تسدد القرض على ثلاثة دفعات متساوية في ١٢/٣١ من كل عام.

<u>فالمطلوب:</u>

١– إجراء قيود اليومية لإثبات:

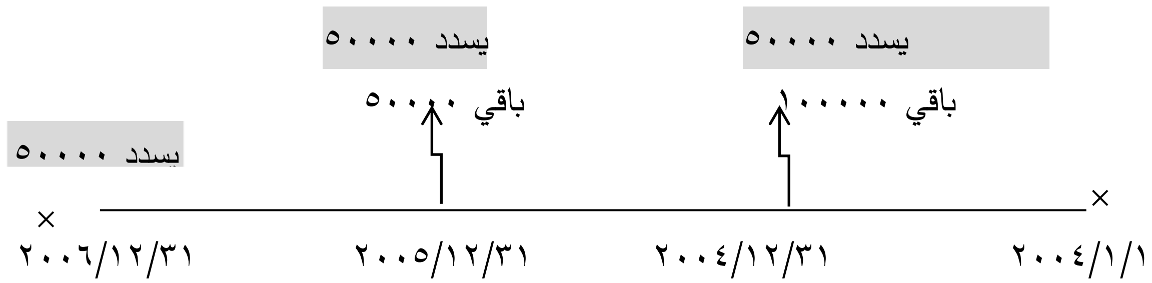
أ- توزيع علاوة الاصدار في ٢٠٠٤/١٢/٣١

ب– تحميل حساب الأرباح والخسائر بالعبء الحقيقي لفائدة السندات في ٢٠٠٤/١٢/٣١

٢– تصوير حـ/ علاوة الاصدار، وحـ/ فائدة قرض السندات خلال مدة القرض.

تمهيد الحل:

١٥٠٠ سند × ١٠٠ = ١٥٠٠٠٠



الفائدة	(١٥٠٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$) ١٥٠٠٠	(١٠٠٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$) ١٠٠٠٠	(٥٠٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$) ٥٠٠٠
العلاوة ٩٠٠٠ توزع بنسبة	٣	٢	١
العبء الحقيقي	(٤٥٠٠)	(٣٠٠٠)	(١٥٠٠)
للفائدة	١٠٥٠٠	٧٠٠٠	٣٥٠٠

أ- **قيود اليومية:**

(أ) ٤٥٠٠ من حـ/ علاوة اصدار السندات
٤٥٠٠ إلى حـ/ فائدة قرض السندات

(ب) ١٠٥٠٠ من حـ/ أ . خ
١٠٥٠٠ إلى حـ/ فائدة قرض السندات

حـ/ علاوة الاصدار

٤٥٠٠	إلى حـ/ فائدة قرض السندات	٩٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في السندات
٤٥٠٠	رصيد ٢٠٠٤/١٢/٣١		
٩٠٠٠		٩٠٠٠	
٣٠٠٠	إلى حـ/ فائدة قرض السندات	٤٥٠٠	رصيد ٢٠٠٥/١/١
١٥٠٠	رصيد ٢٠٠٥/١٢/٣١		
٤٥٠٠		٤٥٠٠	
١٥٠٠	إلى حـ/ فائدة قرض السندات	١٥٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١/١
١٥٠٠		١٥٠٠	

التمرين الرابع

في ٢٠١٢/٤/١ أصدرت إحدى الشركات ٣٠٠٠٠ سند القيمة الاسمية للسند ١٠٠ج وبعلاوة إصدار ٤ج للسند وبفائدة ٨% سنوياً. فإذا علمت أن ترد القيمة الاسمية للسندات مرة واحدة في نهاية سنتين.

المطلوب: أجب عن الأسئلة الآتية:

١- قيد إثبات الاكتتاب في السندات:

A	٣١٢٠٠٠٠ من حـ/ البنك الى مذكورين ١٢٠٠٠٠ حـ/ علاوة الإصدار ٣٠٠٠٠٠٠ حـ/ المكتتبين في السندات	**B**	٣١٢٠٠٠٠ من حـ/ البنك ٣١٢٠٠٠٠ الى حـ/ المكتتبين في السندات	**C**	٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/ البنك ٣٠٠٠٠٠٠ الى حـ/ المكتتبين في السندات	**D**	لا شئ مما سبق

٢- قيد إثبات إصدار السندات:

A	٣١٢٠٠٠٠ من حـ/ المكتتبين في السندات الى مذكورين ١٢٠٠٠٠ حـ/ علاوة الإصدار ٣٠٠٠٠٠٠ حـ/ قرض السندات	B	٣١٢٠٠٠٠ من حـ/ المكتتبين في السندات ٣١٢٠٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات	C	٣١٢٠٠٠٠ من حـ/ البنك الى مذكورين ١٢٠٠٠٠ حـ/ علاوة الإصدار ٣٠٠٠٠٠٠ حـ/ المكتتبين في السندات	D	لا شئ مما سبق

٣- قيد إثبات الفائدة في ٢٠١٢/١٢/٣١:

A	٢٤٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٢٤٠٠٠٠ الى حـ/ فائدة مستحقة	B	٢٤٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٢٤٠٠٠٠ الى حـ/ حملة السندات	C	١٨٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ١٨٠٠٠٠ الى حـ/ فائدة مستحقة	D	لا شئ مما سبق

٤- قيد إثبات نصيب السنة المالية من علاوة الإصدار ٢٠١٣/١٢/٣١:

A	٦٠٠٠٠من حـ/ علاوة الإصدار ٦٠٠٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	B	١٨٠٠٠٠ من حـ/ أ.خ ١٨٠٠٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	C	٤٥٠٠٠ من حـ/ علاوة الإصدار ٤٥٠٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	D	لا شئ مما سبق

٥- قيد إثبات نصيب السنة المالية من العبء الحقيقي للفائدة ٢٠١٤/١٢/٣١:

A	١٨٠٠٠٠ من حـ/ أ.خ ١٨٠٠٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	B	٤٥٠٠٠ من حـ/ أ.خ ٤٥٠٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	C	٤٥٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٤٥٠٠٠ الى حـ/ أ.خ	D	لا شئ مما سبق

٦- قيد تحميل السنة المالية من العبء الحقيقي للفائدة ٢٠١٢/١٢/٣١:

A	٤٥٠٠٠ من حـ/ أ.خ ٤٥٠٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	B	١٣٥٠٠٠من حـ/ فائدة السندات ١٣٥٠٠٠ الى حـ/ أ.خ	C	١٨٠٠٠٠من حـ/ أ.خ ١٨٠٠٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	D	لا شئ مما سبق

٧- قيد إثبات استحقاق الفائدة للحملة في ٢٠١٣/٤/١:

A	١٨٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ١٨٠٠٠٠ الى حـ/ حملة السندات	B	من مذكورين ١٨٠٠٠٠ حـ/ فائدة مستحقة ٦٠٠٠٠حـ/ فائدة السندات ٢٤٠٠٠٠ الى حـ/ حملة السندات	C	٢٤٠٠٠٠ من حـ/ فائدة مستحقة ٢٤٠٠٠٠ الى حـ/ حملة السندات	D	لا شئ مما سبق

٨- عند تصوير حـ/ فائدة السندات خلال عام ٢٠١٢ يظهر الحساب بالشكل التالي:

A

من حـ/ علاوة الإصدار	٤٥٠٠٠	الى حـ/ حملة السندات	١٨٠٠٠٠
من حـ/ أ.خ	١٣٥٠٠٠		
	١٨٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠

B

من حـ/ علاوة الإصدار	٦٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة مستحقة	١٨٠٠٠٠
من حـ/ أ.خ	١٤٠٠٠٠	الى حـ/ حملة السندات	٦٠٠٠٠
	٢٤٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠

C

من حـ/ علاوة الإصدار	٤٥٠٠٠	الى حـ/ فائدة مستحقة	١٨٠٠٠٠
من حـ/ أ.خ	١٣٥٠٠٠		
	١٨٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠

D لا شئ مما سبق

٩- عند تصوير حـ/ فائدة السندات خلال عام ٢٠١٣ يظهر الحساب بالشكل التالي:

A

من حـ/ علاوة الإصدار	٦٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة مستحقة	٦٠٠٠٠
من حـ/ أ.خ	١٤٠٠٠٠	الى حـ/ حملة السندات	١٤٠٠٠٠
	٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠

B

من حـ/ علاوة الإصدار	٦٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة مستحقة	١٨٠٠٠٠
من حـ/ أ.خ	١٨٠٠٠٠	الى حـ/ حملة السندات	٦٠٠٠٠
	٢٤٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠

C

من حـ/ علاوة الإصدار	٤٥٠٠٠	الى حـ/ فائدة مستحقة	١٨٠٠٠٠
من حـ/ أ.خ	١٣٥٠٠٠		
	١٨٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠

D لا شئ مما سبق

١٠-عند تصوير حـ/ فائدة السندات المستحقة خلال سنوات القرض يظهر الحساب بالشكل التالي:

A

من حـ/ فائدة السندات	١٨٠٠٠٠	رصيد أخر المدة	١٨٠٠٠٠
	١٨٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠
رصيد اول المدة	١٨٠٠٠٠	الي حـ/ حملة السندات	١٨٠٠٠٠
من حـ/ فائدة السندات	١٨٠٠٠٠	رصيد أخر المدة	١٨٠٠٠٠
	٣٦٠٠٠٠		٣٦٠٠٠٠
رصيد اول المدة	١٨٠٠٠٠	الي حـ/ حملة السندات	١٨٠٠٠٠
	١٨٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠

B

من حـ/ فائدة السندات	١٨٠٠٠٠	الى حـ/ حملة السندات	١٨٠٠٠٠
من حـ/ فائدة مستحقة	٦٠٠٠٠	رصيد أخر المدة	٦٠٠٠٠
	٢٤٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠
رصيد اول المدة	٦٠٠٠٠	الي حـ/ حملة السندات	٦٠٠٠٠
	٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠

C

رصيد أخر المدة	١٨٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة السندات	١٨٠٠٠٠
	١٨٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠
الي حـ/ حملة السندات	١٨٠٠٠٠	رصيد اول المدة	١٨٠٠٠٠
رصيد أخر المدة	١٨٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات	١٨٠٠٠٠
	٣٦٠٠٠٠		٣٦٠٠٠٠
الي حـ/ حملة السندات	١٨٠٠٠٠	رصيد اول المدة	١٨٠٠٠٠
	١٨٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠

D لا شئ مما سبق

١١-عند تصوير حـ/ علاوة الاصدار خلال عام ٢٠١٢ يظهر بالشكل التالي:

A

١٢٠٠٠٠	الى حـ/ قرض السندات	٤٥٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات
		٧٥٠٠٠	رصيد أخر المدة
١٢٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠	

B

٤٥٠٠٠	الى حـ/ فائدة السندات	١٢٠٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في السندات
٧٥٠٠٠	رصيد أخر المدة		
١٢٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠	

C

١٨٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة السندات	٣١٢٠٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في السندات
٢٩٤٠٠٠٠	رصيد أخر المدة		
٣١٢٠٠٠٠		٣١٢٠٠٠٠	

D لا شئ مما سبق

١٢-يظهر القرض في قائمة المركز المالي في ٢٠١٢/١٢/٣١:

A	٣١٢٠٠٠٠	**B**	٣٠٠٠٠٠٠	**C**	٣٠٤٥٠٠٠٠	**D**	لا شئ مما سبق

١٣-تظهر علاوة الإصدار في قائمة المركز المالي في ٢٠١٣/١٢/٣١:

A	١٥٠٠٠	**B**	٧٥٠٠٠	**C**	١٢٠٠٠٠	**D**	لا شئ مما سبق

التمرين الخامس

فى ٢/٥/ ٢٠١٣ أصدرت شركة مساهمة مصرية ٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ج وخصم إصدار ٣ج لكل سند بفائدة ١٢% سنوياً تستحق وتدفع فى ١/٥ من كل عام، ويسدد القرض على مرة واحدة فى نهاية سنتين، فإذا علمت أن السنة المالية للشركة تنتهى فى ١٢/٣١ من كل عام.

١- قيد إثبات الاكتتاب في السندات:

A	٥١٥٠٠٠ من حـ/ البنك الى مذكورين ١٥٠٠٠ حـ/ خصم الإصدار ٥٠٠٠٠٠ حـ/ المكتتبين في السندات	**B**	٤٨٥٠٠٠ من حـ/ البنك ٤٨٥٠٠٠ الى حـ/ المكتتبين في السندات	**C**	من مذكورين ٤٨٥٠٠٠حـ/ البنك ١٥٠٠٠حـ/ خصم الاصدار ٥٠٠٠٠٠ الى حـ/ المكتتبين في السندات	**D**	لا شئ مما سبق

٢- قيد إثبات إصدار السندات:

A	من مذكورين ٤٨٥٠٠٠حـ/ المكتتبين في السندات ١٥٠٠٠حـ/ خصم الاصدار ٥٠٠٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات	**B**	٥١٥٠٠٠ من حـ/ المكتتبين في السندات الى مذكورين ١٥٠٠٠ حـ/ خصم الإصدار ٥٠٠٠٠٠ حـ/ قرض السندات	**C**	٣١٢٠٠٠٠ من حـ/ المكتتبين في السندات ١٢٠٠٠٠ حـ/ قرض السندات	**D**	لا شئ مما سبق

٣- قيد إثبات الفائدة في ٢٠١٣/١٢/٣١:

A	B	C	D
٤٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٤٠٠٠٠ الى حـ/ فائدة مستحقة	٤٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٤٠٠٠٠ الى حـ/ حملة السندات	من مذكورين ٢٠٠٠٠حـ/ فائدة السندات ٤٠٠٠٠حـ/ فائدة مستحقة ٦٠٠٠٠ الي حـ/ حملة السندات	لا شئ مما سبق

٤- قيد إثبات نصيب السنة المالية من خصم الإصدار ٢٠١٤/١٢/٣١:

A	B	C	D
٥٠٠٠من حـ/ خصم الإصدار ٥٠٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	٦٧٥٠٠ من حـ/ أ.خ ٦٧٥٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	٧٥٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٧٥٠٠ الى حـ/ خصم الاصدار	لا شئ مما سبق

٥- قيد إثبات نصيب السنة المالية من العبء الحقيقي للفائدة ٢٠١٤/١٢/٣١:

A	B	C	D
٥٢٥٠٠ من حـ/ أ.خ ٥٢٥٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	٤٥٠٠٠ من حـ/ أ.خ ٤٥٠٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	٦٧٥٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٦٧٥٠٠ الى حـ/ أ.خ	لا شئ مما سبق

٦- قيد تحميل السنة المالية من العبء الحقيقي للفائدة ٢٠١٥/١٢/٣١:

A	B	C	D
٢٢٥٠٠ من حـ/ أ.خ ٢٢٥٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	٤٥٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٤٥٠٠٠ الى حـ/ أ.خ	١٧٥٠٠ من حـ/ أ.خ ١٧٥٠٠ الى حـ/ فائدة السندات	لا شئ مما سبق

٧- قيد إثبات استحقاق الفائدة للحملة في ٢٠١٤/٥/١:

A	B	C	D
من مذكورين ٤٠٠٠٠ حـ/ فائدة مستحقة ٢٠٠٠٠حـ/ فائدة السندات ٦٠٠٠٠ الى حـ/ حملة السندات	من مذكورين ٤٠٠٠٠ حـ/ فائدة مستحقة ٥٠٠٠حـ/ خصم الاصدار ٤٥٠٠٠ الى حـ/ حملة السندات	٤٠٠٠٠ من حـ/ فائدة مستحقة ٤٠٠٠٠ الى حـ/ حملة السندات	لا شئ مما سبق

٨- عند تصوير حـ/ فائدة السندات خلال عام ٢٠١٣ يظهر الحساب بالشكل التالي:

A

٤٠٠٠٠	الى حـ/ حملة السندات	٤٥٠٠٠	من حـ/ أ.خ
٥٠٠٠	الي حـ/ خصم الاصدار		
٤٥٠٠٠		٤٥٠٠٠	

B

٤٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة مستحقة	٤٥٠٠٠	من حـ/ أ.خ
٥٠٠٠	الي حـ/ خصم الاصدار		
٤٥٠٠٠		٤٥٠٠٠	

C

٤٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة مستحقة	٥٠٠٠	الي حـ/ خصم الاصدار
		٣٥٠٠٠	من حـ/ أ.خ
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	

D

لا شئ مما سبق

٩- عند تصوير حـ/ فائدة السندات خلال عام ٢٠١٤ يظهر الحساب بالشكل التالي:

A

٦٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة مستحقة	٦٧٥٠٠	من حـ/ أ.خ
٧٥٠٠	الى حـ/ خصم الاصدار		
٦٧٥٠٠		٦٧٥٠٠	

B

٦٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة مستحقة	٧٥٠٠	من حـ/ خصم الإصدار
		٥٢٥٠٠	من حـ/ أ.خ
٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	

C

٤٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة مستحقة	٦٧٥٠٠	من حـ/ أ.خ
٢٠٠٠٠	الي حـ/ حملة السندات		
٧٥٠٠	الي حـ/ خصم الاصدار		
٦٧٥٠٠		٦٧٥٠٠	

D لا شئ مما سبق

١٠-عند تصوير حـ/ فائدة السندات المستحقة خلال سنوات القرض يظهر كالتالي:

A

٤٠٠٠٠	رصيد أخر المدة	٤٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	
٤٠٠٠٠	الي حـ/ حملة السندات	٤٠٠٠٠	رصيد اول المدة
٤٠٠٠٠	رصيد أخر المدة	٤٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات
٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	
٤٠٠٠٠	الي حـ/ حملة السندات	٤٠٠٠٠	رصيد اول المدة
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	

B

٤٠٠٠٠	الى حـ/ حملة السندات	٤٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات
٢٠٠٠٠	رصيد أخر المدة	٢٠٠٠٠	من حـ/ فائدة مستحقة
٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	الي حـ/ حملة السندات	٢٠٠٠٠	رصيد اول المدة
٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	

C

٤٠٠٠٠	الى حـ/ فائدة السندات	٤٠٠٠٠	رصيد أخر المدة
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	
٤٠٠٠٠	رصيد اول المدة	٤٠٠٠٠	الي حـ/ حملة السندات
٤٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات	٤٠٠٠٠	رصيد أخر المدة
٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	
٤٠٠٠٠	رصيد اول المدة	٤٠٠٠٠	الي حـ/ حملة السندات
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	

D لا شئ مما سبق

١١- عند تصوير حـ/ خصم الاصدار خلال عام ٢٠١٣ يظهر بالشكل التالي:

A

٧٥٠٠	الى حـ/ قرض السندات	٥٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات
		٢٥٠٠	رصيد أخر المدة
٧٥٠٠		٧٥٠٠	

B

١٥٠٠٠	الى حـ/ قرض السندات	٥٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات
١٠٠٠٠	رصيد أخر المدة		
١٥٠٠٠		١٥٠٠٠	

C

٥٠٠٠	الى حـ/ فائدة السندات	١٥٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في السندات
١٠٠٠٠	رصيد أخر المدة		
١٥٠٠٠		١٥٠٠٠	

D لا شئ مما سبق

١٢-يظهر القرض في قائمة المركز المالي في ٢٠١٣/١٢/٣١:

A	٥٠٠٠٠٠	B	٤٨٥٠٠٠	C	٥١٥٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

١٣-تظهر خصم الإصدار في قائمة المركز المالي في ٢٠١٣/١٢/٣١:

A	٥٠٠٠	B	٧٥٠٠	C	١٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

توزيع الأرباح

التمرين الأول:

البيانات التالية مستخرجة من دفاتر وسجلات شركة مساهمة مصرية (قطاع خاص) في ١٩٩٩/١٢/٣١:

١- رأس المال المرخص به للشركة ٢٠ مليون جنيه والقيمة الاسمية للسهم ١٠٠ج ورأس المال المصدر: - إصدار أول ١٠٠٠٠٠ سهم مسددة بالكامل.

- إصدار ثاني ٥٠٠٠٠ سهم (لم يطلب القسم الأخير عنها وقيمته ٤٠ج للسهم).

٢- **قواعد توزيع الأرباح:**

احتياطي قانوني ٨% - احتياطي نظامي ٥% - احتياطي عام ٥%.

دفعة أولى توزيع نقدي على المساهمين والعاملين ٨%.

دفعة ثانية توزيع نقدي على المساهمين والعاملين ٢%.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ١٠%.

أرباح أصحاب حصص التأسيس ١٠%.

٣- ينص نظام الشركة على أن حصة العاملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقدا تبلغ ١٠%.

٤- الأجور السنوية للعاملين بالشركة بلغت ١٥٠٠٠٠ج.

٥- صافي ربح العام ٢ مليون جنيه.

المطلوب: إعداد مشروع توزيع الأرباح وتصوير حساب التوزيع عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ بفرض أن الجمعية العامة للشركة قد أقرت مشروع توزيع الربح.

الحل

رأس المال المدفوع = إصدار أول ١٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ج = ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

إصدار ثاني ٥٠٠٠٠ سهم × ٦٠ج (١٠٠ – ٤٠)= ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه

١٣٠٠٠٠٠٠جنيه

مشروع توزيع الأرباح:

صافي أرباح العام الحالي		٢٠٠٠٠٠٠
احتياطي قانوني ٨% (٢٠٠٠٠٠٠ × ٨%)	١٦٠٠٠٠	
احتياطي نظامي ٥% (٢٠٠٠٠٠٠ × ٥%)	١٠٠٠٠٠	
دفعة أولى توزيع نقدي على المساهمين والعاملين (١٣٠٠٠٠٠ × ٨%)	١٠٤٠٠٠٠	
		(١٣٠٠٠٠٠)
الباقي		٧٠٠٠٠٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ١٠% من الباقي (٧٠٠٠٠٠ × ١٠%)	٧٠٠٠٠	
أرباح أصحاب حصص التأسيس ١٠% من الباقي (٧٠٠٠٠٠×١٠%)	٧٠٠٠٠	
احتياطي عام ٥% (٢٠٠٠٠٠٠× ٥%)	١٠٠٠٠٠	
دفعة ثانية على المساهمين والعمال ٢% (١٣٠٠٠٠٠٠ × ٢%)	٢٦٠٠٠٠	
		(٥٠٠٠٠٠)
أرباح مرحلة للعام القادم		٢٠٠٠٠٠

يلاحظ أن:

مجموع الدفعتين الأولى + الثانية = ١٠٤٠٠٠٠ + ٢٦٠٠٠٠ = ١٣٠٠٠٠٠

٩٠% للمساهمين ١١٧٠٠٠٠

١٠% للعمال ١٣٠٠٠٠

لم يتجاوز مجموع مرتباتهم السنوية

ح/ التوزيع عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١

	إلي مذكورين	٢٠٠٠٠٠٠	من ح/ الأرباح والخسائر
١٦٠٠٠٠	ح/ احتياطي قانوني		
١٠٠٠٠٠	ح/ احتياطي نظامي		
١٠٠٠٠٠	ح/ احتياطي عام		
١١٧٠٠٠٠	ح/ أرباح المساهمين		
١٣٠٠٠٠	ح/ أرباح العاملين		
٧٠٠٠٠	ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		
٧٠٠٠٠	ح/ أرباح حصص التأسيس		
٢٠٠٠٠٠	ح/ أرباح مرحلة للعام القادم		
٢٠٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠	

التمرين الثاني: البيانات التالية مستخرجة من قائمة المركز المالي لشركة النجوم المساهمة المصرية الخاصة في ١٩٩٧/١٢/٣١:

١. رأس المال المرخص به ٥ مليون جنيه (أسهم عادية بقيمة اسمية ١٠ج للسهم).

٢. رأس المال المصدر والمكتتب فيه:

إصدار أول ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠ج مدفوعة بالكامل.

إصدار ثان ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠ج مدفوع منها ٨ج.

- احتياطيات:

احتياطي قانوني ٨٠٠٠٠ج – احتياطي تجديدات وتوسعات ١٨٠٠٠ج.

- أرباح وخسائر:

أرباح مرحلة من العام الماضي ١٠٠٠٠٠ج– أرباح العام المنتهي في ١٩٩٧/١٢/٣١= ٨٠٠٠٠٠ج

فإذا علمت ما يلي: قرر مجلس إدارة الشركة توزيع الأرباح على النحو التالي:

١- حجز الاحتياطي القانوني وبالنسبة المنصوص عليها في قانون الشركات.

٢- حجز مبلغ ٦٢٠٠٠ج احتياطي تجديدات وتوسعات.

٣- توزيع أرباح للمساهمين والعاملين ١٥%.

٤- توزيع مكافأة مجلس الإدارة وفي حدود الحد الأقصى المنصوص عليه بقانون الشركات.

٥- ترحيل الباقي من الأرباح للعام التالي.

المطلوب:

١- تصوير حساب توزيع الأرباح كما يظهر في ١٩٩٧/١٢/٣١.

٢- بيان ما يظهر بقائمة المركز المالي للشركة من البيانات السابقة بعد إقرار الجمعية العامة للشركة لمشروع توزيع الأرباح علما بان إجمالي الأجور السنوية الأساسية للعمال تبلغ ٨٠٠٠٠٠ج.

الحل

رأس المال المدفوع = إصدار أول ٢٠٠٠٠ سهم × ١٠ج = ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه

إصدار ثاني ٢٠٠٠٠٠سهم × ٨ المدفوع فعلا = ١٦٠٠٠٠٠ جنيه

٣٦٠٠٠٠٠جنيه

مشروع توزيع الأرباح:

صافي أرباح العام الحالي		٨٠٠٠٠٠
احتياطي قانوني ٥% (٨٠٠٠٠٠ × ٥%)	٤٠٠٠٠	
دفعة أولى على المساهمين والعاملين (٣٦٠٠٠٠٠ × ٥%)	١٨٠٠٠٠	
		(٢٢٠٠٠٠)
الباقي		٥٨٠٠٠٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ١٠% من الباقي (٥٨٠٠٠٠ × ١٠%)	٥٨٠٠٠	
احتياطي تجديدات وتوسعات (معطى بالتمرين)	٦٢٠٠٠	
دفعة ثانية على المساهمين والعمال ١٠% من رأس المال المدفوع	٣٦٠٠٠٠	
		(٤٨٠٠٠٠)
		١٠٠٠٠٠
أرباح مرحلة من العام الماضي		١٠٠٠٠٠
أرباح مرحلة للعام القادم		٢٠٠٠٠

مجموع الدفعتين الأولي والثانية للمساهمين والعاملين= ١٨٠٠٠٠+ ٣٦٠٠٠٠= ٥٤٠٠٠٠

٩٠% للمساهمين — ١٠% للعمال

٤٨٦٠٠٠ — ٥٤٠٠٠

لم يتجاوز مجموع مرتباتهم السنوية

حـ/ توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١

٤٠٠٠٠	إلي حـ/ احتياطي قانوني	٨٠٠٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر
٦٢٠٠٠	إلي حـ/ احتياطي تجديدات	١٠٠٠٠٠	من حـ/ أرباح مرحلة
٤٨٦٠٠٠	إلي حـ/ أرباح المساهمين		
٥٤٠٠٠	إلي حـ/ أرباح العاملين		
٥٨٠٠٠	إلي حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		
٢٠٠٠٠٠	إلي حـ/ أرباح مرحلة للعام القادم		
٩٠٠٠٠٠		٩٠٠٠٠٠	

٢- اثر توزيع الأرباح على الميزانية　　　　　　جانب الخصوم

٥٠٠٠٠٠		رأس المال المرخص به (٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ج للسهم)
		رأس المال المصدر والمكتتب فيه)
	٢٠٠٠٠٠٠	إصدار أول (٢٠٠٠٠٠ سهم × ١٠ج)
	٢٠٠٠٠٠٠	إصدار ثاني (٢٠٠٠٠٠ سهم × ١٠ج)
		(-)
	(٤٠٠٠٠٠)	أقساط لم تدفع بعد (٢٠٠٠٠٠ × ٢ج)
٣٦٠٠٠٠٠		رأس المال المدفوع
١٢٠٠٠٠		احتياطي قانوني (٨٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠)
٨٠٠٠٠		احتياطي تجديدات وتوسعات (١٨٠٠٠ + ٦٢٠٠٠)
٢٠٠٠٠٠		أرباح مرحلة للعام القادم
٥٩٨٠٠٠		**دائنو التوزيعات (٥٨٠٠٠ مكافات + ٤٨٦٠٠٠ مساهمين+٥٤٠٠٠ عاملين)**

لاحظ أن:

١- يتم تجميع أرصدة الاحتياطيات + احتياطي العام الحالي ويظهر بالميزانية.

٢- الأرباح المرحلة للعام القادم تظهر بالميزانية.

٣- دائنوا التوزيعات تظهر بالميزانية في جانب الخصوم وتساوي = أرباح المساهمين + أرباح العاملين + مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

التمرين الثالث: البيانات التالية مستخرجة من دفاتر شركة مساهمة في ٢٠١٦/٦/٣٠:

١. رأس المال المرخص به ١٠ مليون جنيه (القيمة اسمية ١٠ج للسهم، والأسهم المصدرة نصف مليون سهم، ولم يسدد القسط الأخير وقدره ٢ج).
٢. صافي الخسارة المرحلة من العام الماضي ١٠٠ ألف جنيه، وقد حققت الشركة صافي ربح خلال العام الحالي ٥٠٠ ألف جنيه.
٣. رصيد الاحتياطي القانوني ٢.٥ مليون جنيه.
٤. مجموع مرتبات العاملين بالشركة عن العام بلغ ٧٠ ألف جنيه.
٥. وافقت الجمعية العامة على توزيع دفعة أولى على المساهمين والعاملين بالشركة بنسبة ٦% ودفعة ثانية ٢%. وتوزيع أرباح لأصحاب حصص التأسيس بنسبة ٩% وقدرت مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بنسبة ٦% كما قررت حجز نسبة ٥% كإحتياطي قانوني ونسبة ٦% احتياطي نظامي على أن يرحل الباقي من الأرباح للعام القادم.

في ضوء ما سبق اختار الاجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات التالية:

١- صافي الربح القابل للتوزيع :

A	٥٠٠٠٠٠	B	١٠٠٠٠٠	C	٤٠٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٢- يبلغ المبلغ المحجوز للاحتياطي القانوني :

A	٢٠٠٠٠	B	٢٤٠٠٠	C	٤٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٣- يبلغ المبلغ المحجوز للاحتياطي النظامي:

A	٢٠٠٠٠	B	٢٤٠٠٠	C	٤٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٤- الدفعة الأولى من الأرباح التي تخصص للمساهمين والعاملين :

A	٥٠٠٠٠٠	B	٢٤٠٠٠٠	C	٨٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٥- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة :

A	١٠٤٤٠	B	٦٩٦٠	C	٤٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٦- الأرباح المرحلة للعام التالي

A	١٨٦٠٠	B	١٠٠٠٠٠	C	٤٠٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

تصفية الشركات المساهمة

التمرين الأول:

عقب قيام المصفي ببيع الأصول ظهر المركز المالي لشركة مساهمة كما يلي:(الأرقام بالالف جنية)

٤٠٠٠	البنك		رأس المال المصدر والمدفوع
٩٠٠٠	حـ/ التصفية	٢٠٠٠	أسهم ممتازة
		٦٠٠٠	أسهم عادية
		٨٠٠٠	
		٢٠٠٠	احتياطى قانونى
		٥٠٠	أرباح مرحلة
		١٠٥٠٠	
		٢٥٠٠	دائنون
١٣٠٠٠		١٣٠٠٠	

المطلوب :

١- إجراء قيود اليومية لإستكمال تصفية الشركة علماً بأن الأسهم الممتازة لها أمتياز على أصول الشركة.

٢- تصوير حـ / البنك.

٣- تصوير حـ / المساهمين.

<u>الحل</u>

١- قيود اليومية:

منه	له	بيـــان
٢٥٠٠٠٠٠		من حـ/ الدائنين
	٢٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك
		(سداد المستحق للدائنين)
٢٠٠٠٠٠٠		من حـ/ احتياطي قانوني
	٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المساهمين
		٥٠٠٠٠٠ أسهم ممتازة
		١٥٠٠٠٠٠ أسهم عادية
		(توزيع الإحتياطي القانوني على المساهمين)
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ أرباح مرحلة
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المساهمين (أسهم عادية)
		(توزيع الأرباح المرحلة لحملة الأسهم العادية)
		من حـ/ المساهمين
١٠٠٠٠٠٠		أسهم ممتازة
٨٠٠٠٠٠٠		أسهم عادية
	٩٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ التصفية
		(تحميل المساهمين بخسائر التصفية)
١٥٠٠٠٠٠		من حـ/ المساهمين (أسهم ممتازة)
	١٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك
		(سداد حقوق أصحاب الأسهم الممتازة بشيك)

٢- حـ/ البنك:

حـ/ البنك

٤٠٠٠٠٠٠	رصيد	٢٥٠٠٠٠٠	من حـ/ الدائنين
		١٥٠٠٠٠٠	من حـ/ المساهمين (أسهم ممتازة)
٤٠٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠٠	

٣- حـ/ المساهمين

حـ/ المساهمين

أسهم ممتازة	أسهم عادية	بيـــان	أسهم ممتازة	أسهم عادية	بيـــان
١٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ التصفية	٢٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	رصيد
			٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	من حـ/ أ. قانوني
			-	٥٠٠٠٠٠	من حـ/ أرباح مرحلة
١٥٠٠٠٠٠		إلى حـ/ البنك			
٢٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	

ملاحظات:

١- الاحتياطي القانوني من حق جميع المساهمين (أسهم عادية وممتازة) ويوزع بنسبة رأس المال المدفوع.

٢- الأرباح المرحلة من حق حملة الأسهم العادية فقط.

٣- خسائر التصفية يتحملها أصحاب الأسهم العادية فإذا لم تكف حقوقهم لتغطية خسائر التصفية فإن حملة الأسهم الممتازة يتحملون باقي خسائر التصفية وعلى هذا فإن خسائر التصفية ٩٠٠٠٠٠٠ج (∴ يتحمل حملة الأسهم العادية ٨٠٠٠٠٠٠ج والباقي ١٠٠٠٠٠٠ج يتحملها أصحاب الأسهم الممتازة).

التمرين الثانـي:

ظهر المركز المالي لشركة مساهمة مصرية على النحو التالي في أعقاب قيام المصفي ببيع الأصول الملموسة وتحصيل قيمتها (الأرقام بالالف جنية).

		٢٠٠٠٠	**رأس المال المرخص به**
١٠٠٠	شهرة محل		**رأس المال المصدر**
٣٧٠٠	البنك	٢٠٠٠	أسهم ممتازة
٧٢٠٠	ح/ التصفية	٥٠٠٠	أسهم عادية (إصدار أول)
		٣٠٠٠	أسهم عادية (إصدار ثاني)
		١٠٠٠٠	
		(٢٠٠٠)	(-) القسط الأخير للاصدار الثاني
		٨٠٠٠	رأس المال المدفوع
			احتياطيات
		١٦٠٠	احتياطي قانوني
		٣٠٠	أرباح مرحلة
		٢٠٠٠	دائنون
١١٩٠٠		١١٩٠٠	

فإذا علمت أن:

الدائنين تنازلوا عن ١٠٪ مقابل سداد مستحقاتهم وأن حملة الأسهم الممتازة ينصب أمتيازهم على الأرباح فقط دون الأصول.

والمطلوب: ١- إعداد قيود اليومية اللازمة لاستكمال تصفية الشركة.

٢- تصوير حـ/ المساهمين، حـ/ التصفية عقب اتمام التصفية.

الحل

١- قيود اليومية:

منه	له	بيـــــان
٢٠٠٠٠٠٠		من حـ/ الدائنين
		إلى مذكورين
	١٨٠٠٠٠٠	حـ/ البنك
	٢٠٠٠٠٠	حـ/ التصفية
		(سداد الدائنين)
		من حـ/ المساهمين
٢٠٠٠٠٠		ممتازة
٥٠٠٠٠٠		عادية – أول
٣٠٠٠٠٠		عادية – ثاني
	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ شهرة المحل
		(توزيع شهرة المحل على المساهمين)
		من حـ/ المساهمين
١٤٠٠٠٠٠		ممتازة
٣٢٠٠٠٠٠		عادية – أول
٢١٠٠٠٠٠		عادية – ثاني
	٧٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ التصفية
		(توزيع خسائر التصفية بنسبة القيمة الأسمية لرأس المال)
٣٠٠٠٠٠		من حـ/ الارباح المرحلة
		إلى حـ/ المساهمين
	٢٥٠٠٠٠	عادية – أول
	٥٠٠٠٠	عادية– ثاني
		(توزيع الارباح المرحلة على حملة الأسهم العادية بنسبة رأس المال المدفوع)

١١٥٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	١١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ المساهمين (عادية – اصدار ثاني)
		(سداد المستحق على حملة الأسهم العادية – إصدار ثاني)
		من حـ/ المساهمين
٨٠٠٠٠٠		ممتازة
٢٢٥٠٠٠٠		عادية – أول
	٣٠٥٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك
		(سداد باقي المستحق للمساهمين بشيك)

٢- حسابات التصفية:

حـ/ التصفية

٧٢٠٠	رصيد	٢٠٠	من حـ/ الدائنين (ما تنازلوا عنه)
		٧٠٠٠	رصيد (خسائر التصفية)
٧٢٠٠		٧٢٠٠	
٧٠٠٠	رصيد		من حـ/ المساهمين
		١٤٠٠	ممتازة
		٣٥٠٠	عادية – أول
		٢١٠٠	عادية – ثاني
٧٠٠٠		٧٠٠٠	

ح/ البنك

٣٧٠٠	رصيد	١٨٠٠	من ح/ الدائنين
		١٩٠٠	رصيد
٣٧٠٠		٣٧٠٠	
١٩٠٠	رصيد منقول		من مذكورين
		٨٠٠	ح/ مساهمين (ممتازة)
١١٥٠	إلى ح/ المساهمين (إصدار ثاني)	٢٢٥٠	ح/ مساهمين (إصدار أول)
٣٠٥٠		٣٠٥٠	

ح/ المساهمين

ممتازة	عادية – أول	عادية– ثاني	بيـــان	ممتازة	عادية– اول	عادية– ثاني	بيـــان
٢٠٠	٥٠٠	٣٠٠	ح/ شهرة المحل (٢:٥:٣)	٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	رأس المال المدفوع
١٤٠٠	٣٥٠٠	٢١٠٠	ح/ التصفية (٢:٥:٣)	٤٠٠	١٠٠٠	٢٠٠	ح/ أ. قانوني (٢:٥:١)
				–	٢٥٠	٥٠	ح/ أرباح مرحلة (٥:١)
٨٠٠	٢٢٥٠	–	رصيد (إلى ح/ البنك)	–	–	١١٥٠	رصيد (من ح/ البنك)
٢٤٠٠	٦٢٥٠	٢٤٠٠		٢٤٠٠	٦٢٥٠	٢٤٠٠	

التمرين الثالث :

ظهر المركز المالى لإحدى الشركات المساهمة بعد قيام المصفى ببيع الأصول وتحصيل الديون كما يلى:**(الارقام بالالف جنيه)**

٤٠٠٠	شهرة محل			**راس المال المصدر**
٨٠٠٠	نقدية بالبنك		٤٠٠٠	اسهم ممتازة
١٨٠٠٠	حـ/ التصفية		١٢٠٠٠	اسهم عادية
			١٦٠٠٠	
		٦٠٠٠		**احتياطى قانونى**
		٢٠٠٠		**ارباح مرحلة**
		٦٠٠٠		**دائنون**
		٣٠٠٠٠		

علما بأن الاسهم الممتازة يقتصر امتيازها على ارباح الشركة.

المطلوب: أجب عن الأسئلة الآتية:

٧- نصيب الأسهم الممتازة من شهرة المحل :

A	١٠٠٠ في الجانب المدين	B	١٠٠٠ في الجانب الدائن	C	٣٠٠٠ في الجانب الدائن	D	لا شئ مما سبق

٨- نصيب الأسهم العادية من الاحتياطي القانوني :

A	١٥٠٠ في الجانب المدين	B	٤٥٠٠ في الجانب الدائن	C	١٥٠٠ في الجانب الدائن	D	لا شئ مما سبق

٩- نصيب الأسهم الممتازة من الارباح المرحلة :

A	٥٠٠ في الجانب الدائن	B	١٥٠٠ في الجانب المدين	C	٣٠٠٠ في الجانب الدائن	D	لا شئ مما سبق

١٠- نصيب الأسهم الممتازة من خسائر التصفية :

A	٥٥٠٠ في الجانب المدين	B	١٣٥٠٠ في الجانب الدائن	C	٤٥٠٠ في الجانب المدين	D	لا شئ مما سبق

١١- نصيب الأسهم العادية من خسائر التصفية :

A	١٣٥٠٠ في الجانب المدين	B	٤٥٠٠ في الجانب الدائن	C	٥٥٠٠ في الجانب المدين	D	لا شئ مما سبق

١٢- رصيد حـ/ البنك بعد التصفية وقبل تسوية حقوق المساهمين

A	٨٠٠٠	B	٦٠٠٠	C	٢٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

١٣- ينتج عن حـ/ المساهمين وجود مبلغ مستحق لحملة الأسهم

A	الممتازة بمبلغ ٢٠٠٠	B	العادية بمبلغ ٢٠٠٠	C	الممتازة بمبلغ ٥٠٠ ، العادية بمبلغ ١٥٠٠	D	لا شئ مما سبق

التمرين الرابع

ظهر المركز المالى لإحدى الشركات المساهمة بعد قيام المصفى ببيع الأصول وتحصيل الديون كما يلى: **(الارقام بالالف جنيه)**

١٥٠٠	شهرة محل			راس المال والمصدر
٤٥٠٠	نقدية بالبنك	٢٠٠٠		اسهم ممتازة
٣٠٠٠	حـ/ التصفية	٢٠٠٠		اسهم عادية
			٢٠٠٠	اسهم عادية (اصدار ثانى)
			١٠٠٠	- اقساط لم تطلب
		١٠٠٠		
		٥٠٠٠		راس المال المدفوع
		١٠٠٠		احتياطى قانونى
		٩٠٠		احتياطى تجديدات وتوسعات
		٢١٠٠		دائنون
٩٠٠٠		٩٠٠٠		

فإذا علمت أن: الاسهم الممتازة ينصب امتيازها على الارباح دون الاصول.

المطلوب: أجب عن الأسئلة الآتية:

١- نصيب الأسهم الممتازة من شهرة المحل :

A		B		C		D	
A	٥٠٠ في الجانب المدين	B	٥٠٠ في الجانب الدائن	C	١٥٠٠ في الجانب المدين	D	لا شئ مما سبق

٢- نصيب الأسهم العادية اصدار اول من الاحتياطي القانوني :

A		B		C		D	
A	٦٠٠ في الجانب المدين	B	٢٠٠ في الجانب الدائن	C	٤٠٠ في الجانب الدائن	D	لا شئ مما سبق

٣- نصيب الأسهم الممتازة من احتياطي التجديدات :

A		B		C		D	
A	٣٠٠ في الجانب الدائن	B	٣٠٠ في الجانب المدين	C	٦٠٠ في الجانب الدائن	D	لا شئ مما سبق

٤- نصيب الأسهم العادية اصدار ثاني من احتياطي التجديدات :

A		B		C		D	
A	٣٠٠ في الجانب المدين	B	٣٠٠ في الجانب الدائن	C	٦٠٠ في الجانب الدائن	D	لا شئ مما سبق

٥- نصيب الأسهم الممتازة من خسائر التصفية :

A		B		C		D	
A	١٠٠٠ في الجانب المدين	B	٢٠٠٠ في الجانب الدائن	C	١٥٠٠ في الجانب المدين	D	لا شئ مما سبق

٦- نصيب الأسهم العادية اصدار أول من خسائر التصفية :

A		B		C		D	
A	١٥٠٠ في الجانب المدين	B	١٠٠٠ في الجانب الدائن	C	١٠٠٠ في الجانب المدين	D	لا شئ مما سبق

٧- رصيد حـ/ البنك بعد التصفية وقبل تسوية حقوق المساهمين

A		B		C		D	
A	٤٥٠٠	B	٢٤٠٠	C	٢١٠٠	D	لا شئ مما سبق

٨- ينتج عن حـ/ المساهمين وجود مبلغ مستحق لحملة الأسهم

A		B		C		D	
A	الممتازة بمبلغ ٢٠٠٠، العادية اصدار أول بمبلغ ٤٠٠	B	الممتازة بمبلغ ٩٠٠، العادية اصدار أول بمبلغ ١٠٠٠، العادية اصدار الثاني ٥٠٠	C	الممتازة بمبلغ ٩٠٠ ، العادية بمبلغ ١٥٠٠	D	لا شئ مما سبق

النظام المحاسبى الموحد فى
شركات المال العام

التمرين الأول:

فيما يلي الأرصدة المستخرجة من ميزان المراجعة لإحدى شركات قطاع الاعمال العام في ٢٠٠١/٦/٣٠ (المبالغ بالألف جنيه):

أصول ثابتة مختلفة ٢٠٠٠٠ – مجمع اهلاك أصول ثابتة ٨٠٠٠ – مخزون بضاعة (في ٢٠٠٠/٧/١) ٤٠٠٠ – عملاء وأوراق قبض ٦٢٥٠ – ديون معدومة ٥٠٠ – مشروعات تحت التنفيذ ٤٠٠٠ – شهرة محل ٤٠٠٠ – حسابات مدينة مختلفة ١٢٠٠ – نقدية بالبنك والصندوق ٥٧٥٠ – استثمارات مالية متداولة ٤٠٠٠ – استثمارات مالية في شركات تابعة ٢٠٠٠ – استثمارات مالية في شركات شقيقة ١٠٠٠ – استثمارات مالية أخرى طويلة الأجل ١٤٠٠ – نفقات مؤجلة ١٦٠٠ (بالصافي) – براءات اختراع وعلامات تجارية ٢٠٠٠ – تكاليف تطوير ١٠٠٠ – اجمالي المبيعات ٢٠٠٠٠ – المشتريات ١٠٠٠٠ – مردودات المبيعات ٥٠٠ – مرتجعات المبيعات ٤٠٠ – مسموحات المبيعات ٦٠٠ – خصم مسموح به ٥٠٠ – تكاليف تسويقية ٢٠٠٠ – مصروفات إدارية ٤٠٠٠ – مصروفات تمويلية ١٢٠٠ – فوائد دائنة ٤٠٠ – أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة ٤٠٠٠ – إيرادات استثمارات مالية من شركات تابعة ٥٠٠ – إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة ٣٠٠ – إيرادات استثمارات مالية من شركات أخرى ٢٠٠ – عائد عقود تأجير تمويلي تخص أعوام لاحقة ٢٠٠٠ – أرباح بيع أوراق مالية ٢٠٠ – خسائر فروق عملة ٦٠٠ – مصروفات تخص سنوات سابقة ١٠٠٠ – أرباح بيع أصول ثابتة ٤٠٠٠– مخصص هبوط أسعار بضاعة ١٠٠٠ – مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (رصيد ٢٠٠٠/٧/١) ١٠٥٠ – مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ٧٠٠ – مخصص ضرائب ٢٠٠٠ – بنوك دائنة ٣٠٠٠ – موردون وأوراق دفع ٤٠٠٠ – حسابات دائنة مختلفة ٤٠٠٠ – رأس المال المدفوع ٨٠٠٠ – احتياطي قانوني ١٢٠٠ – احتياطي نظامي ١٨٠٠ – احتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة ١٠٠٠ – أسهم الخزانة ٢٠٠٠ – قروض

طويلة الأجل من شركات شقيقة ٢٠٠٠ – قروض طويلة الأجل أخرى ٩٥٠ – سندات (١٠٪) ١٠٠٠٠ – علاوة اصدار السندات ١٠٠٠ – مخصص ديون مشكوك فيها للحسابات المدينة المختلفة ٢٠٠.

المطلوب :

إعداد قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠١/٦/٣٠ وقائمة المركز المالي في نفس التاريخ إذا علمت ما يلي :

١- في ٢٠٠١/٦/٣٠ بلغت تكلفة المخزون ٦ مليون جنية وبلغ سعره السوقي ٥ مليون جنية .

٢- اعدم عند الجرد ديون بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنية ويراد تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٥٪ من رصيد العملاء وأوراق القبض.

٣- القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة ٣,٣ مليون جنية.

٤- القيمة السوقية للاستثمارات في شركات تابعة ٢,٥ مليون جنية وللاستثمارات في شركات شقيقة ١,٥ مليون جنية .

٥- أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي مليون جنية وعائد عقود تأجير تمويلي تخص العام الحالي ٥٠٠,٠٠٠ جنية.

الحـــــــــــل

تمهيد الحل: (الأرقام بالألف جنيه)

١- **صافي مبيعات بضاعة مشتراه**

إجمالى المبيعات		٢٠٠٠٠
يطرح		
مردودات مبيعات	٥٠٠	
مرتجعات مبيعات	٤٠٠	
مسموحات مبيعات	٦٠٠	

خصم مسموح به	٥٠٠	
		(٢٠٠٠)
صافي مبيعات بضاعة مشتراه		١٨٠٠٠

٢- حساب تكلفة شراء الوحدات المباعة

مخزون أول الفترة	٤٠٠٠
+ مشتريات	١٠٠٠٠
	١٤٠٠٠
- مخزون أخر الفترة	(٦٠٠٠)
± مخصص هبوط أسعار بضاعة	-
تكلفة شراء الوحدات المباعة	٨٠٠٠

٣- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

رصيد المخصص في ٢٠١٢/٧/١		١٠٥٠
يطرح		
ديون معدومة خلال العام	٥٠٠	
ديون معدومة عند الجرد	٢٥٠	
		٧٥٠
رصيد المخصص في ٢٠٠١/٦/٣٠		٣٠٠

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المراد تكوينة = (٦٢٥٠ - ٢٥٠) × ٥٪ = ٣٠٠

∴ المخصص المراد تكوينة ٣٠٠ في حدود رصيد المخصص المتبقي وهو ٣٠٠

∴ لا يظهر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في قائمة الدخل.

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠١/٦/٣٠

إيرادات النشاط		
صافي مبيعات بضاعة مشتراه	١٨٠٠٠	
أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي	١٠٠٠	
عائد عقود تأجير تمويلي يخص العام الحالي	٥٠٠	
		١٩٥٠٠
يخصم منها: تكاليف النشاط		
تكلفة شراء الوحدات المباعة	٨٠٠٠	
التكاليف التسويقية	٢٠٠٠	
		(١٠٠٠٠)
مجمل الربح		٩٥٠٠
يضاف اليه :		
ايرادات استثمارات مالية من شركات تابعة	٥٠٠	
ايرادات إستثمارات مالية من شركات شقيقة	٣٠٠	
إيرادات إستثمارات مالية من شركات أخرى	٢٠٠	
		١٠٠٠
إيرادات وأرباح أخرى		
ارباح بيع أوراق مالية		٢٠٠
يخصم :		
مصروفات ادارية		(٤٠٠٠)
صافي ارباح النشاط قبل مصروفات التمويل والفوائد		٦٧٠٠
مصروفات تمويلية	(١٢٠٠)	
فوائد دائنة	٤٠٠	
		(٨٠٠)
صافي ارباح النشاط		٥٩٠٠
يخصم منها		
خسائر فروق عمله	٦٠٠	
مصرروفات سنوات سابقة	١٠٠٠	
		(١٦٠٠)
		٤٣٠٠
يضاف اليها		
ارباح بيع أصول ثابتة		٤٠٠٠
صافي الربح		٨٣٠٠

قائمة المركز المالي في ٢٠٠١/٦/٣٠ (بالألف جنية)

<u>اصول طويلة الاجل</u>		
اصول ثابتة مختلفة	٢٠٠٠٠	
(-) مجمع اهلاك أ. ثابته	(٨٠٠٠)	
		١٢٠٠٠
مشروعات تحت التنفيذ		٤٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل :		
استثمارات مالية في شركات تابعة (القيمة السوقية ٢,٥ مليون جنية)	٢٠٠٠	
استثمارات مالية في شركات شقيقة (القيمة السوقية ١,٥ مليون جنية)	١٠٠٠	
استثمارات مالية أخرى طويلة الاجل	١٤٠٠	
		٤٤٠٠
أصول غير ملموسة:		
شهرة محل	٤٠٠٠	
براءات اختراع وعلامات تجارية	٢٠٠٠	
تكاليف تطوير	١٠٠٠	
نفقات مؤجلة (بالصافي)	١٦٠٠	
		٨٦٠٠
مجموع الاصول طويلة الاجل		٢٩٠٠٠
<u>اصول متداولة :</u>		
مخزون بضاعة في ٦/٣٠ (بعد خصم مخصص هبوط اسعار بضاعة مليون جنية)	٥٠٠٠	
عملاء واوراق قبض (بعد خصم مخصص د.م. فيها ٣٠٠ الف جنية)	٥٧٠٠	
حسابات مدينة مختلفة (بالصافي بعد خصم المخصص البالغ ٢٠٠ الف جنية)	١٠٠٠	
استثمارات مالية متداولة (بعد خصم مخصص هبوط اسعار أ. مالية٧٠٠ الف جنية)	٣٣٠٠	
نقدية بالبنك والصندوق	٥٧٥٠	
مجموع الاصول المتداولة	٢٠٥٧٠	

الالتزامات المتداولة		
مخصص الضرائب	٢٠٠٠	
بنوك دائنة	٣٠٠٠	
موردون وأوراق دفع	٤٠٠٠	
أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة	٣٠٠٠	
عائد عقود تأجير تمويلي يخص أعوام لاحقة	١٥٠٠	
حسابات دائنة مختلفة	٤٠٠٠	
مجموع الالتزمات المتداولة	**(١٧٥٠٠)**	
رأس المال العامل		٣٢٥٠
اجمالي الاستثمار: يتم تمويله على النحو التالي :		٣٢٢٥٠
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	٨٠٠٠	
الاحتياطيات		
إحتياطي قانوني	١٢٠٠	
إحتياطي نظامي	١٨٠٠	
إحتياطي إرتفاع أسعار أصول ثابتة	١٠٠٠	
صافي أرباح العام [من قائمة الدخل]	٨٣٠٠	
(-) أسهم الخزانة	(٢٠٠٠)	
مجموع حقوق الملكية [١]		١٨٣٠٠
الالتزامات طويلة الاجل		
قروض طويلة الاجل من شركات شقيقة		٢٠٠٠
قروض طويلة الأجل أخرى		٩٥٠
سندات ١٠٪	١٠٠٠٠	
+ علاوة الإصدار السندات	١٠٠٠	
		١١٠٠٠
مجموع الإلتزامات طويلة الأجل [٢]		١٣٩٥٠
اجمالى تمويل الاستثمار [١ + ٢]		٣٢٢٥٠

التمرين الثانـي:

فيما يلى بعض الأرصدة المستخرجة من ميزان المراجعة لإحدى شركات قطاع الأعمال العام في ٢٠١٧/٦/٣٠ (المبالغ بالألف جنيه).

مخـزون بضـاعة (فـي ٢٠١٦/٧/١) ٢٠٠٠- إجمـالي المبيعـات ١٠٠٠٠- مـردودات المبيعـات ٢٥٠- مرتجعـات المبيعـات ٢٠٠- مسـموحات المبيعـات ٣٠٠- خصـم مسـموح بـه ٢٥٠- مشـتريات بضـاعة بغـرض البيـع ٥٠٠٠- أربـاح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة ١٠٠٠- عائد عقود تـأجير تمويـلي تخص أعوام لاحقة ١٠٠٠- تكاليف تسويقية ١٠٠٠- منح وإعانـات ١٠٠٠- إيرادات اسـتثمارات ماليـة مـن شركات تابعـة ٥٠٠- إيرادات اسـتثمارات ماليـة من شركات شقيقة ٣٠٠- إيرادات استثمارات مالية من شركات أخرى ٢٠٠- أرباح بيع أوراق مالية ١٠٠- مصروفات إدارية ٢٠٠٠- ديون معدومة ٥٠٠- مصـروفات تمويليـة ٦٠٠- فوائـد دائنـة ٢٠٠- خسـائر فـروق عملـة ٣٠٠- مصـروفات تخـص سـنوات سـابقة ٥٠٠- أربـاح بيـع أصـول ثابتـة ٢٠٠٠- عمـلاء وأوراق قـبض ٦٢٥٠- اسـتثمارات ماليـة متداولـة ٥٠٠٠- مخصـص هبوط أسعار أوراق مالية ٥٠٠.

فإذا علمت أن:

١- تكلفـة المخـزون مـن بضـاعة مشـتراة بغـرض البيـع ٢ مليـون جنيـه فـي ٢٠١٧/٦/٣٠، بينما سعر السوق مليون جنيه.

٢- أعدم عند الجرد ديون بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه ويراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥%.

٣- أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي ٥٠٠٠٠٠ جنيه.

٤- عائد عقود تأجير تمويلي تخص العام الحالي ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

٥- القيمة السوقية للاستثمارات المالية المتداولة ٦ مليون جنيه.

في ضوء ما سبق أجب عما يلي:

١- تبلغ قيمة صافي المبيعات فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	٩٠٠٠	.B	٩٢٥٠	.C	٩٥٢٠	.D	لا شئ مما سبق

٢- تبلغ قيمة مخصص هبوط أسعار البضاعة الواجب تكوينه فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	٢٠٠٠	.B	١٠٠٠	.C	صفر	.D	لا شئ مما سبق

٣- تبلغ قيمة تكلفة شراء الوحدات المباعة فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	٥٠٠٠	.B	٦٠٠٠	.C	٤٠٠٠	.D	لا شئ مما سبق

٤- تبلغ قيمة الديون المعدومة التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	٥٠٠	.B	٢٥٠	.C	٧٥٠	.D	لا شئ مما سبق

٥- قيد التسوية الخاص بمعالجة الديون المعدومة عند الجرد فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	٢٥٠ من حـ/ م. ديون مشكوك فيها ٢٥٠ الى حـ/ العملاء	.B	٢٥٠ من حـ/ أعباء وخسائر (ديون معدومة) ٢٥٠ الى حـ/ العملاء
.C	٢٥٠ من حـ/ أعباء وخسائر (م. ديون مشكوك فيها) ٢٥٠ الى حـ/ العملاء	.D	لا شئ مما سبق

٦- قيد التسوية الخاص بتكوين مخصص ديون مشكوك فيها فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	٢٥٠ من حـ/ أعباء وخسائر (م. ديون مشكوك فيها) ٢٥٠ الى حـ/ العملاء	.B	٣٠٠ من حـ / م. ديون مشكوك فيها ٣٠٠ إلى حـ / إيرادات متنوعة (م. ديون مشكوك فيها)
.C	٣٠٠ من حـ/ أعباء وخسائر (م. ديون مشكوك فيها) ٣٠٠ الى حـ/ م. ديون مشكوك فيها	.D	لا شئ مما سبق

٧- قيد التسوية الخاص بمعالجة أرباح مبيعات التقسيط فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	١٠٠٠ من حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة ١٠٠٠ الى حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص العام	.B	٥٠٠ من حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة ٥٠٠ الى حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص العام
.C	١٠٠٠ من حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص العام ١٠٠٠ الى حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة	.D	٥٠٠ من حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص العام ٥٠٠ الى حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة

٨- تبلغ قيمة إيرادات النشاط التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	٩٠٠٠	.B	٩٧٠٠	.C	١٠٢٠٠	.D	لا شئ مما سبق

٩- تبلغ قيمة مجمل الربح التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	٢٧٠٠	.B	٣٢٠٠	.C	٣٧٠٠	.D	لا شئ مما سبق

١٠-تبلغ قيمة صافي أرباح النشاط قبل م. التمويل والفوائد الدائنة التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	٢٢٥٠	.B	١٨٥٠	.C	٣٠٥٠	.D	لا شئ مما سبق

١١-تبلغ قيمة صافي أرباح النشاط بعد م. التمويل والفوائد الدائنة التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	١٨٠٥	.B	١٨٥٠	.C	٢٢٥٠	.D	لا شئ مما سبق

١٢-تبلغ قيمة صافي الربح التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

.A	٢٢٥٠	.B	١٨٥٠	.C	٣٠٥٠	.D	لا شئ مما سبق

الحـــــل

تمهيد الحل : (المبالغ بالألف جنيه)

١- حساب صافى المبيعات :

إجمـــــــالي المبيعات		١٠٠٠٠
يطرح:		
مردودات المبيعات	٢٥٠	
مرتجعات المبيعات	٢٠٠	
مسموحات المبيعات	٣٠٠	
خصم مسموح به	٢٥٠	
		(١٠٠٠)
		٩٠٠٠

٢- – حساب تكلفة شراء الوحدات المباعة:

تكلفة شراء =	مخزون أول الفترة في(٢٠١٦/٧/١)	٢٠٠٠
الوحدات المباعة =	+ مشتريات	٥٠٠٠
		٧٠٠٠
	- مخزون أخر الفترة	(٢٠٠٠)
		٥٠٠٠

٣- **مخصص هبوط أسعار بضاعة:** نظرا لأن سعر السوق لبضاعة أخر المدة أقل من التكلفة يتم تكوين مخصص هبوط أسعار بضاعة كما يلي:

∴ مخصص هبوط سعر السوق - التكلفة
أ ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ = ١٠٠٠
سعار بضاعة المراد تكوينه =

المخصص المراد تكوينه ١٠٠٠- رصيد مخصص هبوط أ. بضاعة صفر = ١٠٠٠ يتم إضافته إلى تكلفة شراء الوحدات المباعة.

٤- **حساب مخصص الديون المشكوك فيها:**

أ- **رصيد المخصص**		صفر
في ٢٠١٦/٧/١	ديون معدومة خلال العام	٥٠٠
	ديون معدومة عند الجرد	٢٥٠
	ديون معدومة (أعباء وخسائر)	٧٥٠

قيد التسوية لمعالجة الديون عند الجرد

٢٥٠		من حـ/ أعباء وخسائر
		حـ/ ديون معدومة
	٢٥٠	إلى حـ/ العملاء
		(تخفيض المخصص بالديون المعدومة عند الجرد)

ب- مخصص الديون المشكوك فيها المراد تكوينه = ٦٠٠٠ رصيد العملاء× ٥% = ٣٠٠

(٦٢٥٠ العملاء – ٢٥٠ ديون معدومة عند الجرد) = ٦٠٠٠

ج- مخصص الديون المشكوك فيها الذي يظهر في قائمة الدخل = ٣٠٠

قيد التسوية

٣٠٠		من حـ/ أعباء وخسائر
		مخصص ديون مشكوك فيها
	٣٠٠	إلى حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها

٥- مخصص هبوط أسعار أوراق مالية:

نظرا لأن سعر السوق أكبر من التكلفة لا يتم تكوين مخصص هبوط أسعار أ. مالية

∴ يحمل لقائمة الدخل رصيد مخصص هبوط أسعار أ. مالية ٥٠٠

التسوية لمخصص هبوط أسعار أوراق مالية

٥٠٠	٥٠٠	من حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية إلى حـ/ إيرادات متنوعة مخصص هبوط أسعار أوراق مالية (مخصصات انتفى الغرض منها)

قيد التسوية لمبيعات التقسيط

٥٠٠	٥٠٠	من حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة إلى حـ/ أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي

الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٠٤/٦/٣٠ (الأرقام بالألف جنيه)

		إيرادات النشاط:
	٩٠٠٠	صافى مبيعات بضاعة مشتراه
	٥٠٠	أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي
	٢٠٠	عائد عقود تأجير تمويلي يخص العام
٩٧٠٠		
		يخصم منها :
	(٦٠٠٠)	تكلفة شراء بضاعة مباعة
	(١٠٠٠)	تكاليف تسويقية
(٧٠٠٠)		
٢٧٠٠		**يضاف**
١٠٠٠		إعانات ومنح
٣٧٠٠		**مجمل الربح**
		يضاف إليه:
	٥٠٠	إيرادات استثمارات مالية من شركات تابعة
	٣٠٠	إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة
	٢٠٠	إيرادات استثمارات مالية من شركات أخرى
١٠٠٠		

يخصم منها:		
مصروفات إدارية	(٢٠٠٠)	
ديون معدومة	(٧٥٠)	
مخصص ديون مشكوك فيها	(٣٠٠)	
		(٣٠٥٠)
يضاف		
أرباح بيع أوراق مالية	١٠٠	
مخصص هبوط أسعار أ.مالية	٥٠٠	
		٦٠٠
صافي أرباح النشاط قبل مصروفات التمويل والفوائد الدائنة		**٢٢٥٠**
مصروفات تمويلية	(٦٠٠)	
فوائد دائنة	٢٠٠	
		(٤٠٠)
صافى أرباح النشاط بعد مصروفات التمويل والفوائد الدائنة		**١٨٥٠**
يخصم منه:		
خسائر فروق عملة	٣٠٠	
مصروفات سنوات سابقة	٥٠٠	
		(٨٠٠)
(+) أرباح بيع أصول ثابتة		٢٠٠٠
صافى الربح		**٣٠٥٠**

نموذج الاجابة

١	A	٧	B
٢	B	٨	B
٣	B	٩	C
٤	C	١٠	A
٥	B	١١	B
٦	C	١٢	C

التمرين الثالث:

فيما يلى بعض الأرصدة المستخرجة من ميزان المراجعة لإحدى شركات قطاع الأعمال العام في ٢٠١٧/٦/٣٠ (المبالغ بالألف جنيه).

أصول ثابتة مختلفة ٢٥٠٠٠- مجمع إهلاك أصول ثابتة ١٠٠٠٠- عملاء وأوراق قبض ٧٥٠٠ - ديون معدومة ١٠٠- مشروعات تحت التنفيذ ٢٠٠٠ - مخزون بضاعة (في ٢٠١٦/٧/١) ٥٠٠٠ – شهرة محل ٥٠٠٠ - حسابات مدينة مختلفة ١٥٠٠ – نقدية بالبنك والصندوق ٨٥٠٠- استثمارات مالية في شركات تابعة ٥٠٠٠- استثمارات مالية أخرى طويلة الأجل ٣٠٠٠- استثمارات مالية متداولة ٣٠٠٠ - نفقات مؤجلة ٢٠٠٠ (بالصافي) - اجمالى المبيعات ٢٥٠٠٠- المشتريات ١٢٠٠٠- مردودات المبيعات ٨٠٠ - مرتجعات المبيعات ٢٠٠- مسموحات المبيعات ٥٠٠ - خصم مسموح به ٥٠٠- تكاليف تسويقية ٥٠٠٠ - مصروفات إدارية ٦٠٠٠ - مصروفات تمويلية ٢٠٠٠ - فوائد دائنة ٥٠٠- أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة ٥٠٠٠- إيرادات استثمارات مالية من شركات تابعة ١٠٠٠- إيرادات استثمارات مالية من شركات أخرى ٥٠٠- خسائر بيع أوراق مالية ٣٠٠- خسائر فروق عملة ١٠٠- مصروفات تخص سنوات سابقة ٦٠٠ - خسائر بيع أصول ثابتة ٢٠٠٠ – مخصص هبوط أسعار بضاعة (رصيد في ٢٠١٦/٧/١) ٢٠٠٠- مخصص ديون مشكوك فيها (رصيد في ٢٠١٦/٧/١) ٨٠٠ – مخصص ديون مشكوك فيها للحسابات المدينة المختلفة ٢٠٠ – مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ٧٠٠ – مخصص ضرائب ٣٠٠٠ – بنوك دائنة ٥٠٠٠ – موردون أوراق دفع ٨٠٠٠- حسابات دائنة مختلفة ٢٠٠٠ – رأس المال المصدر ١٢٠٠٠ – احتياطي قانوني ٢٥٠٠ – احتياطي نظامي ١٥٠٠ – احتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة ١٢٠٠- قروض طويلة الأجل من شركات شقيقة ٥٠٠٠ – قروض طويلة الأجل أخرى ٨٠٠٠ – سندات (١٠%) ٦٠٠٠ – خصم إصدار السندات ٣٠٠.

فإذا علمت أن:

١- في ٢٠١٧/٦/٣٠ بلغت تكلفة المخزون السلعي ٧ مليون جنيه، بينما سعر السوق ٥ مليون جنيه.
٢- أعدم عند الجرد ديون بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه ويراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥% من رصيد العملاء.
٣- القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة ٣.٥ مليون جنيه.
٤- القيمة السوقية للاستثمارات في شركات تابعة ٤.٥ مليون جنيه.
٥- أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي ٢ مليون جنيه.
٦- الأقساط التي لم تطلب بعد من رأس المال ٢ مليون جنيه.

في ضوء ما سبق أجب عما يلي:

١- تبلغ قيمة مخصص هبوط أسعار البضاعة الواجب تكوينه فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٥٠٠٠	B.	٧٠٠٠	C.	٢٠٠٠	D.	لا شئ مما سبق

٢- تبلغ قيمة تكلفة شراء الوحدات المباعة فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	١٠٠٠	B.	٣٠٠٠	C.	٢٠٠٠	D.	لا شئ مما سبق

٣- تبلغ قيمة الديون المعدومة التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	١٠٠	B.	٥٠٠	C.	٦٠٠	D.	لا شئ مما سبق

٤- قيد التسوية الخاص بمعالجة الديون المعدومة عند الجرد فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٥٠٠ من حـ/ م. ديون مشكوك فيها ٥٠٠ الى حـ/ العملاء	B.	٥٠٠ من حـ/ أعباء وخسائر (ديون معدومة) ٥٠٠ الى حـ/ العملاء
C.	٥٠٠ من حـ/ أعباء وخسائر (م. ديون مشكوك فيها) ٥٠٠ الى حـ/ العملاء	D.	لا شئ مما سبق

٥- قيد التسوية الخاص بتكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٥٠٠ من حـ/ أعباء وخسائر (م. هبوط أسعار أ. مالية) ٥٠٠ الى حـ/ م. هبوط أسعار أ. مالية	B.	٥٠٠ من حـ / م. هبوط أسعار أ. مالية ٥٠٠ إلى حـ / إيرادات متنوعة (م. هبوط أسعار أ. مالية)
C.	٧٠٠ من حـ / م. هبوط أسعار أ. مالية ٧٠٠ إلى حـ / إيرادات متنوعة (م. هبوط أسعار أ. مالية)	D.	٧٠٠ من حـ/ أعباء وخسائر (م. هبوط أسعار أ. مالية) ٧٠٠ الى حـ/ م. هبوط أسعار أ. مالية

٦- تبلغ قيمة إيرادات النشاط التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٢٣٠٠٠	B.	٢٥٠٠٠	C.	٢١٠٠٠	D.	لا شئ مما سبق

٧- تبلغ قيمة صافي أرباح النشاط قبل م. التمويل والفوائد الدائنة التي تظهر بقائمة الدخل في ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٥٥٧٠	B.	٥٧٥٠	C.	٤٢٥٠	D.	لا شئ مما سبق

٨- تبلغ قيمة صافي أرباح النشاط بعد م. التمويل والفوائد الدائنة التي تظهر بقائمة الدخل في ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٤٢٥٠	B.	٣٧٥٠	C.	٤٥٢٠	D.	لا شئ مما سبق

٩- تبلغ قيمة الأصول طويلة الأجل التي تظهر بقائمة المركز المالي فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٢٢٥٠	B.	١٨٥٠	C.	٣٠٥٠	D.	لا شئ مما سبق

١٠-تبلغ قيمة الأصول طويلة الأجل التي تظهر بقائمة المركز المالي فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	١٥٠٠٠	B.	٢٥٠٠٠	C.	٣٢٠٠٠	D.	لا شئ مما سبق

١١-تبلغ قيمة الأصول المتداولة التي تظهر بقائمة المركز المالي فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٢٤٥٤٠	B.	٢٣٩٥٠	C.	٢٤٤٥٠	D.	لا شئ مما سبق

١٢-تبلغ قيمة حقوق الملكية التي تظهر بقائمة المركز المالي فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	١٨٧٥٠	B.	٢٠٧٥٠	C.	١٦٧٥٠	D.	لا شئ مما سبق

١٣-تبلغ قيمة الالتزامات طويلة الأجل التي تظهر بقائمة المركز المالي فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٢٠٠٠٠	B.	٢٠٣٠٠	C.	١٨٧٠٠	D.	لا شئ مما سبق

الحـــــــــــل

تمهيد الحل : (المبالغ بالألف جنيه)

١- حساب صافى المبيعات :

إجمالي المبيعات		**٢٥٠٠٠**
يطرح:		
مردودات المبيعات	٨٠٠	
مرتجعات المبيعات	٢٠٠	
مسموحات المبيعات	٥٠٠	
خصم مسموح به	٥٠٠	
		(٢٠٠٠)
		٢٣٠٠٠

٢- – حساب تكلفة شراء الوحدات المباعة:

تكلفة شراء الوحدات المباعة =	مخزون أول الفترة في(٢٠١٦/٧/١)	٥٠٠٠
	+ مشتريات	١٢٠٠٠
		١٧٠٠٠
	- مخزون أخر الفترة	(٧٠٠٠)
		١٠٠٠٠

٣- مخصص هبوط أسعار بضاعة: نظرا لأن سعر السوق لبضاعة أخر المدة أقل من التكلفة يتم تكوين مخصص هبوط أسعار بضاعة كما يلي:

∴ مخصص هبوط أسعار بضاعة المراد تكوينه =	سعر السوق	-	التكلفة	
	٥٠٠٠		٧٠٠٠	= ٢٠٠٠

وهو يتساوي مع المخصص المكون وبالتالي لا يظهر مخصص هبوط أسعار بضاعة في قائمة الدخل.

٤- حساب مخصص الديون المشكوك فيها:

رصيد المخصص في ٢٠١٦/٧/١	٨٠٠
(-) ديون معدومة خلال العام	(١٠٠)
(-) ديون معدومة عند الجرد	(٥٠٠)
رصيد المخصص في ٢٠١٧/٦/٣٠	**٢٠٠ دائن**

أ- مخصص الديون المشكوك فيها المراد تكوينه = ٧٠٠٠ رصيد العملاء× ٥% = ٣٥٠

(٧٥٠٠ العملاء – ٥٠٠ ديون معدومة عند الجرد) = ٧٠٠٠

ج- مخصص الديون المشكوك فيها الذي يظهر في قائمة الدخل= ٣٥٠ - ٢٠٠ (الرصيد الدائن) = ١٥٠

٥- **مخصص هبوط أسعار أوراق مالية:** نظرا لأن القيمة السوقية للاستثمارات المالية المتداولة أكبر من تكلفتها لا يتم تكوين مخصص، ويظهر رصيد مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ضمن إيرادات وأرباح أخرى.

أولاً: قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/٦/٣٠

إيرادات النشاط:		
صافى مبيعات بضاعة مشتراه	٢٣٠٠٠	
أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي	٢٠٠٠	
		٢٥٠٠٠
يخصم منها :		
تكلفة شراء بضاعة مباعة	(١٠٠٠٠)	
تكاليف تسويقية	(٥٠٠٠)	
		(١٥٠٠٠)
مجمل الربح		١٠٠٠٠
يضاف إليه:		
إيرادات استثمارات مالية من شركات تابعة	١٠٠٠	
إيرادات استثمارات مالية من شركات أخري	٥٠٠	
+ **ايرادات وأرباح أخرى:**		١٥٠٠
مخصص هبوط أسعار أوراق مالية (مخصصات انتفى الغرض منها)		٧٠٠
يخصم منها:		
م.د.م. فيها	(١٥٠)	
خسائر بيع أوراق مالية	(٣٠٠)	
مصروفات إدارية	(٦٠٠٠)	
		(٦٤٥٠)
صافي أرباح النشاط قبل مصروفات التمويل والفوائد الدائنة		٥٧٥٠
مصروفات تمويلية	(٢٠٠٠)	

فوائد دائنة	٥٠٠	
		(١٥٠٠)
صافى أرباح النشاط		**٤٢٥٠**
يخصم منه:		
خسائر فروق عملة	(١٠٠)	
مصروفات سنوات سابقة	(٦٠٠)	
خسائر بيع أصول ثابتة	(٢٠٠٠)	
		(٢٧٠٠)
صافى الربح قبل الضرائب		**١٥٥٠**

ثانياً: قائمة المركز المالي في السنة المنتهية في ٢٠١٧/٦/٣٠

الأصول طويلة الأجل		
أصول ثابتة مختلفة	٢٥٠٠٠	
(-) مجمع إهلاك أصول ثابتة	(١٠٠٠٠)	
		١٥٠٠٠
مشروعات تحت التنفيذ		٢٠٠٠
استثمارات طويلة الأجل		
استثمارات في شركات تابعة (القيمة السوقية لها ٤.٥ مليون جنيه)	٥٠٠٠	
استثمارات أخرى طويلة الأجل	٣٠٠٠	
		٨٠٠٠
أصول غير ملموسة		
شهرة المحل	٥٠٠٠	
نفقات مؤجلة (بالصافي)	٢٠٠٠	
		٧٠٠٠
مجموع الأصول طويلة الأجل		**٣٢٠٠٠**
الأصول المتداولة		
مخزون (بعد خصم المخصص البالغ ٢ مليون جنيه)	٥٠٠٠	
عملاء و أ.ق (بعد خصم م.د.م. فيها) ٧٠٠٠ - ٣٥٠	٦٦٥٠	
حسابات مدينة مختلفة (بعد خصم المخصص) ١٥٠٠ – ٢٠٠	١٣٠٠	

استثمارات مالية متداولة	٣٠٠٠	
نقدية بالنبك والصندوق	٨٥٠٠	
مجموع الأصول المتداولة (١)		**٢٤٤٥٠**
الالتزامات المتداولة		
مخصص الضرائب	٣٠٠٠	
بنوك دائنة	٥٠٠٠	
موردين و أ. دفع	٨٠٠٠	
حسابات دائنة مختلفة	٢٠٠٠	
أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة (٥٠٠٠ – ٢٠٠٠ أرباح تخص العام الحالي)	٣٠٠٠	
مجموع الالتزامات المتداولة (١)		**(٢١٠٠٠)**
رأس المال العامل = (١) – (٢)		**٣٤٥٠**
إجمالي الاستثمار (أصول طويلة الأجل + رأس المال العامل)		**٣٥٤٥٠**
يتم تمويله كما يلي:		
<u>حقوق الملكية</u>		
رأس المال المدفوع (١٢٠٠٠ رأس المال المصدر – ٢٠٠٠ أقساط لم تطلب بعد)	١٠٠٠٠	
احتياطيات		
أ. قانوني	٢٥٠٠	
أ. نظامي	١٥٠٠	
أ. ارتفاع الأسعار للأصول الثابتة	١٢٠٠	
صافي أرباح العام (أخر رقم من قائمة الدخل)	١٥٥٠	
		١٦٧٥٠
<u>الالتزامات طويلة الأجل</u>		
قروض طويلة الأجل من شركات شقيقة	٥٠٠٠	
قروض طويلة الأجل من شركات أخرى	٨٠٠٠	
سندات	٦٠٠٠	
(-) خصم إصدار سندات	(٣٠٠)	
		١٨٧٠٠
إجمالي تمويل الاستثمارات		**٣٥٤٥٠**

التمرين الربع:

فيما يلى بعض الأرصدة المستخرجة من ميزان المراجعة لإحدى الشركات المساهمة التابعة لقطاع الأعمال العام في ٢٠١٧/٦/٣٠ (المبالغ بالألف جنيه).

مخزون بضاعة (في ٢٠١٦/٧/١) ٨٠٠٠- عملاء وأوراق قبض ١٣٠٠٠- استثمارات مالية متداولة ٥٠٠٠- استثمارات مالية في شركات تابعة ٦٠٠٠- تكاليف التطوير ٣٠٠٠- اجمالى المبيعات ٤٢٠٠٠- مخصص هبوط أسعار بضاعة ٢٠٠٠- مخصص ديون مشكوك فيها ٦٠٠ - مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ٧٠٠ - مشتريات بضاعة بغرض البيع ٢٠٠٠٠ – مردودات المبيعات ٦٠٠- مرتجعات المبيعات ٨٠٠ – مسموحات المبيعات ٣٠٠- خصم مسموح به ٣٠٠- تكاليف تسويقية ٣٠٠٠- مصروفات إدارية ٨٠٠٠ - مصروفات تمويلية ٢٥٠٠- أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة٦٠٠٠ - إيرادات استثمارات مالية من شركات تابعة ١٠٠٠- إيرادات استثمارات مالية من شركات أخرى ٥٠٠- عائد تأجير تمويلي تخص أعوام لاحقة ٣٠٠٠- مصروفات تخص سنوات سابقة ٢٠٠٠- أرباح بيع أوراق مالية ٥٠٠- أرباح بيع أصول ثابتة ٢٠٠٠- أرباح فروق عملة ٥٠٠ – فوائد دائنة٥٠٠.

فإذا علمت أن:

١- بلغت تكلفة المخزون من البضاعة أخر الفترة ١٢ مليون جنيه، بينما بلغ سعره السوقي ١٠ مليون جنيه.

٢- أعدم عند الجرد ديون بمبلغ مليون جنيه ويراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥% من رصيد العملاء وأوراق القبض.

٣- القيمة السوقية للاستثمارات المالية المتداولة ٤ مليون جنيه، والقيمة السوقية للاستثمارات المالية في شركات تابعة ٥ مليون جنيه.

٤- أرباح مبيعات تقسيط تخص العام الحالي ٣ مليون وعائد عقود التأجير التمويلي التي تخص العام الحالي ٢ مليون جنيه.

في ضوء ما سبق أجب عما يلي:

١- تبلغ قيمة صافي المبيعات فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٤٢٥٠٠	B.	٤٠٠٠	C.	٤٢٣٠٠	D.	لا شئ مما سبق

٢- تبلغ قيمة تكلفة شراء الوحدات المباعة فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	١٨٠٠٠	B.	١٤٠٠٠	C.	١٦٠٠٠	D.	لا شئ مما سبق

٣- تبلغ قيمة الديون المعدومة التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	١٠٠٠	B.	٤٠٠	C.	٦٠٠	D.	لا شئ مما سبق

٤- قيد التسوية الخاص بمعالجة الديون المعدومة عند الجرد فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	١٠٠٠ من حـ/ م. ديون مشكوك فيها ١٠٠٠ الى حـ/ العملاء	B.	من مذكورين ٦٠٠ حـ/ م. ديون مشكوك فيها ٤٠٠ حـ/ أعباء وخسائر (ديون معدومة) ١٠٠٠ الى حـ/ العملاء
C.	من مذكورين ٤٠٠ حـ/ م. ديون مشكوك فيها ٦٠٠ حـ/ أعباء وخسائر (ديون معدومة) ١٠٠٠ الى حـ/ العملاء	D.	لا شئ مما سبق

٥- قيد التسوية الخاص بتكوين مخصص ديون مشكوك فيها فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٦٠٠ من حـ/ أعباء وخسائر (م. ديون مشكوك فيها) ٦٠٠ الى حـ/ العملاء	B.	٦٠٠ من حـ / م. ديون مشكوك فيها ٦٠٠ إلى حـ / إيرادات متنوعة (م. ديون مشكوك فيها)
C.	٦٠٠ من حـ/ أعباء وخسائر (م. ديون مشكوك فيها) ٦٠٠ الى حـ/ م. ديون مشكوك فيها	D.	لا شئ مما سبق

٦- قيد التسوية الخاص بمعالجة عائد التأجير التمويلي فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٢٠٠٠ من حـ/ عائد التأجير التمويلي يخص أعوام لاحقة ٢٠٠٠ الى حـ/ عائد التأجير التمويلي يخص العام	B.	٣٠٠٠ من حـ/ عائد التأجير التمويلي يخص أعوام لاحقة ٣٠٠٠ الى حـ/ عائد التأجير التمويلي يخص العام
C.	٣٠٠٠ من حـ/ عائد التأجير التمويلي يخص العام ٣٠٠٠ الى حـ/ عائد التأجير التمويلي يخص أعوام لاحقة	D.	٢٠٠٠ من حـ عائد التأجير التمويلي يخص العام ٥٠٠ الى حـ/ عائد التأجير التمويلي يخص أعوام لاحقة

٧- تبلغ قيمة إيرادات النشاط التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	٤٣٠٠٠	**B.**	٤٥٠٠٠	**C.**	٤٢٠٠٠	**D.**	**لا شئ مما سبق**

٨- تبلغ قيمة مجمل الربح التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	١٩٠٠٠	**B.**	٢٦٠٠٠	**C.**	٢٩٠٠٠	**D.**	**لا شئ مما سبق**

٩- تبلغ قيمة صافي أرباح النشاط قبل م. التمويل والفوائد الدائنة التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	١٧٨٠٠	**B.**	١٨٧٠٠	**C.**	١٦٧٠٠	**D.**	**لا شئ مما سبق**

١٠-تبلغ قيمة صافي أرباح النشاط بعد م. التمويل والفوائد الدائنة التي تظهر بقائمة الدخل فى ٢٠١٧/٦/٣٠:

A.	١٦٧٠٠	**B.**	١٧٨٠٠	**C.**	١٨٧٠٠	**D.**	**لا شئ مما سبق**